الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزراة التعليم العالي والبحث العلمي
قسم الآداب واللغة العربية
كلية الآداب واللغات
جامعة الإخوة منتوري قسنطينة I

الرقم التسلسلي 133/DS/2019
رقم التسجيل 16/AR/2019

أطروحة دكتوراه العلوم بعنوان :

# المصطلحات اللسانية في كتاب كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي

إعداد الطالب:
عبد القادر بدرون

إشراف الأستاذ الدكتور:
رابح بوحوش

أعضاء اللجنة المناقشة:

| | | | |
|---|---|---|---|
| أ . د حسن كاتب | أستاذ التعليم العالي | جامعة قسنطينة | رئيسا |
| أ . د رابح بوحوش | أستاذ التعليم العالي | جامعة عنابة | مشرفا و مقررا |
| أ . د الصديق حاجي | أستاذ التعليم العالي | جامعة قسنطينة | عضوا مناقشا |
| د عيسى مومني | أستاذ محاضر | جامعة قسنطينة | عضوا مناقشا |
| د نوار عبيدي | أستاذ التعليم العالي | جامعة الطارف | عضو مناقشا |
| أ . د عمر لحسن | أستاذ التعليم العالي | جامعة عنابة | عضوا مناقشا |

السنة الجامعية: 1439ه -1440ه/2018م-2019م

**قال عز و جل:**

**﴿ و الصّلح خير ﴾ النساء: 128**

# مقدمة

# بسم الله الرحمان الرحيم

## مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد بن عبد الله، و على آله و صحبه أجمعين إلى يوم الدين.

أما بعد،

فتندرج هذه الدراسة ضمن ما يمكن تسميته (بالمصطلحية)، و هي علم ذو جانب تنظيري و آخر تطبيقي، يتمثل في جمع المصطلحات و دراستها و نشرها، و هذا العلم له مبادؤه و قواعده و مجالاته و وظائفه و أهدافه.

هذا إذن هو الإطار الذي نستند إليه، بالإضافة إلى اللسانيات الغربية، و التراث اللّغوي العربي الإسلامي، بحيث سنعالج المصطلحات اللسانية الواردة في معجم: كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي. و قد صنف هذا الأخير في عصر شهد تراكم مصطلحي بسبب نضج المعارف العربية الإسلامية.

فبحثنا يتصل بالمعجم المختص، ما دام المصطلح يحيل على المفهوم.

وقد تحدد عنوان الأطروحة بـ: المصطلحات اللسانية في كتاب كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي، أي أنّ موضوعها، هو دراسة تلك المصطلحات اللسانية، التي استخدمها في كتابه، سواء أكانت من وضعه و اقتراحه هو؛ أم من وضع السابقين له.

و لا يدعي البحث، أنّه سيحيط إحاطة شاملة، بكل المصطلحات اللسانية الواردة في المعجم. فهي كثيرة جدا و متشعبة، يصعب ضبطها، و لكنه سيركز على أكثرها أهمية في فصول الدراسة، و يترك الباقي مثبتا. في آخر البحث في فهرس

المصطلحات اللسانية الذي أفدنا منه، في الوصول إلى صورة كلية لتلك المصطلحات، من حيث البنية و الدلالة، و العلاقة بينهما.

و يرجع سبب اختياري لهذا الموضوع إلى ما يلي:
- هو ميلي الشديد لمعرفة المصطلحات اللسانية التي حوتها هذه المدونة.
- قيمة الكتاب العلمية و المعرفية و الفكرية و الحضارية.
- أنّ هذه المصطلحات لم تدرس دراسة شاملة و مستفيضة، و الدراسات التي تناولت المصطلح اللساني عند التهانوي ركزت على مستوى واحد فقط هو المستوى الصرفي مثلا أو المستوى المعجمي.

و تكمن أهمية الدراسة في كونها:
- دراسة للمصطلحات اللسانية في كتاب واحد هو كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي.
- تأصيل المصطلحات اللسانية الواردة في المعجم بالرجوع إلى المصادر العربية القديمة و المصادر الغربية الحديثة.
- التطبيق على مدونة، مختصة في المصطلحات التراثية العربية، الشاملة لكل العلوم و الفنون.
- التركيز على جمع أهم المصطلحات اللسانية و جردها، و وصفها، و تحليلها و تفسيرها، و تقويمها.

و قد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي؛ لأنه يحقق أهدافها، كما استعانت بإجراءات منهجية أخرى مساعدة: الإحصاء، و التصنيف، و التحليل، و التفسير، و التعليل و غيرها.

أما الإشكالية الرئيسة، فيمكن صوغها، على هذا النحو:
ما هي أهم المصطلحات اللسانية المدونة، في كتاب كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي؟ و كيف عبرت هذه المصطلحات عن المفاهيم العلمية الخاصة بها، من حيث البنية و الدلالة و العلاقة بينهما؟ و بماذا امتازت هذه المصطلحات اللسانية من باقي المصطلحات العلمية الأخرى؟.

أما الإشكالات الفرعية فهي كما يلي:
- ما هي أصناف المصطلحات اللسانية من حيث الانتماء المقولي المعجمي؟

و من حيث درجة البساطة و التعقيد؟ و أيهما أكثر عددا؟ و لماذا؟ و ما علاقة ذلك بالعصر؟.

- ما هي أهم الآليات التي استند إليها التهانوي في توليد المصطلحات اللسانية؟.

أما بالنسبة للدراسات السابقة، - ففي حدود اطلاعي- لم أقف على دراسة تناولت المصطلحات اللسانية في كتاب كشاف الفنون للتهانوي؛ لكن هناك دراسات تناولت جوانب فيه كالفكر المعجمي، و الصياغة المعجمية، و المصطلحات الصرفية و منها:

- أطروحة دكتوراه: تقدم بها الباحث: عجال لعرج، إشراف: الأستاذ الدكتور عزوز أحمد، موسومة بـ : الفكر المعجمي الاصطلاحي عند التهانوي مقاربة وصفية، و تحليلية. نوقشت بقسم اللغة، و الأدب العربي جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2009م- 2010م.

- كتاب: أسس الصياغة المعجمية في كشاف اصطلاحات الفنون، لـ: محمد خميس القطيطي، ط1، دار جرير، عمان، الأردن، 2010م.

- رسالة ماجستير عنوانها: المصطلح الصرفي في كتاب كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم للتهانوي. تقدم بها الباحث: عثمان الطيب حسن سالم، إشراف الدكتور: أبو حنيفة عمر الشريف علي، إلى كلية الدراسات العلية، جامعة السودان للعلوم و تكنولوجيا، 1437هـ، 2016م، تناولت الرسالة المصطلحات الصرفية في كتاب كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم جمعا و دراسة، حيث قسمت إلى تمهيد و فصلين، الفصل الأول، خصص للتعريف بعلم الصرف و مصطلحاته، و الفصل الثاني، اشتمل على دراسة المصطلحات الصرفية الواردة في كتاب كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم و تطبيقاتها الصرفية، ثم خاتمة احتوت على نتائج البحث، و توصياته.

وقد التقت الرسالة- كما هو واضح-مع جزء من هذه الأطروحة، وهوالمصطلحات الصرفية في كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي، إلا أنّهما مختلفان من حيث عدد المصطلحات الصرفية، و في طريقة الترتيب، و المعالجة.

و للإجابة عن الإشكالية المطروحة و ما تفرع عنها من أسئلة، بنيت الدراسة على خطة اشتملت على الآتي:

مقدمة و مدخل تلاهما أربعة فصول و خاتمة.

تحدثت المقدمة عن أهمية الموضوع، و سبب اختياره و مصادره، و منهجه و كذا هيكله.

مدخل: أسس الدراسة و مفاهيمها.

الفصل الأول: المصطلحات الصوتية.

يتكون من خمسة مباحث:

المبحث الأول: مصطلحات مخارج الأصوات العربية.

المبحث الثاني: مصطلحات صفات الأصوات العربية.

المبحث الثالث: مصطلحات المصوتات العربية.

المبحث الرابع: مصطلحات التركيب و التجاور.

المبحث الخامس: مصطلحات أعضاء النطق و السمع.

الفصل الثاني: المصطلحات الصرفية.

يتكون من أربعة مباحث:

المبحث الأول: مصطلحات المقدمات الصرفية.

المبحث الثاني: مصطلحات الأسماء.

المبحث الثالث: مصطلحات الأفعال.

المبحث الرابع: مصطلحات أخرى.

الفصل الثالث: المصطلحات النحوية.

يتكون من أربعة مباحث:

المبحث الأول: مصطلحات المقدمات النحوية.

المبحث الثاني: مصطلحات الأسماء.

المبحث الثالث: مصطلحات الأفعال.

المبحث الرابع: مصطلحات نحوية أخرى.

الفصل الرابع: المصطلحات الدلالية.

يتكون من ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مصطلح الدلالة و أخواتها.

المبحث الثاني: أنواع الدلالة.

المبحث الثالث: مصطلحات السياق أو الدلالة المركبة.

الخاتمة تضمنت أهم النتائج.

و قد تنوعت المصادر و المراجع التي اعتمدت عليها الدراسة ما بين قديم و حديث تتصدرها مدونة الدراسة، ثم كتاب العين للخليل، و الكتاب لسيبويه، و سر صناعة الإعراب لابن جني، بالإضافة إلى معاجم المصطلحات التراثية كالتعريفات للجرجاني، و كتب الحدود، و معاجم المصطلحات النحوية و الصرفية و اللسانية الحديثة.

و أهم الصعوبات التي اعترضت الدراسة هي:
- صعوبة الإحصاء، ذلك أنّ المدونة كبيرة تضم أربعة مجلدات و شاملة لكل الفنون و العلوم، و هذا ما جعلني أعيد إحصاء المصطلحات اللسانية الواردة فيها مرات عديدة.
- كذلك صعوبة تصنيف هذه المصطلحات بسبب تداخلها، أو اشتراكها بين عدة مستويات لغوية.
- تعذر الوصول إلى بعض المراجع التي لها صلة وثيقة بموضوع بحثي بصفة عامة بالإضافة إلى شح المعلومات المتعلقة بحياة التهانوي.

و في الختام أقف في هذا المقام، لأقدم شكري الخالص، و امتناني الوافر لكل من أعانني في رحلتي مع هذه الدراسة.
و أتقدمهم بالشكر لأستاذي المشرف الأستاذ الدكتور: رابح بوحوش. مدير هذه الأطروحة الذي لم يبخل علي بعلمه، و نصحه، و توجيهه. و صبره و نفسه الطويل في معالجة ما ورد في الأطروحة من زلل أو خطأ أو تقصير.
و ما ذلك إلا لحرصه الشديد، و حبه الكثير لعلوم العربية و طالبيها، و رغبة منه في قيام دراسات قيمة، هادفة تصب في خدمة لغتنا العربية و تدفع اللغة وأصحابها إلى التقدم. فجزاه الله عني و عن العربية كل خير.
كما يطيب لي أن أتقدم بشكري الجزيل، و امتناني الكثير لكل من أسهم من قريب أو من بعيد في إتمام هذا البحث. و لا يفوتني في هذه المناسبة السعيدة أن أتوجه بشكري و عرفاني الكبيرين لعائلتي الكريمة لما قدموه لي طوال هذه الدراسة، من عون، و تشجيع، و دعاء. فإليهم، و إلى كل من قدم لي يد العون، و لو بكلمة طيبة، أو دعاء خالص، فلهم مني جميعا الشكر كل الشكر، و جزاهم الله عني خير الجزاء. و الحمد لله ربّ العالمين، و صلّى الله و سلّم و بارك على نبينا محمد و على آله و صحبه أجمعين إلى يوم الدين آمين.

# مدخل: أسس الدراسة و مفاهيمها.

1- التعريف بصاحب المدوَّنة.

2- التعريف بالمدوَّنة.

3- المرجعيات العلمية و الفكرية للدراسة.

سنحاول في هذا المدخل التطرق إلى التعريف بالتهانوي و معجمه، و كذا تسليط الضوء على المنطلقات المعرفية و المرجعيات العلمية و الفكرية التي تستند إليها الدراسة و هذا وفق ما يلي:

**1- التعريف بصاحب المدوَّنة:**

هو محمد علي بن علي بن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي، السني، الحنفي، الهندي.

و قد اختلفت المصادر و المراجع حول تفاصيل اسمه، و ربما يرجع ذلك إلى شح المعلومات و قلتها مما أدى إلى عدم معرفة جوانب كثيرة من حياة هذا العالم البارع، كسنة ميلاده و وفاته، و رحلاته في طلب العلم ...إلى غير ذلك.

و يرى أحد الباحثين « أن مرد الخلاف الناشئ في الاسم الأول من أن بعض المترجمين يرون أن محمد علي اسم مركب، بينما تفصيل تراجم أخرى بين الاسمين فترى أن محمد هو اسم المؤلف، و علي اسم أبيه، و الذي يرجح هنا أن اسمه مركب محمد علي كما في أسماء أجداده محمد حامد و محمد صابر؛ حيث إن لفظة (بن) واردة بين هذه الأسماء المركبة، و لا ترد بين أجزائها، ثم إن هذه الأسماء كثيرة في أسماء مسلمي الهند. »[1]

ولد و نشأ في بيت علم في قرية صغيرة تسمى (تهانه بهون) من ضواحي دلهي بالهند، و لذلك لقب بها و نسب إليها فقيل: (التهانوي).
أما الفاروقي فنسبة إلى الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه.
أخذ العلوم العربية و الشرعية عن والده.

« أما العلوم العقلية و الطبيعية فقد طالع مختصراتها الموجودة عنده و اقتبس منها -على حد قوله- المصطلحات أثناء المطالعة.و كان من ثمرة ذلك تصنيف هذا الكتاب الذي استغرق منه بضع سنين ضمنه مصطلحات العلوم العربية من صرف

[1]- محمد خميس القطيطي، أسس الصياغة المعجمية في كشاف اصطلاحات الفنون، ط1، دار جرير، عمان، الأردن، 1431هـ، 2010م، ص26.

و نحو و غيرهما ثم مصطلحات العلوم الشرعية من كلام و أصول و فقه ثم العلوم الحقيقية كالمنطق و الحكمة و علم العدد و الهندسة و الطب. »[1]

و لذلك يمكن القول دون مبالغة أن كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي بالرغم من إنه عدّ معلمة كبرى من معالم الحضارة العربية الإسلامية و علومها و فنونها و مصطلحاتها المتنوعة.
فهو يعد كذلك -في تقديرنا- صورة صادقة لسيرة التهانوي العلمية الثرية والخصبة و الحافلة بالعلوم و الفنون و اصطلاحاتها.و الدليل على ذلك أن كتابه الموسوعي المتخصص هو أثر طيب لصبر الرجل و حرصه و اجتهاده في طلب العلم والمعرفة في شتى ضروبها، إذ إنه لم يكتف فقط بتحصيل العلوم العربية والشرعية عن والده و يتوقف عند ذلك؛ بل تجاوزها بفضل مطالعاتها الواسعة وتعلمه العصامي في مختلف المصنفات و الكتب، فاستطاع بذلك تحصيل العلوم العقلية و الطبيعية أيضا، و بالتالي حقق غايتين نبيلتين:
**الأولى:** على المستوى الفردي أو الشخصي و هي إشباع نهمه العلمي باستكماله وتحصيله لتلك العلوم و المعارف أو على الأقل مصطلحاتها.
**الأخرى:** على المستوى الجماعي أو الأمة و هو تلبية حاجات المتعلمين و المثقفين في عصره و في العصور التي تلته إلى يومنا هذا.
يشهد بذلك شهرة كتابه في الشرق و الغرب حيث بلغت شهرته الآفاق. فأقبل عليه الباحثون و الدارسون على اختلاف تخصصاتهم العلمية ينهلون من معينه العذب الغزير بالعلوم و الاصطلاحات و التي استطاع كشافه أن يحيط به خبرا فيسقون أنفسهم من رحيقه ما يروى عطشهم و ظمئهم العلمي و المعرفي و الفكري. و ما ذلك إلا لعظيم نفعه و غزارة مصطلحاته و دقتها و تنوعها.

و يبدو لنا من خلال التأمل العميق في سيرة الرجل و كتابه العظيم أن مؤلفه لا يكون إلا عظيما و عبقريا، كيف لا و هو من سلالة سيدنا عمر بن الخطاب العبقري العظيم. يضاف إلى ذلك أنه ينتمي إلى أسرة مشهورة بالعلم و الدين والصلاح كما أنه ينسب إلى قرية أنجبت الكثير من العلماء و الشيوخ المشهورين.

[1]- محمد بن علي بن محمد التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، تح: لطفي عبد البديع، ترجمة النصوص الفارسية: عبد النعيم محمد حسنين، مراجعة: أمين الخولي، د.ط، إشراف: وزارة الثقافة و الإرشاد القومي المصري، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1382هـ، 1963م، مقدمة المحقق ص ز.

كما لا ننسى بأن العصر الذي عاش فيه التهانوي قام فيه الحكام بإنشاء المكتبات الكبيرة و بتشجيع نشر العلم و إكرام العلماء.مما يدفعنا إلى القول إن هناك عوامل ذاتية و أخرى موضوعية ساعدت في تكوين هذا العالم العظيم.

أما العوامل الذاتية الداخلية فهي حرصه الشديد في طلب العلم و تعليمه بكل ما أوتي من قوة و مال و وقت و عزم و صبر و اصطبار فهو ينفقه في سبيل العلم و المعرفة بسخاء كبير من غير شح و لا كلل أو ملل.

أما العوامل الموضوعية الخارجية فيمكن حصرها في مؤثرين اثنين هما: والده، و البيئة العلمية و الاجتماعية في الهند.

أما عن تاريخ وفاته فيكتنفه كثير من الغموض لأنه مبني على أساس الظن و التخمين و ليس على أساس الجزم و اليقين.

ف « مثلما ساد الغموض في تحديد مولد التهانوي فكذلك الأمر في وفاته؛ إذ غيبت المصادر تاريخ الوفاة، و كل ما يستفاد منها و من (الكشاف) أنه كان حيا عام 1158هـ عند انتهائه من وضع معظم نصوص (الكشاف)... إلا أن العلامة أبا الحسن الندوي علق على قول والده في (تاريخه) حينما قال:

و أما تاريخ وفاة المؤلف فلم نقف عليه فقال: « تحقق من بعض المراجع أنه توفي في النصف الآخر من سنة 1191هـ، و لم يعرف الشهر و اليوم الذي توفي فيهما. »[1]

و لذلك فإن الدراسة تؤكد بأن التهانوي كان حيا حتى سنة 1158هـ الموافق لسنة 1745م « لأنه في هذا التاريخ قد فرغ من تأليف كتابه الذي بين أيدينا »[2]. أما ما عدا ذلك من أقوال فهي مجرد اجتهادات مبنية على الظن و التخمين بالإضافة إلى أن أصحابها لم يجزموا بصحتها.

و بالتالي تبقى سنة وفاته و السنة التي ولد فيها كلاهما مجهولتان. لأن أصحاب السير و التراجم لم يشيروا إليهما على الإطلاق و لا يعلم سبب ذلك على وجه التحديد، على الرغم من الشهرة التي يتمتع بها التهانوي و كشافه.

---

[1]- عليان الجالودي، التحولات الفكرية في العالم الإسلامي، ص153،154.

[2]- محمد بن علي بن محمد التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، وضع حواشيه أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1427هـ، 2006م، ج1، مقدمة المحقق، ص4.

## 2- التعريف بالمدوَّنة:

تم طباعة المدوّنة عدة مرات، لكن الطبعة التي اعتمدتها الدراسة هي:
طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، أحمد حسن بسج. و بالتحديد الطبعة الثانية منها بشكل رئيسي لجملة أسباب نذكر من بينها:

- اعتماد هذه الطبعة على الطبعة الأولى الهندية و هي أقدم الطبعات.
- اكتمال هذه الطبعة و عدم نقصانها و جودة طباعتها.
- محافظتها على منهجية الوضع التي رتب بها التهانوي معجمه.
- كونها آخر الطبعات -حسب اطلاعي- أي بمعنى أنها أفادت من كل الطبعات الست التي سبقتها.

و فيما يخص منهج التهانوي في ترتيب المصطلحات، فهو كما يلي:

**أ- الترتيب الخارجي:**

قسم التهانوي معجمه إلى قسمين: فن الألفاظ العربية - وهو مجال الدراسة- و يشمل القسط الأكبر من المعجم2131 صفحة من طبعة دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، تحقيق أحمد حسن بسج. أي الطبعة التي اعتمدتها الدراسة.
و فن للألفاظ الأعجمية و يشمل صفحات قلائل في آخر المجلد الرابع و الأخير (23 صفحة فقط).
و قد« قام الترتيب الذي اختاره التهانوي في الفن الأول على العناية بالأوائل و الأواخر. فهو ترتيب يجمع بين ترتيبين ترتيب بحسب الحرف الأول من أصل المدخل و هو الباب، و ترتيب بحسب الحرف الأخير من أصل المدخل و هو الفصل. و هذا الترتيب ظهر عند أبي حيان النحوي (ت 745هـ) في كتابه (تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب)؛ فلجأ إلى ترتيبه وفقا لنظام غريب يأخذ من نظام جوهري في المعاجم بعض الشيء. فقد رتب الألفاظ وفقا لحرفها الأول فالأخير، ثم لم يراع ترتيب الحشو و أتى به هملا. إلا أن التهانوي لم يهمل الحشو و إنما رتب حروفه حسب الألفبائية »[1]
أي أنه التزم ترتيب المصطلحات مراعيا ترتيب الحروف الثواني و الثوالث و ذلك بعد مراعاته ترتيب المداخل حسب الأبواب و الفصول.

[1]- محمد خميس القطيطي، أسس الصياغة المعجمية في كشاف اصطلاحات الفنون، ص169.

لقد قسم التهانوي معجمه في الفن الأول أبوابا، و جعل الأبواب متسلسلة وفق الترتيب الألفبائي بحسب الأوائل، فجاء ترتيبه على هذا النحو:
« أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن و ه ي
و جعل كل باب من هذه الأبواب الحرف الأول من أصل الكلمة المجرد من الزوائد، ثم قسم كل باب منها إلى فصول حسب حروف الهجاء أيضا وفق الترتيب الذي اتبعه في ترتيب الأبواب، و بالمخالفة التي خالف بها نصر بن عاصم نفسها، إلا أنه في ترتيب الفصول كان يورد أحيانا حروف الهجاء وفق الترتيب المشهور فيقدم الهاء على الواو، كما ورد في باب الباء، إلا أن هذا ليس شائعا، و الشائع لديه تقديم الواو على الهاء. »[1]

و هكذا فقد بلغ عدد الأبواب الواردة في الفن الأول من مصنفه ثمانية و عشرين بابا بعد حروف الهجاء.

في حين بلغ عدد الأبواب الواردة في الفن الثاني من كشافه أربعة و عشرين بابا أو حرفا. « حيث لم ترد أبواب: الثاء و الذال و الصاد و الضاد و الظاء و العين و الواو في هذا الفن، و لو وردت لأصبح عدد الأبواب الواردة واحدا و ثلاثين بابا أي بإضافة ثلاث حروف على عدد الألفبائية العربية و هي ثلاثة حروف أعجمية هي: الباء العجمية و الجيم العجمية و الكاف العجمية، و قد ساعد اعتماد التهانوي لهذه الحروف الأعجمية على التخلص من مشكلة وضع المصطلحات الأعجمية الصرف- التي لا وجود لأصواتها و لا لأشكالها المكتوبة في العربية- تحت أبواب الحروف العربية. »[2]

و ما يلاحظ بالنسبة للفن الأول هو أن « جذر الكلمة [كان] معتبرا في ترتيب التهانوي؛ إذ إنّ كثيرا من الكلمات لم يضعها تحت الباب وفق صورتها المكتوبة بل اعتمد جذرها، فمثلا مصطلح التأجيل لم يرد في باب التاء، و إنما في باب الألف

[1]- محمد خميس القطيطي، أسس الصياغة المعجمية في كشاف اصطلاحات الفنون، ص168.
[2]- محمد خميس القطيطي، المرجع نفسه، ص177.

فصل اللام، و الأمر ذاته في مصطلح التأويل الذي وضعه في باب الألف فصل اللام. »[1]

هذا فيما يخص ترتيب المداخل البسيطة، أما ترتيب المداخل المركبة و المعقدة في كشافه، فقد وضعت في الغالب تحت الكلمة الأولى من المدخل، و هي التي أطلق عليها في معجمه اسم: (المفردة).

أما بالنسبة للكلمة الثانية من المداخل المركبة و المعقدة فقد راعى في ترتيبها « تتابع الحروف وفق التسلسل الألفبائي القائم على الأوائل فقد وردت الأسماء قبل السفلية و السفلية قبل العلوية...الخ »[2]

حيث جاء ترتيبها على هذا النحو: (أمهات الأسماء، الأمهات السفلية، الأمهات العلوية).

إلا أن التهانوي لم يلتزم « بمنهج واحد في ترتيب المداخل المعقدة و المركبة فهو يعتمد أحيانا الكلمة الأولى و يعتمد في أحيان أخرى الكلمة الأبرز في تكوين المدخل المركب أو المعقد، و يؤدي ذلك إلى وقوع مستعمل المعجم في التباس؛ فلا يعرف أين يجد المصطلح الذي يبحث عنه! »[3]

و الأمثلة على ذلك كثيرة نذكر على سبيل المثال لا الحصر المدخل المصطلحي المركب: (علم البلاغة) الذي لم يرتب على أساس الكلمة الأولى و إنما رتب على أساس الكلمة الثانية. (البلاغة) و لذلك نجده في فصل الغين باب الباء.

أما الترتيب الذي اختاره التهانوي في الفن الثاني (فن الألفاظ الأعجمية ) فهو يختلف عن ترتيب الفن الأول، و ذلك حيث « قسم مداخل هذا الفن إلى أبواب مثل ما فعل في الفن الأول فجعل الباب هو الحرف الأول من اللفظ دون محاولة للبحث عن أصول أو جذور لمصطلحات هذا الفن، و خالف الفن الأول في الفصول حيث جعل الفصل هو الحرف الثاني من الكلمة المدخل لا الحرف الأخير من أصل الكلمة. »[4]

---

[1]- خالد الفجر، أسس المعجم المصطلحي التراثي، ط1، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 1438هـ،2017م، ص131.

[2]- خالد الفجر، المرجع نفسه، ص131،132.

[3]- محمد خميس القطيطي، أسس الصياغة المعجمية في كشاف اصطلاحات الفنون، ص175.

[4]- محمد خميس القطيطي، المرجع نفسه، ص176.

و ربما يرجع سبب الاختلاف أو التغيير في منهجية الترتيب في الفن الثاني « إلى إدراك التهانوي أنه يتعامل مع ألفاظ أعجمية لا يمكن أن ترد إلى أصول أو جذور عربية، و بالتالي فضل ترتيب الكلمة حسب ترتيب حروفها كما وضعت في لغتها الأصلية. »[1]

**ب- الترتيب الداخلي:**

لعل من المميزات المهمة التي امتاز بها كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي عن باقي معاجم المصطلحات التراثية هو:

التزامه الدقة-في غالب الأحيان- في الترتيب الداخلي لمعجمه ذلك أنه سار على منهج قريب من الثبات في عرض المعلومات في أثناء تعريفه للمصطلحات.

و هو الشيء الذي لم تلتزم به المعاجم المذكورة لأنها لم تضع منهجا ثابتا للترتيب الداخلي في أثناء شرحها للمصطلحات.[2]

و يقصد بالترتيب الداخلي « أو ما يطلق عليه أحمد مختار عمر اسم التركيب الأصغر هو ترتيب المعلومات في المدخل الواحد. و الترتيب الداخلي قائم في المعاجم الغوية على ترتيب المشتقات تحت الجذر الواحد أو المدخل بصورة منهجية منظمة، و هو قائم في معاجم الاصطلاح على ترتيب المعاني و الدلالات المختلفة تحت المدخل الواحد بصورة منهجية منظمة؛ بحيث يساعد ذلك مستعمل المعجم في الحصول على المعنى الذي يريده لمصطلح ما بسهولة و يسر.»[3]

و ذلك لأن المعلومات تتوزع ضمن المدخل المصطلحي على النحو الآتي:

« 1- معلومات الضبط أو النطق أو الهجاء.

2- المعاني الصرفية و الاشتقاقية.

3- المعاني النحوية و الإعرابية.

4- معنى المصطلح.

5- الشواهد و أنواعها. »[4]

---

[1]- محمد خميس القطيطي، أسس الصياغة المعجمية في كشاف اصطلاحات الفنون، ص176.

[2]- ينظر: خالد الفجر، أسس المعجم المصطلحي التراثي، ص346.

[3]- محمد خميس القطيطي، المرجع السابق، ص182.

[4]- خالد الفجر:المرجع السابق، ص140.

و ما يلاحظ بالنسبة للتهانوي في معجمه: (الكشاف) أنه قام بعرض المعلومات السابقة بشكل متتابع مما جنبه الخلط و أكسبه الثبات المنهجي و التسلسل المنطقي في شرح المصطلحات.
إلا أنّ بعض المصطلحات - و لحسن الحظ - أنها قليلة خرجت عن هذا النسق الموحد و هذا المنهج الثابت.
و يبدو لنا أن هذه الاختلالات البسيطة و القليلة التي أصابت ترتيبه الداخلي لا يمكنها إخفاء الإيجابيات الكثيرة التي تحلى بها ترتيبه الداخلي و التي يمكننا إضافة ميزة: مزاوجته بين الاشتراك و التجنيس في الترتيب الداخلي، لكشافه. و في هذا السياق، يقول أحد الباحثين، أن التجنيس في الكشاف:
« جاء من تعدد المداخل للجذر الواحد بتعدد حروف الزيادة التي تلحق بكل مدخل، و الاشتراك جاء من تعدد المعاني لدى فئة واحدة. من العلماء، أو فئات مختلفة منهم في المدخل الواحد. و بذلك يكون كشاف اصطلاحات الفنون قد اعتمد منهجا في ترتيبه الداخلي قائما على المزاوجة بين أساسي الاشتراك و التجنيس. »[1]
و هما من المميزات و الخصائص الإيجابية في معجم التهانوي.

**3- المرجعيات العلمية و الفكرية للدراسة:**

تنطلق الدراسة من مرجعيات علمية و فكرية متنوعة عربية و غربية؛ فالعربية تتمثل في التراث اللغوي العربي القديم و معاجم المصطلحات؛ و أما الغربية فتتمثل في منجزات المصطلحية بشقيها النظري و التطبيقي، و كذلك اللسانيات الغربية الحديثة. و هذا من أجل قراءة تراثنا المصطلحي العربي قراءة واعية، بأدوات و مناهج حديثة. قصد غربلته، و تقويمه، و تثمينه. أي: الجمع بين المنجز القديم و الحديث للإقلاع العلمي، و الحضاري، لاستشراف المستقبل.

و لذلك يحسن بنا الحديث عن الاصطلاح و المصطلح، و المصطلحية و اللسانيات قبل الولوج إلى فصول البحث. فإذا رجعنا إلى تراثنا اللغوي العربي القديم وجدنا أنّ الدلالة اللّغوية لمعنى الاصطلاح و المصطلح، مأخوذة من مادّة: (ص، ل، ح)،

[1]- محمد خميس القطيطي، أسس الصياغة المعجمية في كشاف اصطلاحات الفنون، ص186.

و التي تعني الصلاح و الإصلاح أي خلاف الفساد و الإفساد. يقول ابن فارس (329،395هـ ): « الصّاد و اللّام و الحاء أصل واحد يدلّ على خلاف الفساد »[1] و هكذا ف « المدلول المعجمي لهذه المادة هو التّصلح و التّسالم، فكأنّ النّاس اختلفوا عند ظهور مدلول جديد، على تسميته، فذهب فريق من القوم إلى إعطائه اسما، واقترح فريق آخر دالا مغايرا، وارتأى فريق ثالث تسمية مباينة؛ و كان من نتيجة هذا اختلاف القوم واحتدام ما بينهم، إلى أن تصالحوا و تسالموا على تسمية واحدة لذلك المدلول »[2].

و ما يلاحظ أنّه على الرّغم من أنّ الاصطلاح مصدر، والمصطلح اسم مفعول أو مصدر ميميّ على الأرجح؛ فإنّ كليهما مشتقان من الفعل: (اصطلح). و الذي جاء منطوقه « على وزن الافتعال و أصله ثلاثي (صلح) و نقله المختصون إلى هذا الميزان الصرفي، للتعبير عن الهدف المنشود من نطقه، الموحي بمعناه، و هو التألف و التكامل و التآزر و الاتحاد و جميعها مفردات تتداخل معانيها و تتقارب لتجتمع في مفهوم التجمع الشكلي و الدلالي »[3].

و لذلك فإنّ معنى « الاصطلاح هو مدى صلاحية المفردة و قدرتها على تحمّل المسؤولية الجديدة المنوطة بها، المنتقاة من أجلها. و من هذا المنظور يصبح مفهوم الاصطلاح، هو مدى صلاح المفردة وصلاحيتها، في تحمّل الوظيفة الجديدة للقيام بالمعنى الجديد، و من ثمّة، تلبس لباسا جديدا رسميا، يخالف ما كان لها من قبل من جهة، ويتصل بالقديم للتعبير عن الأصالة و الحداثة معا. و من ثمّة أيضا، يكون مفهوم الاصطلاح صلاحين نطقي و فكري. نطقيا، لأنّه تشكيل جديد صالح لمعنى جديد، و فكريا لأنّ هذا المصطلح هو منتوج فكري تعلّقي »[4] .

---

[1] - أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين (ت329هـ)، معجم مقاييس اللّغة، تح: عبد السلام محمد هارون، د.ط، دار الفكر، د.ن، د.ت، مادة: (ص ل ح)، ج3، ص303.

[2] - ممدوح محمد خسارة، علم المصطلح و طرائق وضع المصطلحات العربية، ط2، دار الفكر، دمشق، سورية، 1434هـ، 2013م، ص11.

[3] - سميرة رفاس، المصطلح العلمي في اللسان العربي بين صناعة الفكر و فكر الصناعة، مجلة: مصطلحيات، عدد مزدوج: الرابع-الخامس، مطبعة أميمة، فاس، المغرب، محرم 1435هـ، نوفمبر 2013م، ص54،55.

[4] - سميرة رفاس، المرجع نفسه، ص55.

و المعنى نفسه يحمله لفظ: (المصطلح) حتّى و إن اختلف عن لفظ: (الاصطلاح) صيغة و وزنا و رسما فهما متفقان لغة و استعمالا عند أكثر علماء اللغة العربية.

و يرى أحد الباحثين أنّ المصطلح هو:
« مصدر ميمي من (اصطلح)، نقل إلى الاسمية بتخصيصه بهذا المدلول الجديد. و قد أطبق اللغويين العرب المعاصرون على استعمال كلمة (مصطلح)، فذاعت في مصنفاتهم.

و المصطلح أو الاصطلاح هو اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص »[1].
و ما يلاحظ أيضا أنّ لفظي: (اصطلاح) و (مصطلح) لم يرد ذكرهما في القرآن الكريم و لا في الحديث الشريف و لا في المعجمات العربية القديمة [2].

و يرى ممدوح محمد خسارة أنّ « من أوّل ما وصل إلينا عن استعمال الفعل المزيد (اصطلح) ما جاء عن الجاحظ (225 هـ) في حديثه عن المتكلمين أنّهم " اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم "[3]. إلاّ أنّ هذه التسمية (اصطلاح أو مصطلح) لم ترج بسرعة »[4]. لأنّ هناك كلمات أخرى استخدمت في التراث العربي مرادفة لهما، و نذكر على سبيل المثال لا الحصر المصطلحات الآتية: (الاسم، الألفاظ، الألقاب، الكلمات، المفردات)[5].

« و كان التهانوي (1185 ه) أشهر من رّوج هذا اللفظ المولد عندما سمّى كتابه في المصطلحات: (كشاف اصطلاحات الفنون). و لم يستعمل المعاصرون إلا لفظ (مصطلح)، و جريا عليه سمّى مجمع اللغة العربية بالقاهرة ما وضعه من كلمات: (مجموعة المصطلحات التي أقرّها المجمع) »[6].

---

[1] - ممدوح محمد خسارة، علم المصطلح و طرائق وضع المصطلحات العربية، ص13.
[2] - ينظر: لعبيدي بوعبد الله، مدخل إلى علم المصطلح و المصطلحية، (د.ط)، دار الأمل، تيزي وزو، الجزائر، (د.ت)، ص10.
[3] - عمرو بن بحر الجاحظ، البيان و التبيين، تح: حسن السندوبي، ط4، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1375هـ، 1956م، ج1، ص139.
[4] - علم المصطلح و طرائق وضع المصطلحات في العربية، ص12.
[5] - ينظر: ممدوح محمد خسارة، المرجع نفسه؛ و عمرو محمد مدكور، المصطلح اللساني بين الأصالة و النقل، ص500،501؛ و لعبيدي بوعبد الله، مدخل إلى علم المصطلح و المصطلحية، ص10.
[6] - ممدوح محمد خسارة، المرجع نفسه، ص13.

بقي أن نشير إلى أنّ التهانوي في كشافه استعمل لفظ (الاصطلاح) و(المصطلح) مترادفين أي أنّه لم يفرّق بينهما في المفهوم و الدّليل على ما يأتي:
- ذكر لفظ اصطلاح في المقدّمة ستّ مرّات، ثلاث منها جاءت على صيغة المفرد. و ثلاث أخرى على صيغة الجمع.
- ذكر لفظ مصطلح في المقدّمة مرّتين على صيغتين: مفرد وجمع.
- ذكر لفظ مصطلح في الخاتمة مرّتين، و جاء كلاهما على صيغة المفرد.
و ما يؤكّد هذا الزعم، ما ورد في متن معجمه من استخدامه الصّريح للّفظين بمفهوم واحد، قوله: « البسيط في اللّغة بمعنى المبسوط أي المنشور كالأرض الواسعة، و في الاصطلاح يطلق على معان: منها مصطلح أهل العروض »[1].
و قوله أيضا: « العلّة بالكسر و تشديد اللّام لغة اسم لعارض يتغيّر به وصف المحلّ بحلوله لا عن اختيار، و لهذا سمّي المرض علّة. و قيل: هي مستعملة في ما يؤثّر في أمر سواء كان المؤثّر صفة أو ذاتا. و في اصطلاح العلماء تطلق على معان »[2].

و مهما يكن الأمر، فقد تبين لنا أن الاصطلاح و المصطلح متداولان بقوة في تراثنا اللغوي العربي القديم، و أما بالنسبة للمصطلحية و اللسانيات فهما على العكس من ذلك لأنهما من العلوم الغربية الحديثة،حيث يرى المختصون في مجال المصطلحية أنّ « الانتماء إلى اللسانيات التطبيقية، هو بالذات ما يسم في جزء كبير الدراسة العلمية العامة للمصطلحية. و هذا يبرز واقع كونها فرع من اللسانيات التطبيقية.
و هذا فعلا الوصف الذي أصبغ على هذه الأخيرة وهو مقترض من جونتر كندلر Gunther Kandler (ابتداء من 1952): فهي تتجاوز اللسانيات لتشمل معارف لسانية في كل مجالات الحياة و جعلها نافعة »[3].

و على أي حال، « فإنّ البحث الاصطلاحي باعتباره تنظيما نسقيا للمفردات الخاصة، يظل تابعا لنظام اللغة العام، و هذا ما يبرر مقاربة لسانية الاصطلاح.

---

[1] - محمد بن علي بن محمد التهانوي الحنفي الفاروقي: (المتوفى بعد سنة 1158هـ)، كشاف اصطلاحات الفنون، وضع حواشيه أحمد حسن بسج، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1427هـ، 2006م، ج1، ص177.
[2] - المصدر نفسه، ج3، ص316.
[3] - ماريا تريزا كابري، المصطلحية النظرية و المنهجية و التطبيقات، تر: محمد أمطوش، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2012 م، ص 42.

فالمصطلحات وحدات لغوية تخضع بصفة نسقية لمبادئ سلامة التكوين التي تتحكم في اللغة العامة »[1].

و لذلك فإنّ اللسانيات في خدمة المصطلحية، لأنّ المصطلحي هو في حقيقة تكوينه المعرفي الأصلي هو لساني قبل كل شيء و لذلك تفرض عليه الممارسة الميدانية في معالجة المصطلحات العلمية عموما،والمصطلحات اللسانية على وجه الخصوص، أنّ تكون له خلفية فكرية و معرفية كافية لأهم ما جاءت به اللسانيات الأصلية العامة (النظرية) و اللسانيات التطبيقية أيضا.

مما يستوجب عليه -أي المصطلحي- أن يكون على:
«معرفة بالنظريات اللسانية،وخاصة تلك التي تهتم بعلم المعجم النظري والتطبيقي و نظرية الدلالة المعجمية، فهي تمثل للمصطلحي أدوات عمل رئيسية تمكنه من صناعة المصطلح و ضبط مفهومه ضبطا دقيقا، و هو ما نلحظه من ارتباط بين علم المصطلحية و اللسانيات في الدراسات الغربية، مما مكنها من وضع نظريات جادة في العلوم المصطلحية استطاعت أن تبني مسارات في تشكل المصطلحات العلمية التي تساهم بدورها في تطور مجالها العلمي الدقيق »[2].

و مما يؤكد خدمة اللسانيات للمصطلحية هو ارتكاز هذه الأخيرة كمعرفة بشقيها النظري و التطبيقي على عدة علوم أخرى كالمنطق و علم الوجود و علم المعرفة ...الخ و لكن أبرز هذه العلوم على الإطلاق هي اللسانيات لأنّ المصطلحية بصفة عامة تبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية و المصطلحات اللغوية التي تعبر عنها.[3]

و يبدو أنّ العلاقة بين اللسانيات و المصطلحية كما هي علاقة عموم و خصوص، هي كذلك علاقة تكامل أيضا، ذلك « لأنّ المصطلح ليس إلا جزءا من بناء نظري

---

[1]- عبد العزيز المطاد، اللسانيات و قضايا المصطلح العربي، د.ط، منشورات الرباط نت، الرباط، المغرب، 2015م، ص66.
[2]- خليفة الميساوي، المصطلح اللساني و تأسيس المفهوم، ط1، منشورات ضفاف، منشورات الاختلاف، دار الأمان، الرباط، المغرب، 1434هـ، 2013م، ص31.
[3]- ينظر: سميرة رفاس، المصطلح العلمي في اللّسان العربي بين صناعة الفكر و فكر الصناعة، مجلّة مصطلحيات، عدد مزدوج: الرّابع- الخامس، مطبعة أميمة، فاس، المغرب، محرم1435هـ، نوفمبر2013م، ص59.

للغة، و من ثم فإنّ عزل المصطلح فهما و تقييما عن الهيكل النظري الذي ينتمي إليه يحول بين الدراسة و بين النظرة العلمية للأمور، و يقف حجر عثرة بينه و بين الحكم على المصطلح في بيئته فلا يدرك أثر الهيكل النظري في اضطراب المصطلح، و لا يتبين دور تداخل المصطلحات في تهالك الهيكل النظري و فقد أسس الصناعة »[1].

و مما يؤكد هذا الزعم أنّ « المصطلح المعزول عن النسق، لا يمكنه أن يكون بنفس الدقة و هو داخله مرتبطا بشبكة من المصطلحات و المفاهيم المنسجمة. و لذا، فخصائص المصطلح يجب أن تدرس طبقا لموقعه داخل نظام باقي المصطلحات و خصائصها و معانيها النسقية. فمصطلحية علم معين ليست مجرد كتلة من المصطلحات،ولكنها وفي المقام الأول عبارة عن نظام من التصورات »[2].

و صفوة القول أنّ المصطلحية بوصفها لغة للعلم؛ و اللسانيات بوصفها علما للغة كلاهما يتكاملان و يتلاحمان من أجل الوصول إلى الارتقاء بالإنسانية في شتى ضروب المعرفة لتحقيق التقدّم و الإزدهار العلمي و التكنولوجي و الحضاري المنشود، و لن يتم ذلك إلا بضبط العلاقة- بدقة متناهية- بين المفاهيم العلمية و المصطلحات اللغوية التي تعبر عنها. أي ضبط العلاقة بين المصطلحية و اللسانيات لأنّ المصطلحات هي جوهر العمل المصطلحي و لا يمكننا تصور وجود هذا الأخير دون وجود لغة تعبر عنه و عن مصطلحاته.

أمّا عن علاقة المصطلح أو المصطلحية باللّسانيات التطبيقيّة، فيقول، لعبيدي بو عبد الله إنّ: « علم المصطلح فرع من فروع اللّسانيات التطبيقيّة، و لهذا تختلف المنطلقات الأساسيّة لعلم المصطلح عن المنطلقات العامّة للبحوث اللّسانيّة الأساسيّة، و لكنّها تتّفق مع الأهداف اللّسانيّة التّطبيقيّة »[3].

و لكنّ هذا الاتفاق لا يعني اتحاد موضوعات علم المصطلح مع موضوعات اللّسانيات التطبيقيّة؛ لوجود أوجه من الخلاف بينهما.

و ختاما، و بعد تبيان أسس الدراسة و مفاهيمها، يمكننا الآن الولوج بصدق، إلى فصول البحث للتعرف على أهم المصطلحات اللسانية التي حوتها المدوّنة.

---

[1]- عبد العزيز المطاد، اللّسانيات و قضايا المصطلح العربي، ص128.
[2]- عبد العزيز المطاد، المرجع نفسه، ص130.
[3]- مدخل إلى علم المصطلح و المصطلحية، ص72.

# الفصل الأول: المصطلحات الصوتية.

**المبحث الأول: مصطلحات مخارج الأصوات العربية.**

**المبحث الثاني: مصطلحات صفات الأصوات العربية.**

**المبحث الثالث: مصطلحات المصوتات العربية.**

**المبحث الرابع: مصطلحات التركيب و التجاور.**

**تمهيد:**

يسعى هذا الفصل إلى رصد المصطلحات الصوتية الأساسية عند التهانوي، من خلال معجمه الموسوعي المختص، و قد رتبنا هذه المصطلحات وفق الترتيب المفهومي، و ليس الألفبائي، مخالفين في ذلك منهج التهانوي، إذ الهدف المتوخى، هو إعادة جمع شتات هذه المصطلحات، في نسق واحد، و بناء معرفي واحد موحد، و قد أدى بنا، هذا التوجه إلى أن نسلك أربعة مسالك، هي مباحث هذا الفصل.

## المبحث الأوّل: مصطلحات مخارج الأصوات العربيّة

مهّد التهانوي للحديث عن مصطلحات مخارج الأصوات العربيّة بتعريفه لمصطلح المخرج فقال: « المخرج اسم ظرف من الخروج، و هو عند القرّاء و الصرفيّين، عبارة عن موضع خروج الحرف و ظهوره و تميزه عن غيره بواسطة صوت. و قيل: المخرج عبارة عن الموضع المولد للحر، و الأوّل أظهر »[1].

ثم بيّن الطريقة التي يعرف بها مخرج الصوت، بقوله: « و معرفة المخرج تحصل بأن تسكنه، و تدخل عليه همزة الوصل، و تنظر أين ينتهي الصوت، فحيث انتهى فثمة مخرجه، ألا ترى أنّك تقول: أب و تسكت، فتجد الشفتين قد انطبقت إحداهما على الأخرى » [2].

ثم ذكر بعد ذلك أنّ علماء العربية القدماء و علماء التجويد اختلفوا في هذه المسالة إلى ثلاثة أراء، و ذلك حيث قال: « اختلفوا في مخارج الحروف، فالصحيح عند القرّاء و متقدمي النّحاة كالخليل أنّها سبعة عشر. و قال كثير من الفريقين: ستّة عشر، فأسقطوا مخرج الحروف الجوفية، و هي حروف المد و اللّين، و جعلوا مخرج الألف من أقصى الحلق، و الواو من مخرج المتحركة، و كذا الياء. و قال قوم: أربعة عشر، فاسقطوا مخرج النّون و اللّام و الرّاء و جعلوها من مخرج ».[3]

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص13.
[2]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[3]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

و نفهم من كلام التهانوي السابق أنّه يرجّح الرأي الأول، أي :أنّ مخارج الأصوات العربيّة عنده سبعة عشر مخرجا و هو في هذا متّبع للخليل و غيره من متقدمي النّحاة و القرّاء العرب.

ثم شرع التهانوي بعد هذا التمهيد المهم في بيان مخارج الأصوات العربيّة بالتفصيل و ذلك كما يلي:

**1- المخرج الأوّل:**

حدّده التهانوي بقوله: « المخرج الأوّل الجوف لحروف المدّ و اللين »[1].

فماذا يقصد التهانوي بحروف المدّ و اللين؟

نعرف الجواب عن ذلك عندما نقرأ تعريفه لحروف العلّة، و ذلك حيث، قال:

« فحروف العلّة: الألف و الواو و الياء، سمّيت بها لكثرة دورانها على لسان العليل فإنّه يقول: وأي، و غيرها غيرها. و حروف العلّة تسمّى بالحروف الجوفيّة أيضا لخروجها من الجوف.

ثمّ إنّ حروف العلّة إذا سكنت تسمّى حروف لين، ثمّ إذا جانستها حركة ما قبلها فتسمّى حروف مد، فكلّ حرف مدّ حرف لين و لا ينعكس، والألف حرف مد أبدا، و الواو و الياء تارة حرفا مد و تارة حرفا لين » [2].

و نجد التهانوي يبيّن مفهومه لمصطلحي: المدّ واللين، في موضع آخر من معجمه، حينما قسّم الأصوات العربية إلى قسمين: المصوتة و الصامتة، و ذلك حيث يقول: « فالمصوتة حروف المدّ و اللين، أي: حروف العلّة الساكنة التي حركة ما قبلها مجانسة لها. والصامتة ما سواها، سواء كانت متحركة أو ساكنة، و لكن ليس حركة ما قبلها من جنسها، فالألف أبدا مصوتة لوجوب كونها ساكنة و ما قبلها

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص13.
[2] - المصدر نفسه، ج1، ص 444.

مفتوحا. و إطلاق اسم الألف على الهمزة بالاشتراك اللفظي. و أمّا الواو و الياء فقد تكونان صامتتين أيضا »[1].

و بهذا يتّضح لنا - جليا- أنّ المخرج الأوّل عند التهانوي يختصّ بالمصوتات أو الصوائت أو الحركات الطويلة أماّ باقي المخارج الستّة عشر فكلّها تختصّ بالصوامت أو الحروف الجوامد.

« و أصل فكرة تخصيص مخرج مستقل لحروف المدّ ترجع إلى ما ذكره الخليل بن أحمد من وصفه لهذه الحروف بأنّها هوائية. لكن علماء التجويد اخرجوا الهمزة من الحروف الهوائية لأنّهنّ أصوات لا يعتمدن على مكان حتى يتصلن بالهواء بخلاف الهمزة. فحروف المدّ حروف ذائبة و الهمزة من الحروف الجامدة »[2].

أمّا بالنسبة إلى أوّل من استخدم مصطلح المصوّتة للدلالة على أصوات المدّ هو المبرد، و تابعه ابن جني، و كذلك ابن سينا و الفرغاني. و قد انفرد ابن سينا في دراسته بعزل الصوامت عن المصوتات [3].

و ممّا سبق ذكره يتبيّن لنا مدى تأثر التهانوي بمن سبقه من علماء العربية القدماء في تخصيص مخرج مستقل للصوائت أو المصوتات الطويلة من جهة؛ و في استخدامه لمصطلحي المصوتة و الصامتة من جهة ثانية.

و يمكن أن نستنتج أنّ التهانوي في منهجه هذا مخالف لسيبويه الذي جعل الألف من أقصى الحلق و الياء من وسط اللّسان و الواو مما بين الشفتين، إلاّ أنّه وافقه في وصفها جميعا باتساع المخرج، و أنّ الألف أوسعهن مخرجا ثم تليه الياء ثم الواو[4].

و سبب ذلك هو« تصعّد الألف و تسفّل الياء و اعتراض الواو »[5].

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص439.
[2] - غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، سلسلة علوم القراءات (5)، ط2، دار عمار، عمان، الأردن، 1428هـ، 2007م، ص190.
[3] - ينظر: خميس عبد الله التميمي، الأصوات اللغوية في كتاب" المستوفي في النحو" للفرغاني (ت 549 هـ)، ط1، منتدى المعارف، بيروت، لبنان، 2013م، ص 149،148.
[4] - ينظر:خميس عبد الله التميمي، المرجع نفسه، ص152.
[5] - غانم قدوري الحمد، المرجع السابق، الصفحة نفسها.

و يمكننا الاستنتاج أيضا، أنّ التهانوي في وصفه لهذه الأصوات يوافق المحدثين في التمييز بين الصوائت و الصوامت و في جعلهم الصفة المميزة للصوائت أو المصوتات هو: قوّة الوضوح السمعي بسبب اهتزاز الوترين الصوتيين ومرور الهواء حرا طليقا في الحلق و الفم [1].

و مهما يكن الأمر فإنّ مخرج الجوف عند التهانوي هو في الحقيقة مخرج مقدر ذلك أنّ الهواء المنطلق من الرئتين لا يقف في طريقه أي حاجز فيسدّ مجراه سدّا تاما أو جزئيا.

و هذا ينقلنا إلى الحديث عن المخارج الحلقية الستّة عشر عند التهانوي و هي التي تضم الصوامت أو الأصوات الجامدة أي: تلك الأصوات التي يعترض طريقها حاجز في جهاز التصويت، فيقوم بسد مجرى الهواء المنطلق من الرئتين سدا تاما أو جزئيا[2]. ثمّ يفصل التهانوي هذه المخارج الستة عشر بعد ذلك تباعا و سنذكرها بالتفصيل و نلتزم ترتيبه لهذه المخارج على النحو الآتي:

**2- المخرج الثاني:**

خصص التهانوي المخرج الثاني و الثالث و الرابع لحيز الحلق. « فقال الثاني أقصى الحلق للهمزة و الهاء »[3].

و التهانوي بجعله المخرج الثاني أي: أقصى الحلق لصوتي: الهمزة و الهاء لم يخالف بذلك علماء العربية القدماء و لا المحدثون. فالقدماء: « قالوا بأنّ الهمزة و الهاء حلقيان يتكونان من أقصى الحلق،لأنّ الحنجرة عندهم جزء من الحلق »[4].

أمّا علماء الأصوات المحدثين: « فقد وصفوا مخرج الهمزة و الهاء بأنّهما حنجريان. يحدثان من المزمار نفسه، إذ تنطبق فتحة المزمار انطباقا تاما عند

---

[1] - ينظر: خميس عبد الله التميمي، الأصوات اللغوية في كتاب "المستوفي في النحو" للفرغاني، ص ص148،152.
[2] - ينظر: الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، تقديم: صالح القرمادي، ط3، المطبعة العربية، تونس، 1992م، ص37.
[3] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص13.
[4] - خميس عبد الله التميمي، المرجع السابق، ص123.

النطق بالهمزة ثم تنفرج فجأة ليسمع صوتها الانفجاري، أمّا الهاء فيظل المزمار معها منبسطا من دون انطباق فيندفع الهواء محدثا حفيفا يسمع في أقصى الحلق أو داخل المزمار» [1].

### 3- المخرج الثالث:

قال التهانوي: « الثالث وسطه للعين و الحاء المهملتين »[2]. أي : أنّ وسط الحلق يخرج منه صوتين هما: العين والحاء. و هو بهذا الوصف لم يخالف علماء العربية القدماء و لم يخالف أيضا المحدثين الذين يرون أنّ إنتاج هذان الصوتان يتم:

« عن طريق تقريب جذر اللّسان من الجذر الخلفي للحلق، بصورة تسمح بمرور الهواء مع حدوث احتكاك، و يميّز بين الحاء، و العين، بأنّ الأولى مهموسة، و الثانية مجهورة »[3].

ذلك أنّ صوت: العين احتكاكي مجهور، تهتز معه الأوتار الصوتية، أمّا صوت: الحاء فاحتكاكي مهموس، لا يتذبذب معه الوتران الصوتيان، و هي النّظير المهموس للعين [4].

### 4- المخرج الرّابع:

يحدّده التهانوي، بقوله: « الرّابع أدناه من الفم للغين و الخاء»[5]. أي أنّ المخرج الرّابع يختص بأدنى الحلق، و ينتج عنه صوتان هما: الغين الخاء.

و قد وافق التهانوي سيبويه في وصفه لهذين الصوتين و بهذا الترتيب. و وافق معظم علماء العربية القدماء[6].

---

[1] - خميس عبد الله التميمي، الأصوات اللغوية، ص123.
[2] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص13.
[3] - عبد القادر مرعي بني بكر، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2016م، ص82.
[4] - ينظر: عبد القادر مرعي بني بكر، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
[5] - المصدر السابق، الصفحة نفسها.
[6] - ينظر:خميس عبد الله التميمي، المرجع السابق، ص127.

و وافق أيضا المحدثين « فقد جعل بعضهم هذين الصوتين لهويين. و هما عند بعضهم الآخر حنكيان قصيان يحدثان باحتكاك الهواء في الفراغ الضيق المحصور بين أقصى اللسان و أقصى الحنك »[1].

و ما يمكننا قوله هو أنّ المخرج الثاني و الثالث و الرّابع عند التهانوي كلّها ترجع إلى الحلق و هو في هذا يوافق سيبويه إلّا أنّه خالفه بإخراجه الألف من حروف الحلق، و قد أصاب في هذا الرأي لأنّ هذا ما تؤيده الدّراسات الصوتية الحديثة باعتبار أنّ الألف من الأصوات المصوتة أو الصائتة مثلما يذهب إليه، بعض علماء الأصوات المحدثين [2].

**5- المخرج الخامس:** ذكر التهانوي هذا المخرج، حيث قال الخامس:

« أقصى اللّسان مما يلي الحلق و ما فوقه من الحنك للقاف »[3]. و هو في رأيه هذا متبع لسيبويه، حينما قال: « و من أقصى اللّسان و ما فوقه من الحنك الأعلى مخرج القاف »[4].

و متّبع كذلك لعلماء التجويد الذين يرون بأنّ مخرج القاف هو« أقصى اللّسان مع الحنك اللحمي» [5]. و التهانوي في وصفه لمخرج القاف يتفق مع المحدثين الذين وصفوا القاف بأنّه :« صوت مهموس شديد، يتمّ نطقه بارتفاع مؤخّر اللّسان حتى يصل باللهاة و الطبق اللين، مع عدم حدوث ذبذبة في الأوتار الصوتية »[6].

و منه نستنتج أنّ مخرج القاف هو اللهاة و بالتالي: فالقاف صوت لهوي عند القدماء و عند المحدثين سواء بسواء.

---

[1] - خميس عبد الله التميمي، الأصوات اللغوية، ص127.
[2] - ينظر:غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص167،166.
[3] - كشاف اصطلاح الفنون، ج2، ص13.
[4] - أبو بشرعمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت 180هـ)، الكتاب، تح، عبد السلام محمد هارون، ط2، مكتبة الخانجي بالقاهرة - دار الرفاعي بالرياض، 1402هـ، 1982م، ج4، ص433 (سنكتفي بالإحالة عليه في الصفحات اللاحقة: الكتاب )
[5] - أيمن رشدي سويد، التجويد المصور، د.ط، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق سورية، د.ت، ج1، ص101.
[6] - عبد القادر مرعي بني بكر، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء، ص81.

**6- المخرج السادس:** حدّد التهانوي هذا المخرج بقوله: السادس: « أقصاه من أسفل مخرج القاف قليلا، و ما يليه من الحنك للكاف »[1]. و وافق التهانوي سيبويه في تحديده لهذا المخرج لمّا قال: «...و من أسفل من موضع القاف من اللّسان قليلا و مما يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف »[2].

ووافق أيضا علماء التجويد الذين قالوا إنّ مخرج الكاف هو: « أقصى اللّسان مع الحنك اللحمي و العظمي »[3]. و التهانوي يوافق المحدثين الذين وصفوا الكاف بأنّه صوت طبقي نسبة إلى الطبق، حيث يتم إنتاج هذا الصوت عندما يلتقي أقصى اللّسان بأقصى الحنك الأعلى الطبق، و يتم الالتحام أو الإلصاق التام بينهما، فيسدّ المجرى الأنفي عندما يخرج صوت الكاف. وإن كان غير تام يخرج صوتا الغين، و الخاء[4].

فالكاف عند المحدثين : « صوت مهموس شديد »[5]. يخرج كما أشرنا من منطقة الطبق، و لذلك فهو قريب من القاف الذي يخرج من اللهاة. و من ثمّ نفهم سبب ربط التهانوي مخرج الكاف بمخرج القاف من جهة، و سبب ربطه مخرج القاف بمخرجي الغين و الخاء من جهة أخرى. أي أن تجاور هذه الأصوات يعود إلى تجاور أعضاء جهاز النطق عند الإنسان.

**7- المخرج السابع:** بيّنه التهانوي، بقوله :« السابع: وسطه بينه و بين وسط الحنك للجيم و الشين المعجمة و الياء »[6]. وهذا يتطابق مع قول سيبويه: « و من وسط اللّسان بينه و بين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم و الشين و الياء»[7].

---

[1] - كشاف اصطلاح الفنون، ج2، ص13.
[2] - الكتاب،ج4، ص433.
[3] - أيمن رشدي سويد، التجويد المصور، ج1، ص102.
[4] - ينظر:عبد القادر مرعي بني بكر، المصطلح الصوتي، ص80.
[5] - عبد القادر مرعي بني بكر، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
[6] - المصدر السابق، الصفحة نفسها.
[7] - المصدر السابق، الصفحة نفسها.

و لاحظ أحد الباحثين بأنّ « هذا هو الاتجاه الأساسي في وصف مخرج الأصوات الثلاثية لدى علماء التجويد. و لكن لهم ملاحظة و هي أنّهم يصفون الياء بأنّها (غير المدية) »[1].

و هذا ما يقصده التهانوي بالتحديد لأنّه جعل للياء المدية مخرجا مستقلا- كما مر معنا من قبل- هو: الجوف.

هذا الأخير الذي جعله التهانوي مخرجا لحروف المدّ و اللّين الثلاثة : الألف و الواو، و الياء و التي تشترك في شيء واحد هو أنّها: تخرج باهتزاز الأوتار الصوتية في الحنجرة أي أنّها كلّها مجهورة. إلّا أنّ كلّ حرف منها يتفرد بخاصية معينة:

- فالألف مجهور و يصاحب ذلك انفتاح للفم، و يكون اللّسان في وضع الراحة.
- و الواو مجهور و يصاحب ذلك انضمام للشفتين مع ارتفاع أقصى اللّسان.
- و أخيرا،الياء مجهور و يصاحب ذلك انخفاض للفك السفلي و ارتفاع لوسط اللّسان[2].

و مهما يكن الأمر فقد تبيّن لنا أنّ المقصود بالياء عند التهانوي في هذا المخرج هي الياء الصامتة. و ليس الياء المدية المصوتة.

و هكذا يمكننا القول إنّ التهانوي يوافق المحدثين في عدّ الأصوات الثلاثة: الجيم و الشين و الياء من الأصوات الغارية لأنّ نطقها يتم عندما يحدث اتصال بين مقدم اللّسان و بين الغار ( الحنك الصلب)[3] .

**8- المخرج الثامن:** حدّد التهانوي هذا المخرج لصوت الضاد، حيث قال:

« الثامن : للضاد المعجمة و من أوّل حافة اللّسان و ما يليه من الأضراس من الجانب الأيسر، و قيل: من الأيمن »[4].

---

[1] - غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص172.
[2] - ينظر: أيمن رشدي سويد ، التجويد المصور، ج1، ص ص89،91.
[3] - ينظر: عبد القادر مرعي بني بكر، المصطلح الصوتي، ص80.
[4] - كشاف اصطلاح الفنون، ج2، ص14.

و التهانوي في هذا الوصف يتّفق مع سيبويه لمّا قال: « و من بين أوّل حافة اللّسان و ما يليها من الأضراس مخرج الضاد»[1]، و مع الدّاني في قوله : « فالضاد من بين أوّل حافة اللّسان و ما يليها من الأضراس، فبعض النّاس يجري له في الشدق الأيمن، و بعضهم يجري له في الشدق الأيسر، و مخرجها من هذا كمخرجها من هذا »[2].

و حدّد بعضهم مخرج الضاد بأنه :« حافة اللّسان مع ما يجاورها من الأضراس العليا »[3].

و الضاد التي وصفها التهانوي و الذين سبقوه من علماء العربية و القراء لا وجود لها في نطقنا الحالي. و لذلك لا سبيل إلى الموازنة بينها و بين الضاد الحديثة لأنّ هذه الأخيرة تنطق بصور متعددة تعدد الأصقاع العربية [4].

**9- المخرج التاسع:** وصفه التهانوي بقوله: « التاسع: للّام من حافة اللّسان أدناه إلى منتهى طرفه و ما بينها و بين ما يليها من الحنك الأعلى»[5] .

و قد أخذ التهانوي هذا الوصف عن سيبويه الذي وصف مخرج اللّام بقوله: « و من حافة اللّسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان، ما بينها و بين ما يليها من الحنك الأعلى، ممّا فويق الضاحك و النّاب و الرباعية و الثنية مخرج اللّام»[6].

و الذين جاءوا بعد سيبويه لم يضيفوا - تقريبا- شيئا جديدا إلى الشيء الذي قاله فيما يخص مخرج اللّام، و اكتفوا بترديد كلامه فقط [7].

---

[1] - الكتاب، ج4، ص433.
[2] - أبو عمر عثمان بن سعيد الداني، (ت 444هـ)، التحديد في الإتقان و التجويد، تح: غانم قدوري الحمد، د.ط، دار عمار، الأردن، د.ت، ص17.
[3]- أيمن رشدي سويد، التجويد المصور،ج1، ص107.
[4] - ينظر:خميس عبد الله التميمي، الأصوات اللغوية، ص131.
[5] - كشاف اصطلاحات الفنون. ج2، ص14.
[6] - المصدر السابق، الصفحة نفسها.
[7] - ينظر: غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية، ص174.

و التهانوي في وصفه لمخرج اللّام يوافق أيضا المحدثين الذين يرون أنّ: « اللّام يمتاز بنطقه الجانبي و ذلك بالتصاق طرف اللّسان بالمغارز العليا فيمر الهواء بغزارة من جانبي اللّسان »[1].

أو بتعبير أكثر دقة:

« و يتميّز اللّام بأنّ الصوت معه لا يخرج من الموضع الذي يلتقي فيه العضوان، بل يخرج من حافتي اللسان( أي جانبيه) و طرف اللّسان لازم لموضعه أثناء ذلك »[2].

**10- المخرج العاشر:** جعله التهانوي مخصصا لصوت النون، و ذلك في

قوله :« العاشر: للنون من طرفه الأسفل من اللّام قليلا»[3]. و التهانوي يوافق سيبويه الذي حدّد مخرج النون قائلا:« و من طرف اللّسان بينه و بين ما فوق الثنايا مخرج النون»[4] . و يوافق التهانوي علماء التجويد الذين يرون أنّ مخرج النون هو: «من طرف اللسّان مع ما يحاذيه من اللّثة تحت مخرج اللّام بقليل و يصاحبها غنّة من الخيشوم »[5] .

و يوافق التهانوي أيضا المحدثين في وصفهم لمخرج النون بأنّها لثوية أو أسنانية لثوية فالمسمّى واحد، والوصف واحد حتى لو اختلف المصطلح أو التسمية[6] .

**11- المخرج الحادي عشر:** خصصه التهانوي لصوت الراء، فقال:

« الحادي عشر: للراء من مخرج النون لكنها أدخل في ظاهر اللّسان»[7].
و التهانوي يتبع سيبويه، عندما وصف مخرج الراء بقوله: « ومن مخرج النون غير أنّه أدخل في ظهر اللّسان قليلا، لانحرافه إلى اللّام مخرج الراء»[1].

---

[1] - الطيب البكوش، التصريف العربي، ص41.
[2] - غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية، ص175.
[3] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص14.
[4] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[5] - أيمن رشدي سويد، التجويد المصور، ج1، ص112.
[6] - ينظر :خميس عبد الله التميمي، الأصوات اللغوية، ص136.
[7] - المصدر السابق، الصفحة نفسها.

و كلام سيبويه يوافق كلام المحدثين: « فإنّهم يجعلون مخرج الراء قبل مخرج النون، و إن اختلفت عبارتهم و تباينت مصطلحاتهم التي استخدموها في تحديد المخارج. و هو أمر يؤيد الشواهد التي تضمنها كلام علماء العربية و علماء التجويد في اعتبار مخرج الراء أدخل في اللّسان من مخرج النون»[2] .

و مهما يكن الأمر فإنّ مخرج الراء هو:« من طرف اللّسان مع ما يحاذيه من اللّثة قريبا من مخرج النون»[3] .

بل أنّه أدخل في ظهر اللّسان قليلا من مخرج النون أي أنّه أعمق منها. وهذا يعني تقدّم الراء على النون من حيث الترتيب.

عند التهانوي و عند قدماء العربية و علماء التجويد و ذلك لإتباعهم خطى سيبويه في هذا الترتيب [4].

**12- المخرج الثاني عشر:** جعله التهانوي مخصصا لثلاثة أصوات. وذلك حيث قال : « الثاني عشر: للطاء و الدال المهملتين، و التاء المثناة الفوقانية، من طرفه و أصول الثنايا العليا مصعدا إلى جهة الحنك الأعلى»[5] .

و هو بهذا يوافق سيبويه الذي وصف هذا المخرج بقوله:
« و مما بين طرف اللسان و أصول الثنايا مخرج الطاء و الدال و التاء»[6].و يرى أحد الباحثين المحدثين أن علماء التجويد قد حافظوا على عبارة سيبويه، مع بعض الإضافات التوضيحية ،التي تتلخص في قول الداني: «فالطاء و التاء والدال من مخرج واحد، وهو بين طرف اللسان و أصول الثنايا العليا، مصعدا إلى الحنك»[7] .

---

[1] - الكتاب، ج4، ص433.
[2] - غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية، ص179.
[3] - أيمن رشدي سويد، التجويد المصور، ج1، ص113.
[4] - ينظر: خميس عبد الله التميمي، الأصوات اللغوية، ص135.
[5] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص 14.
[6] - المصدر السابق، الصفحة نفسها.
[7] - التجديد في الإتقان و التجويد، ص16.

و لم يضف المحدثون شيئا، عما جاء به علماء العربية و علماء التجويد حول مخارج هذه الأصوات.[1]

و مما سبق نستنتج أن مخرج الطاء و الدال و التاء هو:

« طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا »[2].أي أن جميعها من مخرج واحد إلا أن الأصوات الثلاثة تتباين في الصفات ،فما يميز التاء هو الهمس، وما يميز الدال هو الجهر. و ما يميز الطاء عن التاء هو الإطباق[3].

**13- المخرج الثالث عشر:** ذكره التهانوي بقوله: «الثالث عشر: لحروف الصفير الصاد و السين و الزاء، بين طرف اللسان وفويق الثنايا السفلى »[4].

و التهانوي يوافق سيبويه، في قوله: «ومما بين طرف اللسان و فويق الثنايا مخرج الزاي و السين و الصاد »[5].إلا أن سيبويه لم يوضح المقصود بالثنايا في قوله السابق، هل هي العليا أو السفلى ؟ [6].

لكن التهانوي أوضحها حينما قال: فويق الثنايا السفلى .

أما علماء التجويد فإن مخرج الصاد و السين و الزاي عندهم هو: « منتهى طرف اللسان مع أسفل الصفحة الداخلية للثنايا السفلى فيخرج الصوت من فوقها مارا بين الثنايا العليا و السفلى»[7] .

و منه نستنتج أنه لا يوجد خلاف بين هذه الآراء وإنما هناك اختلاف في العبارات فقط، فسيبويه قال: فويق الثنايا و التهانوي أضاف: السفلى أما علماء التجويد فإنهم أضافوا أن الصوت يمر بين الثنايا العليا والسفلى. أما بالنسبة للمحدثين فيصفون

---

[1] - ينظر: غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية، ص180.
[2] - أيمن رشدي سويد، التجويد المصور، ج1، ص116.
[3] - ينظر: خميس عبد الله التميمي، الأصوات اللغوية، ص140.
[4] - كشاف اصطلاح الفنون، ج2، ص14.
[5] - الكتاب، ج4، ص 433.
[6] - ينظر: غانم قدوري الحمد، المرجع السابق، ص181.
[7] - أيمن رشدي سويد، المرجع السابق، ص117.

هذه الأصوات بمثل هذا الوصف أي أنهم لم يضيفوا شيئا جديدا على ما جاء به القدماء .

حتى و إن اختلفت عباراتهم هم كذلك فسماها بعضهم ب اللثوية، و سماها بعضهم الآخر ب الأسنانية. و جمع آخرون بين التسميتين معا، فقالوا: الأسنانية اللثوية. فالمفهوم واحد و المسمى واحد، والوصف واحد[1].

**14- المخرج الرابع عشر:** حدد التهانوي الأصوات التي تخرج منه بقوله:« الرابع عشر: للظاء و الذال و الثاء المثلثة من بين الثنايا العليا »[2].

و التهانوي يوافق سيبويه حينما وصف مخرج هذه الأصوات بقوله :

« و مما بين طرف اللسان و أطراف الثنايا مخرج الظاء و الذال و الثاء»[3].

و يوافق التهانوي أيضا ما ذهب إليه: «أكثر علماء التجويد في تخصيص الثنايا (بالعليا) » [4].

أما المحدثون فلم يخالفوا القدماء ولا التهانوي في تحديد مخرج هذه الأصوات الثلاثة مجتمعة. والتي سميت عندهم أسنانية، لأنها تخرج من بين طرف اللسان وأطراف الأسنان [5].

**15- المخرج الخامس عشر:** خصصه التهانوي لصوت الفاء فقال:

«الخامس عشر: للفاء من باطن الشفة السفلى و أطراف الثنايا العليا »[6].ويوافق التهانوي وصفه للفاء وصف سيبويه في قوله: «من باطن الشفة السفلى و أطراف الثنايا العليا مخرج الفاء»[7]، ولاحظ أحد الدارسين أن عبارة سيبويه لم تتغير: « في تحديد مخرج الفاء لا عند علماء العربية ولا عند علماء التجويد، و لا عند

---

[1] - ينظر: خميس عبدالله التميمي، الأصوات اللغوية، ص142.
[2] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص14.
[3] - الكتاب، ج4، ص433.
[4] - غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية، ص183.
[5] - ينظر: خميس عبد الله التميمي، المرجع السابق، ص114.
[6] - المصدر السابق، الصفحة نفسها.
[7] - المصدر السابق، الصفحة نفسها.

المحدثين من دارسي الأصوات العربية... وعلى هذا الأساس وصف المحدثون الفاء بأنها صوت أسناني شفوي»[1]. ذلك أنها : « تقرع بوضع الأسنان العليا على الشفة السفلى»[2] .

**16- المخرج السادس عشر:** جعله التهانوي لثلاثة أصوات، فقال:

«السادس عشر: للباء الموحدة والميم و الواو غير المدية من الشفتين»[3].

و التهانوي لم يخالف سيبويه الذي قال:« و مما بين الشفتين مخرج الباء،

و الميم، والواو»[4] .

و تجدر الإشارة إلى أن الواو التي ذكرها سيبويه في هذا الموضع هي الواو غير المدية. فقد « نص بعض علماء التجويد على أن الواو المذكورة هنا يقصد بها غير المدية، بناء على مذهبهم في إفراد حروف المد بمخرج مستقل هو الجوف، و تخصيصهم حروف اللين بمخارج محددة، من الشفتين في الواو، ومن وسط اللسان في الياء»[5].

و مهما يكن الأمر فما يمكن قوله هو ما يلي:

1- تشترك الباء و الميم و الواو غير المدية في مخرج واحد هو: الشفتان، إلا أنها تختلف في طريقة النطق .فالواو غير المدية تخرج بانضمام الشفتين إلى الأمام، مع ارتفاع أقصى اللسان .و مخرج الباء يكون: بانطباق الشفتين على بعضهما.

أما الميم: فتخرج بانطباق الشفتين، ويصاحب ذلك غنة من الخيشوم[6].

2- أن التهانوي لم يخالف المحدثين الذين اجمعوا على وصف الباء و الميم بأنها: شفوية واختلفوا في الواو فسماها بعضهم: شفوية وسماها بعضهم الآخر: شفوية

---

[1] - غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية، ص185.
[2] - الطيب البكوش، التصريف العربي، ص38.
[3] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص14.
[4] - الكتاب، ج4، ص433.
[5] - غانم قدوري الحمد، المرجع السابق، ص186.
[6] - ينظر : أيمن رشدي سويد، التجويد المصور، ج1، ص ص 120،122.

حنكية قصية[1]. إلا أن ذلك لا يعد خلافا بينهم بل هو مجرد اختلاف في العبارات لاختلاف الاعتبارات ليس إلا.

3- ما يجمع المخرجين: الخامس عشر و السادس عشر، عند التهانوي هو الشفتان. وهذا يتطابق تماما مع قول مكي: «وأما حروف الشفتين فأربعة: الفاء مفردة ،ثم الباء و الميم و الواو أخوات»[2].

و قول الداني: «و للشفة مخرجان و أربعة أحرف، وهي الفاء و الباء و الواو و الميم »[3].

**17- المخرج السابع عشر:** وصف التهانوي هذا المخرج فقال:

« السابع عشر: للخيشوم للغنة في الإدغام و النون و الميم الساكنة»[4].

و التهانوي لم يخالف سيبويه في وصفه لهذا المخرج حينما قال: « و من الخياشيم مخرج النون الخفيفة»[5] و قال أي سيبويه في موضع آخر: « و منها حرف شديد يجري معه الصوت، لأن ذلك الصوت غنة من الأنف، فإنما تخرجه من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف،لأنك لو أمسكت بأنفك لم يخرج معه الصوت و هو النون و كذلك الميم »[6].

و يوافق التهانوي ابن الجزري الذي قال: «المخرج السابع عشر: الخيشوم ، وهو الغنة»[7].و لا يوجد اختلاف كبير بين المحدثين و التهانوي حول هذا المخرج، سوى أنهم أطلقوا عليه مصطلح :الأصوات الأنفية، ذلك أنه « عند إصدار الأصوات يحبس الهواء حبسا تاما في موضع من الفم، و يخفض الحنك اللين soft

---

[1] - ينظر: خميس عبد الله التميمي، الأصوات اللغوية، ص148.
[2] - مكي بن أبي طالب القيسي(ت437هـ)، الكشف عن وجوه القراءات السبع و عللها و حججها، تح: محي الدين رمضان، د.ط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1394هـ، 1974م، ج1، ص139.
[3] - الداني، التحديد في الإتقان و التجويد، ص17.
[4] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص14.
[5] - الكتاب، ج4، ص433.
[6] - المصدر نفسه، ج2، ص406.
[7] - أبو الخير محمد بن محمد بن محمد ابن الجزري، (ت833هـ)، النشر في القراءات العشر، د.ط، مطبعة مصطفى محمد، مصر، د.ت، ج1، ص201.

palate فينفذ الهواء عن طريق الأنف. و تتمثل الأصوات الأنفية في اللغة العربية في صوتين اثنين، هما الميم والنون »[1].

و ما يلاحظ على هذين الصوتين أنهما يشتركان مع الحركات في أهم خاصة من خواصها النطقية، و هي حرية مرور الهواء، دون أي عائق أو مانع.

و الفرق هو أن هواء الحركات يخرج من الفم. في حين يخرج هواء الميم و النون من الأنف.

هذا بالإضافة إلى اشتراكهما مع الحركات في خصائص أخرى كالجهر، و الوضوح السمعي مثلا[2].

و في ختام حديثنا عن هذا المخرج: السابع عشر عند التهانوي. نحب أن نشير إلى ملاحظة منهجية وهي أن هذا المخرج ليس مكانه مع الأصوات العربية الأصول و إنما مكانه هو الأصوات العربية الفروع المستحسنة في قراءة القرآن و الأشعار ذلك أن الغنة هي من صفات الأصوات المحسنة. هذا من جهة، و من جهة ثانية أن التهانوي تكلم عن النون الأصلية في المخرج العاشر، و تكلم عن الميم الأصلية في المخرج السادس عشر، و أن إفراد المخرج السابع عشر بصور نطقية فرعية عنهما يحدث التباسا كبيرا و من ثم وجب تمييز الفونيم عن الألوفونيم.

فالنون مثلا:« هي وحدة صوتية phonetic unit أوphoneme، لها وظيفة مستقلة في البناء الصوتي للكلمة،ولكن هذه النون من أكثر الأصوات العربية الصامتة قابلية للتغيير في الأداء النطقي الفعلي.إن سماتها الأصلية قد يشوبها شيء من التغيير بحسب السياق الذي تقع فيه، فتظهر لها صور فرعية أوتنوعات مختلفة variants أوAllophoneme. يظهر هذا بوجه خاص إذا وقعت ساكنة متلوة بأصوات مثل القاف و الياء و الجيم الخ في نحو « من قال-من يك- من جاء » »[3].

---

[1] - كمال بشر، علم الأصوات، د.ط، دار غريب، القاهرة، مصر، 2000م، ص348.
[2] - ينظر: كمال بشر، المرجع نفسه، ص358.
[3] - كمال بشر،المرجع نفسه، ص349.

و من ثم فالسياق الخاص الذي ترد فيه النون الساكنة يفرض عليها نطقا خاصا بها أو بالأحرى حكما خاصا بها على حد استعمال و اصطلاح علماء التجويد فيسمى مثلا :إخفاء أو إدغاما أو إظهارا .

**خلاصة:**

نختم حديثنا عن بيان مخارج الأصوات العربية عند التهانوي. بعدة ملاحظات نجملها في النقاط الآتية:

1- يظهر لنا تأثر التهانوي الواضح بالخليل في تخصيصه مخرجا مستقلا لحروف المد و اللين و هو الجوف .

2- تظهر لنا كذلك موافقة التهانوي الواضحة كذلك لسيبويه في وصفه للمخارج الستة عشر الأخرى المتبقية .

3- لاحظنا أن ما يجمع بين المخرج الأول: الجوف، والمخرج الأخير الخيشوم - عند التهانوي- هو :الفراغ الذي يسمح للهواء بالخروج حرا طليقا دون أن يعترضه عائق يسد طريقه إلا أن الجوف فراغه أكبر و أوسع من فراغ التجويف الأنفي الخيشوم. ذلك أن الجوف يجمع بين فراغين في الوقت نفسه فراغ الحلق و فراغ الفم .

4- أن وصف التهانوي لأصوات، المد و اللين يوافق ما جاء به علماء الأصوات المحدثون في تمييزهم الدقيق بين الصوائت أو المصوتات و بين الصوامت أو الحروف الجامدة .

## المبحث الثاني: مصطلحات صفات الأصوات العربية.

### أوّلا: صفات الأصوات المميّزة أو المتضادة أو المتقابلة.

#### 1- الأصوات المجهورة و تقابلها المهموسة:

لقد عرف التهانوي الأصوات المجهورة حيث قال: « فالمجهورة ما ينحصر جري النفس مع تحركه. والمهموسة بخلافها... ففي المجهورة يشبع الاعتماد في موضعه، فمن إشباع الاعتماد يحصل ارتفاع الصوت، و الجهر هو ارتفاع الصوت فسميت بها»[1].

وهي عنده تسعة عشر صوتا: الهمزة و الألف و الباء و الجيم و الدال و الذال و الراء و الزاي و الضاد و الطاء و الظاء و العين و الغين و القاف و اللام و الميم و النون و الواو و الياء .

إلا أن التهانوي لم يذكرها صراحة غير أنه ذكر كل الأصوات المهموسة و هي عنده عشرة، و اكتفى بعد ذكرها بقوله: « و المجهورة ما سواها »[2] فنفهم ضمنيا أن الأصوات الأصول المتبقية كلها مجهورة .

و قد ورد العدد نفسه عند سيبويه، و ابن جني، و الزمخشري، و شارح مفصله ابن يعيش .

وهو فيما جاء به يوافق معظم علماء العربية القدماء وعلى رأسهم سيبويه، و يخالف المحدثين في وصفه لأصوات الهمزة و الطاء و القاف بالجهر. فهي عندهم مهموسة [3].

وعرف التهانوي الأصوات المهموسة فقال هي: «ما لا ينحصر جري النفس مع تحركه، والانحصار الاحتباس، وهي : السين والشين والحاء والخاء و الثاء المثلثة و التاء المثناة الفوقانية و الصاد المهملة والفاء والهاء والكاف »[4].

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص440 .
[2]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[3]- ينظر: خميس عبد الله التميمي، الأصوات اللغوية، ص54.
[4]- المصدر السابق، الصفحة نفسها.

و يقول أيضا: « و المهموسة تخرج أصواتها من مخارجها في الفم، و ذلك مما يرخي الصوت فيخرج الصوت من الفم ضعيفا »[1].

و هكذا فالتهانوي يرى أنه :« بسبب ضعف الاعتماد[في موضعه] يحصل الهمس وهو الإخفاء »[2] وعكسه الإظهار أو الجهر وهو ارتفاع الصوت و لذلك سميت الأصوات المجهورة به.

و قد بين التهانوي الطريقة التي بمقتضاها نعرف الأصوات المهموسة من المجهورة بقوله: « وأما المهموسة فإنك إذا كررتها مع إشباع الحركة أو بدونها، فإن جوهرها لضعف الاعتماد على مخارجها ،لا يحبس النفس فيخرج النفس و يجري، كما يجري الصوت نحو: ككك، و قس على هذا .»[3]

و لا شك أن التهانوي قد اتبع سيبويه في هذا التعريف مثلما اتبعه «معظم علماء العربية القدماء مثل: المبرد ،وابن السراج ،و ابن جني، والسكاكي، وابن يعيش و غيرهم من علماء اللغة و علماء القراءات »[4]

قال سيبويه: « المجهور حرف أشبع الاعتماد في موضعه، و منع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه و يجري الصوت معه »[5].

أما المهموس فيقول في تعريفه :« المهموس حرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جري النفس معه ، و أنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جري النفس، و لو أردت ذلك في المجهور لم تقدر عليه، فإذا أردت إجراء الحروف فأنت ترفع صوتك إن شئت بحروف اللين و المد، أو بما فيها منها و إن شئت أخفيت».[6]

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص441.
[2]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[3]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[4]- عبد القادر مرعي بني بكر، المصطلح الصوتي، ص124.
[5]- الكتاب، ج4، ص434.
[6]- المصدر نفسه، ص433.

و هكذا يتبين لنا أن المعيار الأساس للجهر و الهمس عند سيبويه هو جريان النفس و عدمه، و قد التزم به التهانوي إلا أنه أضاف معيارا آخر هو:

( ارتفاع الصوت و انخفاضه). فالمجهور مرتفع الصوت والمهموس منخفض الصوت.

لقد قصد سيبويه « بالموضع المخرج، و بالاعتماد التقاء عضوين أو جزأين من عضو التقاء غير تام ينتج عنه إنتاج صوت لغوي، و بالنفس الهواء الخارج من الرئتين و لا يحمل أي ذبذبة صوتية. و الإشباع هو التقارب بين العضوين تقاربا كبيرا بحيث لا يتم الالتقاء بين هذين العضوين التقاء كاملا، و عندها يحصر الهواء الخارج من الرئتين انحصارا جزئيا. و ضعف الاعتماد هو التباعد بين عضوي النطق في أثناء نطق الصوت المهموس بحيث لا يحصل للهواء الخارج من الرئتين أي إعاقة.»[1]

لقد توصل سيبويه إلى حقيقة هي: « أن الأصوات المهموسة تخرج مع النفس، و لا يصاحبها أثناء إنتاجها صوت من الصدر كما أنه أحس أن الانحباس في إنتاج الأصوات المجهورة هو انحباس جزئي و ليس انحباسا كليا، وهذا الأمر يتفق مع الدراسات اللغوية الحديثة التي أثبتت أن انحباس الهواء في الصوت المجهور هو انحباس جزئي و ليس انحباسا كليا، و يعتمد هذا الأمر على الوترين الصوتيين كما تؤيد ذلك الدراسات اللغوية الحديثة.»[2]

ذلك أن الجهر و الهمس عند علماء العربية المحدثين يقوم على أساس معيار أخر مختلف تماما عن المعيار الذي اعتمده سيبويه، و الذي هو: (ذبذبة الوترين الصوتيين و عدمهما). فالجهر يعني اهتزاز الوترين الصوتيين عند النطق بالصوت، و الهمس: يعني عدم اهتزاز الوترين الصوتيين عند النطق بالصوت[3].

و هنا يبرز الاختلاف بين التهانوي و المحدثين في تحديد الأصوات المجهورة و الأصوات المهموسة في أمرين أساسيين هما:

---

[1]- عبد القادر مرعي بني بكر، المصطلح الصوتي، ص125.
[2]- عبد القادر مرعي بني بكر، المرجع نفسه، ص126.
[3]- ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، د.ط، مطبعة نهضة مصر، مصر، د.ت، ص21،22.

المعيار المعتمد من جهة، و عدد الأصوات المجهورة والمهموسة من جهة ثانية.

و هو ليس اختلافا كبيرا خاصة إذا تأملنا المعيار المعتمد عند المحدثين وجدناه يرجع إلى التطور العلمي والتكنولوجي الذي سمح للمحدثين بمعرفة دور الوترين الصوتيين في عملية نطق الأصوات المجهورة والمهموسة و هو ما لم يكن متوفرا لدى التهانوي وعلماء العربية القدماء من قبله.

أما بالنسبة للاختلاف في وصف الأصوات: الهمزة و القاف و الطاء بأنها مجهورة عند التهانوي وعند العرب القدماء فيرجع إلى اختلاف المعيار كما بينا - منذ قليل- وإلى تطور الأصوات ذلك أن النطق بهذه الأصوات عند العرب المحدثين اليوم مباين لنطق العرب القدماء .

و من ثم نصل إلى نتيجة مفادها أن الدرس الصوتي العربي القديم يتسم بالدقة العلمية و الموضوعية والأصالة أيضا، رغم اعتماد علمائه على الملاحظة و التجربة الذاتية و الحدس اللغوي فقط .وعدم توفرهم على المخابر الصوتية و الآلات التكنولوجيا التي يتمتع بها علماء العربية المحدثون اليوم.

شيء آخر أضافه المحدثون و بسطوا القول فيه و هو ذكرهم النظائر الصوتية للمجهور و للمهموس.

فقسم من الأصوات المجهورة له نظائر مهموسة، و قسم من الأصوات المجهورة ليس له نظائر مهموسة و كذلك المهموسة.

أما الأصوات المجهورة التي لها نظائرمهموسة فهي:

(د/ت، ذ/ث، ز/س، ض/ط، ع/ح، غ/خ ) فذوات البسط مجهورة و ذوات المقام مهموسة.

الأصوات المجهورة التي لا مهموس لها في العربية هي: [ب، ج، ر، ظ، ل، م، ن]. الأصوات المهموسة التي لا مجهور لها هي: [ ش، ص، ف، ق، ك، ه ].[1]

[1] - ينظر: محمد علي الخولي، معجم علم الأصوات، ط1، مطابع الفرزدق التجارية، الملز، السعودية، 1402هـ، 1982م، ص45.

و هكذا نصل إلى خلاصة هي:

أن عدد الأصوات المجهورة عند المحدثين هي: خمسة عشر، وليس تسعة عشر كما ذهب إلى ذلك التهانوي و علماء العربية القدماء من قبله، وهي كالآتي: (الباء، الميم، الذال،الظاء، الدال ،الزاي، الضاد، النون، اللام، الراء، الياء، الجيم، الغين، الواو،العين.)[1].

أما بالنسبة لعدد الأصوات المهموسة عند المحدثين فهي: اثنا عشر صوتا و هي كالآتي: (السين و الشين و الحاء و الخاء و الثاء و التاء و الصاد و الفاء و الهاء و الكاف و الطاء و القاف.)[2].

أما عدد الأصوات المهموسة عند التهانوي و علماء العربية و القدماء فهي عشرة أصوات لا غير .و لكي يتضح لنا الأمر أكثر سنعرض بالتفصيل لكل صوت من هذه الأصوات الثلاثة أي :الهمزة و القاف و الطاء. المختلف فيها بين التهانوي و المحدثين على النحو الآتي:

**أ- الهمزة:**

هي من الأصوات المجهورة عند التهانوي و عند القدماء .

أما المحدثون فقد اختلفوا في صفة الهمزة و لكنهم متفقون على أنها ليست مجهورة. فالجهر صفة أطلقها عليها اللغويون العرب القدماء عامة. و يكمن الخلاف بين المحدثين في هيئة الوترين الصوتيين، فمنهم من يرى أن الهمزة لا مجهورة و لا مهموسة و هذا قول إبراهيم أنيس و أيده في ذلك كل من كمال بشر ومحمد جواد النوري [3].

و منهم من يصفها بالهمس و قد نادى بهذا الرأي رمضان عبد التواب و تمام حسان وعبد الرحمان أيوب[4].

---

[1] - ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص174.
[2] - ينظر: كمال بشر، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
[3] - ينظر: خميس عبد الله التميمي، الأصوات اللغوية، ص161.
[4] - ينظر: خميس عبد الله التميمي، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

و مهما يكن من أمر فإنا نذهب إلى وصفها بأنها لا مجهورة و لا مهموسة لأن هذا الوصف أكثر دقة وانسجاما مع وضع الوترين الصوتيين .

أما وصف الهمزة بالجهر،عند التهانوي، فهولا يتفق مع الدرس الصوتي الحديث، وربما جاء وصفه هذا تقليدا لسابقيه من العلماء و على رأسهم سيبويه ،هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى هو عدم معرفته الوترين الصوتيين، و دورهما في عملية نطق الأصوات.

**ب- القاف:**

القاف أيضا، مثل الهمزة من الأصوات المجهورة عند التهانوي وعند القدماء.
وهي من الأصوات المهموسة عند جميع المحدثين.
و يرجح حسام النعيمي « أن الاختلاف بين المحدثين و القدامى في صفة هذا الصوت يرجع إلى اختلاف تعريفهم لصفتي الجهر و الهمس .
فلو طبقنا مفهوم الجهر عندهم و هو عدم جريان النفس مع هذا الصوت لوجدناه صحيحا ،و لو طبقنا مفهوم الهمس و هو عدم اهتزاز الوترين الصوتيين مع هذا الصوت لوجدناه صحيحا أيضا، ولذا نستبعد القول بخطأ القدامى، فهم اكبر من أن تنسب لهم شيئا كهذا.»[1]

**ت- الطاء:**
الطاء أيضا من الأصوات المجهورة عند علماء العربية القدماء و عند التهانوي، بينما هو من الأصوات المهموسة عند المحدثين .
و يرى حسام النعيمي: « ثبات هذا الصوت لان الهمزة و القاف و الطاء ثلاثة أركان لمشكلة واحدة، و لا يجوز تجزئتها ما دام قد ثبت أن الهمزة و القاف لم يدخلها تغير في الصفة أو المخرج عما كان عليه عند القدامى فكذلك صوت الطاء يترجح القول بثباته، ... و ما قيل في القاف يقال في الطاء من حيث أن لا خلاف بين القدامى و المحدثين. فالطاء صوت مجهور لا يجري النفس معه عند القدامى

[1]- خميس عبد الله التميمي، الأصوات اللغوية، ص162.

و هو مهموس لا يتذبذب معه الوتران الصوتيان عند المحدثين و كل منهما على صواب.»[1]

**2- الأصوات الشديدة و الرخوة و ما بينهما:**

**أ- الأصوات الشديدة:**

عرفها التهانوي بقوله: « فالشديدة ما ينحصر جري صوته في مخرجه عند إسكانه، فلا يجري الصوت ...و إنما اعتبر إسكان الحروف لأنك لو حركتها والحركات أبعاض الحروف، من الواو و الياء والألف وفيها رخاوة ما،لجرت الحركات لشدة اتصالها بالحروف الشديدة، إلى شيء من الرخاوة، فلم يتبين شدتها. فقيد الإسكان لامتحان الشديدة من الرخوة. فالحروف الشديدة: الهمزة، و الجيم، والدال، والطاء المهملتان، والباء الموحدة، و التاء المثناة الفوقية، و الكاف، و القاف»[2].

و يتفق تعريف التهانوي للشديدة مع تعريف سيبويه حيث قال: « و من الحروف الشديد و هو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه »[3]

و مع تعريف ابن جني للحرف الشديد حيث يقول: « و معنى الشديد أنه الحرف الذي يمنع الصوت من أن يجري فيه؛ ألا ترى أنك لو قلت :الحق والشط، ثم رمت مد صوتك في القاف و الطاء لكان ذلك ممتنعا»[4] .

و يكاد يتطابق تعريف التهانوي للشديدة مع تعريف الاستراباذي لها إذ يقول: « و نعني بالشديد ما إذا أسكنته و نطقت به لم يجر الصوت»[5] .

---

[1]- خميس عبد الله التميمي، الأصوات اللغوية، ص163.
[2]- كشاف اصطلاح الفنون، ج1، ص442،441.
[3]- الكتاب، ج4، ص435،434.
[4] - أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ )، سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق1985م، ج1، ص61.
[5]- رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت 686 هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، شرح شواهده: عبد القادر البغدادي (ت 1093هـ)، تح: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1402هـ، 1982م، القسم الأول، ج3، ص 260.

و من الملاحظ من التعريفات السابقة أن العلماء الذين جاءوا بعد سيبويه قلدوه، فواضع التعريف سيبويه و الذين لحقوا به نقلوه دون أي تغيير هذا من جهة، و من جهة أخرى نجد أن المعيار الذي اعتمده سيبويه في تصنيف الأصوات إلى شديدة و رخوة هو معيار: (جريان الصوت) ،أما مصطلح الشدة ،عند سيبويه فيقابله عند المحدثين مصطلح الانفجار.

و هو يعني عندهم: انحباس تيار الهواء المنتج للصوت عند نقطة معينة، ثم ينطلق فينتج الأصوات الانفجارية.

و سميت بذلك لأنه عند « النطق بكل منها ينحبس الهواء عند المخرج، فإذا انفصل العضوان المكونان للصوت سمع ما يشبه الانفجار، مما يميز هذه الأصوات بالشدّة »[1].

و يبين كيفية إنتاج الصوت الانفجاري. فهو ينتج عن التقاء عضوي نطق التقاء تاما بحيث يمنع النفس خلق نقطة الالتقاء، ثم ينفصل العضوان، فيندفع الهواء المحبوس فجأة فيحدث صوتا انفجاريا، و هو ما اصطلح القدماء على تسميته بالصوت الشديد.

و يقول رمضان عبد التواب نقلا عن (فندريس) أن الصوت الانفجاري في عملية إنتاجه يمر في ثلاث مراحل هي: الإغلاق أو الحبس، و الإمساك الذي قد يكون طويل المدى أو قصير، و الفتح أو الانفجار[2].

و الأصوات الشديدة (الانفجارية) عند علماء اللغة العرب المحدثين « كما دلت التجارب الصوتية الحديثة ... هي: الهمزة و الباء و التاء و الدال و الضاد و الطاء و القاف و الكاف »[3].

---

[1]- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص51.
[2]- ينظر: رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة و مناهج البحث اللغوي، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1417هـ، 1997م، ص34.
[3]- عبد القادر مرعي بني بكر، المصطلح الصوتي، ص133.

**ب- الأصوات الرخوة:**

صفة الرخوة أو الرخاوة عكس الشديدة أو الشدة. و لم يقدم التهانوي تعريفا لها كما فعل مع الأصوات الشديدة بل انه بعد أن عرف الشديدة تعريفا مفصلا أشار إلى الرخوة إشارة سريعة مختصرة حيث اكتفى بالقول: « والرخوة ما عدا هذه الحروف المذكورة، و ما عدا حروف لم يروعنا »[1]

و يتفق التهانوي مع كل من سيبويه وابن جني وابن السراج في تعريف الرخوة .

و الأصوات الرخوة عند التهانوي هي:[ه، ح،خ،غ، س، ص، ض، ز، ش، ظ، ث، ذ، ف].

إن مصطلح الأصوات الرخوة يقابله عند المحدثين الأصوات الاحتكاكية و تعرف هذه الأصوات عند المحدثين و على رأسهم إبراهيم أنيس بأنها :«عند النطق بها لا ينحبس الهواء انحباسا محكما، و إنما يكتفي بأن يكون مجراه ضيقا و يترتب على ضيق المجرى أنّ النفس في أثناء مروره بمخرج الصوت يحدث نوعا من الصفير أو الحفيف تختلف نسبته تبعا لنسبة ضيق المجرى »[2].

والأصوات الرخوة أو الاحتكاكية عند علماء اللغة العرب المحدثين هي:

« الثاء، والظاء، والحاء، والعين، والذال، والهاء، والخاء، والغين، والشين، والسين، والزاي، والصاد »[3].

و مما سبق يتبين لنا وجه الخلاف بين علماء اللغة العرب المحدثين و علماء اللغة العرب القدماء يكمن في وصف « صوتي (الضاد و الجيم ) إذ عد القدماء صوت الجيم شديدا .و صوت الضاد رخوا .أما علماء اللغة المحدثون فهم يعدون صوت الجيم الفصيحة مزدوجا ،أي يجمع بين الشدة و الرخاوة ،و يعدون (الضاد الحديثة) صوتا شديدا»[4] .

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص442.
[2]- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص25.
[3]- كمال بشر، علم الأصوات، ص114.
[4]- عبد القادر مرعي بني بكر، المصطلح الصوتي، ص134.

**ج- الأصوات المتوسطة بين الشدة و الرخاوة:**

وصف علماء اللغة العرب القدماء الأصوات المتوسطة بين الشدة و الرخاوة « بأنها الأصوات التي تعترض بين الرخوة و الشديدة. وهي شديدة في الأصل إنما يجري فيها النفس لاستعانتها بصوت ما جاورها من الرخوة »[1].

أما التهانوي فقد صنف الأصوات إلى الشديدة و الرخوة وما بينهما؛ و عرف هذه الأخيرة أي الأصوات المتوسطة أو البينية بقوله: « و أما ما بينهما فحروف لا يتم لها الانحصار و لا الجري»[2] فالتهانوي جعل معيار الأصوات الشديدة هو: (انحصار جري الصوت في مخرجه عند إسكانه) .
و معيار الأصوات الرخوة هو: (جريان الصوت في مخرجه عند إسكانه).
أما معيار الأصوات المتوسطة فهو: (مالا يتم لها الانحصار و لا الجري).
و قد حصر التهانوي عدد الأصوات المتوسطة في ثمانية أصوات و هو في هذا متبع لكثير من العلماء العرب القدماء كالمبرد و ابن جني و ابن عصفور و غيرهم إلا أنه خالف سيبويه و ابن الجزري .

« أما سيبويه فلم يذكر من الحروف المتوسطة سوى حرف العين. و تبعه في ذلك ابن السراج .

أما ابن الجزري فقد جعلها خمسة أصوات ،و يجمعها قولك : لن عمر »[3]

و يعلل التهانوي اختياره للعدد ثمانية فيقول: « و إنما جعل هذه الأحرف الثمانية، أي اللام، والميم، و الياء المثناة التحتانية، و الراء المهملة، و الواو، و العين المهملة ، و النون، و الألف، مما بينهما أي بين الشديدة و الرخوة،لأن الشديدة هي التي ينحصر الصوت في مواضعها عند الوقف، و هذه الأحرف الثمانية ينحصر الصوت في مواضعها عند الوقف أيضا، لكن يعرض لها أعراض توجب حصر الصوت من غير مواضعها »[4]. و نفهم من كلامه هذا أن هذه الأصوات الثمانية يحدث لها انحصار الصوت في المخرج ، و لكنها لا تخرج من نقطة الانحصار

---

[1]- عبد القادر مرعي بني بكر، المصطلح الصوتي، ص135.
[2]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص441.
[3]- عبد القادر مرعي بني بكر، المرجع السابق، ص135.
[4]- المصدر السابق، ص442.

و إنما تنسل إلى مخرج آخر ،و مهما يكن الأمر فإننا سنتناول هذه الأصوات الثمانية بشيء من التفصيل في ضوء ما جاء به الدرس الصوتي الحديث.
و سنجملها في خمسة نقاط هي:

التوسط في صوت اللام، و التوسط في صوت الراء، و التوسط في صوتي الميم و النون، و التوسط في صوت العين، و التوسط في أصوات العلة.

**ج1- التوسط في صوت اللام:**

عد التهانوي اللام من الأصوات المتوسطة بين الشدة و الرخاوة .

حيث قال: « و أما اللام فمخرجها ،أعني طرف اللسان، لا يتجافى عن موضعه من الحنك عند النطق به فلا يجري منه صوت، لكن لما لم يسد طريق الصوت بالكلية كالدال، بل الحرف طرف اللسان عند النطق به خرج الصوت عند النطق به من متشدق اللسان فويق مخرجه »[1] .

فبسبب عدم انسداد طريق الصوت بالكلية أي انسدادا تاما« يحدث الجريان الجزئي للصوت عند نطق اللام بسبب اعتراض طرف اللسان لخروجه »[2].

ذلك أن «اللام يمتاز بنطقه الجانبي و ذلك بالتصاق طرف اللسان بالمغارز العليا فيمر الهواء بغزارة من جانبي اللسان»[3] .

و لهذا فصوت اللام من الأصوات المتوسطة أو البينية سواء عند القدماء أو عند المحدثين.

يقول إبراهيم أنيس: «و اللام صوت متوسط بين الشدة و الرخاوة »[4].

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص442.
[2]- أيمن رشدي سويد، التجويد المصور، ج1، ص141.
[3]- الطيب البكوش، التصريف العربي، ص41.
[4]- الأصوات اللغوية، ص 55.

**ج2- التوسط في صوت الراء:**

وصف التهانوي صوت الراء قائلا:

« و أما الراء فلم يجر الصوت في ابتداء النطق به، لكنه جرى شيئا لانحرافه و ميله إلى اللام، كما قلنا في العين المائل إلى الحاء. وأيضا و الراء مكرر، فإذا تكرر جرى الصوت معه في أثناء التكرير »[1].

و بهذا يكون التهانوي قد تأثر بسيبويه في تحديد الموضع الذي يجري معه الصوت ذلك أن سيبويه ذكر أن الراء تنحرف إلى اللام بالتكرير، يقول:

« و منها المكرر و هو حرف شديد يجري فيه الصوت لتكريره و انحرافه إلى اللام »[2] .

إن سيبويه وصف الراء بأنها صوت شديد .و لكنه في بيان صفاتها يتفق مع التهانوي بأنها تنسل إلى اللام ،و هذا الوصف يوافق الحروف التي أطلق عليها القدماء الحروف المتوسطة بين الشدة و الرخاوة .

و يعد تعريف أو وصف التهانوي مطابقا تماما لما جاء عند الاستراباذي و لا نلمس أي اختلاف بينهما سوى في لفظة واحدة هي:

(التكرير) عند التهانوي و (التكرر) عند الاستراباذي، و هو اختلاف في الصيغة الصرفية كما هو واضح.

يقول الاستراباذي: « أما الراء فلم يجر الصوت في ابتداء النطق به، لكنه جرى شيئا لانحرافه و ميله إلى اللام ،كما قلنا في العين المائلة إلى الحاء ،و أيضا الراء مكرر فإذا تكرر جرى الصوت معه أثناء التكرر»[3].

و يتفق وصف التهانوي للراء مع وصف المحدثين، فهي عندهم من الأصوات المتوسطة يقول إبراهيم أنيس: « و الراء كاللام في أنها الأصوات المتوسطة بين

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص442.
[2]- الكتاب، ج4، ص 435.
[3]- شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص 261.

الشدة و الرخاوة، و أن كلا منهما مجهور، فلتكون الراء يندفع الهواء من الرئتين مارا بالحنجرة فيحرك الوترين الصوتيين، ثم يتخذ مجراه في الحلق و الفم حتى يصل إلى مخرجه و هو طرف اللسان ملتقيا بحافة الحنك الأعلى فيضيق هناك مجرى الهواء، و الصفة المميزة للراء هي تكرر طرق اللسان للحنك عند النطق بها »[1]

إذا يكون صوت الراء:« إن اعترض للهواء اللسان مترددا بين الأسفل والأعلى».[2]

**ج3- التوسط في صوتي الميم و النون:**

عد التهانوي الميم و النون من الأصوات المتوسطة بين الشدة و الرخاوة حيث يعلل ذلك بقوله: « و أما الميم و النون فإن الصوت لا يخرج عن موضعهما من الفم لكن لما كان لهما مخرجان في الفم و الخيشوم ،جرى الصوت من الأنف دون الفم ،لأنك لو أمسكت أنفك لم يجر الصوت بهما »[3] .

فبسبب انغلاق أو انسداد المخرج الفموي و انفتاح المخرج الخيشومي منهما يحدث الجريان الجزئي للصوت عند النطق بهما .

و التهانوي في وصفه لهذين الصوتين متبع لسيبويه عندما قال: «و منها حرف شديد يجري معه الصوت، لان ذلك الصوت غنة من الأنف، فإنما تخرجه من انفك و اللسان لازم لموضع الحرف لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه الصوت. و هو النون و كذلك الميم »[4].

و هو ما ذهب إليه إبراهيم أنيس الذي يرى أن: «النون صوت مجهور متوسط بين الشدة و الرخاوة، ففي النطق به يندفع الهواء من الرئتين محركا الوترين الصوتيين ثم يتخذ مجراه في الحلق أولا، حتى إذا وصل إلى الحلق هبط أقصى الحنك الأعلى فيسد بهبوطه فتحة الفم و يتسرب الهواء من التجويف الأنفي محدثا في مروره

---

[1]- الأصوات اللغوية، ص58.
[2]- سقال ديزيره، الصرف و علم الأصوات، ط1، دار الصداقة العربية، بيروت، لبنان، 1996م، ص20.
[3]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص442.
[4]- الكتاب، ج4، ص435.

نوعا من الحفيف لا يكاد يسمع. فهي كالميم تماما، غير أنه يفرق بينهما أن طرف اللسان مع النون يلتقي بأصول الثنايا العليا، وأن الشفتين مع الميم هما العضوان اللذان يلتقيان »[1].

و لهذا فالميم و النون: « يمتازان عن بقية الحروف بأنهما أنفيان أو خيشوميان أي أن الهواء ينحبس في الفم كما هو الشأن بالنسبة للحروف الشديدة و لكن جزءا من ذلك الهواء يخرج من الأنف فيحدث غنة في الخياشيم، فيقابل الميم.الباء و النون الدال »[2].

**ج4- التوسط في صوت العين:**

وصف سيبويه صوت العين فقال: « و أما العين فبين الرخوة و الشديدة، تصل إلى الترديد فيها لشبهها بالحاء»[3] .

و سار علماء العربية القدماء على نهج سيبويه كما سار على نهجه التهانوي أيضا حيث يقول واصفا لهذا الصوت: « و أما العين فبين الرخوة و الشديدة، تصل إلى الترديد فيها لشبهها بالحاء »[4] .

و لهذا فصوت العين عنده من الأصوات المتوسطة التي لا يتم لها انحصار الصوت و لا جريانه. أو بتعبير أكثر دقة نقول انه: يحدث الجريان عند النطق بصوت العين و لكنه جريان جزئي نتيجة عدم كمال غلق المخرج، بسبب رجوع لسان المزمار إلى الخلف.

أما علماء اللغة العربية المحدثون فيرون بأن صوت العين من الأصوات الرخوة أو الاحتكاكية و ليس من الأصوات المتوسطة بين الشدة و الرخاوة و يرى إبراهيم

---

[1] - الأصوات اللغوية، ص58.
[2]- الطيب البكوش، التصريف العربي، ص41.
[3]- الكتاب، ج4، ص435.
[4]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

أنيس أن: « السر هذا هو ضعف ما يسمع لها من حفيف إذا قورنت بالغين.
و ضعف حفيفها يقربها من الميم و النون و اللام »[1] .

و أما كمال بشر فيذكر أن: « الدرس الصوتي الحديث يقرر مؤكدا أن صوت العين لا علاقة له بالأصوات الشديدة (الوقفات) من قريب أو بعيد، وأنه-بمعايير التصنيف المقررة للأصوات-صوت رخو، باصطلاحهم أو احتكاكي بالاصطلاح الحديث.
غاية الأمر أن هذا الصوت الاحتكاكي(الرخو)نفسه هوأقل الأصوات الاحتكاكية»[2]

و يذكر أيضا: « و العين في اللغة العربية تمثل مشكلة حقيقية لغير العرب. و من النادر أن يستطيع واحد منهم نطقها بصورة صحيحة. و الحق أن تكوين العين فيه غموض لم يتضح لنا تفسيره بعد، و هي أقل الأصوات الاحتكاكية احتكاكا، و لعل هذا هو ما دعا علماء العربية إلى عدم ذكرها مع الأصوات الرخوة (الاحتكاكية)، وعدها واحدا من تلك الأصوات التي سموها الأصوات المتوسطة »[3] .

و يصرح عبد القادر عبد الجليل بأن صفة التوسط لم تكن بسبب (الشدة - الرخاوة) إنما بسبب قوة وضوحها السمعي، وأنها متوسطة بسبب شبهها بالحركات لما تتميز به من العلو و الشدة في الوضوح [4]

**ج5- التوسط في حروف العلة:**

يقول التهانوي موضحا توسط حروف العلة بين الشدة و الرخاوة: « و كذلك حروف العلة لا يجري الصوت معها كثيرا، لكن لما كان مخارجها تتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرها من المجهورة، كان الصوت معها يكثر فيجري منه شيء. و اتساع مخرج الألف لهواء صوته أكثر من اتساع مخرجي الواو و الياء لهواء صوتهما. فلذلك سمي الهاوي، أي ذا الهواء كالناشب و النابل. و إنما كان الاتساع للألف أكثر، لأنك تضم شفتيك للواو، فتضيق المخرج، و ترفع لسانك قبل الحنك للياء. و أما الألف فلا يعمل له شيء من هذا، فأوسعهن مخرجا الألف، ثم

---

[1]- الأصوات اللغوية، ص75.
[2]- علم الأصوات، ص353.
[3]- المرجع نفسه، ص304.
[4]- ينظر: علم الصرف الصوتي، ص46.

الياء، ثم الواو. فهذه الحروف أخفى الحروف لاتساع مخارجها، وأخفاهن الألف لسعة مخرجها أكثر»[1].

من خلال هذا النص نلاحظ أن التهانوي كغيره من علماء اللغة العربية القدماء قد خلط بين الأصوات الصامتة و الحركات أو الصوائت « و ربما أنهم لاحظوا بعض الشبه بين الحركات و بين الأصوات المائعة من الناحية الفسيولوجية ،حيث لا يعترض مجرى هذه الأصوات أي عائق أثناء نطقها شأنها في ذلك شأن الحركات »[2].

و لذلك خالف علماء اللغة العربية المحدثون « علماء العربية القدماء في بعض الأصوات. إذ عد القدماء الحركات (الألف، و الواو، و الياء ) من الأصوات المتوسطة، أما علماء اللغة المحدثون فقد أخرجوا الحركات من الأصوات المتوسطة، لأن هذه الأصوات حركات و ليست أصواتا صامتة »[3].

و يعبر أحد الباحثين المحدثين عن هذه الحقيقة العلمية فيقول إن: «الواو و الياء يمتازان بانفتاح كبير جدا يقربهما من الحركات (حيث الانفتاح التام) لذلك يعتبر كلاهما نصف حرف أو نصف حركة (ولا نستعمل عبارة «حرف علة» التقليدية لأنها تشمل الألف بينما الألف فتحة طويلة و لا تكون حرفا مطلقا) .وهذه الخاصية هي التي تجعل هذين الحرفين كثيري الحذف و التغير و هو ما يعرف بالإعلال »[4]

و نحن نذهب إلى ما ذهب إليه العرب المحدثون إلى عد الأصوات المتوسطة بين الشدة و الرخاوة إلى أربعة أصوات فقط هي :(اللام و الراء و الميم و النون) و ليس ثمانية أصوات ،هذه الأربع المذكورة و الأربع المتبقيات أي صوت العين و حروف العلة الثلاثة كما ذهب إلى ذلك التهانوي و كثير من علماء العربية القدماء.

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص442.
[2]- عبد القادر مرعي بني بكر، المصطلح الصوتي، ص136.
[3]- عبد القادر مرعي بني بكر، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
[4]- الطيب البكوش، التصريف العربي، ص42،41.

و يمكن أن نخلص من هذا العرض إلى أن التهانوي صنف الأصوات العربية الأصول إلى الشديدة و الرخوة و ما بينهما على أساس معيار( انحصار الصوت أو جريانه أوالتوسط بين الانحصار و الجريان أي: عدم الانحصار وعدم الجري).

فالأصوات الشديدة عنده ثمانية، و هي: (الهمزة، والجيم، والدال، والطاء، و الباء، والتاء، والكاف، و القاف).

و الأصوات الرخوة عنده ثلاثة عشر، و هي: ( الهاء، والحاء، والخاء، و الغين و السين، والصاد، و الضاد، والزاي، والشين، والظاء،والثاء، والذال، والفاء).

و الأصوات المتوسطة عنده ثمانية، وهي: (اللام، والراء، والميم، و النون و العين، و الألف، و الواو، و الياء).

و إذا جمعنا عدد هذه الأصوات جميعا حصلنا على تسعة و عشرين صوتا و هو عدد الأصوات العربية الأصول عند التهانوي كما أشرنا إلى ذلك من قبل، و كما صرح هو بذلك .

### 3- الأصوات المطبقة و المنفتحة:

عرف التهانوي الأصوات المطبقة و المنفتحة بقوله :« فالمطبقة ما ينطبق معه الحنك على اللسان لأنك ترفع اللسان إليه، فيصير الحنك كالطبق على اللسان، فتكون الحروف التي يخرج بينهما مطبقا عليهما، و هي الصاد و الضاد و الطاء و الظاء ... و المنفتحة بخلافها، لأنه ينفتح ما بين اللسان و الحنك عند النطق بها، و هي ما سوى الحروف الأربعة المطبقة. »[1]

إن تقسيم الأصوات العربية الأصول إلى مطبقة و منفتحة يعود أساسا إلى سيبويه الذي عرف المطبقة بقوله :« أما المطبقة :فالصاد، و الضاد، والطاء، و الظاء... و هذه الحروف الأربعة، إذا وضعت لسانك في مواضعهن انطبق لسانك من مواضعهن، إلى ما حاذى الحنك الأعلى، فإذا وضعت لسانك، فالصوت محصور

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون،ج1، ص443.

فيما بين اللسان في الحنك إلى موضع الحروف، و هي الصاد، و الضاد، و الطاء، و الظاء »[1] .

فمن خلال هذا النص يصرح سيبويه أن الأصوات المطبقة في العربية أربعة و هي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء. وأن المعيار الذي اعتمده في هذا التقسيم هو معيار: (انحصار الصوت بالحرف المطبق بين اللسان و الحنك الأعلى). أما المنفتحة فقد عرفها بقوله: « والحروف المنفتحة هي التي لا تطبق لشيء منهن لسانك، ترفعه إلى الحنك الأعلى، وهي كل ما سوى الحروف المطبقة »[2].

و يبدو أن التهانوي قد انتبه إلى ما انتبه إليه سيبويه و هو: « أن صفة الإطباق هي التي تميز بين الأصوات المتحدة في المخرج.»[3] ولذلك وجدناه يستشهد بقول سيبويه حيث يقول :« قال سيبويه*: "لولا الإطباق في الصاد لكان سينا، و في الظاء لكان ذالا، و في الطاء لكان دالا، و لخرجت الضاد من الكلام. لأنه ليس شيء من الحروف في موضعها غيرها." »[4]

و يتفق تعريف التهانوي مع تعريف ابن الحاجب الذي يقول: « و المطبقة ما ينطبق على مخرجه الحنك؛ و هي الصاد و الضاد، و الطاء، والظاء»[5].

و يتفق كذلك تعريفه مع تعريف شارح كتاب ابن الحاجب بل يكاد يتطابق معه حيث يقول الأستراباذي: « لأنك ترفع اللسان إليه فيصير الحنك كالطبق على اللسان، فتكون الحروف التي تخرج بينهما مطبقا عليها. »[6]

و نستنتج من تعريفات علماء اللغة العربية القدماء و التهانوي للأصوات المطبقة و المنفتحة ما يلي:

1- أن عدد الأصوات المطبقة أربعة و هي: الصاد و الضاد و الطاء و الظاء.

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص436.
[2]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[3]- خميس عبد الله التميمي، الأصوات اللغوية، ص164.
* المصدر السابق، الصفحة نفسها.
[4]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص443.
[5]- رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص258.
[6] - شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص262.

2- أن انحصار الصوت بالحرف المطبق بين اللسان و الحنك الأعلى هو المعيار المعتمد في تقسيم الأصوات العربية الأصول إلى مطبقة و منفتحة.
3- أن الانفتاح هو ضد الإطباق.
4- أن الإطباق يكون بارتفاع اللسان إلى الحنك الأعلى.
5- أن اللسان حين يرتفع إلى الحنك الأعلى يكون لهذه الحروف موضعان من اللسان أحدهما موضع المخرج، و هو طرف اللسان، و ثانيهما موضع التفخيم و هو مؤخر اللسان المرتفع إلى الحنك الأعلى.

6- أن المطبقة هو مصطلح أطلق للتمييز بينها و بين الحروف المنفتحة من جهة و بينها و بين الحروف المتحدة معها في المخرج من جهة ثانية.

و نجد أن علماء اللغة العربية المحدثين يوافقون القدماء فيما ذهبوا إليه في تحديد الأصوات المطبقة والمنفتحة و في عددها أيضا. و لا يختلفون معهم إلا في بعض المصطلحات مثل تسمية بعضهم الأصوات المطبقة بالأصوات المغلظة أوالمفخمة.

يقول رمضان عبد التواب: « الأصوات المفخمة في العربية هي الصاد و الضاد، و الطاء و الظاء فهذه الأصوات وإن كان مخرج الثلاثة الأولى منها من الأسنان و اللثة، و مخرج الرابع من بين الأسنان، فإن مؤخرة اللسان تعمل معها كذلك؛ فالتفخيم أو الإطباق وصف لصوت لا ينطق في الطبق، و إنما ينطق من مكان آخر، و تصحبه ظاهرة عضلية في مؤخرة اللسان. »[1]

**4- الأصوات المستعلية و المنخفضة:**

عرف التهانوي الأصوات المستعلية و الأصوات المنخفضة أو المستفلة حيث قال: « فالمستعلية ما يرتفع بسببها اللسان و هي الحروف الأربعة المطبقة و الخاء و الغين المعجمتان و القاف، لأنه يرتفع بهذه الثلاثة أيضا اللسان، لكن لا إلى حد انطباق الحنك عليها. و المنخفضة ما ينخفض معه اللسان و لا يرتفع، و هي ما عدا المستعلية. و بالجملة فالمستعلية أعم من المطبقة إذ لا يلزم من الاستعلاء الإطباق

[1]- المدخل إلى علم اللغة و مناهج البحث اللغوي، ص38.

و يلزم من الإطباق الاستعلاء، و لذا يسمى الأحرف الأربعة المطبقة مستعلية مطبقة. »[1]

و نفهم من كلام التهانوي أن المعيار الذي اعتمده في تحديد صفة الاستعلاء هو: (ارتفاع اللسان إلى الحنك الأعلى). أما المعيار الذي اعتمده في تحديد صفة المقابلة أي :الانخفاض فهو: (انخفاض اللسان و عدم ارتفاعه إلى الحنك الأعلى).

وأن عدد الأصوات المستعلية سبعة أصوات هي: الأربعة المطبقة: الصاد و الضاد و الطاء و الظاء. أي أن هذه الأربعة تجمع بين صفتي الإطباق و الاستعلاء، و ثلاثة لا إطباق فيها وهي الخاء و الغين و القاف فهي مستعلية فقط.أما الأربعة الأولى المطبقة فتسمى كما يقول التهانوي في نصه السابق: (مستعلية مطبقة) أما الأصوات المنخفضة فهي الأصوات العربية الأخرى المتبقية.
و قد أشار إليها إشارة موجزة بقوله: « و هي ما عدا المستعلية ».

و ما جاء به التهانوي يوافق كلام سيبويه عندما قال:

« فالحروف التي تمنعها الإمالة هذه السبعة الصاد، و الضاد، و الطاء، و الظاء و الغين، و القاف، و الخاء ... و إنما منعت هذه الحروف الإمالة لأنها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى»[2]. و إذا كان سيبويه قد جعل في مقابل المستعلية المستفلة، فإن ابن جني قد استخدم في مقابل المستعلية المنخفضة حيث يقول: « و معنى الاستعلاء أن تتصعد في الحنك الأعلى فأربعة فيها مع استعلائها إطباق ... و أما الخاء و الغين و القاف فلا إطباق فيها مع استعلائها »[3].

و نرى أن التهانوي يتفق مع ابن جني في تعريفها و عدد حروفها بل و حتى في المصطلح أيضا، ذلك أنه جعل مقابل الأصوات المستعلية الأصوات المنخفضة و ليس المستفلة كما أشرنا إلى ذلك من قبل عند سيبويه.

كما أن التهانوي لم يخالف علماء اللغة المحدثين في ذكره لهاتين الصفتين المتقابلتين يقول كانتينو: « و الحروف المستعلية هي الحروف المطبقة الأربعة ثم

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص443.
[2]- الكتاب، ج4، ص 128،129.
[3]- أبو الفتح عثمان ابن جني (ت 392 هـ)، سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، سورية، 1985م، ج1، ص71.

القاف و الخاء و الغين. و يقابل الاستعلاء الانخفاض أو الاستفال و تسمى الحروف غير المستعلية مستفلة أو منخفضة »[1] .

و من ثم فما جاء به علماء العربية القدماء عن الأصوات المستعلية و المنخفضة كاف واف شافي.

**5- الأصوات المذلقة و المصمتة:**

عرف التهانوي أصوات الذلاقة فقال: « الذلاقة مالا ينفك عنه رباعي أو خماسي إلا شاذا كالعسجد و الدهدقة و الزهزقة و العسطوس، و هي الميم، والراء المهملة، والباء الموحدة، والنون، و الفاء واللام. »[2]

ثم يبين سبب تسميتها بهذا الاسم فيقول: « و الذلاقة: الفصاحة و الخفة في الكلام، و هذه الحروف أخف الحروف و لذا لا ينفك عنها رباعي و خماسي فسميت بها»[3].

و ما يقابل أصوات الذلاقة عند التهانوي هو الأصوات المصمتة و التي يعرفها بقوله: « و المصمتة بخلافها، و هي حروف ينفك عنها رباعي و خماسي، و هي ما سوى حروف الذلاقة »[4].

ثم يوضح سبب التسمية فيقول: « و الشيء المصمت هو الذي لا جوف له فيكون ثقيلا، فسميت بذلك لثقلها على اللسان »[5].

و الحقيقة أن « أصل هذين المصطلحين [يرجع] إلى ما ذكره الخليل بن أحمد في مقدمة العين، ثم اعتنى بهما علماء العربية من اللغويين و النحاة، و كانت عناية علماء التجويد بهما قليلة »[6].

---

[1]- جان كانتينو، دروس في علم أصوات العربية، تر: صالح القرمادي، د.ط، مركز الدراسات و البحوث الاقتصادية و الاجتماعية، الجامعة التونسية، 1996م، ص36،37.
[2]- كشاف اصطلاحات الفنون،ج1، ص443.
[3]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[4]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[5]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[6]- غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص 252.

لأنهم يرون بأن صفتا الإذلاق و الإصمات ليس لهما أثر في النطق، فهما من علم الصرف [1].

و يرى أحد الباحثين « أن الخليل لم يستخدم مصطلح (المصمتة) في مقدمة كتاب العين، لكنه ذكر مصطلح (الحروف الصتم) على نحو لا تتضح معه دلالته على معنى محدد. و قد ورد في مصادر أخرى أن الصتم يقصد بها المصمتة »[2] .

قال الخليل: « فإن وردت كلمة رباعية أو خماسية معراة من حروف الذلق، فاعلم أن تلك الكلمة محدثة مبتدعة ليست من كلام العرب »[3].

أما سيبويه فلم يشر إلى هاتين الصفتين: الذلاقة و الإصمات و لم يذكرهما.

لكن لما جاء ابن جني وافق الخليل في وصفه لهذه الأصوات و في عددها و استخدم مصطلح الخليل (الذلاقة) و أضاف مصطلح (المصمتة) و شرح المصطلحين معا بقوله: « و منها الذلاقة، و هي ستة: اللام، و الراء، والنون و الفاء، و الباء، والميم ... و في هذه الأحرف سر طريف ... فمتى وجدت كلمة رباعية أو خماسية معراة من بعض هذه الأحرف الستة فاقض بأنه دخيل في كلام العرب ... و لذلك سميت غير هذه الحروف الستة مصمتة أي صمت عنها أن تبنى منها كلمة رباعية أو خماسية معراة من حروف الذلاقة »[4].

و يكاد يتطابق تعريف المذلقة و المصمتة مع رضي الدين الاستراباذي عندما يعرف الأولى بقوله: « الذلاقة؛ الفصاحة، و الخفة في الكلام، وهذه الحروف أخف الحروف، و لا ينفك رباعي و لا خماسي من حرف منها، إلا شادا »[5] .

و عندما يعرف الثانية قائلا: « و المصمتة ضد حروف الذلاقة، و الشيء المصمت هو الذي لا جوف له، فيكون ثقيلا ... سميت بذلك لثقلها على اللسان بخلاف

---

[1]- ينظر: أيمن رشدي سويد، التجويد المصور، ج1، ص128.
[2]- غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص252.
[3]- الفراهيدي أبو عبد الرحمان الخليل بن أحمد (ت 175هـ)، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي، ط2، دار الهجرة، إيران، 1409هـ، 1988م، ج1، ص52.
[4]- سر صناعة الإعراب، ج1، ص64.
[5]- شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص262.

حروف الذلاقة، و الأولى أولى لأنها ضد حروف الذلاقة في المعنى فمضادتها لها في الاسم أنسب »[1] .

و تجدر الإشارة إلى أن علماء اللغة المحدثون لم يضيفوا شيئا جديدا في وصف الأصوات المذلقة والمصمتة بل إنهم ساروا على نهج علماء اللغة العرب القدماء.
يقول كانتينو: « و يقسم النحاة العرب الحروف إلى "مذلقة" و "مصمتة". وعدد المذلقة ستة هي: اللام و الراء (و نسميها نحن"Liquides" "ليكيد" أي مائعة) ثم النون و الحروف الشفوية الثلاثة أي الباء و الفاء و الميم »[2].
و منه نستنتج أن التهانوي يتفق مع القدماء و المحدثين في وصفه لهذه الأصوات.
و بإكمال حديثنا عن الأصوات المذلقة والمصمتة عند التهانوي نكون قد أنهينا الكلام عن صفات الأصوات المميزة عنده، لننتقل إلى الحديث عن صفات الأصوات المحسنة.

فما هي صفات الأصوات المحسنة عند التهانوي ؟

**ثانيا: صفات الأصوات المحسنة أوالصفات التي لا ضد لها)**

قبل الحديث عن صفات الأصوات المحسنة التي ورد ذكرها في كشاف التهانوي، يحسن بنا أولا أن نوضح ما المقصود بالصفات المحسنة .

لقد عرفها أحد الباحثين المحدثين بقوله: « و هي مجموعة الصفات التي لا ضد لها، و معنى التحسين في هذه الصفات أنها تعطي الصوت جرسه الخاص به، من غير أن يكون لها سمة التفريق بين الأصوات، فهي محسنة للأصوات التي تتصف بها فقط، و لا تكون سببا لتميزها عن غيرها »[3].

و يمكننا أن نذكر من بين أشهر صفات الأصوات التي لا ضد لها:

« القلقلة، والصفير، والغنة، والانحراف، و التكرير، و الاستطالة والتفشي.

---

[1]- شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص262.
[2]- دروس في علم أصوات العربية، ص37.
[3]- غانم قدوري الحمد، المدخل إلى علم الأصوات العربية، ط1، دار عمار، عمان، الأردن، 1425هـ، 2004م، ص117.

و بعض هذه الصفات يشترك فيه عدد من الأصوات مثل الثلاثة الأولى، و بعضها يخص صوتا بعينه مثل الصفات الأربع الأخيرة، فالانحراف للام، و التكرير للراء، والاستطالة للضاد، و التفشي للشين »[1].
و بعد هذا التقديم الموجز ننتقل إلى الحديث عن صفات الأصوات المحسنة عند التهانوي فنقول: إن صفات الأصوات المحسنة التي ذكرها التهانوي في كشافه هي: (القلقلة ، والصفيرة، والغنة، والمنحرف، والمكرر، والتفشي، و المهتوت).

و تفصيل القول فيها كما يلي:

**1- القلقلة:**

عرف التهانوي مصطلح: القلقلة فقال: « القلقلة ما ينضم إلى الشدة فيها ضغط في الوقف، و ذلك لاتفاق كونها شديدة مجهورة معا، فالجهر يمنع النفس أن يجري معها، و الشدة تمنع الصوت أن يجري معها، فلذلك يحصل ما يحصل من الضغط للمتكلم عند النطق بها ساكنة، فيحتاج إلى قلقلة اللسان و تحريكه عن موضع حتى يجري صوتها فيسمع »[2].

ثم ذكر أن خمسة أصوات تشترك في هذه الصفة و هي: «القاف، والدال المهملة، و الطاء المهملة، والباء الموحدة، والجيم »[3].

و يشترط التهانوي كغيره من علماء اللغة العربية القدماء لحصول القلقلة في الحرف الجمع بين الشدة و الجهر عند النطق به ساكنا، و يبدو أنه لا يوجد خلاف بين القدماء و المحدثين في مفهوم: القلقلة. ذلك « إن أصوات القلقلة عند علماء اللغة المحدثين هي نفسها عند علماء العرب القدماء إلا أن المحدثين أطلقوا عليها اسم "الأصوات الانفجارية الشديدة" »[4] .

فقد عرف كانتينو القلقلة بقوله: « و هي الحروف التي لها صوت شديد الوقع لأنها جمعت بين الجهر و الشدة أي أنها تتمثل في خمسة أحرف شديدة و مجهورة هي: القاف و الجيم و الطاء و الدال و الباء. و إذا كانت هذه الحروف آخرة في الكلمة

---

[1]- غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص257.
[2]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص444،443.
[3]- المصدر نفسه، ص444.
[4]- عبد القادر مرعي بني بكر، المصطلح الصوتي، ص150.

ووقف عليها كانت القلقلة شديدة جدا و سميت قلقلة كبرى. و إذا كانت وسطا سميت القلقلة بخلاف ذلك أي قلقلة صغرى»[1] .

**2- الصفيرة:**

ذكر التهانوي صفة الصفيرة بقوله: « الصفيرة ما يصفر بها أي يصوت بها و هي: الزاء المعجمة، و الصاد، و السين المهملتان، سميت بها لوجود الصفير عند النطق بها و غيرها غيرها »[2].

و نستنتج من كلام التهانوي أن الأصوات الصفيرة في اللغة العربية ثلاثة وهي: (الزاي، والصاد، و السين) . وأنها سميت بهذا الاسم لوجود الصفير عند النطق بها. و هو في رأيه هذا متبع لعلماء اللغة العربية القدماء.

« و الصفير صفة ذاتية في هذه الأصوات لا تنفك عنها، كما أن الغنة صفة ذاتية في النون والميم، وهي تخرج من مخرج واحد، و إنما فرق بينها صفات مميزة هي الهمس في السين والجهر في الزاي والإطباق في الصاد »[3] .

و يعلل أحمد مختار عمر سبب التسمية فيقول:

« و سميت صفيرية لقوة الاحتكاك معها. و السبب في قوة الاحتكاك هو أن نفس المقدار من الهواء مع الثاء يجب أن يمر مع السين خلال منفذ أضيق »[4] .

و يعرفها كانتينو فيقول:
« حروف الصفير: وهي الحروف الصفيرية الثلاثة أي السين والزاي و الصاد»[5]
و نصل إلى خلاصة هي: أن التهانوي و علماء اللغة العربية القدماء و علماء اللغة المحدثون متفقون في تعريف هذا المصطلح و في حصر الأصوات التي تشترك في هذه الصفة في ثلاثة أصوات هي: (الزاي و الصاد و السين ).

---

[1]- دروس في علم أصوات العربية، ص38.
[2]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص444.
[3]- غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية، ص269.
[4]- دراسة الصوت اللغوي، ط1، مطابع سجل العرب، توزيع مكتبة عالم الكتب، القاهرة،1396هـ، 1976م، ص98.
[5]- المرجع السابق، الصفحة نفسها.

و أنه يسمع لها صفير أو احتكاك أو « حدة في صوت الحرف تنشأ عن مروره في مجرى ضيق »[1]. و لذلك سميت بهذا الاسم.

**3- الغنة:**

لم يفرد التهانوي لمصطلح الغنة مدخلا خاصا بها في معجمه و إنما ورد هذا المصطلح عرضا في أثناء شرحه لمصطلح الحرف عند ابن سينا، و ذلك حيث قال: « و قوله: تمييزا في المسموع. [يقصد قول ابن سينا] ليخرج الغنة، وهي التي تظهر من تسريب الهواء بعضها إلى جانب الأنف، و بعضها إلى الفم مع انطباق الشفتين »[2].
و قد مر معنا- من قبل- أن الغنة أو الأنفية صفة مستحسنة يتميز بها صوتا: الميم و النون لأن « النفس يخرج أثناء النطق بهما من الأنف »[3] .

و يتابع التهانوي في تعريفه لمصطلح الغنة سيبويه و غيره من علماء العربية القدماء و علماء التجويد .

« و ليس ثمة ما هو جديد في كلام المحدثين عن الغنة و حرفيها (النون و الميم) سوى إشارتهم إلى انخفاض الحنك اللين و اللهاة في أثناء نطق الأصوات الأنفية حيث يقولون: "و تتكون الأصوات الأنفية بأن يحبس الهواء حبسا تاما في موضع من الفم و لكن يخفض الحنك اللين فيتمكن الهواء من النفاد عن طريق الأنف"*.

بينما كان علماء التجويد يقولون إن غنة النون و الميم تجري في الخيشوم (الأنف) دون أن يشيروا إلى حركة أعضاء آلة النطق المصاحبة لذلك. »[4]

أما عن سبب التسمية بالأنفية أو بالغنة ، فيرى أحد الباحثين المحدثين أن:

« أكثر الأصواتيين المحدثين يسمون هذه الصفة بالأنفية ، نسبة إلى الأنف متأثرين بالمصطلح الغربي (Nasal) و يبدو أن تسمية علماء العربية تستند إلى الأثر السمعي لهذه الصفة ، و تسمية المحدثين تستند إلى موضع صدورها »[1].

---

[1]- أيمن رشدي سويد، التجويد المصور، ج1، ص183.
[2]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص437.
[3]- غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية، ص348.
* ينظر: محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، د.ط، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د.ت، ص168،169؛ و كمال بشر، علم الأصوات، ص200.
[4]- غانم قدوري الحمد، المرجع السابق، ص368.

و بالتالي فهناك توافق شبه تام بين القدماء و المحدثين في تعريف هذه الصفة. و ما اشرنا إليه –منذ قليل- لا يعدو أن يكون اختلافا في زوايا النظر إلى هذا المصطلح بسبب ما يتمتع به المحدثون من تطور تكنولوجي كبير في هذا المجال سهل لهم إضافة أشياء يسيرة إلى ما جاء به القدماء.

**4- المنحرف:**

وصف التهانوي اللام بأنه صوت منحرف، فقال:
« المنحرف هو اسم فاعل من الانحراف عند الصرفيين. اسم حرف من حروف الهجاء و هي اللام لأن اللسان ينحرف بها عند النطق بها »[2].

و أول من وصف اللام بالانحراف سيبويه، في قوله: « و منها المنحرف، و هو حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت، و لم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة، و هو اللام. و إن شئت مددت فيها الصوت، و ليس كالرخوة، لأن طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه. و ليس يخرج الصوت من موضع اللام، و لكن من ناحيتي مستدق اللسان فويق ذلك »[3].

و كذلك وصف علماء اللغة المحدثون اللام بأنه منحرف. يقول أحد الباحثين المحدثين إن كثيرا « من المحدثين [يستخدمون] مصطلح (جانبي ) في وصف اللام، و هو عين معنى وصفه بالانحراف لدى علماء العربية و التجويد »[4].

يقول كانتينو:

«الانحراف: و هو خاصية اللام لأن اللسان ينحرف عند النطق بهذا الحرف و يجري الصوت من جانبي اللسان و ذاك ما نعبر عنه نحن بعبارة "Latérale" (لاتيرال أي جانبي) »[5].

---

[1]- غانم قدوري الحمد، المدخل إلى علم أصوات العربية، ص124.
[2]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص448.
[3]- الكتاب، ج4، ص435.
[4]-غانم قدوري الحمد، المرجع السابق، ص127.
[5]- دروس في علم أصوات العربية، ص38.

**5- المكرّر:**

وصف التهانوي الراء، بأنه صوت مكرر، فقال:
« المكرر عند أهل الصرف اسم حرف من حروف الهجاء و هي الراء المهملة»[1].

و هذا المصطلح لسيبويه الذي عندما تحدث عن صفات الحروف وصف صوت الراء بقوله: « و منها المكرر، و هو حرف شديد يجري فيه الصوت لتكريره و انحرافه إلى اللام، فتجافى للصوت كالرخوة، و لو لم يكرر لم يجر الصوت فيه و هو الراء »[2].

و منه نستنتج أن التكرير صفة ذاتية للراء.
و قد « تابع علماء العربية و التجويد سيبويه في وصف الراء بالتكرير، و قد يقال: التكرار أيضا »[3].
و تابعهم أيضا علماء الأصوات المحدثين في هذا الوصف.
يقول كانتينو: « التكرير و هو خاصية الراء إذ أنه يقع فعلا "تكرير" النطق و ذلك لأن النطق بالراء يتمثل في عدة نزات و ارتعاشات في طرف اللسان »[4].

**6- التفشّي:**

وصف التهانوي صوت الشين بالتفشي، فقال:

«التفشي بالشين المعجمة لغة الاتساع. و في اصطلاح القراء انتشار الريح في الفم حتى يتصل بمخرج الظاء المعجمة، و بذلك عرف وجه تسمية حرف الشين المعجمة متفشيا »[5].

و هو بهذا الوصف يتابع سيبويه و المبرد و معظم علماء العربية القدماء[6].

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج4، الهامش، ص13.
[2]- الكتاب، ج4، ص435.
[3]- غانم قدوري الحمد، المدخل إلى علم أصوات العربية، ص129.
[4]- دروس في علم أصوات العربية، ص38.
[5]- المصدر السابق، ج3، ص 478،479.
[6]- ينظر: خميس عبد الله التميمي، الأصوات اللغوية، ص 167.

« و يتفق اللغويون المحدثون والقدماء في تحديد هذا المصطلح»[1] .

يقول كانتينو:« التفشي: و هو خاصية حرف الشين و ذلك لأن اللسان يتفشى فعلا على الحنك فيتكون في وسطه نوع من القناة ينطلق منها النفس »[2] .

و يقول مالمبرج: «التفشي هو أن يشغل اللسان أثناء النطق بالصوت مساحة أكبر ما بين الغار و اللثة، و هو وصف صادق على الشين و لولا التفشي لصارت الشين سينا، كما يحدث لدى بعض ذوي العيوب النطقية، و لا سيما الأطفال الذين لا يجدون عناية ممن حولهم من الكبار »[3] .

و صفة التفشي « و إن كانت من الصفات المحسنة التي لا شأن لها في تمييز الأصوات أكثر من توضيح خاصة صوتية معنية في الصوت الذي يوصف بها لها أهميتها في تتبع سلوك ذلك الصوت في التركيب، و في تفسير الظواهر الصوتية التي تخصه »[4].

و يبدو أن هذا هو السبب في إهمال أكثر دارسي الأصوات العربية من المحدثين ذكر هذه الصفة. أما الذين ذكروها فلم يخالفوا القدماء لا في المصطلح و لا في المفهوم.

و هكذا يتضح لنا أن التفشي صفة ذاتية لصوت الشين تحفظه من أن يختلط بصوت السين من جهة و تحسنه و تجمله من جهة ثانية و لذلك وجب إثباته في صفات الأصوات العربية، و عدم إهماله.

**7- المهتوت:**

وصف التهانوي صوت: التاء، بأنه، مهتوت فقال: « المهتوت بالتائين عند الصرفيين هو اسم حرف من حروف التهجي، و هو التاء المثناة الفوقانية »[5] .

---

[1]- عبد القادر مرعي بني بكر، المصطلح الصوتي، ص148.
[2]- دروس في علم أصوات العربية، ص38.
[3]- كمال بشر، علم الأصوات، ص 12.
[4]- غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية، ص 272.
[5]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج4، ص394.

و نلاحظ أن التهانوي لم يفصل القول في هذه الصفة على غرار الصفات الأخرى المحسنة التي مرت معنا بل إنه اكتفى بذكرها مجملة حيث ذكر المصطلح أو التسمية و لم يشر إلى المفهوم.

و يبدو أن التهانوي قد أخذ هذا المصطلح عن الزمخشري و الرضي الأستراباذي عندما وصفا بها صوت: (التاء).

إلا أن أصل التسمية أو المصطلح يرجع إلى الخليل الذي وصف بها صوت: الهمزة.

و بعد الخليل جاء ابن جني ووصف بها صوت: الهاء.[1]

و حدد مفهوم (المهتوت) بقوله: « و من الحروف المهتوت، وهو الهاء، و ذلك لما فيها من الضعف و الخفاء»[2].

و أشار كانتينو إلى مفهوم المهتوت فقال:

«المهتوت: و معناه المحصور المكسور أو المقول بسرعة و غزارة في الكلام »[3].

و ذكر أن هناك خلافا بين القدماء العرب في الصوت الذي يوصف بهذه الصفة (المهتوت) بين الخليل و ابن جني و الزمخشري إلا أنه يبدو لنا من خلال كلامه أنه يرجح قول ابن جني الذي يرى أن هذا الوصف يطلق على الهاء و ليس على الهمزة كما ذهب إلى ذلك الخليل ،و ليس على التاء كما ذهب إلى ذلك الزمخشري و ابن يعيش .حيث نجده يعلل هذا الخلاف بقوله: « إلا أنه من المحتمل أن ذلك ناتج عن غلط من الناسخ و أن الصواب هو أن نقرأ "هاء" عوض "تاء" »[4] .

و نصل إلى خلاصة هي أن « اختيار العلماء السابقين هذه الصفة لأصوات الهمزة و الهاء و التاء. يشعرنا بالمعنى الحقيقي المراد لهذه الصفة، فالمهتوت هو الحرف الذي يحتاج إلى جهد لإظهاره إذ أن الهمزة صوت شديد انفجاري تحتاج إلى جهد

---

[1]- ينظر: خميس عبد الله التميمي، الأصوات اللغوية، ص 47.
[2]- سر صناعة الإعراب، ج1، ص 74.
[3]- دروس في علم أصوات العربية، ص38،39.
[4]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

لنطقها بعملية الحبس و الإطلاق التي تتم فيها .أما الهاء و التاء فلأنهما صوتان مهموسان ضعيفان يحتاجان عند الوقف إلى جهد بالضغط على موضعهما ليسمع صوتهما بنحو واضح »[1].

[1]- خميس عبد الله التميمي، الأصوات اللغوية، ص 47.

## المبحث الثالث: مصطلحات المصوّتات العربية

سبق الحديث عن تصنيف الأصوات العربية عند التهانوي إلى قسمين:

هما الأصوات الصامتة أو الجامدة؛ و الأصوات المصوتة أو الصائتة أو الذائبة.

و كنا قد فصلنا الحديث عن القسم الأول، و كان حديثنا عن القسم الثاني أي المصوتات مجملا، و لذلك فإننا سنقوم بتفصيل الحديث عنها فيما يلي:

بداية نشير إلى أن التهانوي - كغيره من علماء العربية القدماء- أعطى أهمية كبرى للمصوتات أو الصوائت الطويلة، و التي يطلق عليها حروف العلة، أو حروف المد و اللين، على الحركات القصيرة أو الصوائت القصيرة. و التي يسميها هو: الحركات.

و مصطلح "الحركات": « إنما يطلق في القديم على الفتحة و الكسرة و الضمة ... أو ما يعرف في الدرس الحديث بالحركات القصار .أما الحركات الطوال و هي الألف في قال و الياء في قيل و الواو في يقول فهي موسومة عندهم بحروف المد (واللين) »[1].

و لذلك وجدنا التهانوي يعرف الحركة بأنها: « تطلق على كيفية عارضة للصوت و هي الضم والفتح و الكسر و يقابلها السكون. قال الإمام الرازي الحركات أبعاض المصوتات »[2] و هنا نفهم بأن التهانوي يوافق الإمام الرازي في عد الحركات القصيرة أبعاض الحركات الطويلة.

أي أن مجموع المصوتات أو الصوائت أو الحركات في العربية عند قدماء العربية و عند التهانوي هو: ثلاثة من حيث النوع، و هي الفتحة و الكسرة و الضمة. أما من حيث الطول فستة [3] .

---

[1]- كمال بشر، علم الأصوات، ص445.
[2]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص471.
[3]- ينظر: غانم قدوري الحمد، مدخل إلى أصوات العربية، ص148.

و يقصدون بالطول :« المدة التي يحتفظ فيها شكل الفراغات العليا بوضع معين أثناء التصويت، أو هو الثبات النسبي لشكل الفراغات العليا في أثناء النطق بالصوت الذائب»[1] أو الصوت المصوت أو الصائت.

و مهما يكن الأمر، فإنه:

« كان من نتائج تحليل المحدثين للأصوات أن قسموها إلى قسمين هما:

الصوامت consonants و بعضهم يسميها السواكن. و القسم الثاني هو الصوائت vowels و بعضهم يسميها أصوات اللين أو العلة أو الحركات »[2].

يقول كمال محمد بشر: « و قد درجنا في العصر الحديث على إطلاق "الحركات" على الطائفتين معا لاشتراكهما في أهم الخواص التي تميزهما من الأصوات الصامتة، ولكنا مع ذلك لم نغفل السمة الفارقة بينهما المتمثلة في الكم فقط، وهي سمة القصر و الطول في النطق ،فكانت التسمية الجديدة: الحركات القصار و الحركات الطوال ،و هذه السمة ذاتها قد أدركها جمهور علماء العربية ،حيث تكلموا عن علاقة الجزئية (أو البعضية) و الكلية »[3]

و لكي نؤكد على إدراك التهانوي لعلاقة الجزئية و الكلية في المصوتات أو الصوائت أو الحركات نعود إلى النص الذي اقتبسه عن الإمام الرازي في أثناء تعريفه لمصطلح الحركة، و ذلك حيث يستشهد التهانوي برأيه فيقول:
« قال الإمام الرازي الحركات أبعاض المصوتات. أما أولا فلأن الحروف المصوتة قابلة للزيادة والنقصان، و كلما كان كذلك فله طرفان و لا طرف في النقصان للمصوتة إلا بهذه الحركات بشهادة الإستقراء. وأما ثانيا فلأن الحركات لو لم تكن أبعاض المصوتات، لما حصلت المصوتات بتمديدها، فإن الحركة إذا كانت مخالفة لها و مددتها، لم يمكنك أن تذكر المصوت إلا باستئناف صامت آخر، يجعل المصوت تبعا له، لكن الحس شاهد بحصول المصوتة بمجرد تمديد الحركات»[4].

---

[1]- غانم قدوري الحمد، مدخل إلى علم أصوات العربية، ص148.
[2]- رمضان عبد الله، أصوات اللغة العربية، ص 45.
[3]- علم الأصوات، ص 445.
[4]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص471.

لكن التهانوي لا يكتفي بهذا الاستشهاد فقط للإمام الرازي بل إنه يذكر رأيه هو صراحة في هذه المسألة ،عندما يعرف الضمة فيقول:

«هي عبارة عن تحريك الشفتين بالضم عند النطق فيحدث من ذلك صوت خفي مقارن للحرف إن امتد كان واوا و إن قصر كان ضمة. و الفتحة عبارة عن فتح الشفتين عند النطق بالحروف و حدوث الصوت الخفي الذي يسمى فتحة، و كذا القول في الكسرة. والسكون عبارة عن خلو العضو عن الحركات عند النطق بالحروف و لا يحدث بغير الحرف صوت فينجزم عند ذلك أي ينقطع فلذلك يسمى جزما اعتبارا بانجزام الصوت و هو انقطاعه و سكونا اعتبارا بالعضو الساكن. فقولهم ضم و فتح و كسر هو من صفة العضو. و إذا سميت ذلك رفعا و نصبا و جرا و جزما فهو من صفة الصوت »[1].

فمن خلال هذا التعريف يبدو لنا التهانوي مدركا بوضوح لطبيعة المصوتات أو الحركات ؛هذه الطبيعة التي تجعلها أكثر تعرضا للزيادة و النقصان في زمن النطق من الأصوات الصامتة[2] .

ذلك « لأن طبيعة نطقها تحتمل ذلك، حيث يمكن للناطق أن يمد صوته بالأصوات الذائبة ما أسعفه النفس. و ما الفرق بين الحركات و حروف المد إلا بمقدار الزمن الذي يستغرقه نطق كل منها ،فالحركة إذا أطيل زمن النطق بها صارت حرف مد، و كذلك حرف المد إذا قصر زمن النطق به رجع إلى الحركة، لأن الفرق بين الحركات و حروف المد فرق في الكمية لا أكثر »[3].

و لكن على الرغم من إدراك التهانوي لكل هذه الأمور التي تخص المصوتات أو الحركات، إلا أن عدم معرفته - كغيره من قدماء العربية - لدور الأوتار الصوتية في إنتاج هذه الأصوات جعله يفصلها عن الأصوات العربية الأصول و نعني بذلك

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص124.

[2]- ينظر: غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص426.

[3]- غانم قدوري الحمد، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

*و الغريب في الأمر أنه صرح في النص المصطلحي الذي أوردناه له منذ قليل بأن : الحركة بصفة عامة سواء كانت قصيرة أم طويلة ما هي إلا صوت خفي مقارن للحرف . ثم بعد ذلك يخرج الحركات القصيرة من الأصوات العربية الأصول ويترك الحركات الطويلة داخل ذلك التصنيف.

على وجه الخصوص الحركات القصيرة*، أما الحركات الطويلة فقد حالف التهانوي التوفيق في ذكرها في المخرج الأول من مخارج الأصوات العربية عنده و هو: (مخرج الجوف) .كما مر معنا من قبل.
و مهما يكن الأمر، فالتهانوي يوافق المحدثين في هذا الأمر موافقة شبه تامة لولا أنه أخرج الحركات القصيرة من عداد مخارج الأصوات العربية الأصول.
و بالتالي شكلت هذه المسألة نقطة خلاف بين التهانوي و المحدثين. و الدليل على ذلك أنهم:

يعرفون الصوامت بقولهم: « و هي الأصوات التي يتعرض تيار الهواء الصادر من الرئتين، في أثناء إنتاجها، إلى قدر كبير من التضييق، و التوتر، و الاحتكاك، و الغلق، في بعض الأحيان ومن أمثلتها، في اللغة العربية أصوات: الهمزة، والباء، و الدال، و الثاء، و الراء، و الشين، و الحاء، وغيرها من الصوائت الأخرى »[1] .

أما الصوائت أو الحركات فيعرفونها بقولهم، وهي: « الأصوات المجهورة التي يحدث في تكوينها، أن يندفع الهواء في مجرى مستمر خلال الحلق و الفم، دون أن يكون هناك عائق يعترض مجرى الهواء اعتراضا تاما، أو تضييق لمجرى الهواء، من شأنه أن يحدث احتكاكا مسموعا »[2].

و من ذلك يمكن القول: إن ما يميز الصوائت عن الصوامت عند المحدثين هو:
- أن الصوائت كلها أصوات مجهورة، أما الصوامت فقسم من أصواتها مجهور و قسم آخر مهموس.
- أن الصوائت لا يحدث أثناء النطق بها أي اعتراض أو تضييق لمجرى الهواء الصادر من الرئتين، أما الصوامت فعلى العكس من ذلك يحدث ذلك الاعتراض التام أو الجزئي لمجرى الهواء الصادر من الرئتين.
- أنّ الصوائت أشد وضوحا في السمع من الصوامت.
- أنّ الصوائت أكثر تعرضا للزيادة و النقصان من الأصوات الصامتة.

---

[1]- محمد جواد النوري، علم أصوات العربية، ص132.
[2] - رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ص42.

- أنّ الفرق الوحيد بين الصوائت الطويلة و الصوائت القصيرة هو فرق في الكمية أو الطول فقط لا أكثر.
- أنّ الصوائت الطويلة تتفاوت ضيقا و اتساعا و وضوحا في السمع ، فأوسعهن و أوضحهن الألف ثم الياء ثم الواو .
- كما أنّ الصوائت القصيرة تتفاوت أيضا ضيقا و اتساعا و وضوحا في السمع، فأوسعهن و أوضحهن الفتحة ثم تليها الكسرة ثم تليها الضمة.

و من أجل كل هذا عد معظم المحدثين أنه:

« في العربية ثمان و عشرون صوتا صامتا إلى جانب ثلاث حركات قصيرة و ثلاث حركات طويلة هي الفتحة و الألف و الضمة و الواو و الكسرة و الياء فيكون مجموع الأصوات الأساسية فيها هو أربع و ثلاثون صوتا »[1] .

أما التهانوي فكان كغيره من علماء العربية القدماء يميز بين الصوامت و الصوائت، و بين الصوائت الطويلة و القصيرة أيضا، و كان اهتمامه بالصوامت أكثر من اهتمامه بالصوائت، و اهتمامه بالصوائت الطويلة أو ما يسميها هو بالمصوتات أكثر من اهتمامه بالصوائت القصيرة أو الحركات.

كان التهانوي يدرك إدراكا جيدا أن الصوائت أكثر عرضة للتغيير بالزيادة و النقصان من الصوامت.

و أنّ الفرق الوحيد بين الصوائت الطويلة و الصوائت القصيرة هو فرق في الطول فقط.

و أنّ الصوائت الطويلة تتفاوت ضيقا و اتساعا و وضوحا في السمع فأوسعهن و أوضحهن ألف المد ثم تليها الياء المدية ثم تليها الواو المدية.

أما بالنسبة للصوائت القصيرة فلم تجد من التهانوي و قدماء العربية عموما ما يستحق العناية و الاهتمام .

« و يعود السبب في ذلك، إلى أنها لم تكن، كالصوامت، أو الحركات الطويلة مكتوبة في بداية عهد العرب بالدرس اللغوي.

[1] - رمضان عبد الله، أصوات اللغة العربية بين الفصحى و اللهجات، ص45.

و مع ذلك، فقد أدرك بعض اللغويين، بحسهم اللغوي المرهف، الفرق بين أصوات الحركات، من جهة، و الأصوات الصامتة، من جهة أخرى، في النطق و الصفات، كما أدركوا أهمية هذا النوع من الأصوات، و تبينوا الصلة القائمة بينها و بين ما أطلقوا عليه حروف المد و اللين »[1].

و هناك سبب آخر أشرنا إليه من قبل هو عدم معرفة التهانوي و قدماء العربية عموما دور الأوتار الصوتية ،في إنتاج الأصوات الصائتة أو الحركات الطويلة و القصيرة على السواء ؛ رغم إدراكهم لعلاقة الجزئية و الكلية التي تميز بين المصطلحين المركبين، مجسدة في الصفتين: (الطويلة) و ( القصيرة) .

[1] - محمد جواد النوري، علم أصوات العربية، ط1، جامعة القدس المفتوحة، عمان، الأردن، 1996م، ص189.

## المبحث الرابع: مصطلحات التركيب و التجاور:

### 1- مصطلحات النّون الساكنة و التنوين:

تقدم الحديث عن الغنة أو الأصوات الأنفية عند حديثنا عن مصطلحات مخارج الأصوات العربية عند التهانوي و بينا هناك أن النون الساكنة و التنوين لها أحكام خاصة عند علماء التجويد ،و الدليل على ذلك أنه:

« قد بلغ من عناية علماء التجويد بأحكام النون الساكنة و التنوين أن افردها كثير منهم برسائل مستقلة »[1].

على العكس من ذلك لاحظ بعض الدارسين المحدثين أن:

« عناية دارسي الأصوات العربية المحدثين بالظواهر الصوتية الناشئة عن التركيب محدودة جدا. و من ثم فإن ما نجده عن أحكام النون الساكنة و التنوين لديهم لا يسعف الدارس »[2].

على الرغم من أنّ:

« الأصوات الأنفية أكثر الأصوات العربية تأثرا بمجاورة غيرها، لاسيما النون الساكنة و التنوين، و من ثم كثرت أحكامها، واعتنى بها علماء التجويد عناية كبيرة، و لعل تطرف مخرج الميم من بين الشفتين وتوسط النون مخارج حروف الفم من بين طرف اللسان و اللثة هو الذي جعل أحكام النون أكثر من أحكام الميم، على الرغم من أن الصوتين كليهما أنفيان »[3] .

و مهما يكن الأمر، فإننا سنتناول بالدراسة، أحكام النون الساكنة و التنوين، عند التهانوي، من خلال ثلاثة أحكام، هي: الإظهار و الإدغام و الإخفاء.

---

[1] - غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية، ص320،321.
[2] - غانم قدوري الحمد، المرجع نفسه، ص364.
[3] - غانم قدوري الحمد، المرجع نفسه، ص320،321.

**أ- الإظهار:**

لقد عرف التهانوي مصطلح الإظهار تعريفا موجزا فقال:
« الإظهار عند الصرفيين و القراء خلاف الإدغام، أي فكه و تركه و يسمى بالبيان أيضا »[1].
و نص التهانوي على المواضع التي يجب فيها الإظهار فقال:
« و اعلم أنه يجب الإظهار في النون الساكنة و التنوين عند حروف الحلق نحو: من آمن »[2].
و نفهم من كلام التهانوي السابق أن النون الساكنة و التنوين:

« إنما يظهران إذا لقيهما حرف من حروف الحلق الستة: الهمزة و الهاء و العين و الحاء و الغين و الخاء. أما الألف فلا يكون ما قبلها إلا متحركا، فلذلك خرجت عن نظائرها »[3] .
و نفهم أيضا أن التهانوي يقصد بالإظهار أو البيان: إظهار الصوتين و عدم إدغامهما. أي أن عكس الإظهار هو الإدغام [4].
« و يبدو أن هذا المصطلح هو الذي ساد عند النحاة المتأخرين للدلالة على إظهار الحرفين و ترك الإدغام »[5] .
مما تقدم يتبين لنا أن مفهوم مصطلح الإظهار:
« هو أن يكون مخرج النون الساكنة و التنوين من الفم. و ذلك بأن يعتمد طرف اللسان على اللثة و يجري الصوت غنة في الخيشوم، على نحو ما مر في تحديد مخرج النون »[6] .
و أن النون الساكنة والتنوين لا تتأثران في النطق إذا لقيهما حرف من حروف الحلق الستة و لذلك وجب إظهارهما كما يقول التهانوي.

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص176.
[2] - المصدر نفسه، ص121.
[3] - غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية، ص362.
[4] - ينظر: عبد القادر مرعي بني بكر، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء، ص228.
[5] - عبد القادر مرعي بني بكر، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
[6] - غانم قدوري الحمد، المرجع السابق، الصفحة نفسها.

و معنى ذلك هو: « :اعتماد طرف اللسان على مخرج النون في الفم، و هو اللثة و مرور النفس أثناء ذلك من الخيشوم محدثا صوت الغنة المصاحب لنطق النون»[1].

**3- الإدغام:**

و عرف التهانوي مصطلح الإدغام فقال:

« الإدغام بالغين المعجمة هو في اللغة إدخال الشيء في الشيء. و هو إما مصدر من باب الأفعال كما ذهب إليه الكوفيون. و إما مصدر من باب الافتعال على أنه بتشديد الدال، كما ذهب إليه البصريون، و بالجملة بتخفيف الدال من عبارات الكوفيين و بتشديدها من عبارات البصريين »[2].

لكن يبدو أن مصطلح الإدغام بتخفيف الدال أي مصطلح الكوفيين هو الذي اشتهر أكثر من مصطلح البصريين و لذلك استخدمه التهانوي مدخلا في معجمه الكشاف.

و خلاف الإدغام: الإظهار. و من ثم فقد « ذكر علماء العربية القدماء عدة مصطلحات تشترك في الدلالة على ترك الإدغام و إيضاح صورة الصوت المنطوق و هي: مصطلح الإظهار، و مصطلح البيان، و مصطلح التبيان »[3].

و ذكر التهانوي في موضع آخر من معجمه الكشاف أن النون الساكنة و التنوين تتأثران إذا لقيهما حرف من الحروف الستة المجموعة في قولهم: (يرملون). فقال في عبارة موجزة جدا: « و يجوز الإدغام عند حروف يرملون نحو:
من وال[الرعد: 11] »[4] .
و عرف علماء التجويد الإدغام بقولهم : « هو إيصال حرف ساكن بحرف متحرك بحيث يصيران حرفا واحدا مشددا من جنس الثاني يرتفع المخرج عنهما ارتفاعة

---

[1] -غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية، ص366.
[2] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص138.
[3] - عبد القادر مرعي بني بكر، المصطلح الصوتي عند علماء العربية، ص 227،228.
[4] - المصدر السابق، ص82.

واحدة، نحو:{ و ليكتب بينكم}[البقرة: 282]،{همت طائفتان}[آل عمران: 122]»[1]

و قد أجمع علماء العربية القدماء و كذلك المحدثون على أن: الغرض من ظاهرة الإدغام هو التخفيف و تيسير النطق:

حيث « تميل اللغة العربية إلى الإدغام حين يتوالى صوتان متماثلان سواء في كلمة واحدة ،أو كلمتين إذا كان الصوت الأول مشكلا بالسكون، و الثاني محركا، و ذلك لتحقيق حد أدنى من الجهد عن طريق تجنب الحركات النطقية التي يمكن الاستغناء عنها »[2].

**ج- الإخفاء:**

أما مصطلح الإخفاء فيعرفه التهانوي بقوله:« الإخفاء لغة الستر. و في اصطلاح القراء نطق حرف بصفة هي بين الإظهار و الإدغام عارية من التشديد مع بقاء الغنة في الحرف الأول و يفارق الإدغام بأنه بين الإظهار و الإدغام و بأنه إخفاء الحرف عند غيره لا في غيره بخلاف الإدغام »[3] .

فمعنى قول التهانوي: (بصفة هي بين الإظهار و الإدغام ): « أي أن فيه شبه بالإظهار و شبه بالإدغام ،كما فيه مخالفة لهما »[4] .

و معنى قوله: (عارية من التشديد): « أي يبقى صوت الحرف المخفي مستقلا عن صوت الحرف المخفي عنده »[5].

و معنى قوله: (مع بقاء الغنة في الحرف الأول): « أي يبقى صوت الغنة مع الحرف المخفي و لا يكون مع صوت الحرف المخفي عنده ،نحو: {ترميهم بحجارة}[الفيل: 4] »[6] .

---

[1]- أيمن رشدي سويد، التجويد المصور، ج1، ص231.
[2]- أحمد مختار عمر، دراسة الصوتي اللغوي، ص387.
[3]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص 81،82.
[4]- أيمن رشدي سويد، المرجع السابق، ص260.
[5]- أيمن رشدي سويد، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
[6]- أيمن رشدي سويد، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

و يبدو أن التهانوي قد أدرج حكم الإقلاب أو القلب تحت حكم الإخفاء و لذلك وجدناه يقول: « و الإقلاب بالميم عند حرف واحد وهو الباء الموحدة نحو من بعد، و الإخفاء عند باقي الحروف »[1].

فعدم تخصيص التهانوي مدخلا خاصا يحكم الإقلاب في معجمه و إدراجه لهذا المصطلح تحت مدخل أو مصطلح الإخفاء ينبني على رؤية خاصة بعدد الأفكار المتعلقة بالنون الساكنة و التنوين. فهذه الأحكام:

« تعد من الناحية النطقية أي العضوية ثلاثة أحكام هي: الإظهار و الإخفاء و الإدغام و لكن هناك جانب آخر ينبغي أن يؤخذ بالحسبان، و هو أن جعل حكم النون الساكنة قبل الباء داخلا في الإخفاء يتعارض مع مبدأ تبسيط القواعد الذي يتطلبه تعليم المبتدئين. و من ثم فإن هذا المبدأ يقضي أن نفرد حكم النون الساكنة قبل الباء كما فعل جمهور علماء التجويد حين سموا هذه الحالة بالقلب أو الإقلاب. ولاشك أن التمييز بين مستويين من الدرس الصوتي و هما المستوى التعليمي و المستوى التحليلي الوصفي الخالص أمر مطلوب »[2] .

و في ضوء ما تقدم يتبين لنا تركيز التهانوي في هذه المسالة من الدرس الصوتي على المستوى التحليلي الوصفي و ليس على المستوى التعليمي و لذلك لخص أحكام النون الساكنة و التنوين في ثلاثة أحكام .

« وهي: الإظهار و الإخفاء و الإدغام. فإذا حافظت النون على معتمدها في الفم مع بقاء الغنة من الأنف كان ظاهرا، و إذا زال معتمدها في الفم مع بقاء الغنة من الأنف كان إخفاءا، و إذا زال معتمدها مع زوال الغنة كان إدغاما »[3] .

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص82.
[2]- غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية، ص387.
[3]- غانم قدوري الحمد، المرجع نفسه، ص384.

و ما يمكن استنتاجه فيما يخص مصطلحات أحكام النون الساكنة و التنوين عند التهانوي ما يلي:

1- أثر قرب و بعد مخارج الأصوات العربية في تشكيل هذه الظواهر الصوتية أي: الإظهار و الإدغام و الإخفاء .
2- أن الإظهار أو البيان يكون حين تلتقي النون الساكنة أو التنوين بأبعد الأصوات عنها من حيث المخارج ،و هي أصوات الحلق الستة (ء ه،ع ج ،غ خ ). حيث لا تتأثر بها، و لذلك وجب إظهارها.
3- أن الإدغام يكون حين تلتقي النون الساكنة أو التنوين بأقرب الأصوات إليها من حيث المخارج، وهي حروف: (يرملون). و لذلك جاز الإدغام.
4- و تكون النون الساكنة أو التنوين بين الإظهار و الإدغام مع بقية الأصوات و هي الظاهرة التي اصطلح عليها بظاهرة الإخفاء [1].

**2- مصطلحات أخرى:**

**أ- الوقف و السّكت و القطع:**

عرف التهانوي مصطلح الوقف، فقال:
« الوقف بالفتح و سكون القاف لغة الحبس و المنع ... و عند البصريين من الصرفيين و القراء قد يطلق على السكون البنائي » [2].

و فرق التهانوي بين مصطلح: الوقف و السكت، فقال:

« الوقف عبارة عن قطع الصوت عن الكلمة زمنا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة لا بنية الإعراض، و يكون في روس الآي و أوساطها، و لا يأتي في وسط الكلمة و لا فيما اتصل رسما. و السكت عبارة عن قطع الصوت زمنا و هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس »[3] .

---

[1]- ينظر: غانم قدوري الحمد، المدخل إلى علم أصوات العربية، ص219،220.
[2]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج4، ص348.
[3]- المصدر نفسه، ص349.

و فرق أيضا بين مصطلح: الوقف و القطع فقال:

« الوقف اصطلاحا قطع الكلمة عما بعدها بسكتة طويلة، فإن لم يكن بعدها شيء يسمى ذلك قطعا »[1] .

و يشترك الوقف و السكت و القطع في شيء واحد هو: قطع الكلمة عن الحركة لأن: « الحرف الذي يوقف عليه لا يكون إلا ساكنا، لأن الوقف أول السكون الذي ينقطع فيه عمل اللسان و يسكن، كما أن الذي يبتدأ به لا يكون إلا متحركا...
و السكون معناه سلب الحركة، أو عدم الحركة، عند علماء العربية و علماء التجويد و كذلك هو عند المحدثين »[2] .

و ما يمكن قوله، أن التهانوي في إيراده لهذه المصطلحات الثلاث أي: (الوقف و السكت و القطع) يؤكد على التغيرات التي تلحق الحركة بالحذف أثناء النطق الفعلي للكلام.
و أن الحذف لا يعني في هذا المقام إلا السكون أي تسكين الحرف الأخير من الكلمة عند الوقوف عليها.
و في الحقيقة أن التهانوي تكلم عن قطعين يختصان بالكلمة.
أما الأول: فقطع الكلمة عن الحركة بمعنى السكون أي أن يوقف عن الحركة.
أما الثاني: فقطع الكلمة عما بعدها بسكتة. فإذا كانت طويلة، سماها(وقفا)، و إذا كانت قصيرة سماها(سكتا).
و إذا لم يكن بعد الكلمة أي شيء أطلق عليها: (قطعا). و المصطلحات الثلاث: الوقف و السكت و القطع عند التهانوي يجمعها قاسم مشترك هو السكون و القطع و الفصل وعدم الوصل.

**ب- الرّوم و الإشمام:**

عرف التهانوي مصطلح الروم بقوله: « الروم: بالفتح و سكون الواو عند القراء و الصرفيين عبارة عن النطق ببعض الحركة، و قال بعضهم تضعيف الحركة و تنقيصها حتى يذهب معظمها.

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج4، ص348.
[2]- غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية، ص436.

قال ابن الجزري: و كلا القولين واحد، و يختص بالمرفوع، و المجرور، والمضموم، والمكسور، بخلاف المفتوح، لأن الفتحة خفيفة إذا خرج بعضها خرج سائرها، فلا يقبل التبعيض »[1] .

و عرف مصطلح الإشمام فقال:

« الإشمام: هو عند القراء و النحاة عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت. و قيل: أن تجعل شفتيك على صورتها. و كلاهما واحد، و يختص بالضم سواء كانت حركة إعراب أو بناء، إذا كانت لازمة. وهو بهذا المعنى من أقسام الوقف»[2] .

و ما يمكن استنتاجه من تعريف التهانوي لمصطلح: الروم و الإشمام ما يلي:

يعد كل من الروم و الإشمام قسما من أقسام الوقف الذي يختص بالإشارة.

أن الغرض من الوقف بالإشارة الدلالة على كيفية الحركة في الوصل طلبا للبيان.

أن الوقف بالإشارة على ضربين، يكون روما و يكون إشماما.

أن الروم أتم من الإشمام لأنه تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها فيسمع لها صويت خفي يدركه الأعمى بحاسة سمعه، و يختص بالمرفوع و المجرور و المضموم و المكسور دون المفتوح.

أن الإشمام يختص بالضم، و هو عبارة عن ضم الشفتين بعد سكون الحرف من غير صوت، ولا يفهمه الأعمى لأنه لرأي العين.

**ج- الإمالة:**

عرف التهانوي مصطلح الإمالة، بقوله: « الإمالة: هي عند القراء و الصرفيين أن ينحو بالفتحة نحو الكسرة، و بالألف نحو الياء كثيرا و هو المحض. و يقال له: الإضجاع، و البطح، و الكسر، و قليلا و هو بين اللفظين. و يقال له أيضا: التقليل، والتلطيف، و بين بين، فهي قسمان: شديدة و متوسطة، و كلاهما جائزان في

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص265.
[2] - المصدر نفسه، ص539.

القراءة، و الشديدة يجتنب معها القلب الخالص و الإشباع المبالغ فيه، و المتوسطة بين الفتح المتوسط و الإمالة الشديدة »[1] .

ثم ينقل التهانوي رأي الداني مستشهدا به فيقول:

« قال الداني:علماؤنا مختلفون أيهما أوجه و أولى، و أنا اختار الإمالة الوسطى التي هي بين بين، لأن الغرض من الإمالة حاصل بها، و هو الإعلام بأن أصل الألف الياء، و التنبيه على إقلابها إلى الياء في موضع أو مشاكلتها للكسر المجاور لها أو الياء »[2]. و نفهم من تعريف التهانوي لمصطلح الإمالة أنها تختص بالحركات أو الصوائت الطويلة و القصيرة على السواء عندما تميل أو تجنح هذه الصوائت إلى صوائت أخرى مقاربة لها في التركيب.[3]

و التهانوي يوافق المحدثين في تعريفهم الإمالة بقولهم:

« هي الجنوح بالألف إلى صوت الكسرة أو هو نطق الفتحة نطقا أماميا، فالإمالة إذن هي التعديل الصوتي أو النغمي الذي يطرأ على الصوت الصائت تحت تأثير صوت صائت مقارب له »[4].

و تعريف المحدثين للإمالة لم يضف أي جديد على ما جاء به العرب القدماء سوى أنهم استخدموا في تعريفها مصطلحاتهم الجديدة فقط دون أن يمس ذلك المفهوم.

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج4، ص155.

[2]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3]- ينظر: بوطارن محمد الهادي، و آخرين، المصطلحات اللسانية و البلاغية و الأسلوبية و الشعرية انطلاقا من التراث العربي و من الدراسات الحديثة، د.ط، دار الكتاب الحديث، دراية، الجزائر، 1428ه، 2008م، ص254.

[4]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

## المبحث الخامس: مصطلحات أعضاء النطق و السمع

### 1- الجوف و التجويف والوعاء والمجرى:

عرف التهانوي مصطلح الجوف، فقال:

« الجوف: بالفتح و سكون الواو لغة: التقعير. و يطلق في الطب على شيئيين: أحدهما يسمى الجوف الأعلى، وهو الحاوي لآلات التنفس وهو الصدر و الثاني يسمى الجوف الأسفل و هو الحاوي لآلات الغذاء. و قد فصل بينهما بالحجاب المؤرب صيانة لأعضاء التنفس خصوصا القلب عن مضارات الأبخرة و الأدخنة التي لا يخلو عنها طبخ الغذاء »[1] .

و نفهم من تعريف التهانوي لمصطلح: الجوف أنه يقصد بمخرج الجوف هو: (الجوف الأعلى) لأنه هو الحاوي لآلات التنفس و هو الصدر. و ليس (الجوف الأسفل) لأنه حاو لآلات الغذاء.

إلا أن الشيء المشترك بينهما هو أن الاثنين يتعلقان بباطن العضو و ليس بظاهره، إذ كل منهما حاو، و إنما يختلفان فقط في المحتوى.

و لقد فرق التهانوي بين مصطلحي: (التجويف) أو( الوعاء) و بين(المجرى) من حيث احتواء الأول بشيء ساكن؛ و احتواء الثاني بشيء متحرك، و ذلك حيث عرف مصطلح: التجويف فقال: « التجويف:عند الأطباء هو الفضاء الحاصل في باطن العضو الحاوي بشيء ساكن. و قولهم: باطن العضو، احتراز عن التقعر، فإنه ظاهر العضو كباطن الراحة. و قولهم: بشيء ساكن، احتراز عن الحاوي المتحرك فإنه يسمى مجرى »[2].

و عرف مرادفه أي: مصطلح: الوعاء، فقال:
« الوعاء: بالكسرو تخفيف العين عند الأطباء مرادف التجويف و قد سبق ... كما يدل عليه ما في شرح القانونجة حيث قال: أن الفرق بين المجاري و الأوعية أن

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص 327.
[2]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

التجويف الكائن في باطن العضو إن حوى شيئا ساكنا يسمى وعاء، و متحركا منتقلا يسمى مجرى، و إن لم يعتبر في ذلك ما يحويه يسمى بطنا، و التقعير تجويف في ظاهر العضو لا يحوي شيئا انتهى. و المراد بالتجويف في كلامه المعنى اللغوي أي الفضاء و الخلو »[1] .

وعرف المصطلح المضاد لهما أو المقابل لهما،وهو مصطلح:المجرى فقال:

«المجرى بفتح الميم على أنه اسم ظرف من الجريان ... و عند الأطباء هو تجويف في باطن العضو حاو بشيء متحرك، أي نافذ من عضو إلى عضو آخر و جمعه المجاري. و مجاري النفس عندهم هي قصبة الرئة و شعبها و الشريان الوريدي»[2]

**2- الشّفتان:**

عرف التهانوي مصطلح الشفتين، فقال: «هو من تتصل شفتاه أثناء كلامه أو قراءته. و ثمة حرفان شفويان هما الباء و الميم»[3]. و لذلك، « فظهور الشفتين و بروزهما للعيان جعل علماء الأصوات المحدثين يكتفون في حديثهم عنها ببيان الوظيفة التي تقومان بها في إنتاج بعض الأصوات. وهو عين السبب الذي جعل علماء العربية و التجويد يسلكون الطريق نفسه، فاكتفوا ببيان دور الشفتين في إنتاج الأصوات اللغوية »[4].

و ما يمكن قوله: أن الشفاه عضو: « من أعضاء النطق المهمة، و هي أيضا من الأعضاء المتحركة. فهي تتخذ أوضاعا مختلفة حال النطق، و يؤثر ذلك في نوع الأصوات و صفاتها. و يظهر هذا التأثير بوجه خاص في نطق الأصوات المسماة بالحركات. و قد تنطبق الشفتان انطباقا تاما كما قد تنفرجان و يتباعد ما بينهما إلى أقصى حد. و بين هاتين الدرجتين من الانطباق و الانفتاح درجات مختلفة.

و يحدث الانطباق التام في نطق الباء مثلا و يحدث الانفراج الكبير في كثير من الأصوات كالكسرة العربية مثلا و مع بعض الأصوات الأخرى »[5] .

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج4، ص387.
[2]- المصدر نفسه، ج1، ص363.
[3]- المصدر نفسه، ج2، الهامش، ص541.
[4]- غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية، ص92.
[5]- كمال بشر، علم الأصوات، ص140.

### 3- السمع:

عرف التهانوي، مصطلح السمع، فقال: « السمع: بالفتح و سكون الميم في اللغة: الأذن و حس الأذن و هو قوة مودعة في العصب المفروش في مقعر الصماخ الذي فيه هو محتقن كالطبل، فإذا وصل الهواء الحامل للصوت إلى ذلك العصب وقرعه أدركته القوة السامعة المودعة في ذلك العصب، فإذا انخرق ذلك العصب أو بطل حسها بطل السمع »[1].

و يبدو أن هذا التعريف على وجازته يوافق ما ذهب إليه المحدثون من تقسيمهم لعلم الأصوات السمعي –وهو من أحدث فروع علم الأصوات -إلى قسمين :قسم عضوي أو فيزيولوجي، و قسم نفسي أو عقلي[2].

« أما الأول فوظيفته دراسة الذبذبات الصوتية، و هو بهذا يقع في مجال علم وظائف أعضاء السمع. و أما الثاني فيهتم بدراسة كيفية انتقال تأثير الأصوات من الأذن الداخلية إلى عقل الإنسان و إدراك دلالتها المعنوية، و هو أقرب إلى مباحث علم النفس »[3] .

جاء في قاموس علوم اللغة أن الصوتيات السمعية تدرس « آلية التذبذب التي تتدخل عند بث الصوت و تصف مداه و حدته و ارتفاعه و جرسه.

و تصف الصوتيات السمعية أو الإدراكية طريقة تلقي الأصوات، أي الارتسام السمعي الذي تحدثه المنبهات السمعية » [4].

فالتهانوي كان يدرك جيدا الفرق بين الجانب العضوي و الجانب النفسي و دور كل منهما في عملية بث أصوات اللغة المنطوقة و تقبلها. و قد عبر عن الجانب الأول بالتركيب الإضافي: "حس الأذن"، و عبر عن الجانب الثاني بعبارة: "أدركته القوة السامعة".

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص381.
[2]- ينظر، غانم قدوري الحمد، المدخل إلى أصوات العربية، ص 23.
[3]- غانم قدوري الحمد، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
[4]- فرانك نوفو، قاموس علوم اللغة، تر: صالح الماجري، مراجعة: الطيب البكوش، ط1، المنظمة العربية للترجمة، 2012م، ص296.

**خلاصة:**

بلغ عدد المصطلحات الصوتية، في كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي: 181 مصطلحا، و بعد إعادة تصنيفها من حيث درجة البساطة، و التركيب، و التعقيد، جاءت على النحو التالي:

أ- المصطلحات الصوتية البسيطة: 70.

ب- المصطلحات الصوتية المركبة: 90.

ج- المصطلحات الصوتية المعقدة: 21.

و يؤدي استقراء هذه المصطلحات إلى ثلاثة أنواع من الأبنية المصطلحية:

- النوع الأول: هو المصطلحات البسيطة، و عددها سبعون مصطلحا، من جملة واحد و ثمانون و مائة مصطلحا، و تمثل نسبة 38.67%.

- النوع الثاني: هو المصطلحات المركبة، و عددها تسعون مصطلح، و نسبتها المائوية 49.72 %.

- النوع الثالث: هو المصطلحات المعقدة، و مجموعها واحد و عشرون مصطلحا، و تمثل 11.60 %.

و تتوزع المصطلحات المركبة على نوعين من المركبات، هما المركب الإضافي، و هو الغالب و عدده: 48، و المركب النعتي و عدده: 42.

و تتفرع المصطلحات المعقدة إلى ثلاثة أصناف هي: المركب الشبه الإسنادي و عدده: 14، يليه في الأهمية المركب النعتي و عدده: 6، ثم المركب الموصولي و عدده: 1 فقط.

# الفصل الثاني: المصطلحات الصرفية.

**المبحث الأول: مصطلحات المقدمات الصرفية.**

**المبحث الثاني: مصطلحات الأسماء.**

**المبحث الثالث: مصطلحات الأفعال.**

**المبحث الرابع: مصطلحات أخرى.**

**تمهيد:**

يدرس هذا الفصل المصطلحات الصرفية في كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي من خلال ثلاثة أقسام فرضتها المدونة المذكورة و هي:

مصطلحات تختص بالأسماء، ومصطلحات تختص بالأفعال، و القسم الثالث: أسميناه: مصطلحات أخرى، لأنه يصعب تصنيفه في قسم الأسماء أو في قسم الأفعال، و لكن يحسن بنا قبل الولوج إلى هذه المصطلحات في أقسامها الثلاثة أن نشير إلى مصطلحات أخرى تعد هي الأس الذي تقوم عليه المصطلحات الصرفية عند التهانوي وعند غيره من علماء العربية المتقدمين والمتأخرين والمحدثين أيضا.

و نعني بها مصطلحات: الكلمة، الصرف والتصريف و التصرف، الصوغ والصيغة، الميزان والوزن والبناء والاشتقاق. و التي يمكن أن يطلق عليها مصطلحات المقدمات الصرفية.

## المبحث الأول: مصطلحات المقدمات الصرفية.

### 1- الكَلِمَةُ:

عَرف التهانوي مصطلح الكلمة تَعريفًا لغويا فقال:
« الكلمة: بالفتح وكسر اللام وسكونها وبالكسر والسكون أيضا ثلاث لغات، وهي في اللغة ما ينطق به الإنسان مفردًا كان أو مُرَكَبًا » [1].
ثَم يُعرَفُ الكلمة في اصطلاح النحاة و هو في الحقيقة تعريف في اصطلاح الصرفيين فيقول:
« و عند النحاة قسم من اللفظ، و هو اللفظ الموضوع لمعني مفرد »[2].

و الدليل على ذلك أنه يشرح كلمة المفرد بقوله: « و بقيد المفرد خرج الألفاظ المركبة نحو عبد الله عَلَمًا، وضربَ زيدٌ »[1].

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج4، ص37.
[2] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

و يقصدُ بّذلك الألفاظ المركبة تركيبًا علمِيًا و المركبة تركيبًا إسناديًا، ثم بعد ذلك يُبين أقسام الكلمة، فيقول:

« ثم لكلمة ثلاثة أقسام اسم إن َدلّت على معني بالاستقلال و لم يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، و فِعْلٌ إن اقترنت به، و حَرْفٌ إن لم تدُل عَلى َمعني بالاستقلال »[2]

و لاشك إن تحديد التهانوي لمفهوم الكلمة عند الصرفيين و ذكره لأقسامها الثلاثة يُساَعدُنا، على فهم مصطلحاته الصرفية، ذلك أن « علماء العرب يحددون ميدان الصرف بأنه دراسة لنوعين فقط من الكلمة:
أ- الاسم المتمكن.
ب- الفعل المتصرف.
و معنى ذلك إنه لا يدرس الحرف، ولا الاسم المبني، ولا الفعل الجامد »[3].
و لذلك فإن علم الصرف أو التصريف هو: « تحديد هيأة الكلمة و ما يطرأ عليها من تغيير عندما تندرج في أبنية و اشتقاقات، سواء في أحرفها، أو في حركاتها، أو في لفظها، ولكنه لا يدخل في إطار تحديد وظيفة الكلمة في الجملة أو التركيب »[4].

و هذا ما أكده التهانوي من خلال تطرقه لمصطلحات: الصرف والتصريف و التصرف.

## 2- الصرف والتصريف و التصرف:

هذه المصطلحات كلها مترادفة عند التهانوي، إلا أنه أعطى أهمية كبيرة لمصطلح الصرف على مصطلح التصريف و أعطى أهمية لمصطلح التصريف أكثر من مصطلح التصرف.
فقد أشار في مقدمة معجمه كشاف اصطلاحات الفنون، إلا أنّ مصطلح الصرف يطلق على:

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج4، ص37.
[2] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[3] - عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، د.ط، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د.ت، ص9.
[4] - ديزيره سقال، الصرف وعلم الأصوات، ط1، دار الصداقة العربية، بيروت، لبنان، 1996م، ص10.

علم من العلوم المدونة، وذلك حيث قال: « علم الصرف ويسمي بعلم التصريف أيضا، وهو علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم، التي ليست بإعراب و لا بناء. هكذا قال ابن الحاجب فقوله:
علم بمنزلة الجنس، لأنه شامل للعلوم كلها. و قوله: تعرف بها أحوال أبنية الكلم، يخرج الجميع سوى النحو. و قوله: ليست بإعراب و لا بناء، يخرج النحو» [1].

و إذا كان المصطلح الأول: الصرف جاء على وزن(فعل).
فإن المصطلح الثاني: التصريف جاء على وزن(تفعيل).
و يعرفه التهانوي بقوله:
« التصريف هو علم الصرف، و قال سيبويه: التصريف على ما حكى عنهم هو أن تبني من الكلمة بناء لم تبنه العرب على وزن ما تبنيه، ثم تعمل في البناء الذي بنيته ما يقتضيه قياس كلامهم، كما في مسائل التمرين. كذا الرضى، في شرح الشافية. و قد سبق في المقدمة أيضا، في أخر بيان علم الصرف».[2]
أما المصطلح الثالث: التصرّف، فقد جاء على وزن(تفعّل)، فيبدو في مفهومه أقرب إلى المصطلح الثاني أي التصريف منه إلى المصطلح الأول: الصرف على الرغم أن المصطلحات الثلاثة كما ذكرنا مترادفة عند التهانوي. نستشف ذلك من خلال تعريفه لمصطلح: التصرف، و ذلك عندما يقول:

« التصرّف: تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة، لا تحصل إلا بها. كذا في الجرجاني »[3].

و هذا يتطابق مع ما جاء في القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان الذي جمع بين مصطلح الصرف و التصريف، فقال:
« علم الصرف: و هو يعالج الكلمات بشكل مستقل عن علاقاتها في الجملة.
فمن جهة أولى، يصار إلى توزيعها على طبقات مختلفة اسمها « أجزاء الخطاب » (اسم، فعل، إلى أخره). و من جهة أخرى، يشار إلى المتغيرات التي يمكن للكلمة نفسها أن تخضع لها، لحظة توجيه الضوابط لتصريف الأفعال، و الإعراب.

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص21.
[2] - المصدر نفسه، ج3، ص46.
[3] - المصدر نفسه، ص47.

(«الحالات» الإعرابية)، و للتغيير تبعا للجنس (التذكير،التأنيث)، و العدد (الجمع،والمفرد) »[1].

فمن خلال هذا النص يتبين لنا أنّ ما جاء به التهانوي يوافق ما ذهب إليه المحدثون، و ما يمكن استخلاصه ما يلي:

1- أنّ علم الصرف أو التصريف علم يستند إلى أصول و قوانين و قواعد تختص ببنية الكلمة المفردة و أحوالها.

2- أنّ علم الصرف علم مستقل عن النحو لأنه يهتم بالحركات الداخلية للكلمات و ليس بالحركات الإعرابية آخر الكلمات.

3- أنّ بنية الكلمة لها أحوال أي: أنها خاضعة للتحول، و التغير، و التبدل، لأسباب قد ترجع إلى المبنى أو إلى المعنى، أو إلى كليهما معا.

ثم يذكر التهانوي اختلاف نظرة المتقدمين من النحاة وعلى رأسهم سيبويه عن نظرة المتأخرين منهم، فينقل قول الرضي الاستراباذي، مستشهدا به، ومعلقا عليه، فيقول:

« قال الرضي: اعلم أن التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصيغة والتصريف، على ما حكي سيبويه عنهم، هو أن تبني من الكلمة بناء لم تبنه العرب، على وزن ما بنته ثم تعمل في البناء الذي بنيته ما يقتضيه قياس كلامهم، كما يتبين في مسائل التمرين. و المتأخرون على أن التصريف علم بأبنية الكلمة و بما يكون لحروفها من أصالة و زيادة و حذف، و صحة و إعلال و إدغام و إمالة، و بما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب و لا بناء من الوقف و غير ذلك. انتهى. فالصرف و التصريف عند المتأخرين مترادفان، و التصريف على ما حكي سيبويه عنهم جزء من الصرف الذي هو جزء من أجزاء النحو »[2].

فمن خلال هذا النص يتبين لنا أن المتقدمين من النحاة لا يقولون بترادف هذه المصطلحات، أما النحاة المتأخرون فيرون أن هذه المصطلحات مترادفة هذا من

---

[1] - أوزوالد ديكرو و جان ماري سشايفر، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، تر: منذر عياشي، ط2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2007م، ص111.

[2] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص24.

جهة، ومن جهة ثانية يوضح لنا هذا النص التطور التاريخي أو الدياكروني للمصطلحات من النحو إلى الصرف إلى التصريف.

أما بالنسبة لعلماء الصرف المحدثين فقد انقسموا إلى فريقين: الأول يرى أن مصطلح الصرف و مصطلح التصريف مترادفان. و الآخر: يرى عكس ذلك أن مصطلح الصرف يختص بالجانب النظري لهذا العلم، أما مصطلح التصريف، فيختص بالجانب التطبيقي منه. إلا أن الأكثر تداولا و انتشارا هو ما ذهب إليه أصحاب الفريق الأول، أي القول، بالترادف.[1]

**3- الصّوغ و الصّيغة:**

عرف التهانوي مصطلح: الصوغ، فقال:

«الصوغ: بالفتح وسكون الواو: و عند الصرفيين أن يؤخذ مادة أصل و يتصرف فيها بإحداث هيئة و زيادة معنى، فتبقى مادة الأصل و معناه في الفرع، كما في صوغ الأواني والحلي من الذهب. فالمصدر أصل للفعل. كذا في أصول الأكبري»[2].

وعرف مصطلح: الصيغة، بقوله:

«الصيغة: بالكسر عند أهل العربية هي الهيئة الحاصلة من ترتيب الحروف و حركاتها وسكناتها كما في شرح المطالع في بحث الألفاظ. و قيل: هي و اللغة مترادفان والأقرب أن يقال: الصيغة هي الهيئة المذكورة، و اللغة هي اللفظ الموضوع، كما في التلويح، في تقسيم نظم القرآن »[3].

و بهذا يظهر لنا أن مصطلحي: الصوغ و الصيغة عند التهانوي مترادفان، و إنما يختلفان في الوزن فقط و في معجم المصطلحات النحوية و الصرفية نجده يكتفي بمصطلح الصيغة فقط و يعرفها بقوله: « الصيغة: هي الشكل و البناء، و غالبا ما

---

[1]- ينظر: ممدوح عبد الرحمن الرمالي، تطور التأليف في الدرس الصرفي المصطلحات و المفاهيم و المعايير، ص ص18،22؛ تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، د.ط، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994م، ص35،36؛ هادي نهر، الصرف الوافي دراسات وصفية تطبيقية، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2010م، ص ص 9،11.

[2] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص43.

[3] - المصدر نفسه، ج1، ص43.

تستعمل في مجال المقيسات من الأحكام فيقال في فُعِيل و فُعَيعل و فُعَيِعِيل صيغ تصغير »[1].

## 4- المِيزَانُ والوَزْنُ:

عرف التهانوي الميزان بقوله: « االميزان بكسر الميم في اللغة ما يعرف به قدر الشيء أي مقداره... و عند الصرفيين هو الوزن »[2].

و جاء تعريفه للوزن بقوله: « و عند الصرفيين هو مقابلة الأصلي بالفاء و العين و اللام و الزائد بمثله إلا في مواضع عديدة »[3]

و بالتالي فهما مترادفان عند التهانوي و هذا يتوافق مع جاء في معجم المصطلحات النحوية و الصرفية.

فقد جاء تعريفه للميزان كما يلي: « الميزان الصرفي هو ما وضعه الصرفيون من وسيلة لوزن الكلمات ومعرفة أصولها من زوائدها و حركاتها من سكناتها »[4]

و جاء تعريفه لمصطلح الوزن كما يلي:
« الوزن هو مقابلة اللفظ بحروف الميزان- وهي الفاء والعين واللام لمعرفة ما فيه من حروف أصلية أو زائدة، ولضبط ما في مبناه من حركات أو سكون و الوزن كذلك اسم يستعمل في تعداد الأشكال والصيغ المقررة للأسماء والأفعال »[5].

---

[1] - محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص128.
[2] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص43.
[3] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[4] - محمد سمير نجيب اللبدي، المرجع السابق، ص239.
[5] - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

**5- البناء:**

عرّف التهانوي مصطلح: البناء، فقال:
« و عند الصرفيين والنحاة يطلق على عدم اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل»[1].
و هذا في الحقيقة يعد تعريفا للبناء عند النحاة فقط لأنه يتعلق بالحركات التي تظهر في آخر الكلمة.
أما التعريف الذي يهمنا في هذا المقام هو التعريف الذي يتعلق بحركية الكلمة أي تعريف البناء عند الصرفيين و الذي ذكره التهانوي مباشرة بعد هذا التعريف الذي تقدم وذلك حيث قال:
« يطلق أيضا (البناء) على الهيئة الحاصلة للفظ باعتبار ترتيب الحروف وحركاتها و سكناتها، و قد سبق تحقيقه في بيان علم الصرف في المقدمة، و يسمى بالصيغة و الوزن أيضا. و قد يقال الصيغة و البناء و الوزن لمجموع المادة و الهيئة أيضا»[2].
و قد جاء في معجم المصطلحات النحوية و الصرفية ما يوافق تعريفا التهانوي للبناء عند النحاة و الصرفيين.

فقد جاء تعريفه للبناء عند النحاة بقوله:
« المبني: هو خلاف المعرب، و هو وصف للكلمة التي تلازم حالة واحدة، و لا يتغير آخرها بتغير العامل السابق لها، و هي بذلك تشبه البيت المبنى الذي لا يتحرك »[3].

أما تعريف المعجم المذكور لمصطلح البناء عند الصرفيين فجاء على هذا النحو:
« البنية: بنية الكلمة وبناؤها مبناها وألفاظها مترادفة، تعني كلها ذات اللفظ و تركيبه و مادته و أصوله، فللحرف مبناه وبنيته و بناؤه وللاسم والفعل كذلك »[4].

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص215.
[2] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[3] - محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص27.
[4] - محمد سمير نجيب اللبدي، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

و لنا حديث مفصل عن بنية الأسماء وبنية الأفعال عند التهانوي على التوالي بحيث، سنتناول في المبحث الأول: مصطلحات الأسماء. و في المبحث الثاني سنتناول: مصطلحات الأفعال.

**6- الاشتقاق:**

ورد هذا المصطلح في كشاف التهانوي على هذا النحو:

« الاشتقاق عند أهل العربية يحد: ككتب في بداية السطر تارة باعتبار العلم كما قال الميداني: " هو أن تجد بين اللفظين تناسبا في أصل المعنى، و التركيب فترد أحدهما إلى الأخر فالمردود مشتق، و المردود إليه مشتق منه ".

و تارة باعتبار العمل كما يقال هو: " أن تأخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب فتجعله دالا على معنى يناسب معناه، فالمأخوذ مشتق و المأخوذ منه مشتق منه كذا في التلويح " »[1].

و قد عرّف أحد المحدثين الاشتقاق بقوله: « الاشتقاق عند علماء الصرف هو تقليب الكلمة على أوجهها المختلفة. و هو بهذا المعنى ضرب من التصريف، إلا أنه أخص منه. ذلك أن التصريف في الحقيقة أوسع و أشمل، و الاشتقاق أخص»[2].

ثم يبين الصلة القوية بين الاشتقاق والتصريف فيقول: « و إذا كان الاشتقاق هو نزع كلمة من أخرى أو رد لفظ إلى أخر لمناسبة بينهما في المعنى و اللفظ، فإن التصريف هو تصريف الكلمة الواحدة على أوجه شتى، سواء حسب الصيغ أو الأزمنة أو الضمائر أو غيرها.

و تبعا لهذا ليست خافية الصلة المتينة القائمة بين الاشتقاق و التصريف ».[3]

و هكذا يتبين لنا أن الاشتقاق هو جزء من علم الصرف أو التصريف و أن التهانوي مدرك لهذه الحقيقة كما أدركها علماء العربية القدماء قبله.

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص 510.
[2] - عبد الحميد عبد الواحد، الكلمة في التراث اللساني العربي، ط1، مكتبة علاء الدين صفاقس، تونس، 2004م، ص226.
[3] - عبد الحميد عبد الواحد، المرجع نفسه، ص227.

و لاشك أن هذا يسوغ لدراستنا لمصطلح الاشتقاق مع باقي المصطلحات التي ذكرناها، و من ثم نصل إلى نتيجة مفادها: أن كل هذه المصطلحات التي مهدنا بها لهذا الفصل كلها يحكمها نسق معرفي واحد هو علم الصرف أو التصريف و هي أيضا من المصطلحات الصرفية- طبعا- عند التهانوي و لكننا جعلناها في الصدارة لأنها تساعدنا في فهم و استيعاب المصطلحات الصرفية عند التهانوي بسهولة و يسر.

و بما أننا قسمنا المصطلحات الصرفية عند التهانوي إلى ثلاثة مباحث - كما قلنا- المدونة المدروسة فإننا سنبدأ بالأسماء أوّلا ثم الأفعال ثانيا ثم المصطلحات الأخرى ثالثا. و هذا يرجع إلى معيار الكثرة ذلك أن مصطلحات الأسماء الأكثر ورودا في المدونة ثم تليها مصطلحات الأفعال ثم أخيرا المصطلحات الأخرى.

## المبحث الثاني: مصطلحات الأسماء

نقصد بالمصطلحات الصرفية للأسماء عند التهانوي في كشافه، تلك المصطلحات التي تنتمي إلى مجال علم الصرف والتي تشكل جهازا مفهوميا متكاملا يصف بنية الأسماء و يفسرها. و لاشك أن نواة بنية الأسماء هو الاسم ذاته أو بتعبير أدق هو الاسم المتصرف لأنه بالتحديد هو موضوع علم الصرف الذي نحن بصدد الحديث عن مصطلحاته.

### 1-الاسم:

ذكر التهانوي في معجمه أن مصطلح: (الاسم) عند النحاة يطلق على خمسة معان، والذي يعنينا في هذا الفصل هو المعنى الخامس بالضبط، والذي أشار إليه بقوله: « فالاسم ما دل على معنى في نفسه، غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة »[1].

ثم يشرح هذا التعريف للاسم بقوله: «والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه، من غير حاجة إلى ضم كلمة أخرى إليه، لاستقلاله بالمفهومية »[2]، ذلك أن الاسم موضوع لمعنى إفرادي مستقل هومدلول اللفظ بانفراده. ولكي يميز التهانوي

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص435.
[2] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

بين الاسم والفعل ويزيل التداخل بينهما نجده، في موضع آخر من معجمه يقول:
« ثم إنه لما عرف اشتراك الاسم والفعل في الاستقلال بالمفهومية، فلابد من مميز بينهما، فزيد قيد عدم الاقتران بأحد الأزمنة الثلاثة في حد الاسم احترازا عن الفعل و لا يخرج من الحد لفظ أمس، و غد، و الصبوح، و الغبوق، و نحو ذلك لأن معانيها الزمان لا شيء آخر يقترن بالزمان كما في الفعل »[1].

و التهانوي في تعريفه للاسم يوافق ما جاء في أحد المعاجم الحديثة.
حيث جاء تعريف الاسم فيها كما يلي:
« الاسم: يراد به: الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترنة بزمن، مثل: رجل، فرس، جدار، عنب، إحسان، كاتب »[2].

**2-الاسم المتمكن (المنصرف) والاسم غير المتمكن (غير منصرف):**

عرف التهانوي هذين المصطلحين عند حديثه عن أقسام المعرب فقال: « اعلم أن المعرب على نوعين: الفعل المضارع، والاسم المتمكن وله نوعان: نوع يستوفي حركات الإعراب و التنوين كزيد و رجل، و يسمى المنصرف، و قد يقال له الأمكن أيضا. و نوع يحذف عنه الجر و التنوين، و يحرك بالفتح موضع الجر كأحمد و إبراهيم، إلا إذا أضيف أو دخله لام التعريف، و يسمى غير المنصرف، كما في المفصل و اللباب »[3].

و عرف الاسم المتمكن في موضع آخر فقال: « الاسم المتمكن: ما تغير آخره بتغير العوامل في أوله، و لم يشابه مبنى الأصل أعني الماضي و الأمر بغير اللام و الحرف، و يرادفه الاسم المعرب »[4].

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص440.
[2] - محمد إبراهيم عبادة، معجم مصطلحات النحو و الصرف و العروض و القافية، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 2011م، ص155.
[3] - المصدر السابق، ج3، ص195.
[4] - المصدر نفسه، ج2، ص440.

### 3- المذكّر والمؤنّث:

**أ- المذكر:** عرف التهانوي، مصطلح المذكر فقال: « المذكر: اسم مفعول من التذكير، في اللغة ضد المؤنث، وعند النحاة اسم لم توجد فيه علامة التأنيث لا لفظا، و لا تقديرا، و لا حكما. وهو إما حقيقي وهو حيوان ذكر، أي له أنثى من جنسه، و إما غير حقيقي وهو غير الحيوان الذكر »[1].
و هذا يوافق ما جاء في معجم المصطلحات النحوية والصرفية الذي أشار إلى هذا المفهوم في مدخلين: المذكر والتذكير، فقال في المدخل الأول:
« المذكر: خلاف المؤنث، و هو ماخلا من علامة التأنيث لفظا أو تقديرا، أو هو ما خلا آخره من العلامات الثلاث التاء و الألف و الياء »[2]. و جاء في المدخل الثاني:
« التذكير: قسيم التأنيث، و تذكير الاسم إفراغه من علامات التأنيث التاء و الألف المقصورة و الممدودة لفظا أو تقديرا: فتذكير مسلمة مسلم و راكعة راكع وعطشى عطشان و حمراء أحمر »[3].

**ب-المؤنث:** يرى التهانوي أن:

« المؤنث: هو عند النحاة اسم فيه علامة التأنيث لفظا أو تقديرا أي ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة و ناقة وغرفة وعلامة، أو حكما كعقرب لاسيما إذا سمي به مذكر إذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التأنيث، و لهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية، و نحو حائض و طالق من الصفات المختصة بالمؤنث الثابتة له، و نحو: كلاب و أكلب، مما جمع مكسرا، أو مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار و نار و نعل و قدم وغيرها من المؤنثات السماعية »[4].

و يقسم عبد القادر عبد الجليل المؤنث من حيث العلامة أو عدمها إلى ثلاثة أنواع فيقول:
« و الاسم المؤنث، باعتبار حصول التأنيث بالعلامة أو عدمها، أنواع ثلاثة:

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص154،155.
[2] - محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص85.
[3] - محمد سمير نجيب اللبدي، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
[4] - المصدر السابق، ج1، ص72،73.

أ- المؤنث لفظا: ما اشتمل على العلامة، وهو في أصل وصفه للمذكر، نحو: معاوية، طلحة، حمزة، زكرياء.
ب- المؤنث معنى: ما لم يشمل على العلامة، و هو في أصل وصفه للمؤنث، حقيقة أو مجاز نحو: سعاد، زينب، أم كلثوم. و تسري عليه أحكام تأنيث فعله، و ضميره، و نعته و الإشارة إليه.
ج- المؤنث لفظا و معنى: ما اشتمل على العلامة، وهو في أصل وصفه مؤنث حقيقي، نحو: فاطمة، سلمى، نجلاء. وأحكامه كما وردت في الفقرة (ب) أعلاه »[1].

**4- الجامد والمشتق:**

عرف التهانوي الجامد، فقال: « الجامد في اللغة نقيض الذائب و الجوامد الجمع. و عند الصرفيين و النحاة هو الاسم الغير المشتق سواء كان مصدرا أو غير مصدر. »[2]

و جاء تعريفه في معجم المصطلحات النحوية و الصرفية كما يلي:
« الجامد من الأسماء هو ما لم يؤخذ من غيره و يقابله المشتق و هو الذي يؤخذ من غيره... و ينقسم الجامد الاسمي إلى قسمين، هما: اسم ذات وهو ماله صورة و حيز نحو ورقة و قلم و إصبع، واسم معنى و هو ما كان من مدركات العقل و ليس له جسم أو حيز نحو: الجلوس و الكبر و الغباء ».[3]
و ورد تعريف مقابله أي المشتق في المعجم نفسه على النحو التالي:
« المشتق: هو ما أخذ من غيره سواء أكان فعلا أو اسما، فالفعل "ذهب" مثلا مأخوذ في رأي البصريين من الذهاب و مثله ذاهب و مذهوب به و ما يكون من مشتقاته ».[4]

---

[1] - علم الصرف الصوتي، ص355.
[2] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص72،73.
[3] - محمد سمير نجيب اللبدي، ص48.
[4] - محمد سمير نجيب اللبدي، المرجع نفسه، ص117.

و مهما يكن الأمر فإنّ للمشتق شروطا لابد من توفرها، ذكرها التهانوي، و ذلك حيث قال:

« اعلم أنه لابد في المشتق اسما كان أو فعلا من أمور:

أحدهما أن يكون له أصل، فإن المشتق فرع مأخوذ من لفظ من غيره لم يكن مشتقا.

وثانيها أن يناسب المشتق الأصل في الحروف، إذ الأصالة والفرعية باعتبار الأخذ، لا تتحققان بدون التناسب بينهما، و المعتبر المناسبة في جميع الحروف الأصلية، فإنّ الاستباق من السبق مثلا يناسب الاستعجال من العجل في حروفه الزائدة، و المعنى و ليس بمشتق منه من السبق.

و ثالثها المناسبة في المعنى سواء لم يتفقا فيه أو اتفقا فيه، و ذلك الاتفاق بأن يكون في المشتق معنى الأصل ».[1]

و المشتقات عند الصرفيين ثمانية أِنواع هي:

« اسم الفاعل، و صيغة المبالغة، و اسم المفعول، و اسم التفضيل، و الصفة المشبهة، و اسما الزمان و المكان، و اسم الآلة ».[2]

و هي ثمانية أنواع كذلك عند التهانوي ذكرناها مجملة و هذا تفصيلها:

### 5- أنواع المشتقات عند التهانوي:

#### أ- اسم الفاعل:

عرف التهانوي، مصطلح اسم الفاعل، فقال: « هو عند النحاة اسم مشتق لما قام به الفعل بمعنى الحدوث»[3]. و قد ورد تعريفه في المعجم كما يلي:

« اسم الفاعل: و هو ما اشتق من المصدر للدلالة على الحدث و الذات التي أوقعت الفعل أو قامت به نحو ضارب و منطلق »[4]

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص511.
[2] - محمد إبراهيم عبادة، معجم مصطلحات النحو و الصرف و العروض و القافية، ص176.
[3] - المصدر السابق، ص446.
[4] - محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص117.

و منه نستنتج أنّ:
« اسم الفاعل دلالة مزدوجة القيمة: الحدث+الفاعل. و قد يكتسب من خلال بنية التركيب وسياق الحدث الدلالة على الزمن »[1]
و يزيد فاضل السامرائي تعريف اسم الفاعل إيضاحا فيقول:
« ويقصد بالحدث معنى المصد، و بالحدوث ما يقابل الثبوت فـ(قائم) مثلا-اسم فاعل يدل على القيام و هو الحدث، و على الحدوث أي التغير، فالقيام ليس ملازما لصاحبه و يدل على ذات الفاعل أي صاحب القيام ».[2]

**ب-صيغة المبالغة:**
عرف التهانوي المبالغة فقال: « المبالغة عند أهل العربية، هي أن يدعي المتكلم بلوغ وصف في الشدة أو الضعف حدا مستحيلا أو مستبعدا، يدل على أنّ الموصوف بالغ في ذلك الوصف إلى النهاية»[3] . و ذكر بعد ذلك التهانوي أنّ المبالغة عند أهل العربية ضربان: المبالغة بالصيغة، و المبالغة بالوصف، و الذي يهمنا في هذا الفصل هو الضرب الأوّل أي المبالغة بالصيغة و الذي أشار إليه بقوله: « أحدهما المبالغة بالصيغة، و صيغ المبالغة فعلان و فعيل و فعال، كرحمان و رحيم و تواب و نحو ذلك مما ذكر في كتب الصرف » [4]. و ورد في المعجم أن المبالغة هي: « لفظ يقصد به الكثير ويطلق على الأبنية أو الصيغ التي تفيد التنصيص على التكثير في حدث اسم الفاعل كما وكيفا أي أنها محولة عن اسم الفاعل لجعله مفيدا للزيادة في معناه بعد أن يكون محتملا لها و للقلة »[5]
و نستنتج من ذلك أنه: « إذا أريد الدلالة على الكثرة و المبالغة في اتصاف الذات بالحدث حول بناء اسم الفاعل إلى أبنية متعددة هي صيغ المبالغة »[6]

---

[1] - عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص286.
[2] - معاني الأبنية، ص41.
[3] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص189.
[4] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[5] - محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص25.
[6] - خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ط1، مكتبة النهضة، بغداد، العراق، 1385ه، 1965م، ص269.

**ج- اسم المفعول:**

عرف التهانوي، اسم المفعول، بقوله:
« اسم المفعول هو عند النحاة اسم مشتق لما وقع عليه الفعل، والأصل فيه اسم المفعول به الذي فعل به أي أوقع عليه الفعل، يقال: فعلت به الضرب أي أوقعته عليه لكنه حذف الجار فصار الضمير مرفوعا واستتر. »[1]

و جاء تعريفه في المعجم كما يلي:
« اسم المفعول: و هو ما اشتق من المصدر للدلالة على الحدث و من وقع عليه نحو مقتول و مستخرج »[2] .
وعرفه عبد القادر عبد الجليل بقوله:
«اسم المفعول: اسم مشتق من الفعل المضارع، المبني للمجهول، للدلالة على من وقع عليه أثر الفعل حدوثا لا ثبوتا، وإذا أريد به الثبوت أصبح صفة مشبهة .يصاغ اسم المفعول من الثلاثي المجرد على وزن مفعول مكتوب مدروس »[3].
وعرفه فاضل السامرائي، بقوله:
« اسم المفعول ما دل على الحدث و الحدوث و ذات المفعول كمقتول و مأسور. فهو كما ترى - لا يفترق عن اسم الفاعل إلا في الدلالة على الموصوف فإنه في اسم الفاعل يدل على ذات الفاعل كقائم، و في اسم المفعول يدل على ذات المفعول كمنصور.

و يقال فيه ما قيل في اسم الفاعل من حيث دلالته على الحدوث و الثبوت، فهو يدل على الثبوت إذا ما قيس بالفعل وعلى الحدوث إذا قيس بالصفة المشبهة.
فقد نقول: أترى أنك ستنتصر عليهم ؟ فيقال: (أنا منصور) آي أن هذا الوصف ثابت لي. و نقول: أتظنه سيغلب؟ فيقال (هو مغلوب) أي هذا الوصف كأنه قد تم و ثبت له »[4].

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص447.
[2] - محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص117.
[3] - علم الصرف الصوتي، ص294.
[4] - معاني الأبنية، ص52.

أما دلالة اسم المفعول من حيث الزمن: « فهو يدل على: المضي، الحال، الاستقبال، الاستمرار، الدلالة على الثبوت كالصفة المشبهة ».[1]

**د- اسم التفضيل:**

عرف التهانوي، اسم التفضيل، فقال:

« هو عند النحاة اسم اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره. »[2]

و ورد تعريفه في المعجم كما يلي:

« اسم التفضيل: وهو ما اشتق من المصدر للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة ما و زاد أحدهما على الآخر نحو: أكبر و أجمل »[3].

و عرف عبد القادر عبد الجليل، اسم التفضيل، فقال: «اسم التفضيل (أفعل التفضيل) اسم مشتق يذهب الدلالة معه إلى الاشتراك في الصفة بين شيئين، زاد أحدهما على الآخر في نسبة هذه الصفة: و قياسه أن يأتي على وزن «أفعل» أطول أكرم، أصدق ... و هو ثلاثي مزيد الهمزة من أجل التفضيل ».[4]

**هـ- الصفة المشبهة:**

عرفها التهانوي بقوله: « الصفة المشبهة: هي عند النحاة اسم مشتق من فعل لازم لما قام بذلك الفعل به على معنى الثبوت. قوله: لازم، احتراز عن اسم المفعول فإنه يجب أن يكون مشتقا من فعل متعد بنفسه أو بحرف الجر، وعن اسم الفاعل المشتق من فعل متعد. و قوله: على معنى الثبوت أي لا بمعنى الحدوث احتراز عن قائم و ذاهب مما اشتق من فعل لازم لما قام به بمعنى الحدوث، فإنه اسم فاعل لا صفة مشبهة، واللازم أعم من أن يكون لازما ابتداء أو عند الاشتقاق كرحيم، فإنه مشتق من رحم بكسر الحاء بعد نقله رحم بضمها، فلا يقال: رحيم إلا من رحم بضم الحاء، أي صار الرحم طبيعة له ، ككريم بمعنى صار الكرم طبيعة له »[5].

---

[1] - ينظر: فاضل السامرائي،معاني الأبنية، ص52،53.
[2] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص448.
[3] - محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص117.
[4] - علم الصرف الصوتي، ص308.
[5] - المصدر السابق، ج4، ص347.

و ورد في تعريفها في المعجم، على هذا النحو: « الصفة المشبهة: و هي ما اشتقت من المصدر للدلالة على من قام بالفعل على وجه الثبوت نحو حسن و بطل ».[1]

و يعلل عبد القادر عبد الجليل السبب في وصفها بالمشبهة، فيقول: « و لعل سبب نعتها ب (المشبهة) اختصارا من التشبيه باسم الفاعل و بتوالي الاستعمال و كثرته حذفت نهاية المصطلح ... و تختلف مع اسم الفاعل في مواضع هي:
1- أنها تدل على صفة ثابتة لصاحبها.
2- أنها تدل على زمان معين، لأنها ملازمة للثبوت، و هذا مما لا يحتاج إلى زمن، عكس الصفات العارضة و لكن إذا أريد بالصفة الحدوث و التجدد، لا الثبوت والاستمرار، قرنت بزمان، وهذا مما يساعد على بناء الدلالة و توجيهها »[2].

**و- ظرفا الزمان والمكان (اسما الزمان والمكان):**
عد التهانوي اسما الزمان والمكان قسما من أقسام أسماء الظروف وذلك حيث قال: « و من أقسام أسماء الظروف أسماء الزمان و المكان، و هي الأسماء الموضوعة للزمان و المكان باعتبار وقوع الفعل فيهما مطلقا، من غير تقييد بشخص أو زمان أو مكان فإذا قلت: مخرج، فمعناه موضع الخروج المطلق، أو زمان الخروج المطلق. و لم يعملوها في مفعول و لا ظرف فلا يقولون: مقتل زيدا، و لا مخرج اليوم لئلا يخرج من الإطلاق إلى التقييد »[3].

ثم بعد ذلك نجد التهانوي يختار لظرفي الزمان و المكان تعريفا مركزا و موجزا فيقول: « و الأحسن هو ما قال في صول الأكبري من أن اسم الظرف ما يبنى من فعل ليدل على مكانه أو زمانه. و وزنه في الثلاثي مفعل بفتح العين أو كسرها و مفعلة بفتح الميم و العين كمأسدة، و فعال بالكسر و في غير الثلاثي المجرد يكون على وزن اسم مفعوله »[4].

---

[1] - محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص117.
[2] - علم الصرف الصوتي، ص299.
[3] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص178،179.
[4] - المصدر نفسه، ص179.

و ما يلاحظ على التهانوي أنه يطلق على اسم المكان مصطلحا آخر هو: الموضع، وذلك حيث يعرف هذا الأخير بقوله:« وعند الصرفيين وهو اسم الظرف مكانا »[1].
و قد جاء تعريف اسما الزمان و المكان في المعجم على هذا النحو:
« اسم الزمان: هو أحد المشتقات التي تؤخذ من المصدر للدلالة على زمن حصول الفعل »[2].
أما اسم المكان فهو: « ما اشتق من المصدر للدلالة على مكان حصول الفعل نحو: مخرج الطلاب من هنا » [3].
و ما يلاحظ أن اسمي الزمان و المكان أو ظرفي الزمان و المكان على اصطلاح التهانوي: « يمثل كل واحد منهما جانبا من المشتقات التي تفيد الدلالة على وقوع الفعل في الزمان، أو المكان. هذه الصفة الصرفية لا تناظر مما يصطلح عليه في التركيب النظمي (الظرف) أو اسم الزمان والمكان.
و لعل من المفيد أن ندون حالات التباين التالية:
1- اسما الزمان والمكان مشتقان في الميدان الصرفي، و جامدان في الميدان النحوي.
2- يحمل اسما الزمان والمكان صيغا قياسية مطردة في الميدان الصرفي أما في الميدان النحوي فهما متعددا الوزن.
3- التنوع الصرفي (اسم الزمان أو المكان) لا يدل على الزمان والمكان بذاته إلا عندما يدخل في التركيب الذي يحدد وجهته الدلالية ، و لا بد من قرينة »[4].

**ز- اسم الآلة:**

عرف التهانوي اسم الآلة، و ذلك حيث قال: « الآلة عند الصرفيين تطلق على اسم مشتق من فعل لما يستعان به في ذلك الفعل كالمفتاح فإنه اسم لما يفتح به و يسمى اسم آلة أيضا. و هذا معنى قولهم اسم الآلة ما صنع من فعل لآليته أي لآلية ذلك الفعل. و قد تطلق عندهم على ما يفعل فيه إذا كان مما يستعان به كالمحلب »[5].

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج4، ص336.
[2]- محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص99.
[3] - محمد سمير نجيب اللبدي، المرجع نفسه، ص117.
[4] - عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص313.
[5] - المصدر السابق، ج1، ص119.

و عرف اسم الآلة في المعجم على هذا النحو:
« اسم الآلة: و هو ما اشتق من المصدر للدلالة على الواسطة التي عولج بها الفعل و أوزانه مفعل مبرد، مفعلة ممسحة، مفعال مثل مفتاح »[1].
و عرف عبد القادر عبد الجليل اسم الآلة، فقال:
« اسم الآلة في العربية، اسم مشتق من مصدر الفعل الثلاثي المجرد، المتصرف المتعدي، للدلالة على الآلة التي يجري معها حدث الفعل.
و للعربية معه سلوكان، أحدهما غير قياسي، لأنه لا يخضع لضوابط و قوانين معيارية، شأنه في ذلك، شأن بقية اللغات، و الآخر يخضع لمعايير واضحة » [2]

**6- المصدر واسم المصدر:**
عرف التهانوي، المصدر، فقال:
« المصدر: هو ظرف من الصدور و عند النحاة، يطلق على المفعول المطلق و يسمى: حدثا، و حدثانا، و فعلا، و يجيء في فصل اللام ، من باب الفاء. و على اسم الحدث الجاري على الفعل أي اسم يدل على الحدث مطابقة كالضرب، أو تضمنا كالجلسة، و الجلسة. و المراد بالحدث المعنى القائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب، أو لم يصدر كالطول، كما في الرضي »[3].
و عرف اسم المصدر، وذلك حيث قال:
« اسم المصدر كما يستفاد مما سبق هو اسم الحدث الغير الجاري على الفعل».[4]
ثم يوضح التهانوي الفرق بين المصدر و اسم المصدر فيقول: « فالمراد بالحدث الجاري على الفعل: ما له فعل مشتق منه ويذكر هو بعد الفعل تأكيدا له، أو بيانا لنوعه، أو عدده، مثل: جلست جلوسا، و جلسة و جلسة. و بغير الجاري على الفعل ما ليس له فعل مشتق منه، مذكور أو غير مذكور، يجري هو عليه تأكيدا له أو بيانا له، نحو أنواعا في قولك: ضربت أنواعا من الضرب. لأن الأنواع ليس لها

[1] - محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص117.
[2] - علم الصرف الصوتي، ص323.
[3] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص27،28.
[4] - المصدر نفسه، ص29.

فعل تجري عليه، فقيد بالجاري ليخرج عنه غير الجاري، إذ لا مدخل له فيما نحن فيه فمثل: ويلا له، و ويحا له، لا يكون مصدرا لعدم اشتقاق الفعل منه »[1].

و قد عرف عبد القادر عبد الجليل المصدر، بقوله:

« المصدر وحدة لغوية تحتوي على أصوات فعلها نطقا: (أنبت إنباتا) أو تقديرا (قاتل قتالا)، على رأي الصرفيين أن ألف قاتل محمولة على المصدر: لأن الأصل (قيتالا) »[2]

و عرف اسم المصدر، فقال:

« و اسم المصدر تركيب يقوم على مشاركة الوحدة الفعلية في أصواتها الأصلية بناء، مع حذف الزائد منها دون حاجة إلى التعويض: توضأ توضوءا – مصدر. توضأ وضوءا – اسم مصدر »[3].

و ورد ذكر اسمي المرة والنوع في المعجم وشرحهما على هذا النحو:

« المرة: اسم المرة – و هو اسم يدل على حصول و حدوث الفعل مرة واحدة. و هو في حقيقته مصدر يدل على الحدث – شأنه في ذلك شأن المصدر العام و لكن الفرق بينهما أن المصدر يدل على الحدث مجردا من الدلالة على الكمية حيث يصدق على القليل و الكثير، و أما اسم المرة فهو مصدر يدل على وقوع الحدث مرة واحدة »[4]

أما بالنسبة لاسم النوع أو الهيئة فقد شرحه كما يلي:

« النوع: بيان النوع – غرض من أغراض المفعول المطلق و هو بهذا قسيم للمؤكد والمبين للعدد. و يتحقق غرض بيان النوع بوصف المفعول المطلق نحو: سرت سيرا طويلا، أو بإضافته نحو: مشيت مشي المتواضع »[5].

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص28.
[2] - علم الصرف الصوتي، ص280.
[3] - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
[4] - محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص211.
[5] - محمد سمير نجيب اللبدي، المرجع نفسه، ص233.

و ما يمكن استنتاجه من تعريف التهانوي للمصدر و اسم المصدر عدة أمور نوجزها فيما يأتي:

1- أنّ المصدر هو اسم الحدث الجاري على الفعل؛ بينما اسم المصدر هو اسم الحدث الغير الجاري على الفعل.

2- إنّ المقصود بالحدث الجاري على الفعل: ما له فعل مشتق منه و يذكر هو بعده و هو ثلاثة أنواع: المصدر العام أو الصريح، مصدر المرة، و مصدر النوع أو الهيئة.

أما النوع الأول، فيأتي عن طريق المطابقة، و يأتي تأكيدا للفعل نحو: جلست جلوسا.

أما النوعين الثاني، و الثالث، فيأتيان عن طريق التضمن و يبين الثاني العدد نحو: جلست جلسة، أي واحدة ويبين الثالث النوع أو الهيئة، نحو: جلست جلسة.

3- إنّ المراد بالحدث الغير الجاري على الفعل ما ليس له فعل مشتق منه نحو: ضربت أنواعا من الضرب، لأن الأنواع ليس لها فعل تجري عليه.

**7- المفرد:**

عرف التهانوي المفرد فقال: « المفرد بتخفيف الراء المفتوحة من الإفراد يطلق على معان: منها مقابل المركب وعرفه أهل العربية بأنه اللفظ بكلمة واحدة »[1]

ثم يشرح التهانوي تعريفهم هذا بقوله: « والمراد من الكلمة اللغوية ومعنى الواحدة التي ضمت إلى الكلمة معلوم عرفا، فإن ضرب مثلا كلمة واحدة في عرف اللغة بخلاف: ضرب زيد، فلا حاجة إلى تفسير الكلمة الواحدة لغة بما لم يشتمل على لفظين موضوعين »[2]

و بعد أن وضح التهانوي مفهوم المفرد ينتقل بنا بعد ذلك إلى تعريف المركب، حيث نجده، يقول:

« و عرف المركب بأنه اللفظ بأكثر من كلمة واحدة، و محصله لفظ هو أكثر من كلمة واحدة فنحو: نضرب وأخواته مفرد إذ يعد حرف المضارعة مع ما بعده كلمة واحدة عرفا، فعند النحويين لا يمتنع دلالة جزء الكلمة الواحدة على شيء في الجملة، و عبد الله و نحوه من المركبات الإضافية ، و بعلبك و نحوه من المركبات

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص413.
[2] - المصدر نفسه، ص414.

المزجية ، وتأبط شرا ونحوه من المركبات الإسنادية مركبات و إن كانت أعلاما لكونها أكثر من كلمة واحدة عرفا »[1].

و نستنتج أن المفرد هو: اللفظ بكلمة واحدة و يقابله المركب و هو اللفظ بأكثر من كلمة واحدة، أو هو اللفظ المشتمل على لفظين موضوعين أو أكثر في عرف اللغة.

ثم يذكر التهانوي المقابل الثاني للمفرد و هو الجملة، فيقول:

« و منها ما يقابل الجملة، فيتناول المثنى والمجموع والمركبات التقييدية أيضا. »[2]

و مفهومه: غير الجملة هو المفرد و يشمل المفرد و المثنى و المجموع و المركبات التقييدية. ثم بعد ذلك يذكر التهانوي مقابلا أخر للمفرد و هو المثنى و المجموع أو الجمع، فيقول:

« و منها ما يقابل المثنى و المجموع أعني الواحد، فالتقابل بينهما تقابل التضاد إذ المفرد وجودي مفسر باللفظ الدال عل ما يتصف بالوحدة و ليس أمرا عدميا، و إلا لكان تعريف المثنى و المجموع بما ألحق بآخر مفرده إلى آخره دوريا »[3]

و مفهومه: المفرد: هو الواحد و يقابله: المثنى و المجموع أو الجمع.

و الخلاصة أن التهانوي ذكر تقسيمات عدة للمفرد باختلاف الاعتبارات و اخترنا ثلاث منها لأنها تتناسب و تنسجم مع هذا الفصل: و ما تجدر الإشارة إليه أن مفهوم المفرد في القسم الأول كان خاصا و في القسم الأخير كان أخص منه بينما في القسم الثاني كان عاما و شاملا إذ إنه كما ذكرنا يشمل المفرد و المثنى و المجموع و المركبات التقييدية.

**8- التثنية (المثنى):**

التثنية والمثنى مصطلحان مترادفان عند التهانوي، و عند علماء الصرف.

و قد عرّف التهانوي مصطلح التثنية، فقال:

« التثنية... و عند النحاة ويسمى المثنى أيضا هو اسم لحق آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها و نون مكسورة ليدل على أن معه مثله من جنسه. كذا قال ابن الحاجب في الكافية »[4]

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص414.
[2] - المصدر نفسه، ص417.
[3] - المصدر نفسه، ص418.
[4] - المصدر نفسه، ج1، ص244.

و ورد في معجم المصطلحات النحوية و الصرفية تعريف المثنى كما يلي:
«المثنى: هو اسم معرب ناب عن اثنين اتفقا في الوزن و الحروف بزيادة أغنت عن العاطف و المعطوف و تتحقق تثنية الاسم المعرب بإضافة ألف و نون في حالة الرفع و ياء و نون في حالتي النصب و الجر »[1].

**9- الجمع (المجموع):**

الجمع و المجموع أيضا من المصطلحات الصرفية المترادفة عند التهانوي و قد ورد تعريف مصطلح الجمع في معجم المصطلحات النحوية و الصرفية على هذا النحو: « الجمع: لغة. الضم، و له في الاصطلاح النحوي مدلولان أحدهما يتعلق بمعناه و الآخر بذاته »[2].

و يشرح محمد سمير نجيب اللبدي المدلول الأول فيقول:
« فأما الأول فيعني جمع الشيء إلى الشيء مقابلة له في ذلك للإفراد و التثنية، فيقال: جمع محمد محمدون و تثنيته محمدان، و إفراده بعد الجمع و التثنية: محمد »[3].

و قد أشار التهانوي إلى هذا المفهوم، عندما عرف الجمع، فقال:
« و عند النحاة و الصرفيين، هو اسم دل على جملة أحاد مقصودة ، بحروف مفردة بتغير ما، و يسمى مجموعا أيضا. فالآحاد أعم من أن تكون جملة أو متفرقة فيشتمل أسماء العدد و رجلا و رجلين، و أسماء الأجناس كتمر و نخل، فإنها و إن لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا، و أسماء الجموع كرهط و نفر.
و بإضافة الجملة إليها خرجت الواحد و الاثنان، و رجل و رجلان و بقيت البواقي »[4].

ثم يشرح محمد سمير نجيب اللبدي بعد ذلك المدلول الثاني، فيقول:
« و أما مدلولية الذات فيه فتتعلق بنوعه، و تعريفه في هذه الحالة: هو الاسم الدال على أكثر من اثنين. و تتحقق هذه الدلالة بطريقين، هما: تغيير صورة المفرد فيسمى الجمع في هذه الحالة جمع تكسير، و لهذا الجمع صيغ عديدة و كثيرة.

---

[1] - محمد سمير نجيب اللبدي، ص39.
[2] - المرجع نفسه، ص49.
[3] - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
[4] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص314.

أو بقاء المفرد على حالته اللفظية و العددية، فيكون الجمع في هذه الحالة جمع تصحيح أو جمعا سالما.

و أما جمع التكسير فيتحقق بتغيير صورة المفرد لفظا أو تقديرا »[1].

و نجد هذا المفهوم الثاني حاضرا كذلك في معجم التهانوي، و ذلك حينما قام بتقسيم الجمع ، إلى صحيح و مكسر، و هو ما سنتطرق إليه في المصطلح الموالي.

**10- تقسيمات الجمع عند التهانوي:**

ذكر التهانوي في كشافه، تقسيمات عديدة، لمصطلح الجمع، و لعّل أبرزها مايلي:

**أ- الجمع الصحيح والجمع المكسر:**

قال التهانوي: « الجمع نوعان صحيح ويسمى سالما وجمع السلامة أيضا ومكسر ويسمى جمع التكسير.فجمع التكسير ما تغير بناء واحده أي من حيث نفسه وأموره الداخلة فيه كما هو المتبادر بخلاف جمع السلامة، فإن تغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة فتغير نحو أفراس باعتبار الأمور الداخلة، حيث عرض للفاء السكون و صيرورته حرفا ثانيا بعد أن كان أولا. و الفصل بين الرّاء والسين بعد أن كانا متصلين، و ليس كذلك تغير نحو: مسلمون لبقاء بناء مفرده و هو مسلم في التلفظ.

فالفرق بين التكسير و التصحيح إنما هو باختصاص التكسير بالتغير بالأمور الداخلة ». [2]

و هناك فرق آخر أشار إليه التهانوي بقوله: « و الجمع الصحيح بخلافه أي بخلاف جمع التكسير و هو تارة يكون للمذكر و تارة للمؤنث، فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخر مفرده واو مضموم ما قبلها أو ياء مكسورة ما قبلها و نون مفتوحة نحو: مسلمون ومسلمين جمع مسلم. و الجمع الصحيح المؤنث ما لحق آخر مفرده ألف و تاء نحو: مسلمات جمع مسلمة، و حذف التاء من مسلمة لئلا يجتمع علامتا التأنيث ».[3]

و ما نودّ التنبيه إليه في هذا المقام أنّ التهانوي ذكر تقسيمات أخرى للجمع منها: جمع القلة و جمع الكثرة، و جمع الجموع.

---

[1] - معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص49،50.
[2] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص316.
[3] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

**ب - جمع القلة و جمع الكثرة:**

حيث نجده يعرّف مصطلح القلة و مصطلح الكثرة، فيقول: « و أيضا الجمع إمّا جمع قلة، و هو ما يطلق على عشرة فما دونها إلى الثلاثة بطريق الحقيقة، و إمّا جمع كثرة و هو ما يطلق على ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له. و قيل على ثلاثة فما فوقها »[1]

**ج – جمع الجمع:**

ثم نجده بعد ذلك يعرّف مصطلح: جمع الجمع فيقول:

« و قد يجمع الجمع ويسمى جمع الجمع، يعني يقدر الجمع مفردًا فيجمع على ما يقتضيه الأصول. إمّا في أوزان القلة ليحصل التكثير و لذلك قل جمع السلامة فيها. و في جموع الكثرة الغرض من جمعها معاملتها معاملة المفرد، و لذلك كثر فيه السلامة رعاية لسلامة الآحاد، فمثال جمع التكسير: أكالب جمع أكلب جمع كلب، و أناعيم جمع أنعام جمع نَعم. و مثال جمع السلامة: جمالات جمع جمال جمع جمل، و كلابات جمع كلاب جمع كلب، و بيوتات جمع بيوت جمع بيت »[2].

ثم يميّز التهانوي بين مصطلح: (جمع الجمع) ومصطلح: (الجمع) فيقول: « ثم اعلم أنّ جمع الجمع لا يطلق على أقل من تسعة، كما أنّ جمع المفرد لا يطلق على أقل من ثلاثة إلّا مجازًا. هكذا يستفاد من شروح الكافية كالفوائد الضيائية، وغاية التحقيق، و الحاشية الهندية، وشروح الشافية كالجار بردي »[3]

**11- المُصغّر و المُكبّر:**

عرّف التهانوي مصطلح المصغّر، فقال: « المصغّر: على صيغة اسم المفعول من التصغير، عند الصرفيين: هو اللفظ الذي زيد فيه شيء ليدل على التقليل، و يسمى بالمحقّر أيضًا، و بالتصغير و التحقير أيضًا، كما يستفاد من اللباب، ويقابله المكبّر. و صيغه: فعيل، و فعيعل، و فعيعيل. و قد يجيء التصغير للتعظيم أيضًا. فرجيل تصغير رجل، و هو مكبّر. و تصغير الترخيم ما يصغر بحذف زوائده، و يسمّى تحقير الترخيم أيضًا »[4].

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص316.
[2] - المصدر نفسه، ص317.
[3] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[4] - المصدر نفسه، ج3، ص32،33.

و عرف المكبّر، فقال: « المكبّر على صيغة اسم المفعول من باب التفعيل عند الصّرفيين خلاف المصغّر »[1].

و جاء في معجم المصطلحات النحوية و الصرفية تعريف التصغير على نحو مفصل و بتوسع كما يلي: « و للتصغير: فائدتان: إحداهما معنوية و هي إفادة ما ذكرناه من الأغراض، و الثانية لفظية و هي الاختصار، فكلمة رُجيل مثلا أخصر من كلمتي «رجل صغير».

و من خصائص التصغير المذكورة له أنّه يعيد الأشياء إلى أصولها مثل: دار دويرة، و راس رؤيس، و ناب و نييب. بإعادة الألفات التي أصولها الواو و الهمزة و الياء على الترتيب.

و هناك نوع من التصغير يسمى تصغير الترخيم، و هو يقتضي إيقاع صيغة التصغير على الكلمة المراد تصغيرها بعد تجريدها من الزيادة مثل: تصغير أحمد على حميد، و مدحرج على دحيرج، و مكرم على كريم »[2]

**12- المقصور و الممدود و المنقوص:**

ثلاث مصطلحات ذكرها التهانوي في مواطن مختلفة في معجمه تشترك جميعها في اختصاصها بالاسم المعرب أو المتمكّن إلّا أنّها تختلف من حيث البناء، يقول عبد القادر عبد الجليل: « المقصور و الممدود و المنقوص: مثلّث ظهر في بناء العربية اللغوي. اشترك في سمة الإعراب، و اختلف في طبيعة التركيب.

فالأوّل- ينتهي بناؤه الصوتي بالصائت الطويل (الألف). Long-vowel

و الثاني- ينتهي بناؤه الصوتي بصوت الهمزة الحنجرية. Glottal-stop

و الثالث- ينتهي بناؤه الصوتي بالصائت الطويل (الياء). Long-vowel »[3]

و يعرّف الاسم المقصور فيقول: « قيل في بيانه الأوّل، اسم معرب آخره ألف لازمة. »[4]

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج4، ص10.
[2] - محمد سمير نجيب اللبدي، ص127.
[3] - علم الصرف الصوتي، ص326.
[4] - عبد القادر عبد الجليل، المرجع نفسه، ص327.

و جاء تعريفه في معجم المصطلحات النحوية و الصرفية كما يلي:
«المقصور: هو الاسم المتمكن الذي حرف إعرابه ألف لازمة نحو فتى و هدى و عصا. و قد يسمى بالمقصور لأنّ ألفه لم يردفها همزة حتى تمد، أو لأنّه قصر و حبس عن الحركات الإعرابية »[1]
و قد أطلق التهانوي على اسم الممدود مصطلح: (مدّ البنية)، حيث وصفه بقوله:
« و مدّ البنية نحو: ماء، و دعاء، لأنّه يبيّن بنية الممدود من المقصور».[2]
و فرّق بين الاسم الممدود و الفعل الممدود فقال: « و مدّ الأصل في الأفعال الممدودة نحو: جاء، و شاء. و الفرق بينه و بين مدّ البنية أنّ تلك الأسماء بنيت على المدّ فرقا بينها و بين المقصور، و هذه مدّات في أصول أفعال أحدثت لمعان »[3].
و ورد تعريف الممدود في المعجم على هذا النحو:
« الممدود: هو الاسم المعرب الذي آخره همزة بعد ألف زائدة مثل: بناء و سماء و صحراء.
و قد سمي بالممدود لأنّ ألفه قد تلتها همزة سببت له المدّ »[4].

**13 الاسم التام:**

قال التهانوي: « الاسم التام: هو الذي ينصب لتمامه أي لاستغنائه عن الإضافة و تمامه بأربعة أشياء: بالتنوين ، و الإضافة، و نوني التثنية و الجمع »[5].

**14- الاسم المنسوب:**

قال التهانوي: « الاسم المنسوب: هو الاسم الملحق بآخره ياء مشددة مكسورة ما قبلها علامة للنسبة إليه، كما ألحقت التاء علامة للتأنيث كالبصري والهاشمي »[6].

---

[1] - محمد سمير نجيب اللبدي، ص188.
[2] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج4، ص120.
[3] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[4] - محمد سمير نجيب اللبدي، المرجع السابق، ص210.
[5] - المصدر السابق، ج2، ص440.
[6] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

## المبحث الثالث: مصطلحات الأفعال

بعد أن أنهينا الحديث عن المصطلحات الصرفية للأسماء عند التهانوي في كشافه، نتطرق الآن إلى الحديث عن المصطلحات الصرفية للأفعال عنده مثلما فعلنا مع المصطلحات الصرفية للأسماء، أي بوصف و تفسير بنية الأفعال العربية من خلال جهاز مفهومي معين ينتمي إلى مجال معرفي معين كذلك هو علم الصرف.
إلا أنّ الاختلاف الوحيد هنا هو أنّ الحديث هنا سيتركز على الفعل و ليس على الاسم إذ أنّ الفعل هو النواة الرئيسية لبنية الأفعال في العربية و بما أننا في ميدان الصرف فإننا سنركز على الأفعال المتصرفة بوصفها موضوعا لعلم الصرف.
و لذلك فإنّ أوّل شيء نتحدث عنه هو مصطلح: الفعل. ثم بعد ذلك المصطلحات الأخرى التي تخص أقسامه المختلفة باختلاف الاعتبارات.

### 1- الفعل:

عرّف التهانوي الفعل، فقال: « الفعل: بكسر الفاء و سكون العين، هو عند النحاة قسم من كلمة، و هو ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ».[1]
و ورد تعريف الفعل في المعجم كما يلي:
« الفعل: أحد أقسام الكلمة الثلاثة، و هو ما دلّ على الحدث مقترنا بالزمن، و في تعريفه يقول سيبويه: ( الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء و بنيت لما مضى و لما يكون و لما هو كائن لم ينقطع) ».[2]
ثم يشير التهانوي إلى أنّ الفعل له ثلاثة معان فيقول: « اعلم أنّ الفعل مشتمل على ثلاثة معان يدلّ عليها مفصّلة: أحدها الحدث الذي هو المعنى المصدري، و ثانيها الزمان، و ثالثها النسب إلى فاعل ما »[3]
يقول عبد القادر عبد الجليل: « يدلّ الفعل على الحدث الذي يدلّ عليه مصدره، لثبوث مادة المصدر، و محافظتها على نسقها الصوتي. و دلالته تكون بمكونات مادته الصوتية، و يدل على الزمان بصيغته.

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص460.
[2] - محمد سمير نجيب اللبدي، ص174.
[3] - المصدر السابق، الصفحة نفسها.

الصيغة هيئة الوحدة اللغوية الحاصلة من ترتيب أصواتها الصامتة و الصائتة و الجمع منها صيغ ».[1]

و يذكر أحد الباحثين المحدثين المعنى الثالث للفعل و الذي أشار اليه التهانوي بقوله:« النسب إلى فاعل ما » فيقول:

« المورفيم الدالّ على الفعل يؤدي وظيفة نحوية هي الإسناد إلى الغائب؛ لأنّه يتألف من مورفيمين، أحدهما مورفيم حرّ، و الآخر مورفيم صفري، فالمورفيم الحرّ يتمثل في الحدث "ضرب "، و المورفيم الصفري يتمثل في الضمير" هو" أي أنّ هذا النوع من المورفيمات يؤدي وظيفة أخرى غير وظيفته الأصلية و هي دلالته على الحدث و الزمن ».[2]

و من هنا يتبين لنا مدى دقة التهانوي في تعريفه للفعل ومدى قوة استيعابه للدلالات الثلاثة للفعل و التي أهمل كثير من اللغويين العرب القدماء و المحدثين على السواء الإشارة إلى هذه الدلالة الثالثة أنها و هي: الإسناد أو النسب إلى فاعل ما.

**2- شبه الفعل و معنى الفعل:**

عرّف التهانوي شبه الفعل ومقابله معنى الفعل فقال: « شبه الفعل: و يسمى الفعل أيضا، عند النحاة هو ما يعمل عمل الفعل و يكون فيه حروفه أي حروف الفعل كاسم الفاعل، و اسم المفعول، و اسم التفضيل، و الصفة المشبهة، و المصدر و يقابله معنى الفعل، و هو ما يستنبط منه معنى الفعل، و لا يكون فيه حروفه كالمستقر من الظروف، و إن كان جارا و مجرورا، و كحروف التنبيه، و الإشارة، وحروف النداء، على تقدير كونها عاملة في المنادى، بدون تقدير أدعو و كحروف التمني الترجي، و كحروف التشبيه و كمعنى التشبيه من غير لفظ دال عليه، نحو: زيد عمرو مقبلا، أي: زيد شابه عمرو مقبلا، و كالمنسوب، و كاسم الفعل، و قيل: لا حروف الاستفهام، و النفي. وإنّ من الحروف المشبهة بالفعل، لعدم ورود الاستعمال على عملها ».[3]

---

[1] - علم الصرف الصوتي، ص162.

[2] - ممدوح عبد الرحمان الرمّالي، تطور التأليف في الدرس الصرفي المصطلحات و المفاهيم و المعايير، د.ط، جامعة المنيا، كلية دار العلوم قسم النحو و الصرف و العروض، مصر، د.ت، ص104.

[3] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص261.

و عرّف شبه الفعل في أحد المعاجم الحديثة كما يلي:
« شبه الفعل: يراد به: الأسماء المشتقة التي تعمل عمل الفعل، و هي اسم الفاعل، و اسم المفعول، و صيغ المبالغة، و الصفة المشبهة ». [1]
و الصحيح ما ذكره التهانوي أن الأسماء المشتقة التي تعمل عمل الفعل و التي يطلق عليها وصف شبه الفعل هي ستة و ليست أربعة لأن المصدر و اسم التفضيل كذلك يعملان عمل الفعل.
أمّا اسم الزمان و المكان و اسم الآلة فلا تعمل عمل الفعل.

**3- تقسيمات الفعل عند التهانوي:**

يقسم الفعل في العربية تقسيمات عديدة و متنوعة وفقا لمعايير معينة و يبدو أن التهانوي قد سار على ما سار عليه النحاة و الصرفيون القدماء في تقسيماتهم للفعل و لم يأت بالجديد، و مهما يكن من أمر فإن التهانوي قد ذكر في معجمه المختص: "كشاف اصطلاحات الفنون" عدة تقسيمات للفعل نوردها مفصلة كما يلي:

**أ- تقسيم الفعل بحسب التصرف وعدم التصرف:**

**أ-1- الفعل المتصرف و غير المتصرف ( الجامد):**

قسّم التهانوي الفعل إلى متصرف وجامد، وعرّف كلّ واحد منهما، بقوله:
« و ينقسم الفعل إلى: متصرف و هو الذي يجئ منه ماض، و مضارع، و أمر و نهي إلى غير ذلك كاسم الفاعل و اسم المفعول. و غير متصرف و يسمى جامدا، أيضا، و هو الذي لا يجيء منه ذلك كليس و عسى و نعم كذا في غاية التحقيق و غيره، في بحث أفعال المقاربة ». [2]
و يعرّف عبد القادر عبد الجليل الفعل المتصرّف، كما يلي:
« الفعل المتصرف: و هو ما امتلك القدرة على التحوّل. و يأتي على ضربين:
**أ- ناقص التصرّف:** و هو ما جاء منه الماضي، و المضارع فقط. و نماذجه: زال: يزال، برح : يبرح، فتيء: يفتأ، انفكّ : ينفكّ، كاد: يكاد، أوشك : يوشك. و بعضه، و هو على ندرة ما جاء منه المضارع و الأمر: يدع : دع ، يذر: ذر.

[1] - محمد إبراهيم عبادة، معجم مصطلحات النحو و الصرف و العروض و القافية، ص172.
[2] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص460.

**ب- تام التصرّف:** و هو ما امتلك القدرة على التحوّل والانتقال عبر زوايا مثلث الأزمنة. و هو ما يشكّل النسبة الغالبة جدا من وحدات العربية »[1].

و يعرّف أيضا عبد القادر عبد الجليل، مقابل الفعل المتصرف، أي الجامد، فيقول:

« الفعل الجامد: ما لازم صورة صوتية واحدة و قد وقع في زمنين:

أ- ما دلّ على الحدوث قبل زمن التكلم (الماضي) و هي: ليس، كرب، عسى...

حيث تتوزع بين الناسخة، و المقاربة، و الرجاء، و الشروع، و الذّم و الاستثناء.

ب- ما دلّ على الحدوث بعد زمن التكلم ( الأمر) و هما: هب، تكلّم، و لا ثالث لهما. بمعنى ظنّ، و أعلم.

ج- ما دلّ على الحدوث في زمن التكلم أو بعده (المضارع) و هي: يهيط بمعنى يصيح، أهلم، أها »[2]

**ب- تقسيم الفعل بحسب زمن التكلم:**

و قد قسّم علماء الصّرف القدماء الفعل المتصرف حسب زمن التكلم إلى ماض و مضارع و أمر، و قد التزم التهانوي بهذا التقسيم في معجمه إذ نلمح ذلك من خلال تعريفه لهذه المصطلحات الثلاثة على هذا النحو:

**ب-1- الفعل الماضي:** عرّف التهانوي الفعل الماضي، بقوله:

« الماضي: بالضاد المعجمة عند النحاة: فعل دلّ على زمان قبل زمانك، فخرج أمس لكونه اسما، و المراد بالدلالة ما يكون بحسب الوضع ».[3]

و يعرّف عبد القادر عبد الجليل، الماضي، فيقول:

« الماضي: ما دلّ على حدوث شيء، قبل زمن التكلم. و دليله اللفظي يقوم على قبوله ( تاء التأنيث) الساكنة في نهايته، و أن يقبل (تاء الفاعلية ) فصلا منهم عن التاء اللاحقة بصيغة المضارع المنتهي بتاء: يفوت، يموت... قام، أكل، قرأت، جلست، نماذج لما تقدّم » .[4]

---

[1] - علم الصرف الصوتي، ص194،195.
[2] - المرجع نفسه، ص194.
[3] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج4، ص162.
[4] - المرجع السابق، ص163.

**ب-2- الفعل المضارع:** عرّف التهانوي الفعل المضارع، بأنّه:

« عند النحاة، فعل يشبه الاسم بأحد حروف نأيت لفظا لوقوعه مشتركا بين الحال و الاستقبال، و تخصيصه بالسين أو سوف أو اللّام ، كما يقع الاسم مشتركا بين المعاني و تخصّص إحداها بالقرينة، و معنى واستعمالا أيضا، و صيغته يفعل و أخواته، و طريقة أخذه من الماضي معروفة في الكتب النحوية و الصرفية ».[1]

و يعرّف عبد القادر عبد الجليل المضارع، قائلا:

« المضارع: و هو ما دلّ على حدوث شيء في زمن التكلّم وبعده، في مثل: يقرأ، يكتب. و صلوحه للحال و الاستقبال، وهما من الظواهر المعنوية...ولابدّ أن يكون مبدوءا بالأصوات " أنيت " التي سميت ب" أحرف المضارعة ».[2]

**ب-3- فعل الأمر:**

عرّف التهانوي فعل الأمر، فقال:

« الأمر: بفتح الألف و سكون الميم في لغة العرب عبارة عن استعمال صيغ الأمر كنزال و أنزل و لينزل وصه، على سبيل الاستعلاء... و أمّا عند أهل العربية فالنحاة منهم على أنّه ما يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة ، سواء طلب على وجه الاستعلاء أولا على ما قاله الرضيّ و الصرفيون منهم على أنّه يشتمل الأمر بغير اللّام، و اللّام ».[3]

و يفرّق التهانوي بين فعل الأمر و اسم فعل الأمر فيقول موضّحا:

« وأمّا أسماء الأفعال التي هي بمعنى الأمر فليست بأمر عند الفريقين، لأنّ الأمر عندهم من أقسام الفعل، وأهل المعاني على أنّ صيغ الأمر ثلاثة أقسام: المقترنة باللّام الجازمة، وغير المقترنة بها، والاسم الدال على طلب الفعل من أسماء الأفعال. وعرّفوه بأنّه كلام تام دال على طلب الفعل على سبيل الاستعلاء وضعا».[4]

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص144.
[2] - علم الصرف الصوتي، ص164.
[3] - المصدر السابق، ج1، ص91.
[4] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

و جاء تعريف فعل الأمر، عند عبد القادر عبد الجليل على هذا النحو:
« فعل الأمر: و هو طلب حصول الشيء بعد زمن التكلّم. وعلامته قبول " لياء المخاطبة " نحو: اشربي، و بناؤه على السكون: أدرس.
أمّا المعتل، فمبني على تقصير الصوت الصائت: ارم، اخش...، و قوما، قومي، قوموا فعلى حذف الصامت "النون" ».[1]

**ج- تقسيم الفعل بحسب التعدية واللّزوم:**

**ج-1- التعدية و اللّزوم:** عرفهما التهانوي بقوله: « التعدية هي في اللغة جعل الشيء متجاوزا عن الشيء و متباعدا عنه. و في علم النحو و التصريف هي أن لا يقتصر الفعل على التعلّق بالفاعل، بل يتعلّق بالمفعول أيضا فهذا المعنى مجاز أومنقول»[2].

و خلاف التعدية اللّزوم أو« اللازم: اسم فاعل من اللّزوم، و هو عند النحاة يطلق على غير المتعدي » .[3]

و قد ذكر عبد القادر عبد الجليل هذا التقسيم فقال: « و كان الدرس العربي القديم و هو يتعرض لهذا اللون من القدرات قد صنّف الأفعال إلى فئتين:

**أ- الفئة النشيطة:** كما اصطلحنا عليها، وهي "المجاوزة" أو"غير القاصرة" و سمّاها قدامى القوم ب "المتعدية"، وعرّفت بقدرتها على تجاوز الفاعل إلى المفعول به بذواتها مباشرة، و دلّ عليها بأن يتصل بها صوت "الهاء" الذي تعود على غير المصدر: خالد ضربه محمد. و أن يصاغ منها اسم المفعول التام البناء: "مضروب" ».[4]

---

[1] - علم الصرف الصوتي، ص164.
[2] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص373.
[3] - المصدر نفسه، ج4، ص89.
[4] - المرجع السابق، ص199.

ثم ذكر بعد ذلك الفئة الثانية، و عرّفها بقوله:
« **ب- الفئة الخاملة:** كما اصطلحنا عليها و هي"القاصرة" أو "غير المجاوزة" و سمّاها قدامى القوم ب"اللّازمة" وعرّفت بأنّها ما لم تتجاوز الفاعل، لعدم امتلاكها القوة و النشاط ، اللذان يمنحانها إمكانية الانزياح إلى فعل وظيفي آخر».[1]

و ما يمكن ملاحظته أنّ التعدية هي تجاوز التعلّق بالفاعل إلى التعلّق بالمفعول أيضا وأن مقابلها و هو اللزوم و هو ما لم يتجاوز التعلق بالفاعل، و أنّ لهذين المصطلحين صلة وثيقة بمعناهما اللغوي كما لا يخفى هذا من جهة.
و من جهة ثانية أن بنية الفعل المتعدي تختلف عن بنية الفعل اللازم في قدرتها على أن يتصل بها صوت الهاء، و أن يصاغ منها اسم المفعول التام البناء. و لذلك أطلق عليها عبد القادر عبد الجليل مصطلح: "الفئة النشيطة ".

**د- تقسيم الفعل بحسب البناء للمفعول والبناء للفاعل:**

**د-1- المبنى للمفعول (المجهول) و المبنى للفاعل (المعروف، أو المعلوم):**

عرّف التهانوي الفعل المبني للمفعول فقال:
« فعل ما لم يسمّ فاعله: هو عند النحاة فعل حذف فاعله و أقيم المفعول مقامه كضرب و دحرج، و يسمّى فعلا مجهولا أيضا و مبنيا للمفعول أيضا ».[2]
و عرّف الفعل المبني للفاعل، فقال:
« و يقابله الفعل المعروف، وهو ما لم يحذف فاعله أو حذف لكن لم يقم المفعول مقامه ».[3]
و قد ذكر عبد القادر عبد الجليل هذا التصنيف، و ذلك حيث قال معلّلا:
« وعلى أساس حركة الصوائت، و انتقالاتها الوظيفية، تصنّف الصيغ الفعلية إلى نوعين:
الأولى- مبني للفاعل- و يسمى معلوما، وهو ما ذكر معه فاعله: كتب خالد الدرس.

---

[1] - عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص199.
[2] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص462.
[3] - المصدر نفسه، المصدر نفسها.

الثاني- مبني للمفعول- و يسمى مجهولا، وهو ما حذف فاعله وأنيب غيره: كتب الدرس. و في هذه الحالة يجب أن تغير صورة الصيغة الفعلية عن الأصل الذي وضعت عليه ».[1]

و ورد في المعجم تعريف الفعل المجهول كما يلي:

« المجهول: وصف يلحق الفاعل إذا ما حذف من الجملة و أقيم مقامه المفعول به أو الظرف أو المصدر أو الجارّ أو المجرور، و يترتب على ذلك تغيير في شكل الفعل الذي يقال عنه في هذه الحالة إنّه فعل مبني للمجهول أو فعل مبني لما لم يسمّ فاعله ». [2]

و ما يمكن أن نخلص إليه أنّ الأصل في العربية أن يبنى الفعل للفاعل و أن يذكر معه، إلّا أنه قد يلحق هذا البناء تغيير معين لغرض معين. و ذلك عندما يحذف الفاعل و يقيم المفعول مقامه و لذلك أطلقوا عليه: الفعل الذي لم يسم فاعله أو المبني للمفعول أو المجهول.

و على الرغم من أنّ هذه المصطلحات الثلاثة كلّها مترادفة عند التهانوي و عند القدماء العرب إلّا أنّنا نفضّل مصطلح: ( المبني للمفعول) لدقته و اختصاره ذلك أنّ مصطلح: (الفعل الذي لم يسمّ فاعله) جملته مركبة طويلة، و مصطلح: (الفعل المجهول) غير دقيق في مفهومه. إذ يحصر سبب حذف الفاعل في الجهل به فقط - مع العلم- أنّ النحاة العرب ذكروا عشرة أسباب أخرى، يحذف من أجلها الفاعل كالخوف منه و الخوف عليه...الخ.

**ه- تقسيم الفعل بحسب البناء إلى صحيح وغير صحيح:**

**ه-1- تقسيم البناء إلى صحيح و غير صحيح (معتل، و مهموز، و مضاعف):**

ذكر هذا التقسيم التهانوي، فقال:

« و ينقسم البناء أيضا إلى صحيح و غير صحيح ، و غير الصحيح إلى المعتل و مهموز ومضاعف، لأنّ البناء لا يخلو إمّا أن لا يكون أحد من حروفه الأصول حرف علة و لا همزة و لا تضعيفا، أو يكون، و الأوّل هو الصحيح. و الثاني ثلاثة أقسام لأنّه إن كان أحد حروفه الأصول حرف علة يسمى معتلا، و إن كان أحدها

---

[1] - عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص201،200.

[2] - محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص57.

همزة يسمى مهموزا، و إن كان أحدها مكررا يسمى مضاعفا ففي الثلاثي ما يكون عينه لامه أو فاؤه و عينه متماثلين، و في الرباعي ما يكون فاؤه و لامه الأولى متماثلين، مع تماثل عينه و لامه الثانية كزلزل. و هذا هو التقسيم المشهور بين الجمهور. و عند البعض: الصحيح ما لا يكون معتلا فالمهموز و المضاعف حينئذ من أقسام الصحيح ».[1]

**ه-1- 1- الصّحيح و المعتلّ:**

عرّف التهانوي، الصحيح بقوله:

« و عند الصّرفيين كون اللفظ بحيث لا يكون شيء من حروفه الأصلية حرف علّة و لا همزة و لا حرف تضعيف، و ذلك اللفظ يسمى صحيحا. هذا هو المشهور، فالمعتلّ و المضاعف و المهموز ليس واحد منها صحيحا. و قيل الصحة مقابلة للإعلال. فالصحيح ما ليس بمعتل فيشتمل المهموز و المضاعف و سيأتي في لفظ البناء أيضا... و السّالم قيل مرادف للصّحيح و قيل أخص منه و قد سبق ».[2]

و عرّف المعتلّ، فقال:

« و عند الصّرفيين اسم أو فعل فيه حرف علّة أصلية. فمثل مضروب صحيح إذ الواو فيه زائدة، فإنّ كان حرف العلة فاء يسمى معتلّ الفاء و معتلا بالفاء ومثالا كوعد و يسر، و إن كان عينا يسمّى معتلّ العين ومعتلا بالعين و أجوف وذا الثلاثة كقال وباع، وإن كان لاما يسمى معتلّ اللّام و معتلا باللّام وناقصا ومنقوصا وذا الأربعة كدعا و رمى، و إن كان فاء ولاما يسمّى لفيفا مفروقا كوقى، و إن كان فاء وعينا كيوم و ويح أو عينا و لاما كطوى يسمّى لفيفا مقرونا، فإن كان من جنس نحو حيّ فلفيف باعتبار و مضاعف باعتبار و ما فيه الواو يسمّى معتلا واويا و ما فيه الياء يسمّى معتلا يائيا ».[3]

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص216.
[2] - المصدر نفسه، ج3، ص14.
[3] - المصدر نفسه، ص327.

**ه- 2 - تقسيمات الفعل الصّحيح:**

ينقسم الفعل الصحيح إلى ثلاثة أقسام:

السالم و المضاعف والمهموز. و قد ذكر التهانوي هذه الأقسام الثلاثة كما يلي:

**ه-2-1- السّالم:**

عرّف التهانوي مصطلح: السّالم بقوله:

« السّالم: عند الصّرفيين مرادف الصّحيح، و هو اللفظ الذي ليس في مقابلة الفاء العين و اللّام منه حرف علة، و لا همزة، و لا تضعيف، هذا هو المشهور.

و بعضهم فرّق بين السالم و الصحيح، و قال :السالم ما مرّ، و الصّحيح ما ليس في مقابلة الفاء والعين واللام منه حرف علة فحسب، فكل صحيح سالم من غير عكس كلي. كذا في بعض شروح المراح. و يطلق أيضا على قسم من الجمع و يسمى صحيحا أيضا كما مر».[1]

و عرّف محمد سمير نجيب اللبدي في معجمه مصطلح (السّالم) بتعريفه فقال:

1- « السّالم: و هو ما خلا من الهمزة والتضعيف نحو : شرب_هرب »[2]

2- « السّالم: وصف للفعل الذي سلمت حروفه الأصلية من الهمزة و التضعيف و حروف العلة ».[3]

**ه-2-2- المضاعف (الأصمّ):** عرّف التهانوي المضاعف، بقوله:

« المضاعف: اسم مفعول من ضاعف يضاعف هو في اصطلاح الصّرفيين أن يجتمع الحرفان المتماثلان أو المتقاربان في كلمة أو كلمتين أو التقى أحد المثلين بالآخر في كلمة واحدة و قد افترق بينهما بأحد المثلين الآخرين على سبيل التضايف، أي الاختلاط، و يقال له أصم أيضا لشدّته كذا في بعض شروح المراح».[4]

و يرادف المضاعف عند التهانوي الأصمّ، و قد عرّفه بقوله: « الأصمّ بتشديد الميم عند الصرفيين هو المضاعف ».[5]

و ورد في المعجم تعريف الأصم، كما يلي:

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص413.
[2] - معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص122.
[3] - المرجع نفسه، ص106.
[4] - المصدر السابق، ج3، ص116.
[5] - المصدر نفسه، ص71.

« الأصمّ: هو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، و هو المضعف الثلاثي نحو: مدّ و ظلّ ».[1]

و ورد تعريفه في معجم آخر على هذا النحو:

« الأصم: يراد به: الفعل الثلاثي الذي يكون ثانيه و ثالثه من جنس واحد، مثل: ردّ، و كرّ، فرّ. و هو ما يسمّى الفعل المضعّف. »[2]

**ه-2-3- المهموز:**

و عرّف التهانوي المهموز، فقال:

« المهموز: بالميم هو عند الصرفيين لفظ أحد حروفه أصوله همزة، فإن كانت الهمزة فاء الكلمة يسمّى مهموز الفاء ومهموز الأوّل نحو أخذ، وإن كانت عين الكلمة يسمّى مهموز العين و مهموز الأوسط نحو سأل، وإن كانت لام الكلمة يسمّى مهموز اللّام، ومهموز الآخر، و مهموز العجز، نحو: قرأ »[3].

و ورد في المعجم تعريف المهموز، على هذا نحو: « المهموز: هو ما كان أحد أصوله همزة مثل: أكل- سئم- قرأ ».[4]

**ه-3- تقسيمات الفعل المعتل:**

قسّم التهانوي الفعل المعتل إلى أربعة أقسام هي: المثال و الأجوف و الناقص و اللفيف، حيث عرفها جميعا على هذا النحو:

**ه-3-1- المثال (معتل الفاء):**

هو أحد أقسام الفعل المعتل حدّده التهانوي بقوله: «... فإن كان حرف العلة فاء يسمى معتلّ الفاء و معتلّا بالفاء و مثالا كوعد و يسر ».[5]

و جاء تعريف المثال في معجم المصطلحات النحوية و الصرفية كما يلي:

« المثال: أحد أقسام الفعل المعتلّ، و هو ما كانت فاؤه حرف علّة واوا أو ياء و لا تكون ألفا، و ذلك نحو: وعد و يسر ».[6]

---

[1] - محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص127.
[2] - محمد إبراهيم عبادة، معجم مصطلحات النحو و الصرف و العروض و القافية، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 2011م، ص185.
[3] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج4، ص395.
[4] - محمد سمير نجيب اللبدي، المرجع السابق، ص122.
[5] - المصدر السابق، ج3، ص327.
[6] - محمد سمير نجيب اللبدي، المرجع السابق، ص208.

**ه-3-2- الأجوف (معتلّ العين، أو ذو الثلاثة):**

عرّف التهانوي مصطلح: الأجوف، و ذلك حيث قال:

« الأجوف: هو عند الصرفيين لفظ عينه حرف علّة. و يسمّى معتل العين و ذا الثلاثة أيضا كقول و بيع وقال و باع، فإن كان حرف العلّة واوا يسمّى الأجوف الواويّ، و إن كان حرف العلّة ياء يسمّى الأجوف اليائيّ ».[1]

و جاء تعريف الأجوف في معجم المصطلحات النّحويّة و الصّرفيّة كما يلي:

« الأجوف: أحد أقسام الفعل المعتلّ و هو ما أعتلت عينه، أي: كانت حرف علّة، و قد سمّي بذلك لخلوّ جوفه أي: وسطه من الحرف الصّحيح. و قد يسمّى هذا الفعل (ذا الثلاثة) لكونه يصبح ثلاثة أحرف عند إسناده إلى تاء الفعل ».[2]

**ه-3-3- النّاقص (المنقوص، أو معتلّ اللّام، أو ذو الأربعة):** عرّفه التهانوي بقوله:

« النّاقص: عند الصّرفيين هو اللفظ الذي لامه فقط حرف علّة و يسمّى بالمنقوص و معتلّ اللّام و ذي الأربعة أيضا، فإن كانت لام الكلمة واوا سميّ ناقصا واويّا كدعا فإنّ أصله دعو، و إن كانت ياء سمّي ناقصا يائيا كرمى فإنّ أصله رمي و قيّد فقط لإخراج اللفيف. و يطلق الناقص أيضا على اسم ذي حرفين كمن و ما و كم في القاموس: كم اسم ناقص مبني على السكون ».[3]

و ورد تعريف النّاقص في أحد المعاجم الحديثة على هذا النحو:

« الناقص: هو أحد الأفعال المعتلة. و هو بذلك قسيم المثال و الأجوف و اللفيفين المفروق و المقرون- و يفرّق عنها أنّه الفعل الذي تكون لامه حرف علّة، واوا كانت أو ياء أو ألفا نحو: حظي و رخو و سما و سعى. و قد سمّي بالنّاقص لأنّ حرف العلّة فيه يحذف في كثير من تصاريفه مثل: سعت و سعتا...و يسمى الفعل الناقص ذا الأربعة لأنّه مع إسناده إلى تاء الفاعل يصبح أربعة أحرف مثل: سعيت و رجوت ».[4]

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص327.
[2] - محمد سمير نجيب اللبدي، ص60.
[3] - المصدر السابق، ج4، ص231.
[4] - محمد سمير نجيب، المرجع السابق، ص228.

### ه-3-4- اللفيف ( المفروق و المقرون):

عرّف التهانوي، اللفيف بقوله:

« اللفيف: عند الصّرفيين لفظ فاؤه و لامه حرف علّة و يسمى لفيفا مفروقا أو عينه و لامه أو فاؤه و عينه حرف علّة و يسمّى لفيفا مقرونا ».[1]

و قد عرّف اللفيف المفروق في المعجم كما يلي: « اللفيف المفروق و هو ما فرّق بين فائه و لامه المعتلين حرف صحيح نحو وقى و ولّى ».[2]

بينما عرف اللفيف المقرون على هذا النحو: « اللفيف المقرون قسم من أقسام الفعل المعتلّ، و يميزه عنها أنّ عينه و لامه حرفا علة متجاوران.

و قد سمّي بالمقرون لكون الحرفين مقترنين غير مفرقين نحو: عوى، حوى ».[3]

## المبحث الرابع: مصطلحات أخرى.

**1- الإمالة:** قال التهانوي:

« الإمالة هي عند القرّاء والصرفيين أن ينحو بالفتحة نحو الكسرة، و بالألف نحو الياء كثيرا و هو المحض: ويقال له الإضجاع، و البطح، و الكسر، و قليلا و هو بين اللفظين. و يقال له أيضا التقليل، و التلطيف، و بين بين، فهي قسمان: شديدة و متوسطة، و كلاهما جائزان في القراءة، و الشديدة يجتنب معها القلب الخالص و الإشباع المبالغ فيه، و المتوسطة بين الفتح المتوسط و الإمالة الشديدة »[4].

و الإمالة في معجم المصطلحات النحويّة و الصّرفيّة هي: « انتحاء المتكلم بالألف نحو الياء، و بالفتحة نحو الكسرة بغرض تحقيق التناسب بين الأصوات و العمل على صيرورتها من نمط واحد. و الإمالة جائزة لا واجبة و تقع في الأسماء المعربة و الأفعال »[5].

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج4، ص85.
[2] - محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص171.
[3] - محمد سمير نجيب اللبدي، المرجع نفسه، ص186.
[4] - المصدر السابق، ص155.
[5] - محمد سمير نجيب اللبدي، ص216.

**2- الذلاقة و المصمتة:**

عرّفها التهانوي أثناء حديثه عن أقسام الحروف العربية، و ذلك حيث يقول:

« الثالث عشر إلى حروف الذلاقة و الحروف المصمتة، فحروف الذلاقة ما لا ينفك عنه رباعي أو خماسي إلا شاذا كالعسجد و الدهدقة و الزهزقة و العسطوس، و هي الميم، و الراء المهملة، و الباء الموحدة، و النون، والفاء، واللّام. و المصمتة بخلافها، وهي حروف ينفك عنها رباعي و خماسي، وهي ما سوى حروف الذلاقة. و الذلاقة: الفصاحة والخفة في الكلام، و هذه الحروف أخف الحروف و لذا لا ينفك عنها رباعي و خماسي فسمّيت بها. و الشيء المصمت هو الذي لا جوف له فيكون ثقيلا، فسمّيت بذلك لثقلها على اللسان »[1].

و ورد في المعجم المفصل لعلوم اللغة تعريف الذلاقة كما يلي:

« الذلاقة- الذلقيّة- الذولقيّة: هي الفصاحة، والخفّة في الكلام، و الاعتماد على ذلق اللسان و الشفة، و أحرفها هي: الباء، و الراء، و الفاء، و اللّام، و الميم، و النون. و قلّما تخلو كلمة رباعية أو خماسية منها لخفتها ».[2]

و مهما يكن الأمر فإنّ الذلاقة هي وصف للحروف الفصيحة الخفيفة، المجموعة في قولهم (فرّ من لبّ) و هذه الحروف الستة احتلت الصدارة في بناء الكلمات العربية و لذلك فحروف الذلاقة ما لا ينفك عنه رباعي أو خماسي إلّا شاذا و المصمتة بخلافها. لأنّها ثقيلة على اللّسان فصمت عنها و لذلك فهي حروف كثيرا ما تخلو الكلمات الرباعية أو الخماسية منها في اللّسان العربي.

**3- التخفيف**: عرّف التهانوي مصطلح التخفيف، بقوله:

«التخفيف: هو ضد التشديد، و منه: إن المخففة، و النون الخفيفة. و قد يطلق على إسكان الحرف أيضا، كما في فتح البارئ، و قد مرّ في لفظ التثقيل أيضا في فصل اللام من باب الثاء المثلثة. و تخفيف الهمزة عند الصّرفيين، يطلق على تغيير الهمزة بالقلب أو الحذف أو الإسكان. كما يجيء في لفظ الإعلال في فصل اللام،

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص443.

[2] - محمد التنوجي و راجي الأسمر، المعجم المفصل في علوم اللغة (الألسنيات) مراجعة: إميل يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1414ه، 1993م، ج1، ص315.

من باب العين. و الهمزة المخففة تسمى همزة بين بين، كما في الصراح، و يجيء في لفظ التسهيل في فصل اللام من باب السين المهملة ».[1]

و ما يمكن فهمه من كلام التهانوي أن التخفيف يطلق عند الصرفيين و يراد به ثلاثة مفاهيم هي:

1- الحرف المخفف بمعنى التفكيك والإظهار و ضده الحرف المشدد أو المضعف.

2- الحرف الساكن وضده الحرف المتحرك.

3- تغيير الهمزة بالقلب أو الحذف أو الإسكان أي الهمزة المخففة، أو ما يسمى بالتسهيل و ضده التحقيق أو النبر.

و بالتالي يطلق مصطلح التخفيف على كل حرف مخفف أي غير مشدد أو متحرك كما يطلق أيضا على الهمزة المخففة أو همزة بين بين.

و ما يمكن ملاحظته أن مصطلح التخفيف يتعلق جانب كبير منه بالحروف الفرعية المستحسنة تلك التي يؤخذ بها في القرآن الكريم والكلام العربي الفصيح.

**4- التركيب و الإفراد:**

عرّف التهانوي التركيب، و ذلك حيث قال: « التركيب بالكاف لغة الجمع و عرفا مرادف التأليف وهو جعل الأشياء المتعددة حيث يطلق عليها اسم الواحد، و لا تعتبر في مفهومه النسبة بالتقديم والتأخير كما عرفت في لفظ الترتيب بخلاف التأليف فإنه تعتبر به المناسبة بين الأجزاء لأنه مأخوذ من الإلفة ».[2]

ثم يبيّن التهانوي مفهومه الدقيق عند الصّرفيين فيقول: « و أمّا التركيب في اصطلاح الصرفيين وهو جمع حرفين أو حروف بحيث يطلق عليها اسم الكلمة انتهى. فالمركب على هذا هو الكلمة التي فيها حرفان أو أكثر».[3]

و ضدّ التركيب الإفراد وهما مصطلحان يوصف بهما اللفظ و المعنى على حدّ سواء يقول التهانوي: « فالإفراد و التركيب صفتان للألفاظ حقيقة، و توصف بها المعاني تبعا ».[4]

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص55.
[2] - المصدر نفسه، ج2، ص184.
[3] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[4] - المصدر نفسه، ج3، ص380.

**5- الشّاذ و النّادر:**

**أ- الشّاذ:** قال التهانوي: « الشّاذ: بتشديد الذال لغة: المتفرد و عند أهل العربية كالصرفيين و النحاة: ما يكون مخالف للقياس، من غير أن ينظر إلى قلّة وجوده، و كثرته في الاستعمال نحو قود. و أمّا ما قلّ وجوده فيسمى وجوده نادرا، سواء خالف القياس أو لا كخزعال. و ما يكون في ثبوته كلام يسمّى ضعيفا كقرطاس بالضم، فإن الفصيح بكسر القاف. كذا في الجار بردي شرح الشافية، في بحث تعبير الزائد بلفظه.

و في بحر المواج في تفسير قوله تعالى: (كذلك يبين الله لكم الآيات) [البقرة: 219] الكلام الوارد قبل وضع القواعد النحوية إن خالف قاعدة الكل أو الجمهور يسمّى شاذا على الصحيح، بخلاف ما ورد بعده فإنّه إن خالف الكل يسمى ممنوعا، و إن خالف الجمهور يسمّى شاذا انتهى ».[1]

**ب- النّادر:** عرّفه التهانوي بقوله:

« النّادر بالدال المهملة هو عند الصرفيين ما قلّ وجوده سواء كان مخالفا للقياس أو لا. و قد سبق في لفظ الشاذ في فصل الذال من باب الشين المعجمتين »[2].

و جاء في معجم المصطلحات النحوية والصرفية أن « الندرة في عمومها لا تصلح لتعميم الحكم واعتماده، و النادر من الاستعمالات لا حكم له و إنما الحكم للكثرة و الأرجحية و لهذا فإن حالات الندرة قد تصلح للحجية و لكنها لا تصلح للتعميم و قياسية الاستعمال »[3].

و ورد فيه أيضا أنّ: « الشذوذ: هو الخروج عن القياس و عدم الاتساق مع المألوف من القواعد العامة، أو مخالفة القياسي من غير النظر إلى قلة وجودته و كثرته »[4].

**6- الحذف:** عرّفه التهانوي، بقوله:

« و الأنسب باصطلاح الصرفيين أنّ الحذف هو إسقاط حرف أو أكثر أو حركة من كلمة و سمي إسقاط الحركة بالإسكان كما لا يخفى. قال الرضيّ في شرح

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص475.
[2] - المصدر نفسه، ج4، ص196.
[3] - محمد سمير نجيب اللبدي، ص219.
[4] - محمد سمير نجيب اللبدي،المرجع نفسه، ص113.

الشافية: قد اشتهر في اصطلاحهم الحذف الإعلالي للحذف الذي يكون لعلّة موجبة على سبل الإطراد كحذف ألف عصا وياء قاض. و الحذف الترخيمي والحذف لا لعلة الحذف الغير المطّرد كحذف لام يد ودم إنتهى »[1].

و يبدو أنّ الحذف في اصطلاح الصرفيين يختص بالحرف والحركة و يهدف إلى التخفيف، فقد ورد في معجم المصطلحات النحوية و الصّرفيّة ما يؤكد كلام التهانوي السابق، و ذلك حيث قال عن حذف الحرف:

« و أمّا الحرف فإمّا أن يكون الحذف فيه بحرف زائد على الكلمة لمعنى كحذف الألف من ضارب أو الياء من صيرف، أو يكون الحرف من الكلمة نفسها كحذف الواو من عدة أو الهاء من سنة، و الواو و الياء من « ق» فعل أمر من وقى.

و كما يحذف الحرف من أجل التصريف فإنّه قد يحذف اعتباطا - أي: بلا علّة كحذف الواو من أبو »[2].

**7- الإلحاق:** قال التهانوي:

« الإلحاق هو عند الصرفيين أن يزيد حرفا أو حرفين على تركيب زيادة غير مطردة في إفادة معنى ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف، وحركاتها المعينة، والسكنات كلّ واحد في مثل مكانها في الملحق بها، و في تصاريفها من المضارع، و الماضي، و الأمر، و المصدر، و اسم الفاعل، و اسم المفعول، إن كان الملحق به فعلا رباعيا، و من التصغير و التكسير إن كان الملحق به رباعيا لا خماسيا »[3].

و ورد تعريف الإلحاق في المعجم: « بأنّه زيادة حرف على أصول الكلمة لا لغرض معنوي بل لتوازن بها كلمة أخرى كي تجري الكلمة الملحقة في تصريفها على ما تجري عليه الكلمة الملحقة بها.

و يقع الإلحاق في الأسماء والأفعال- و هو في الأسماء كزيادة الواو في كوثر و جدول و الألف في أرطي لإلحاقها كلّها بجعفر- و ألف معزي لإلحاقها بدرهم.

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص425.
[2] - محمد سمير نجيب اللبدي، ص62.
[3] - المصدر السابق،ج4، ص85،86.

و هو في الأفعال كزيادة الباء في جلبب واللّام في شملل و الواو في دهور- لإلحاق ذلك كله ببناء - دحرج و ضابطه في الأفعال اتحاد المصادر »[1].

و الإلحاق عند خديجة الحديثي: «هو أن يزاد على الثلاثي حرف أو أكثر لغرض جعله على بناء من أبنية الرباعي المجّرد أو المزيد، ليجري في تصريفه مجراه »[2]

و علامات الإلحاق عندها فتذكره بقولها: « أمّا أمارات الإلحاق فإنّ كل كلمة- اسما كانت أو فعلا- فيها زيادة لا تطرد لإفادة معنى و ساوت الكلمة بهذه الزيادة وزنا من أوزان المجرّد في عدد حروفه و حركاته و سكناته فهي ملحقة بهذا الأصل و زيادتها للإلحاق »[3].

**8- تقسيم البناء إلى مجرد و مزيد:**

يقسم البناء في العربية من حيث عناصر التجرد والزيادة إلى صنفين:

مجرد ومزيد وهما مصطلحان متقابلان لأنّ: « الزيادة ظاهرة لغوية تلحق الأسماء والأفعال وتقابل في معناها التجريد وتعني في حقيقتها زيادة أصول الكلمة في بعض الحروف .....

و للزيادة حروف معروفة جمعت في قولهم: هناء و تسليم أو سألتمونيها أو أمان و تسهيل »[4].

أمّا مصطلح التجريد أو المجرد فهو: « وصف يطلق على الأسماء و الأفعال الخالية من الزيادة فيقال: فعل ثلاثي مجرّد، و فعل رباعي مجرّد كما يقال: اسم ثلاثي مجرّد أو رباعي مجرّد أو خماسي مجرّد »[5].

و قد سار التهانوي على هذا التقسيم ونستطيع معرفة ذلك من خلال التطرق إلى مصطلحي: المجرد والمزيد عنده كما يلي:

---

[1] - محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص201.

[2] - خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ط1، مكتبة النهضة، بغداد، العراق، 1385هـ، 1965م، ص403.

[3] - خديجة الحديثي، المرجع نفسه، ص112.

[4] - محمد سمير نجيب اللبدي، المرجع السابق، ص99.

[5] - محمد سمير نجيب اللبدي، المرجع نفسه، ص42.

**أ ـ المجرّد والمزيد(المنشعب):**

عرّف التهانوي المجرد بقوله: « المجرّد اسم مفعول من التجريد ... و عند الصرفيين كلمة فيها حروف أصلية فقط أي لا يكون فيها حرف زائد مثل ضرب و يقابله المزيد »[1].

و عرّف المزيد تعريفا مختصرا فقال: « المزيد عند الصرفيين، كلمة فيها حرف زائد، و يسمّى منشعبا أيضا و يقابله المجرّد »[2].

أمّا مرادفه: (المنشعب) فيتوسّع نوعا ما- في تعريفه فيقول:

« المنشعب: عند الصرفيين هو المزيد يعني الأبنية المتفرّعة من أصل، بالحاق حرف من الحروف الزوائد التي يجمعها قولهم: هويت السمان نحو: أكرم أو بتكرير حرف العين من أيّة حرف كانت، نحو كرّم. كذا في الجرجاني»[3].

و نخلص إلى القول إلى أنّ التهانوي يوافق القدماء و المحدثين فيما ذهبوا إليه في هذا التقسيم.

**9- تقسيم البناء إلى ثلاثي و رباعي و خماسي:**

ذكر التهانوي أنّ الصرفيين يقسّمون البناء بصفة عامة إلى ثلاثي، و رباعي، و خماسي، فقال:

« ينقسم البناء عندهم إلى ثلاثي و رباعي و خماسي، لأنّه إن كانت في الكلمة ثلاثة أحرف أصول فثلاثي، و إن كانت في الكلمة أربعة أحرف أصول فرباعي، و إن كانت خمسة فخماسي »[4].

و لكنّه في موضع آخر من معجمه يبيّن بأنّ الخماسي وصف لا يطلق إلّا على الاسم فقط بمعنى أنّ بنية الأفعال لها بنيتان: الثلاثي و الرّباعي فقط، أمّا بنية الأسماء فلها ثلاثة أبنية هي: الثلاثي و الرّباعي و الخماسي. و لذلك وجدناه حينما يعرّف الخماسي، يقول:

---

[1] ـ كشاف مصطلحات الفنون، ج1، ص264.
[2] ـ المصدر نفسه، ج2، ص296.
[3] ـ المصدر نفسه، ص464.
[4] ـ المصدر نفسه، ج1، ص215.

**أ – الخماسي:**

« الخماسي: بالضم عند الصرفيين كلمة فيها خمسة أحرف أصول سواء كان مجردا كجحمرش أو مزيدا فيه كعضرفوط و هو لا يكون إلّا اسما »[1].

و من هنا يتبين لنا أن المعيار المعتمد في تقسيم بنية الأفعال و بنية الأسماء هو الأحرف الأصول لا غير و هي كما ذكرنا آنفا ثلاثة أقسام، الثلاثي و الرباعي و الخماسي، و قد مرّ بنا تعريف التهانوي للخماسي و تبقى لنا تعريفه للثلاثي و الرباعي، و اللّذين عرّفهما كما يلي:

**ب- الثلاثي:** قال التهانوي:

« الثلاثي بالضمّ عند الصرفيين عبارة عن اسم أو فعل يوجد فيه ثلاثة أحرف أصول، بمعنى أنه لا يوجد فيه زائد من هذه الثلاثة »[2].

ثم يبين بأنّ الثلاثي قد يكون منه المجرّد و قد يكون منه المزيد فيقول:

« ثمّ الثلاثي إن لم يوجد فيه سوى هذه الأحرف الثلاثة كزيد و ضرب يسمّى ثلاثيا مجرّدا، و إن وجد فيه سوى هذه الأحرف الثلاثة أيضا كإكرام و استنصر يسمّى ثلاثيا مزيدا فيه و مزيدا أيضا »[3].

**ج- الرباعيّ:** قال التهانوي:

« الرباعيّ بالضم عند الصرفيين كلمة فيها أربعة أحرف أصول فحسب سواء كانت اسما كجعفر أو فعلا كبعثر »[4].

و الخلاصة أنّ التهانوي في تقسيمه للبناء إلى ثلاثي و رباعي و خماسي يوافق علماء الصرف القدماء الذين صنفوا الأبنية إلى ثلاثة أصناف هي: الثلاثي و الرباعي و الخماسي. و أنّ لكل صنف منها بناء مجردا وبناء مزيدا و أن بنيتي الأفعال و الأسماء تشتركان في الثلاثي و الرباعي بينما تنفرد بنية الأسماء بالخماسي و تنفرد بنية الأفعال بأزمنة ثلاثة هي: الماضي و المضارع و الأمر.

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص32.
[2] - المصدر نفسه، ج1، ص233.
[3] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[4] - المصدر نفسه، ج2، ص228.

**10- المغالبة:** عرّف التهانوي المغالبة، و ذكر مبناها و معناها، فقال:
« المغالبة: عند الصرفيين هو أن يذكر بعد المفاعلة فعل ثلاثي مجرّد لبيان غلبة أحد الطرفين المتشاركين في أصل الفعل و تبنى على فعلته أفعلة أي بفتح العين في الماضي و ضمها في المضارع، نحو كارمني فكرمته أكرمه إلّا المثال الواويّ و ما عينه و لامه ياء فإنّه أفعله بالكسر، ثم باب المغالبة ليس بقياسي فلا يقال بارعني فبرعته أبرعه، بل هذا الباب مسموع كثيرا هكذا يستفاد من أصول الأكبري و الرضيّ شرح الشافية »[1].
و يقول ابن الحاجب في الشافية: « ففعل لمعان كثيرة. و باب المغالبة: يبنى على فاعلته أفعله نحو: كارمني فكرمته أكرمه. إلّا باب وعدت وبعت ورميت فإنّه أفعله بالكسر. و عن الكسائي في مثل شاعرني فشعرته أشعره بالفتح »[2].
و ما يمكن أن نخلص إليه أن الإبدال والبدل والتبديل كلها مصطلحات مترادفة عند التهانوي و مفهومها واحد عند الصرفيين و هو: جعل حرف من حروف الإبدال - مكان حرف غيره.
إلّا أنّ المصطلح المشهور في علم الصرف هو الإبدال، والمصطلح المشهور في علم النحو هو البدل و لذلك استخدمهما التهانوي بهذا المفهوم و يبدو أن ذكره لهذه المترادفات يعد ضربا من التوسع اللغوي ليس إلّا.
**11- الإبدال و البدل و التبديل:** عرّف التهانوي الإبدال فقال:
« و الإبدال جعل الشيء مكان آخر، هكذا في بعض كتب اللغة. و قد عرفت معناه عند الصرفيين و أهل العربية و كذا عند النحاة منهم فإنّ حاصل معناه إيراد الشيء بدلا عن شيء سواء كان ذلك الشيء المبدل حرفا أو كلمة »[3].
و عرّف البدل، و ذلك حيث قال:
« البدل: بسكون الدال المهملة مع فتح الباء و كسرها هو القائم مقام الشيء، و البديل مثله، الأبدال و البدلاء الجمع على ما في الصراح والمهذّب. و كذا البدل بفتحتين كما في قوله تعالى: ( بئس للظالمين بدلا) [الكهف:50]. و عند الصرفيين

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص388.
[2] - رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي (ت 686)، شرح شافية ابن الحاجب، شرح شواهده: عبد القادر البغدادي (ت 1093هـ)، تح: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1402هـ،1982م، القسم الأول، ج1، ص70.
[3] - المصدر السابق، ج1، ص197.

هو الحرف القائم مقام غيره. قال ابن الحاجب في الشافية: الإبدال جعل حرف مكان حرف غيره ، أي جعل حرف من حروف الإبدال و هي حروف (انصت يوم جد طاه زل) فلا يرد نحو اظّلم، فإنّ أصله اظتلم جعل الظاء مكان تاء افتعل لإرادة الإدغام، فإنه لا يسمى ذلك بدلا لما أن الظاء ليست من حروف الإبدال »[1].

و عرف التبديل تعريفا موجزا فقال:

« التبديل لغة هو الإبدال و قيل غيره »[2].

و جاء في أحد المعاجم الحديثة تعريف الإبدال كما يلي:

« الإبدال: الإبدال في اللغة هو إقامة شيء مقام آخر ...و هو عند أهل الصرف: وضع حرف مكان آخر، و هذا ما درج عليه شّراح الألفية، و قد عرّفه الرضيّ في الشافية بأنّه: جعل حرف ليس عليلا و لا همزة مكان حرف ليس منها »[3].

**12- الإعلال و الاعتلال و التعليل:**

عرّف التهانوي الإعلال بقوله:

« الإعلال: بكسر الهمزة عند الصرفيين تغيير حرف العلة بالقلب أو الإسكان أو الحذف للتخفيف و يسمى تعليلا و اعتلالا أيضا و حروف العلة: الألف، و الواو، و الياء. فلا يقال لتغيير الهمزة بأحد الثلاثة أي بالقلب أو الحذف أو الإسكان إعلال، بل تخفيف همزة. و لا لإبدال غير حروف العلة، و لا لحذفه و لا لإسكانه إعلال. و لا يقال أيضا لتغيير حروف العلة للإعراب لا للتخفيف إعلال، كمسلمين و أبيه، و قد اشتهر في اصطلاحهم الحذف الإعلالي للحذف الذي يكون لعلة موجبة على سبيل الإطراد كحذف ألف عصا، و ياء قاض، و الحذف الترخيمي، و الحذف لا لعلة للحذف غير المطرد، كحذف لام يد، و دم. و إن كان أيضا حذفا للتخفيف ولفظ القلب مختص في اصطلاحهم بإبدال حروف العلة و الهمزة بعضها مكان بعض و المشهور في غير الأربعة الإبدال »[4]. و عرف الإعتلال بإيجاز

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص192،193.
[2] - المصدر نفسه، ج1، ص197.
[3] - محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص19.
[4] - المصدر السابق، ج3، ص327.

فقال: « الإعتلال عند الصرفيين هو الإعلال »[1]. و عرف التعليل بإيجاز أيضا فقال: « و التعليل عند الصرفيين هو الإعلال »[2].

و قد ورد تعريف الإعلال في أحد المعاجم الحديثة على هذا النحو:

« الإعلال: في اللغة مصدر للفعل أعلّ و عند علماء الصرف تغيير حرف العلة بقلبه أو حذفه أو إسكانه بقصد التخفيف سواء أكان التغيير بين عليلين أو بين عليل و صحيح »[3].

و ما يمكن أن نستنتجه أن: الإعلال و الاعتلال و التعليل هي مصطلحات مترادفة عند التهانوي و مفهومها عند الصرفيين هو تغيير حرف العلة بالقلب أو الحذف من أجل التخفيف إلا أن المصطلح الأشهر عندهم هو الإعلال و هو كذلك عند التهانوي.

**13- الإدغام:** عرّفه التهانوي بقوله:

« الإدغام بالغين المعجمة هو في اللغة إدخال الشيء في الشيء. و هو إمّا مصدر من باب الإفعال كما ذهب إليه الكوفيون. و إمّا مصدر من باب الإفتعال على أنّه بتشديد الدال، كما ذهب إليه البصريون. و بالجملة بتخفيف الدال من عبارات الكوفيين، و بتشديدها من عبارات البصريين، ..... و في اصطلاح الصرفيين و القراء: هو إلباث الحرف في مخرجه مقدار إلباث الحرفين في مخرجهما. كذا نقل عن جار الله. و نقض بمدة مد بها مقدار الحرفين كالسماء. و أيضا المقصود من الإدغام التخفيف ورفع الثقل »[4].

و ورد في أحد المعاجم الحديثة تعريف الإدغام على هذا النحو:

« الإدغام: في اللغة الإدخال و في الاصطلاح- الإتيان بحرفين أحدهما ساكن و الآخر متحرك من مخرج واحد دون أن يكون فاصل بينهما ثم إدراج الساكن الأوّل في الثاني المتحرك. و قد دعا العرب إليه التقاء المتجانسين على ألسنتهم فعمدوا إليه طلبا للخفّة »[5].

و نستنتج بأنّ هناك توافق بين التعريفين و لا يوجد أيّ اختلاف بينهما.

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص327.
[2] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[3] - محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص156.
[4] - المصدر السابق، ج2، ص138.
[5] - المرجع السابق، ص81.

و ما يمكن ملاحظته أنّ الإبدال و الإعلال و الإدغام كّلها على بناء واحد هو: إفعال هذا من جهة، و من جهة ثانية أنّها تشترك في غرض واحد هو التخفيف و رفع الثقل.

**خلاصة:**

أدى الإحصاء الموسع للمصطلحات الصرفية، في المدونة المدروسة إلى ما يلي:
المجموع الكلي للمصطلحات الصرفية هو: 221 مصطلح، و قد توزعت على النحو الآتي:
المصطلحات الصرفية البسيطة: 86.
المصطلحات الصرفية المركبة: 98.
المصطلحات الصرفية المعقدة: 37.
و ما يلاحظ على المصطلحات الصرفية البسيطة أنها شكلت نسبة 38.91 % من جملة 221 مصطلح.
أما المصطلحات الصرفية المركبة، فقد بلغت نسبتها المائوية: 44.34 %.
و أما المصطلحات الصرفية المعقدة، فقد مثلت نسبتها المائوية: 16.74 % فقط.
و تتوزع المصطلحات المركبة على نوعين من المركبات، هما المركب الإضافي، و هو الغالب، و عدده:56، و المركب النعتي و عدده: 42.
و تتفرع المصطلحات المعقدة إلى صنفين هما: المركب الشبه إسنادي و هو الغالب، و عدده:21، يليه المركب النعتي، و عدده: 16.
أما المركب الموصولي فلا يوجد.

# الفصل الثالث: المصطلحات النّحويّة.

**المبحث الأول: مصطلحات المقدّمات النّحويّة.**

**المبحث الثاني: مصطلحات الأسماء.**

**المبحث الثالث: مصطلحات الأفعال.**

**المبحث الرابع: مصطلحات نّحويّة أخرى.**

## تمهيد:

يبحث هذا الفصل في المصطلحات النحوية، عند التهانوي في كشافه، و ذلك من خلال أربعة مباحث متناسقة، هي: مصطلحات المقدمات النحوية، و مصطلحات الأسماء، و مصطلحات الأفعال، و مصطلحات أخرى، و سيتم من خلاله التركيز على دراسة و تحليل، أهم المصطلحات النحوية الأساسية، أما باقي المصطلحات النحوية الفرعية المتبقية،فسنثبتها في فهرس المصطلحات في نهايةالبحث و نستفيد منها في الوصول إلى نتائج كلية، بوصفها مصطلحات محصاة، و منتمية إلى المستوى النحوي.

## المبحث الأول: مصطلحات المقدمات النحوية

يضمّ هذا المبحث،عدّة مصطلحات و هي كما يلي:

### 1- علم النّحو أو علم الإعراب:

ذكره التهانوي في مقدمة معجمه، عندما تكلم عن العلوم العربية، فقال:
« العلوم العربية في (شرح المفتاح)، اعلم أن علم العربية المسمى بعلم الأدب علم يحترز به عن الخلل في كلام العرب، لفظا أو كتابة، وينقسم على ما صرحوا به إلى اثني عشر قسما منها أصول هي العمدة في ذلك الاحتراز، و منها فروع. »[1]
و بما أن علم النحو ينتمي إلى العلوم العربية الأصول (العمدة) و ليس الفروع.
فإننا سنقتصر على ذكر هذه العلوم الأصول فقط، و التي شرحها بقوله:
« أمّا الأصول فالبحث فيها عن المفردات من حيث جواهرها و موادها كعلم اللغة، أو من حيث صورها و هيآتها كعلم الصرف، أو من حيث انتساب بعضها إلى بعض بالأصلية و الفرعية كعلم الاشتقاق. و إما عن المركبات على الإطلاق فأما باعتبار هيآتها التركيبية، و تأديتها لمعانيها الأصلية فعلم النحو، و أما باعتبار إفادتها لمعان زائدة على أصل المعنى فعلم المعاني، أو باعتبار كيفية تلك الفائدة

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص20.

في مراتب الوضوح فعلم البيان. وإما عن المركبات الموزونة، فأما من حيث وزنها فعلم العروض، أو من حيث أواخر أبياتها فعلم القافية. »[1]

فمن خلال النص السابق يتبين لنا أن علم النحو يهتم بالمركبات، باعتبار هيآتها التركيبية، و تأديتها لمعانيها الأصلية. و يستحيل دراسة المركبات دون دراسة أجزائها و أجزاؤها هي المفردات التي يدرسها علم الصرف من حيث صورها و هيآتها و لذلك يعد علم الصرف مقدمة ضرورية و مهمة جدا لدراسة علم النحو كما أشار إلى ذلك كثير من النحاة و على رأسهم ابن جني.

و قد صرّح التهانوي أثناء حديثه عن علم الصرف بقوله:
« فالصّرف و التصريف عند المتأخرين مترادفان، و التصريف على ما حكى سيبويه عنهم جزء من الصرف الذي هو جزء من أجزاء النحو. »[2]
و قد نقل التهانوي قبل هذا التصريح قولا للشيخ: شمس الدين الأكفاني السخاوي.
و الذي يقول فيه: « و ما يعمّ المفرد و المركّب فهو علم النّحو »[3]
والذي نستنتج منه بأنّ التهانوي يوافقه الرأي في أن علم النحو. يبحث في المفردات أيضا كما يبحث في المركبات.
و لذلك عرف التهانوي، علم النحو، بقوله:
« علم النّحو و يسمّى علم الإعراب أيضا على ما في شرح اللّب، و هو علم يعرف به كيفية التركيب العربي صحة و سقاما، و كيفية ما يتعلق بالألفاظ، من حيث وقوعها فيه من حيث هو هو أولا وقوعها فيه. كذا في الإرشاد »[4]
و مهما يكن من أمر:
« فعدهم الصرف من أجزاء النحو بناء على كونه من مبادئ النحو، لأنه يتوقف عليه مسائل النحو، أي التصديق بها. و هذا كما عد صاحب (مختصر الأصول)

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص20.
[2] -المصدر نفسه، ص24.
[3] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[4] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

علم الكلام و العلوم العربية من مبادئ أصول الفقه، لتوقف مسائله عليهما تصورا أو تصديقا »[1]

أمّا موضوع علم النحو فقد أشار إليه التهانوي بدقة، حينما قال:
« و موضوع النحو اللفظ الموضوع مفردا أو مركبا وهو الصواب، كذا قيل يعني موضوع النحو اللفظ الموضوع، باعتبار هيئته التركيبية و تأديتها لمعانيها الأصلية لا مطلقا فإنه موضوع العلوم العربية على ما مر قبل هذا. و قيل الكلمة و الكلام، و فيه أنه لا يشتمل المركبات الغير الإسنادية مع أنها أيضا موضوع النحو. و قيل: هو المركب بإسناد أصلي وفيه أنه لا يشتمل الكلمة و المركبات الغير الإسنادية »[2]

و أما عن ثمرته و فائدته، فيقول التهانوي:
« و الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في التأليف، والاقتدار على فهمه، و الإفهام به. هكذا في الإرشاد و حواشيه و غيرها »[3]
و ما تجدر الإشارة إليه أن التهانوي قد خصص مدخلا مصطلحيا بسيطا آخر لعلم النحو ألا و هو: المصطلح البسيط: (النحو)، أي خاليا من التركيب الإضافي فقال:
« النحو: النحو بفتح النون و سكون الحاء في اللغة الجانب و الطريق و القصد و إعراب كلام العرب، يقال ما أحسن نحوك كما في الصراح. و في الاصطلاح اسم لعلم من العلوم المدونة و قد سبق في المقدمة »[4]
و يبدو من خلال هذا التعريف تركيز التهانوي على التعريف اللغوي للنحو، لأنه كان قد قدم تعريفا اصطلاحيا له في المقدمة و لذلك لم يعده ها هنا. و اكتفى بالإحالة الداخلية إليه في موضعه بقوله: « و قد سبق في المقدمة »[5]

## 2- الحركات الإعرابية:

نقصد بالحركات الإعرابية ألقاب الإعراب و ألقاب البناء على اصطلاح البصريين أوهما معا على اصطلاح الكوفيين، وقد ورد في المعجم أن:« الحركات الإعرابية:

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص25.
[2] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[3] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[4] - المصدر نفسه، ج4، ص261،262.
[5] - المصدر نفسه، ص262.

هي مصطلح يدل على العلامة التي تلحق آخر الاسم و آخر الفعل لتدل على موقع الكلمة من الجملة إعرابيا. و حركات الإعراب ثلاث، هي: الفتحة، و الضمة، و الكسرة. وهي تقع على الحرف الساكن، فتحركه بحسب مقامه في الجملة. و لا يعد السكون من الحركات. و يسمون الحركات الإعرابية. (التشكيل). »[1]

**أ- ألقاب الإعراب**

**أ-1- النّصب أو الفضلة:**

« النصب بفتح النون و الصاد وهو نوع من الإعراب حركة كان أو حرفا و هو علامة المفعولية في الاسم، ولا يطلق على الحركة البنائية و يسمى بالفضلة أيضا على ما في الموشح. فمنصوب الاسم ما اشتمل على علم المفعولية و المنصوب مطلقا هو اللفظ المشتمل على النصب و المنصوب على المدح و الذم والترحم هو المفعول به الذي حذف فعله لزوما لقصد المدح أو الذم أو الترحم نحو الحمد لله الحميد أي أمدح الحميد و أريد الحميد، و نحو أتاني زيد الخبيث أي أذم الخبيث و أريده و نحو مررت بزيد. المسكين أي أريد المسكين و المنصوب على الاختصاص قد سبق في فصل الصاد المهملة، من باب الخاء المعجمة »[2]

**أ-2- الرّفع:**

« الرفع بالفتح و سكون الفاء عند النحاة اسم لنوع من الإعراب حركة كان أو حرفا، و ما اشتمل على الرفع يسمى مرفوعا »[3]

**أ-3- الجرّ:**

ذكر التهانوي تعريفه في اصطلاح النحاة، فقال:

« و عند النحاة يطلق على نوع من الإعراب حركة كان أو حرفا و يسمى علامة أيضا كما يستفاد من الموشح شرح الكافية.ويجيء في لفظ الإعراب.والذي يحصل منه الجر يسمى جارا وعامل الجر، و اللفظ الذي في آخره الجر يسمى مجرورا. و جر الجوار عندهم هو أن تصير الكلمة مجرورة بسبب اتصالها بكلمة مجرورة سابقة عليها لا بسبب غير الاتصال، فيكون جر الأولى بسبب العامل و جر الثانية

---

[1] - مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، د.ط، دار البشائر، دمشق، سورية، 2013م، ص164.

[2] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج4، ص 182،183.

[3] - المصدر نفسه، ج2، ص238.

لا بعامل، ولا بسبب التبعية كجر التوابع بل إنما يكون بسبب الاتصال و المجاورة كجر أرجلكم في قوله تعالى:{ وامسحوا برؤوسكم و أرجلكم} [المائدة:6]. عند من قرأ بجر أرجلكم، فإنه إنما هو بسبب مجاورته بقوله برؤوسكم. »[1]

**أ-4- السّكون:**

عرفه التهانوي، بقوله: « هو من صفات الحروف، يقال: الحروف إما متحرك أو ساكن، ولا يراد بهذا حلول الحركة و السكون فيها، لأن الحلول من خواص الأجسام، بل يراد بكونه متحركا أن يكون الحرف الصامت بحيث يمكن أن يوجد عقيبه مصوّت من المصوّتات. و بكونه ساكنا أن يكون بحيث لا يمكن أن يوجد عقيبه شيء من تلك المصوّتات. »[2]

**ب- ألقاب البناء**

**ب-1- الفتح/المفتوح:**

قال التهانوي:

« الفتح: بالفتح و سكون التاء المثناة الفوقانية عند أهل العربية يطلق على نوع من الحركة، و هو من ألقاب المبني كما مر، و على الفتح القارئ فاه بلفظ الحرف و يقال له التفخيم و هو شديد و متوسط فالشديد هو نهاية فتح الشخص فاه بذلك الحرف و لا يجوز في القرآن بل هو معدوم في لغة العرب، و المتوسط ما بين الفتح الشديد و الإمالة المتوسطة. »[3]

يتضح من خلال هذا التعريف أنّ مصطلح: الفتح. استعمله التهانوي لمفهومين:

1- على نوع من الحركة، وهو من ألقاب المبني عند البصريين.

2- على التفخيم، لأن القارئ يفتح فاه عندما يتلفظ بالحرف- و لذلك أطلق عليه مصطلح: الفتح. أي أن هذا الأخير هو وصف لفعل القارئ.

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص273.

[2] - المصدر نفسه، ج2، ص419.

[3]- المصدر نفسه، ج3، ص408.

أما عندما يكون هذا المصطلح وصفا للحرف، فإننا نلحظ أن التهانوي يستخدم بنية أخرى مشتقة من المصدر على صيغة اسم المفعول ألا وهي: المفتوح، و يعرفه بقوله: « المفتوح: هو الحرف الذي فيه الفتح. »[1]

**ب-2- الكسر:**

ذكر التهانوي أن مصطلح: الكسر، يطلق « على نوع من الحركة... و عند القراء: الإمالة المحضة. »[2]
أي أنه استخدمه بمفهومين مثلما فعل مع مصطلح الفتح.

**ب-3- الوقف:**

استخدمه التهانوي كذلك بمفهومين. و ذلك حيث أشار إلي المفهوم الأول، بقوله: « و عند البصريين و القراء قد يطلق على السكون البنائي، و لهذا يقال: الأمر موقوف الآخر. »[3]
أمّا المفهوم الثاني، فوضحه بقوله: « و قد يطلق على قطع الكلمة عمّا بعدها أي على تقدير أن يكون بعدها شيء، و قيل: هو قطع الكلمة عن الحركة. »[4]

**ب-4- الضمّ/الضمّة:**

قال التهانوي: « قال بعضهم، الضّم و الفتح و الكسر مجردة عن التاء: ألقاب البناء و الوقف، و السكون يختص بالبنائي، و الجزم بالإعرابي. و سمى سيبويه حركات الإعراب رفعا و نصبا و جرا و جزما، و حركات البناء ضما و فتحا و كسرا ووقفا، فإذا قيل: هذا الاسم مرفوع، أو منصوب، أو مجرور، علم بهذه الألقاب أن عاملا عمل فيه يجوز زواله و دخول عامل يعمل خلاف عمله. هكذا في كليات أبي البقاء. »[5]

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص409.
[2] - المصدر نفسه، ج4، ص13.
[3] - المصدر نفسه، ص348.
[4] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[5] - المصدر نفسه، ج3، ص124.

و يتضح لنا من خلال هذا النص أن الضم و الفتح و الكسر و الوقف ألقاب البناء عند البصريين و على رأسهم سيبويه و تقابلها عندهم حركات الإعراب رفعا و نصبا و جرا و جزما.

ثم يبين التهانوي علة هذه التسمية، فيقول:
« فقولهم: ضم و فتح و كسر هو من صفة العضو، و إذا سميت ذلك رفعا و نصبا و جرا و جزما فهو من صفة الصوت، و عبروا عن هذه بحركات الإعراب لأنه لا يكون إلا بسبب و هو العامل، كما أن هذه الصفات إنما تكون بسبب وهو حركة العضو. و عبروا عن أحوال البناء بالضمة و الفتحة و الكسرة و السكون، لأنه لا يكون بسبب أعني بعامل، كما أن هذه الصفات يكون وجودها بغير آلة. »[1]
و منه نستنتج أن ألقاب الإعراب ما هي إلا وصف أطلق على عضو من أعضاء النطق المتحركة وهو: الشفتان و ذلك حينما تضم أو تفتح أو تكسر أو تسكن أي لا تتحرك. و قد لخص لنا التهانوي هذا المفهوم أثناء تعريفه لمصطلح: الضمة فقال:

« الضمة: هي عبارة عن تحريك الشفتين بالضم عند النطق فيحدث من ذلك صوت خفي مقارن للحرف إن امتد كان واوا، وإن قصر كان ضمة. و الفتحة عبارة عن فتح الشفتين عن النطق بالحروف و حدوث الصوت الخفي، الذي يسمى فتحة، و كذا القول في الكسرة، و السكون عبارة عن خلو العضو عن الحركات عند النطق بالحروف، ولا يحدث بغير الحرف صوت فينجزم عند ذلك أي ينقطع، فلذلك يسمى جزما اعتبارا بانجزام الصوت و هو انقطاعه و سكونا اعتبارا بالعضو الساكن. »[2]

و مهما يكن الأمر فكما يقول التهانوي، فإن:
« الضمة و الفتحة و الكسرة بالتاء واقعة على نفس الحركة، لا يشترط كونها إعرابية أو بنائية، لكنها إذا أطلقت بلا قرينة يراد بها الغير الإعرابية، و يسمى

[1] ـ كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص124.
[2] ـ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

أيضا رفعا و نصبا و جرا إذا كانت إعرابية كما عرفت. ولا يختص بها بل معناها شامل للحروف الإعرابية أيضا. »[1]

و مما سبق يتضح لنا جليا أن التهانوي متأثر بالبصريين، حيث يذكر في إحدى فوائده أن البصريين يفرقون بين ألقاب البناء و ألقاب الإعراب أما الكوفيون فلا يفرقون بينها، فيقول:

« ألقاب المبني عند البصريين ضم و فتح و كسر للحركات الثلاث ووقف للسكون. و أما الكوفيون فيذكرون ألقاب المبني في المعرب و بالعكس. »[2]

و بالتالي نصل إلى نتيجة مفادها: أن التهانوي يفرق بين ألقاب الإعراب و ألقاب البناء، تفريقا واضحا.

و قد أشار أحد الباحثين إلى:

« أن النحويين في القرون الثلاثة الأولى لم يفرقوا بين ألقاب الإعراب و ألقاب البناء، على الرغم من أن سيبويه نظر إلى ذلك كما رأينا.

وقد أحس النحويون في القرون التالية بذلك، ففرقوا بينهما تنظيرا و استعمالا و هذا ما سار عليه الباحثون المحدثون. و أغلب النحويين في القرون الرابع و الخامس و السادس الهجرية، يؤكدون على وجوب التفريق بين ألقاب الإعراب و ألقاب البناء و صار الأمر في القرون التالية لها من المسلمات به. »[3]

**3- الفرق بين الاسم و الفعل و الحرف:**

ذكر التهانوي في معجمه أن ما يميز الحرف عن قسيميه الاسم و الفعل هو عدم استقلاله بالمفهومية، و ذلك حيث قال:

« و ما قيل الحرف ما يوجد معناه في غيره و أنه لا يدل على معنى باعتباره في نفسه بل باعتباره في متعلقه، فقد إتّضح أن ذكر المتعلق للحرف إنما وجب

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص124.
[2] - المصدر نفسه، ج1، ص218.
[3] - مرزا الخامس يوخنا، موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2012م، ج2، ص587.

ليتحصل معناه في الذهن إذ لا يمكن إدراكه إلا بإدراك متعلقه إذ هو آلة لملاحظته فعدم إستقلال الحرف بالمفهومية إنما هو لقصور و نقصان في معناه. »[1]

ثم يفرق التهانوي بين الاسم و الفعل رغم اشتراكهما في الاستقلال بالمفهومية، و ذلك حيث يقول:
« ثم الاسم و الفعل يشتركان في كونهما مستقلين بالمفهومية إلا أنهما يفترقان في أن الاسم يصلح لأن يقع مسندا و مسندا إليه، و الفعل لا يقع إلا مسندا، فإن الفعل ما عدا الأفعال الناقصة كضرب مثلا يدل على معنى في نفسه مستقل بالمفهومية وهو الحدث، و على معنى غير مستقل هو النسبة الحكمية الملحوظة، من حيث إنها حالة بين طرفيها و آلة لتعرف حالهما مرتبطا أحدهما بالآخر. »[2]

و من هنا يتبين لنا أن أهم شيء يميز الاسم عن الفعل عند التهانوي هو (الإسناد)، لأن الاسم في النظام النحوي للغة العربية يصلح أن يقع مسندا و مسندا إليه، أما الفعل فلا يقع إلا مسندا و بالتالي فهو يفتقر إلى الاسم في عملية الإسناد. في حين أن الاسم لا يفتقر إلى الفعل في تلك العملية الإسنادية على الإطلاق.

**4-العامل:**
« العامل هو عند النحاة ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب. قد اشتهر فيما بينهم أن الاسم هو الأصل في الإعراب و أن المضارع قد تطفل عليه بسبب المضارعة. فاعلم أن تعلق الفعل و ما أشبهه من الحروف و الأسماء و غيرها بالاسم المتمكن سبب لثبوت و صف فيه كالفاعلية و المفعولية و الإضافة، و هذه معان معقولة تستدعي نصب علامة يستدل بها عليها، فيجعلوا الإعراب الذي هو الرفع و النصب و الجر دلائل عليها، و سموا تلك المعاني مقتضيات للإعراب، و سموا الأشياء التي تعلقها بالاسم المتمكن سبب لحدوث هذه المعاني عوامل. »[3]

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص437.
[2] - المصدر نفسه، ص438.
[3] - المصدر نفسه، ج3، ص328.

و جاء في المعجم تعريف العامل، كما يلي:
« العامل: هو اللفظ الذي يؤثر في غيره فيرفعه، أو ينصبه، أو يجره كالأفعال، و الحروف الناسخة، و الأفعال الناقصة، و حروف الجر، و غيرها. نحو: ذهب علي. فعلي: فاعل مرفوع، و العامل الذي رفعه هو الفعل (ذهب). و إذا قلنا: لم أذهب، فالعامل هو (لم) و عامل التجرد من الناصب و الجازم هو رافع الفعل. فأدوات النصب و الجزم من العوامل. »[1]

**العوامل قسمان:**
ذكر ذلك التهانوي في معجمه المختص، و ذلك حيث يقول:
« ثم العوامل قسمان: لفظية و هي ما يتلفظ بها حقيقة أو حكما و معنوية و هي ما لا يكون له أثر في اللفظ أصلا لا حقيقة و لا حكما كرافع المبتدأ و الخبر و الفعل المضارع. و قد يطلق العامل المعنوي على ما لا يكون عامليته باعتبار لفظ الكلام و منطوقه بل باعتبار معنى خارج عنه، يفهم من فحوى الكلام كمعنى الإشارة أو التنبيه في قائما في قولنا هذا زيد قائما، و يقابله العامل اللفظي بمعنى ما يكون عامليته باعتبار لفظ الكلام و منطوقه سواء كان ملفوظا حقيقة أو حكما كعامل، فإنه مقدر بفعل أو اسم فاعل. »[2]

و جاء في المعجم كذلك تقسيم العامل إلى قسمين:
و عرف الأول بقوله:
« **العامل اللفظي:** هو لفظ أقوى من لفظ العامل المعنوي، و يضم الألفاظ المؤثرة فيما بعدها. و هو ثلاثة أنواع:
1- الأفعال التامة، و الأفعال الناقصة، و أفعال المدح و الذم، و أفعال القلوب.
2- الأسماء: كأسماء الشرط، و أسماء الأفعال، و أسماء الكناية، و المشتقات، و الجمع، و المبتدأ، و الخبر، و غيرها.

[1] - مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص210.
[2] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص328.

3- الحروف: وهي مطلق الحروف الجارة ، و الجازمة، و الناصبة، و الحروف المشبهة بالفعل، ولا النافية للجنس، و ما وأخواتها، و حروف النداء، و واو المعية، و أدوات الاستثناء... »[1]

ثم بعد ذلك عرف الثاني قائلا:

« العامل المعنوي: هو ما يدرك بالعقل لا باللفظ، و يؤثر فيما بعده، كتجرد الفعل المضارع من أدوات الجزم و النصب، و الذي هو سبب رفعه، و ابتداء الكلام الذي هو العامل المعنوي، على أن يكون الاسم مبتدأ، واختلف النحاة في أثر العامل المعنوي و دوره. »[2]

**5- الإعراب والمعرب:**

عرف التهانوي الإعراب، فقال:

« بكسر الهمزة عند النحاة ما اختلف آخر المعرب به. »[3]

و بعد أن يشرح التهانوي مصطلح الإعراب شرحا مطولا يصل إلى خلاصة فيقول:

« و المعرب شامل للاسم و الفعل المضارع. و قيد الحيثية معتبر، أي الإعراب حركة أو حرف يتحول به آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا كما في الإعراب بالحروف أو صفة كما في الإعراب بالحركات. »[4]

و قد عرف التهانوي مصطلح: ( المعرب ) في معجمه فقال:

« المعرب على صيغة اسم المفعول من الإعراب عند النحاة هو ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا أو تقديرا، و المراد بما اللفظ و هو كالجنس شامل للمعرب و المبني. و قولهم باختلاف العوامل يخرج المبني، إذ المبني ما لا يختلف آخره باختلاف العوامل لا لفظا ولا تقديرا فيكون حركة آخره أو سكونه لا بسبب عامل

---

[1] - مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص210.
[2] - مروان العطية، المرجع نفسه، ص211.
[3] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص191.
[4] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

أوجب ذلك بل هو مبني عليه. فالاختلاف اللفظي كما في زيد و التقديري كما في عصا »[1].

**6- المقتضي:**

عرّفه التهانوي بقوله:

« المقتضي: على صيغة اسم الفاعل عند النحاة هو ما يكون به الكلمة صالحة للإعراب. فالمقتضى على صيغة اسم المفعول هو الإعراب هكذا في بعض حواشي الوافي. و في اللباب المقتضي للإعراب هو توارد المعاني المختلفة على الكلم فإنها تستدعي ما ينتصب دليلا على ثبوتها و الحروف بمعزل عنها، و كذا الأفعال لدلالة صيغها على معانيها. »[2]

ثم يبين التهانوي العلة التي من أجلها جعل النحاة هذا المصطلح مختصا بالأسماء دون الأفعال أو الحروف، فيقول:

« و إنما محل المعاني المقتضية للإعراب هو الاسم، ومن ثم حكم له بأصالة الإعراب، و أصول تلك المعاني بحكم الاستقراء ثلاثة: الفاعلية و هي المقتضية للرفع، و المفعولية و هي المقتضية للنصب، و الإضافة و هي المقتضية للجر، و ذلك الاقتضاء إما بحكم التناسب لقوة الفاعلية لأن الفاعل مما لا يستغنى عنه و ضعف المفعولية و كون الإضافة بين بين، و قد يقع المضاف إليه فاعلا نحو ضرب زيد عمرا، و قد يقع مفعولا نحو ضرب عمرو زيد، و على هذا شأن دلائل الإعراب من الحركات و الحروف. » [3]

و هذا يؤكد أن الإعراب: « هو الإبانة عن المعاني بحسب اختلاف أواخر الكلم... و شاهدهم أن اختلاف أواخر الكلم معان لا محالة، و أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة. »[4]

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص194.
[2] - المصدر نفسه، ص586.
[3] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[4] - مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص50.

**7- التقدير:**

عرفه التهانوي، بقوله:

« التقدير هو عند النحاة يستعمل في الحذف، في الحاشية الهندية في بحث المفعول له الاصطلاح جار بإطلاق أحدهما مكان الآخر، و قد يقال في الفرق بينه و بين الحذف أن المقدر ما بقي أثره في اللفظ و المحذوف بخلافه، كذا في الهادية حاشية الكافية في بحث المفعول فيه. و في الفوائد الضيائية التقدير عبارة عن حذف الشيء عن اللفظ و إبقائه في النية. »[1]

و عرف التقدير في المعجم كما يلي:

« التقدير: هو حذف اللفظ في الجملة مع وجود قرينة دالة عليه، كتقدير الفاعل المستتر في: ذهب إلى الحقل. و المقدر هو الفاعل. أو تقدير الخبر المحذوف نحو: الملك لله. و يقدر الخبر بلفظ كائن أو موجود، و كذلك الحال المحذوفة، و الصفة المحذوفة. »[2]

**8- المجرى و المنصرف والممتنع (المنعيّ):**

**المجرى:** عرفه التهانوي بقوله:

« المجرى: بضم الميم على أنه اسم مفعول من الإجراء في الاصطلاح القديم للنحاة هو اسم للمنصرف، كما أن غير المجرى اسم لغير المنصرف كذا في فتح الباري شرح صحيح البخاري في كتاب التفسير عند شرح قوله تعالى: ( سلاسلا و أغلالا ) [الإنسان:4]، و بعضهم لم يجرها أي لم يصرفها، و هو اصطلاح قديم يقولون للاسم المصروف مجرى انتهى. »[3]

و يرادف المجرى مصطلح: المنصرف، و قد عرفه التهانوي كما يلي:

« المنصرف على صيغة اسم الفاعل من الانصراف، عند النحاة قسم من الاسم المعرب. و في اللباب: المعرب على نوعين: الاسم المتمكن و الفعل المضارع، فالأول إما منصرف أو غير منصرف انتهى. فغير المنصرف يسمى بالممتنع و المنعي أيضا لمنعه الكسرة و التنوين على ما في فصول الأكبري. و في

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص512.
[2] - مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص121.
[3] - المصدر السابق، ج1، ص364.

الاصطلاح القديم يسمى المنصرف بالمجرى و غير المنصرف بغير المجرى كما مر. »[1]

و عكس المجرى و المنصرف المنعي أو الممتنع، و قد اكتفى التهانوي بالإشارة إليهما بقوله: « المنعي: عند النحاة اسم لغير المنصرف. »[2]

« الممتنع: عند النحاة الغير المنصرف. »[3]

و مهما يكن من أمر:

فإنّ:

« مصطلح ( الصرف و عدم الصرف ) من المصطلحات المنسوبة إلى البصريين مقابل مصطلح ( المجرى و غير المجرى ) المنسوب إلى الكوفيين،... و الحق أن البصريين استعملوا كلا المصطلحين كما رأينا، و كذلك فعل الكوفيون. و إنما كان السبب في نسبة الصرف و عدم الصرف إلى البصريين، و المجرى و غير المجرى إلى الكوفيين هو كثرة استعمال الأول لدى البصريين، و كثرة استعمال الثاني عند الكوفيين. »[4]

**9- الشرط:**

قال التهانوي:

« أن الشرط في اصطلاح النحاة ما دخل عليه شيء من الأدوات المخصوصة الدالة على سببية الأول و مسببية الثاني ذهنا أو خارجا سواء كان علة للجزاء مثل إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، أو معلولا مثل إن كان النهار موجودا فالشمس طالعة أو غير ذلك، مثل إن دخلت الدار فأنت طالق. »[5]

و يقول أيضا: « وفي كنز اللغات: الشرط: ارتباط فعل أو قول بشيء آخر. و ما تعلق به حصول فعل أو قول، انتهى. لكن قال المولوي عبد الحكيم في حاشية الفوائد الضيائية في القاموس: الشرط إلزام الشيء و التزامه، نقل في الاصطلاح

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص48.
[2] - المصدر نفسه، ج4، ص132.
[3] - المصدر نفسه، ص134.
[4] - يوحنا مرزا الخامس، موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار،ج1، ص337،338.
[5] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص491،492.

إلى تعليق حصول مضمون جملة بحصول أخرى. و حروف الشرط هي الحروف الدالة على التعليق انتهى. ففهم من هذا أن التعليق معنى اصطلاحي للنحاة. »[1]،
و يرى محمد سمير نجيب اللبدي، أنّ:
« الشرط في حقيقته فعل و لا يكون غير ذلك. و هو في هذا يختلف عن الجزاء الذي قد يكون فعلا أو جملة اسمية. »[2]
و قد استخدم التهانوي مصطلح الشرط بصيغة بسيطة و مطلقة يشمل كل هذه المعاني.

## 10- الشّرطيّة:

و يعني التهانوي بهذا المصطلح ، الجملة الشرطية. و قد عرفه، بقوله:
« الشرطية: عند النحاة هي الجملة المصدرة بأداة الشرط فنحو العدد إما زوج أو فرد ليس جملة شرطية عندهم، و قد سبق في لفظ الجملة. فعلى هذا الشرطية هي مجموع الشرط و الجزاء. و قد تطلق الشرطية على جملة الجزاء وحده فإنها يصدق عليها أنها جملة منسوبة إلى الشرطية. »[3]

و قد ورد هذا في المعجم:
« الشرط و الجواب: مصطلح يطلق على الجملتين المسبوقتين بإحدى أدوات الشرط. و الشرط هو الفعل الأول و يسمى فعل الشرط. و الفعل الثاني هو جواب الشرط و جزاؤه. ... و سمي فعل الشرط شرطا لوجوب مجيء جواب له، أي بأنه يربط حدثين برابط السببية، فنقول: إن تدرس تنجح، فأنت ربطت شرط النجاح بالدراسة. »[4]

## 11- الجزاء:

« الجزاء: بالفتح و تخفيف الزاء في اللغة باداش كما في الصراح. و في اصطلاح النحاة هي جملة علقت على جملة أخرى مسماة بالشرط. و كلم المجازاة عندهم هي

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص491.
[2] - معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص115.
[3] - المصدر السابق، ص495.
[4]- مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص 196.

كلمات تدل على كون إحدى الجملتين جزاء للأخرى، فالمجازاة بمعنى الشرط و الجزاء كإن، و لو، و إذا، و متى، و نحوها. »[1]

و ورد تعريفه في المعجم:
« الجزاء: هو جواب الشرط في الجملة الشرطية، المكونة من فعل الشرط و جوابه أي جزائه. ذلك أن الجواب جزاء لما ورد في فعل الشرط، نحو: من يدرس ينجح. فجملة ( ينجح ) هي جزاء الشرط أي جوابه. مصطلح (الجزاء) قاصر على ما ذكرنا في جملة الشرط. »[2]
« الجزاء: هو فعل الجواب في أسلوب الشرط- و يقال له فعل الجزاء أي: أنّه جزاء مترتب على حصول الشرط، و يكون مع الأدوات التي تجزم فعلين أو الأدوات التي لا تجزم إطلاقا نحو: إذا، و لو.

و قد رأى أبو حيان أن تسمية الفعل الثاني في أسلوب الشرط جوابا أو جزاء تسمية مجازية على اعتبار ( أن الجزاء ثواب أو عقاب على فعل و الجواب ما وقع ردا على كلام السائل- و لكن لما أشبه الفعل الثاني في ترتبه على الأوّل الجزاء و الجواب سمّي جزاء و جوابا). »[3]

**12- الحكاية:**

قال التهانوي:
« معنى حكاية الحال الماضية في عرف العلماء أن يفرض أنّ ما كان في الزّمان الماضي واقع في هذا الزّمان. فقد يعبّر عنه بلفظ المضارع، و قد يعبّر عنه بلفظ اسم الفاعل. ... أقول: اعلم أنّ العدول من الماضي إلى المضارع لإفادة استحضار صورة ما مضى، لأنّ المضارع مما يدلّ على الحال الذي من شأنه أن يشاهد، فكأنه تستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة الماضية العجيبة ليشاهدها الحاضرون.

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص364.
[2]- مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص135.
[3]- محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص45.

ولا يفعل ذلك إلّا في أمر يهتم بمشاهدته لغرابة، أو فظاعة، أو تنبيه، أو تحسين، أو تقبيح، أو تهويل، أو تعظيم، أو إهانة، أو غيرها. »[1]

**13- الموجب و غير الموجب:**

عرّفه التهانوي، بقوله:

« الموجب: من الكلام، عند النحّاة، ما لا يكون نفيا، و لا نهيا، ولا استفهاما. و غير الموجب بخلافه كما في كتب النحو في بحث المستثنى. »[2]

**14-العمدة و الفضلة:**

**أ- العمدة:** عرّف التهانوي، مصطلح العمدة، فقال:

« العمدة: بالضم و سكون الميم مقابل الفضلة، كما يجيء، في فصل اللام من باب الفاء. و يطلق أيضا على الرفع، كما مر في لفظ الإعراب. » [3]

و عرّف مقابله: الفضلة، كما يلي:

**ب- الفضلة:** « الفضلة: بالضم و سكون الضاد المعجمة عند أهل العربية ما يقابل العمدة، كالحال و المفعول، و نحوهما، مما ليس بجملة مستقلة، و لا ركن كلام، و هذا هو المتعارف فيما بينهم. و قد يطلق، على ما يزيد على أصل المراد، و لا يفوت المراد بحذفه. هكذا في الجلبي و الأطول في بحث الإطناب، في تعريف التتميم، و المراد بالفضلة، في تعريف الجملة المفسرة، هو الثاني. و بعض النحاة يطلقها على النصب. و قد سبق في لفظ الإعراب. »[4]

و ما يمكن استخلاصه أنّ التهانوي استخدم مصطلح العمدة، بمفهومين:

1- مقابل الفضلة (المتممات أو المكملات).

2- على الرّفع (باب المرفوعات).

و استخدم مصطلح: الفضلة، للدلالة على ما يلي:

1- مقابل العمدة.

2- على التتميم: (ما يزيد على أصل المراد، ولا يفوت المراد بحذفه).

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص544،545.
[2]- المصدر نفسه، ج4، ص285.
[3]- المصدر نفسه، ج3، ص211.
[4] - المصدر نفسه، ص459.

3- الثاني في تعريف الجملة المفسرة.
4- على النّصب (باب المنصوبات).
و ورد في أحد المعاجم:
« الفضلة: خلاف العمدة، و هي مما يستغنى عنه في الكلام. و ذلك كالمفاعيل و التمييز و الحال... و قد تكون الفضلة في مرتبة العمدة من حيث عدم الاستغناء عنها، لما فيها من تتميم الفعل الذي يظل قاصرا بدونها. و ذلك نحو المفعول به في مثل قولنا: كتب محمد الدرس، و لقي خالد حتفه. »[1]

**15- الإسناد:**

يبدو أنّ التهانوي قد عرّف الإسناد تعريفين، الأوّل: مضيق، والثاني موسع.
أمّا الأوّل: فهو عندما يكون ركنا الإسناد: المسند إليه و المسند، كلمة حقيقة أوحكما. حيث عرف الإسناد، في هذه الحالة بأنّه:
« نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى، أي ضمّها إليها، و تعلقها. فالمنسوب يسمّى مسندا، و المنسوب إليه مسندا إليه، و هذا فيما سوى المركبات التقييدية شائع. و أما فيها فالمستفاد من إطلاقاتهم، أن المنسوب يسمّى مضافا، أو صفة. و المنسوب إليه، يسمّى مضافا إليه أو موصوفا »[2].
و أمّا الثاني، فهو عندما يكون ركنا الإسناد: جملة. و ذكر مثالا على ذلك، الجملة الشرطية، و التي عبّر عنها ب: الإسناد الشرطي، لا يصح التعبير عنه بالكلمة، أو بالمفرد، لذلك يقترح تعريفا آخر للإسناد، فيقول: « فالموافق لمذهبهم (السيّد السند و المنطقيون) هو أن يقال: الإسناد ضم كلمة، أو ما يجري مجراها إلى الأخرى، أو ضمّ أحد الجملتين إلى الأخرى »[3].
ثم بعد ذلك، يقسّم التهانوي، الإسناد إلى قسمين، و ذلك حيث يقول، الإسناد: « إمّا أصلي، و يسمّى بالتّام أيضا، وإمّا غير أصلي، و يسمّى بغير التّام أيضا »[4].
ثم يعرّف القسم الأول، فيقول: « فالإسناد الأصلي، هو أن يكون اللفظ موضوعا له، و يكون هو مفهوما منه بالذّات لا بالعرض »[1].

---

[1] - محمد سمير نجيب اللّبدي، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص173.
[2] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص336.
[3] - المصدر نفسه، ص337.
[4] - المصدر نفسه، ص 338.

و يوضّح هذا التعريف بمثال، فيقول: « فقولنا: ضرب زيد، مثلا موضوع لإفادة نسبة الضرب إلى زيد، و هي المفهومة منه بالذّات. و التعرض للطرفين، إنّما هو لضرورة توقف النسبة عليهما »[2].

أمّا القسم الثاني منه، فيعرفه تعريفا مختصرا، حيث اكتفى بالقول: « و غير الأصلي بخلافه »[3]. إلّا أنّه مع ذلك، يشرح هذا القول بمثال، كما فعل مع القسم الأوّل، حيث نجده يقول: « و قولنا: غلام زيد موضوع لإفادة الذّات، و التّعرض للنسبة إنّما هو للتبعية. و كذا الحال، في إسناد المركبات التوصيّفية، و إسناد الصفات إلى فاعلها، فإنّها موضوعة لذات باعتبار النسبة، و المفهوم منها بالذّات، هو الذّات باعتبار النسبة، و النسبة إنّما تفهم بالعرض »[4].

و ورد تعريف الإسناد، في المعجم، كما يلي:
« الإسناد: هو المفهوم من الجملة، و يعرّفه النحويون بأنّه « الرّبط المعنوي بين طرفي الجملة ربطا يقتضي أن يقع على أحدهما معنى آخر أو ينفى عنه » .كقولك: الصّفح حسن أو يحسن الصفح. فأنت أسندت « الحسن » إلى الصّفح، أو نسبته إليه، مستخدما الجملة الاسمية أو الجملة الفعلية.

و يعرّف الإسناد كذلك بأنّه إثبات شيء إلى شيء، نحو: الصدق منجاة، أو نفيه عنه، نحو: لا يخسر الناجح، أو طلبه منه، نحو: هاجم عدوّ الوطن. »[5]

**16 ـ المسند و المسند إليه:**
قال التهانوي: « المسند على صيغة اسم المفعول، من الإسناد عند أهل العربية هو فعل أو ما في معناه نسب إلى شيء، و ذلك الشيء يسمى مسندا إليه. و المراد بمعنى الفعل المصدر و اسم الفاعل و اسم المفعول و الصفة المشبهة و أفعل

---

[1] ـ كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص 338.
[2] ـ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[3] ـ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[4] ـ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[5] ـ مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص42.

التفضيل و الظرف و اسم الفعل و الاسم المنسوب. و أيضا الخبر مسند و المبتدأ مسند إليه. »[1]

و جاء في المعجم، تعريف المسند، و المسند إليه، على هذا النحو:

« المسند: هو اللفظ الذي لا يستغني عن المسند إليه ولا يجد المتكلم منه بدا كما يقول سيبويه، و هو في عرف النحاة: الحكم المراد إسناده إلى المحكوم عليه، فالمسند في الجملة الفعلية هو الفعل، و في الجملة الاسمية هو الخبر.

و قد يكون المسند فعلا أو ما في قوته من الأوصاف المشبهة له كاسم الفاعل و المصدر و الصفة المشبهة و اسم التفضيل و أسماء المبالغة و أسماء الأفعال، ما قام على الاستعارة و التشبيه من مثل: أكرم رجلا مسكا خلقه. أو قابلت رجلا أسدا ولده: فكلمتا مسكا و أسدا أشبهتا الفعل في تحملهما المرفوع لأنهما في قوة الفعل «يشبه». »[2]

« المسند إليه: هو مالا يستغني عن المسند ولا يجد المتكلم منه بدا و هو في عرف النحاة. الجزء المحكوم عليه كالفاعل من الجملة الفعلية، و المبتدأ من الجملة الاسميّة. و قد يكون المسند إليه معنى كما يكون ذاتا: فمن الأوّل: انتشر الفساد في الأرض: فالفساد معنى وهو مسند إليه معنى من المعاني و هو الانتشار. و من الثاني: حضر الغلام، فالغلام اسم ذات و هو مسند إليه. »[3]

## المبحث الثاني: مصطلحات الأسماء

يمكن إدراج هذه المصطلحات، في أربعة مجموعات كما يلي:

### أولا- أقسام الأسماء

**1- الاسم:**

ذكر له التهانوي خمسة معان - عند النّحاة - هي:

« 1- الاسم، العلم، مقابل اللقب و الكنية.

2- كلمة لا تحمل معنى وصفيّا، و هي بهذا تقابل الصفة.

3- كلمة لا تحمل معنى ظرفيّا، و هي بهذا تقابل الظرف.

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص341.

[2]- محمد سمير نجيب اللّبدي، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص107.

[3]- محمد سمير نجيب اللّبدي، المرجع نفسه، ص107،108.

4- كلمة تحمل معنى حاصل المصدر، و تستعمل كالمصدر.
5- كلمة... تقابل اصطلاح الفعل و الحرف » [1].
و يظهر لنا من خلال تعريف التهانوي لمصطلح الاسم أنّ مفهومه لا يختلف عن مفهوم النّحاة المتقدمين و المتأخرين إذ عرّف أحدهم الاسم بقوله:
« الاسم: كلمة دلت على معنى في نفسها، غير مقترنة بزمن معين وضعا ».[2]
و كذلك لا يختلف مفهومه للاسم عن مفهوم النّحاة المحدثين إذ جاء في أحد المعاجم الحديثة تعريف الاسم على هذا النحو:
« الاسم: مصطلح يدل على الكلمة إذا لم تكن فعلا أو حرفا، و يدل الاسم على معنى مستقل من غير أن يشير إلى زمان محدد مثل: كتاب، رجل، أرض. »[3]

2- **المعرفة و النّكرة:** عرّف التهانوي المعرفة عند النّحاة ، فقال:
« و منها ما هو مصطلح النّحاة، و هي اسم وضع لشيء بعينه. و قيل اسم وضع ليستعمل في شيء بعينه، و يقابلها النكرة، اعلم أنّ التعريف عبارة عن جعل الذّات مشارا بها إلى خارج إشارة وضعية، و يقابلها التنكير و هو جعل الذّات غير مشار بها إلى خارج في الوضع. و المراد بالذات المعنى المستقل بالمفهومية، الذي يصلح أن يحكم عليه و به، و هو معنى الاسم فقط. فإنّ معنى الفعل و الجملة لدخول النسبة فيه خارج عن تلك الصلاحية و كذا معنى الحرف.
ثمّ لا يخفى أنّ المشار به إلى خارج إنّما هو اللفظ الدال على الذات، و إنّما نسب إليها مجازا أو أراد بالذات ما يدل عليها مجازا، فالتعريف و التنكير من عوارض الذات، أي من عوارض ما يكون مدلوله الذات، فلا يجريان في غير الاسم، فعلى هذا لو بدل الذات بالاسم لكان أنسب، و المراد بالخارج مقابل الذهن، و إنّما قيل: إلى خارج، لأن كل اسم يحسن أن يخاطب بلسان إلّا من سبق معرفته بذلك اللّسان ».[4]

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص434.
[2]- عبد الله بن أحمد النحوي المكي الفاكهي (899هـ، 972هـ)، شرح كتاب الحدود في النحو، تح: المتولي رمضان أحمد الدميري، د.ط، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 1408هـ، 1988م، ص92.
[3]- مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص28.
[4]- المصدر السابق، ج3، ص264.

و عرّف النكرة: فقال:
« النكرة: بالفتح و كسر الكاف ضد المعرفة، كما أنّ التنكير ضدّ التعريف، و قد سبق في فصل الفاء، من باب العين المهملة »[1]

و قد ذكر التهانوي أنّ المعارف تقسّم إلى ستّة أقسام، فقال:
« اعلم أنّ المعارف بحسب الاستقراء ست: المضمرات، الأعلام، و المبهمات، و عرّف بالدم، و ما عرّف بالنداء و المضاف إلى إحدى هذه الخمس »[2]
و التهانوي في تعريفه للمعرفة يوافق السابقين في المفهوم و التقسيم أيضا، عرّف الفاكهي المعرفة، فقال:
« المعرفة: ما وضع ليستعمل في معين و هي ستّة أقسام: الضمير، فالعلم، فاسم الإشارة، فاسم الموصول، فالمعرف بالأداة و المضاف إلى واحد منها »[3]

أمّا المحدثون فقد عرّفوا المعرفة تعريفات لا تبعد كثيرا عمّا جاء به التهانوي، إلّا أنّهم اختلفوا معه في أقسامها حيث جعلوها سبعة أقسام لا ستة و ذلك حيث جاءت تعريفهم و تقسيمهم لها على هذا النحو:
1/ « المعرفة: مصطلح يقابله النكرة، و هو ما دل على شيء معين و معروف من الأسماء انتقل من مرحلة النكرة إلى المعرفة بسبب من الأسباب، و أنواع المعرفة سبعة »[4]

2/ « التعريف: هو جعل الكلمة النكرة معرفة بإضافة (آل) التعريف في أولها (العلم) أو بإضافتها إلى معرفة (وسط المدينة)، أو بندائه ( يا رجل)، أو بالعلمية (خالد)، أو بإضافتها إلى ضمير(كتابه)، أو إذا كان اسم إشارة، أو اسما موصولا، و قد جمعت المعارف في قول الناظم:
إنّ المعارف سبعة فيها كمل*أنا صالح ذا ما الفتى ابني يا رجل »[5]
و قد عرّف القدماء النكرة على هذا النحو:

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج4، ص210.
[2]- المصدر نفسه، ج3، ص266.
[3]- شرح كتاب الحدود في النحو، ص ص134،137.
[4]- مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص325.
[5]- مروان العطية، المرجع نفسه، ص118.

« النكرة: ما شاع في جنس موجود في الخارج تعدده، أو مقدر وجود تعدده فيه »[1]
أمّا المحدثون فقد عرّفوا النكرة كما يلي:
1/ « النكرة: هي أصل الكلمة، و المعرفة جاءت بعدها، و هي كلّ كلمة لا تدلّ على شيء معرف أو معين، و ليس علما، أو ضميرا، أو اسما موصولا، أو اسم إشارة، أو مضافة إلى معرفة، أو معرفة بأل »[2]
2/ « نكرة: سمة ملازمة لبعض الأدوات و الصفات أو الضمائر في مقابل سمة المعرفة أو التعريف».[3]

**3- العَلَم:**

عرّف التهانوي اسم العلم، فقال:
« العلم: بفتح اللّام عند النّحاة قسم من المعرفة، و هو ما وضع لشيء بعينه، غير متناول غيره بوضع واحد »[4]
و هو بهذا التعريف يوافق السابقين، إذ عرّف أحدهم العلم، فقال:
« العلم: ما وضع لمعين لا يتناول غيره، و هو قسمان: شخصي و جنسي »[5]
و يوافق المحدثين أيضا، الذين عرّفوا اسم العلم على هذا النحو:
1- « اسم العلم: مقولة فرعية للاسم، تحيل دلاليا على شيء أو شخص، خاص و فريد، يتميز بتسميته عن باقي الأشياء من صنفه »[6]
2- « العلم: هو الاسم الذي يعين مسماه و يحدده من غير قرينة، و يطلق هذا المصطلح على كلّ مسمّى، إنسانا، أو حيوانا، أو مكانا »[7]

---

[1]- الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، ص133.
[2]- مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص355.
[3]- مجموعة مؤلفين، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (انجليزي-فرنسي-عربي)، ط2، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم (مكتب تنسيق التعريب)، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2002م، ص71.
[4]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص332.
[5]- الفاكهي، المرجع السابق، ص146.
[6]- مجموعة مؤلفين، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، ص121.
[7]- مروان العطية، المرجع السابق، ص225.

4- **المحدود أو المؤقّت**: عرّف التهانوي مصطلح المحدود ، فقال:
« و يطلق أيضا عند النّحاة على قسم من الظرف المسمّى بالمؤقت، و يقابله المبهم، و على قسم من المفعول المطلق المسمّى بالمؤقت أيضا »[1]

و يفهم من كلام التهانوي، أنّه استخدم مصطلح: المحدود، بمفهومين:
1- على الظرف المختص و يقابله: الظرف المبهم.[2]
2- على قسم من المفعول المطلق، المسمّى المصدر المختص، و يقابله: المصدر المبهم.[3]
و يفهم أيضا من كلامه، أنّ مصطلح: المحدود يرادف مصطلح: المؤقت و أنّ كليهما يقابلان مصطلح المبهم.
قال التهانوي:
« المؤقت: عند النّحاة هو مقابل المبهم، و قد سبق في فصل الميم، من باب الموحدة »[4]
و ذهب صاحب موسوعة المصطلح النحوي إلى أنّ المؤقت:
« هو الكلام المحدود، وغير المؤقت هو الكلام غير المحدود و خصهما التهانوي بالظروف »[5]
و نحن نوافقه فيما ذهب إليه إلّا في قوله: (و خصّهما التهانوي بالظروف)، لأنّنا بيّنا منذ قليل أنّ التهانوي استخدمهما لمفهومين هما:
أوّلا: الظّرف المختص، و ثانيا: المصدر المختص، أي على قسم من المفعول المطلق، و بالتالي فإنّ حكمه على التهانوي غير دقيق.

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص392.
[2]- ينظر: أحمد مختار و آخرين، النّحو الأساسي، ص452،453؛ و ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص103.
[3]- ينظر: السيوطي، المرجع نفسه، ص73.
[4]- المصدر السابق، ج4، ص287.
[5]- يوخنا مرزا الخامس، موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ص385.

**5- المبهم:**

عرّف التهانوي المبهم في اصطلاح النحاة فقال:

" وعند النحاة يطلق على أشياء. أحدها لفظ فيه إبهام وضعا و يرفع إبهامه بالتمييز، و بهذا المعنى يستعمل في التمييز. و ثانيها أحد قسمي الظرف المقابل للمؤقت و سيجيء. و ثالثها أحد قسمي المصدر المقابل للموقت و يجيء في المفعول المطلق. و رابعها اسم كان متضمنّا للإشارة إلى غير المتكلّم و المخاطب من غير اشتراط أن يكون سابقا في الذكر البتّة، فلا يرد المضمر الغائب لاعتبار ذلك الاشتراط فيه. ثمّ المبهم بهذا المعنى على نوعين لأنّه إن كان بحيث يستغني عن قضية فهو اسم الإشارة أو لا يستغني فهو الموصول و القضية التي يتمّ بها ذلك الموصول تسمّى صلة و حشوا ».[1]

و الخلاصة أنّ مصطلح المبهم أو الإبهام له أربع استعمالات عند النّحاة أو أربعة مفاهيم كما بيّن ذلك التهانوي في النص السابق.

« و تدخل في طائفة المبهمات أسماء الإشارة و الموصولات و الضمائر و أسماء الأفعال و الاستفهام و الشرط... و تتميز بأنّها قسم جامع بين صفات الاسم و صفات الحرف فأخذت من الاسم دلالته الإخطارية، و من الحرف دلالته الايجابية، مع أنّها في وظيفتها التركيبية تقترب من الأسماء إذ تأخذ موقعا إسناديا، فتكون مسند أو مسندا إليه، بخلاف الحرف الذي يلتزم موقعا ثابتا.

فالذي انصرف إليه الأصوليون في التمييز بين الأسماء المبهمة والحروف والمبهم في الوظيفة و الموقع داخل التركيب ».[2]

و المبهم في اصطلاح الأصوليين هو: ( المجمل )[3].

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص202،203.
[2]- دليلة مزوزة، الأحكام النّحوية بين النّحاة و علماء الدلالة دراسة تحليلية نقدية، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2011م، ص198،199.
[3]- ينظر: التهانوي، المصدر السابق، الصفحة نفسها.

و جاء في المعجم:

« المبهم: هو الاسم الذي يتصف بالإبهام، و الأسماء كما هو معلوم ثلاثة: اسم ظاهر، و مضمر، و اسم لا ظاهر و لا مضمر، و هذا هو المبهم، و يقصد بالمبهم اسم الإشارة، لأنّه لا يخص شيئا دون شيء فإذا قيل مثلا: هذا باب أو رجل أو سور أو غلام أو سيف... و قد يراد بالمبهم كذلك الاسم الموصول بعامة.و يطلق على هذا الوصف كذلك على الظرف غير المختص »[1]

و ما تجدر الإشارة إليه أنّ المبهم أو « الإبهام ليس معناه الغموض، و اللبس و الإغراب، إنّما هو شيوع الدلالة و إجمالها في اللفظ فيتسنى إطلاقه على مسميات عديدة، فالمبهم بهذا الاعتبار واضح يزيده المفسر وضوحا، و تعيينا »[2] و ربّما يرجع ذلك إلى أنّ"المبهمات تتميز« بنقص في نظامها الصياغي الصرفي و بانبناء نظامها النحوي على الاحتياج و بشيوع الدلالة فيها، و تدلّ هذه الخصائص على أنّ نظام المبهمات قائم بنفسه، موازٍ لنظام إسمي آخر غير مؤسس على الإبهام، و يكون هذان النظامان نظام الاسم الذي يتضمن خطا متواصلا يمر من المبهم إلى غير المبهم بحثا عن الفائدة، و إعرابا عن المدلول القريب من التمام ».[3]

**6- اللغو: (ملغى):**

« اللغو: بالفتح و سكون العين المعجمية هو: الكلام الباطل الذي لا معنى له عند النّحاة قسم من الظرف و يقال له ملغى ».[4]

و ورد تعريفه في المعجم:

« اللغو: ظرف اللغو و هو ما كان العامل فيه مذكورا نحو: زيد وجد في الدار أو هو الظرف الذي يكون متعلقه كونا خاصا لا قاما، نحو: الحر بالحر، و المتنبي من الشعراء و الفارس فوق الحصان، ففي مثل هذه الظروف لا تقدر متعلقاتها بمستقر أو موجود لعد استقامته المعنى و إرادته، إذ المقصود في المثال الأول مقتول و في الثاني معدود و في الثالث راكب. و قد سمّي هذا الظرف باللغو لضالّة وجوده

---

[1]- محمد سمير نجيب اللّبدي، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص29.
[2]- الشاذلي الهيشري، الإبهام: معناه و تفسيره: كم نموذجا، حوليات الجامعة التونسية، أعمال الملتقى العلمي الدولي "حوليات الجامعة التونسية في خدمة الثقافة العربية"، 1995م، كلية الآداب جامعة تونس1، تونس، 1995م، عدد36، ص137.
[3]- الشاذلي الهيشري، المرجع نفسه، ص138.
[4]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج4، ص98.

و عدم استقرار معنى عامله فيه، و... ظرف اللغو الظرف المستقر، و هو ما كان متعلقه عاما »[1]

و قد تطرّق التهانوي إلى تعريف: اللغو أثناء حديثه عن مصطلح الظرف، و ذلك حيث قال:

« ثم الظرف سواء كان مفعولا فيه أو مفعولا به، بواسطة حرف الجر قسمان، لغو و مستقر ، فاللغو ما كان عامله شيئا خارجا عن مفهوم الظرف، أي ليس الظرف بمتضمن له سواء كان ذاك الشيء فعلا أو معناه و سواء كان مذكورا نحو: من لك؟ أي من يضمن لك؟ و إنّما سمّي به لأنّه زائد غير محتاج إليه، و المستقر ما كان عامله بمعنى الاستقرار و الحصول و نحوهما من الأفعال العامة كالثبوت و الوجود مقدرا غير مذكور نحو: زيد في الدار، و إنّما سمي به لأنّ الفعل هو المستقر و هو استقر، أو معناه مقدر قبله نحو: كان زيد في الدار، أو استقر في الدار.

فالظرف مستقر فيه، فحذف عامل الظرف و سد الظرف مسده و استتر الضمير فيه »[2].

**7- الصلة (الحشو):**

يعني التهانوي بهذا المصطلح ثلاثة مفاهيم، و هي كما يلي:

1- حروف الزيادة: و ذلك حين يعرّف الصلة بقوله: « و عند أهل العربية تطلق على حرف زائد في الأطول في باب الإسناد الخبري، في شرح قول التلخيص: التلخيص استغنى عن مؤكدات الحكم و حروف الصلة، أعني الزائد، قال الجلبي، في حاشية المطول: هناك اصطلح النحاة على تسمية حروف معدودة مقررة في ما بينهم مثل: إنّ و أنّ و الباء في مثل:{كفى بالله شهيدا}[الإسراء:96] و نظائرها بحروف الصلة، لإفادتها تأكيد المعنى الثابت، بحروف الزيادة، لأنّها لا تغير أصل المعنى بل لا يزيد بسببها إلاّ تأكيد المعنى الثابت و تقويته، فكأنّها لم تفد شيئا و لما

[1]- محمد سمير نجيب اللّبدي، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص204.
[2]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص180،181.

لم يلزم الاطراد في وجه التسمية، لم يتجه اعتراض الرضي أنّه يلزم أن يعدوا على هذا أنّ لام الابتداء و ألفاظ التأكيد أسماء كانت أولا زوائد انتهى كلامه »[1].

2- حرف جر يتعدى به الفعل: و ذلك حيث قال:

« و تطلق أيضا على حرف جر يتعدى به الفعل و ما أشبهه، فمعنى الفعل الذي يحتاج إلى الصلة لا يتم بدونها، و لهذا قيل: في الدّار، في قولنا: دخلت في الدّار، صلة لدخلت كما أن عن صلة لضده أعني: خرجت، فيكون في الدار مفعولا به لا مفعولا فيه، هذا يستفاد من الفوائد الضيائية و حاشيته، لمولانا عبد الغفور، في بحث المفعول فيه »[2].

3- صلة الموصول: حيث أشار التهانوي إلى هذا المفهوم بقوله:

« و تطلق الصلة أيضا على جملة خبرية أو ما في معناها، متصلة باسم لا يتم ذلك الاسم جزءا إلاّ مع هذه الجملة المشتملة على ضمير عائد إليه، أي: إلى ذلك الاسم و يسمّى حشوا أيضا، و ذلك الاسم يسمّى موصولا »[3].

و استخدم التهانوي مصطلحا آخر في معجمه بهذا المفهوم، ألا و هو: مصطلح الحشو، حيث عرّفه بقوله:

« و عند النحاة هو الصلة في اللباب: القضية التي بها يتم الموصول تسمّى صلة و حشوا »[4].

و لكي يتوضح لنا هذا المفهوم جيدا، يحسن بنا، أن نلقي نظرة على مصطلح الموصول أيضا، لأنهما متلازمان.

**8- الموصول:**

قال التهانوي، معرفا إياه:

« الموصول: هو عند أهل العربية يطلق على معنيين لما مرّ قبيل هذا »[5].

و يقصد التهانوي بالمعنيين الموصول الاسمي و الموصول الحرفي و نفهم من كلام التهانوي السابق أنّه يقسم الموصول إلى قسمين و يعرفهما معا بقوله:

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج4، ص358.
[2]- المصدر نفسه، ص357،358.
[3]- المصدر نفسه، ص358.
[4]- المصدر نفسه، ج1، ص540.
[5]- المصدر نفسه، ج4، ص 359.

« و هذا الموصول هو الموصول الاسمي، وعرّف بأنّه اسم لا يتم جزءا إلاّ مع صلة و عائد، و أمّا الموصول الحرفي عرف بما أوّل مع ما يليه من الجمل بمصدر كان الناصبة و ما المصدرية »[1].

و ورد تعريفه في أحد المعاجم الحديثة كما يلي:

« اسم موصول صلة: في النحو التقليدي: هو الاسم الذي يحيل على الاسم أو الضمير الذي يسبقه أو يربطه بما سيأتي في الجملة. تعد الأسماء الموصولة لدى البنيويين عوامل للجملة و تستطيع توسيع المركب الاسمي بواسطة جملة معينة. تنتمي الأسماء الموصولة، عند التوليديين، إلى طبقة المحددات و تدخل في تحويل الصلة »[2].

**9- الإضمار:**

مصطلح ذكر له التهانوي عدّة معان عند أهل العربية، و الذي يهمنا في هذا المقام هو معناه عند النحاة و الذي شرحه بقوله:

« و منها الإتيان بالضمير و هو أي الضمير، و يسمّى بالمضمر أيضا اسم كني به عن متكلّم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره بوجه ما. فبقولهم اسم خرج حرف الخطاب، و بقولهم كني به خرج لفظ المتكلم و المخاطب و الغائب، و المراد بالغائب غير المتكلم و المخاطب اصطلاحا، فإنّ الحاضر الذي لا يخاطب يكنى عنه بضمير الغائب، و كذا يكنى عن الله تعالى بضمير الغائب، و في توصيف الغائب بقولهم تقدم احتراز عن الأسماء الظاهرة فإنّها كلها غيب لكن لا بهذا الشرط »[3].

و فضلا عن ذلك استعمل التهانوي مصطلح ( الكناية ) و يعني به الضمير حيث يشرح ذلك، بقوله:

« و يطلق الكناية أيضا على الضمير لأنّه يكنّى به عن المتكلم، أو مخاطب، أو غائب تقدم ذكره »[4].

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج4، ص358.
[2]- مجموعة مؤلفين، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، ص128.
[3]- المصدر السابق، ج3، ص111.
[4]- المصدر نفسه، ج4، ص58.

و يوافق التهانوي، الفاكهي في تعريفه للضمير، بقوله:
« الضمير: ما دلّ وضعا على متكلم، أو مخاطب، أو غائب. و هو قسمان: مستتر و بارز »[1].
ولا يبتعد كثيرا تعريف التهانوي للضمير،عمّا جاء في المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، و الذي عرّف هذا المصطلح على هذا النحو:
« يستعمل الضمير في كل اللّغات لاستبدال لفظ مستعمل في الخطاب و هو استعمال إحالي أو لتمثيل مشارك في التواصل كائن أو شيء و هو استعمال إشاري، و يمكن للكلمة التي يعوضها الضمير أن تكون اسما أو صفة... و تؤدي الضمائر حسب طبيعتها وظيفة في الجملة، و هي عدّة أنواع: ضمير منفصل، ضمير متصل، لضمير الذات »[2].

و قد ذكر التهانوي عدّة أقسام و أنواع للضمير: نذكر منها:
**1- الضمير المنفصل و المتصل:** حيث عرفهما، بقوله:
« فالمنفصل المستقل بنفسه، أي في التلفظ غير محتاج إلى كلمة أخرى قبله يكون كالجزء منها، بل هو كالاسم الظاهر{كانت} في: إمّا أنت منطلقا، و المتصل غير المستقلّ بنفسه في التلفظ، أي المحتاج إلى عامله الذي قبله ليتصل به و يكون كالجزء من كالألف في {ضربا} كذا في الفوائد الضيائية »[3].
**2- الضمير المرفوع و المنصوب و المجرور:** حيث جعلها في القسم الثاني من أنواع الضمير، و عرّفها جميعا بقوله:
« و الثاني إلى مرفوع، و هو ما يكنى به عن اسم مرفوع، فهو في {فعل} هو فإنّه كناية عن الفاعل الغائب، و منصوب و هو ما يكنى به عن اسم منصوب نحو: ضربت إياك، فإياك كناية عن اسم منصوب، و مجرور و هو ما يكنى به عن اسم مجرور نحو: بك »[4].
**3- البارز و المستكن (المستتر):** عرّفهما في القسم الثالث، فقال:« و الثالث إلى البارز، و المستكن المسمى بالمستتر أيضا، فالبارز، ما لفظ به نحو: ضربت،

---

[1]- شرح كتاب الحدود في النحو، ص ص139،141.
[2]- مجموعة مؤلفين، ص120.
[3]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص112.
[4]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

و المستكن ما نوي منه، و لذا يسمى منويا أيضا نحو: ضرب، أي ضرب هو، و المستكن إمّا أن يكون لازما، أي لا يسند الفعل إلا إليه، و ذلك في أربعة أفعال و هي: أفعل و نفعل و تفعل للمخاطب، و افعل. أو غير لازم، و هو ما يسند إليه عامله تارة و إلى غيره أخرى، كالمنوي في: فعل و يفعل، و في الصفات تقول: ضرب زيد، وما ضرب إلاّ هو، و زيد ضارب غلامه، وهند زيد ضاربته هي »[1].

و قد جاء ذكر هذه الأقسام الثلاثة في أحد المعاجم الحديثة في تعريف موجز يجملها جميعا كما يلي:

« الضمائر: هي أسماء جامدة مبنية، تنوب مناب الأسماء المعربة، و هي ثلاثة أنواع:

1- ضمائر منفصلة للرفع: أنا، نحن، أنتم، و للنصب: إياك، و إياكم.

2- ضمائر متصلة للرفع: نمت، و النصب: جاءنا، و الجر: بيته.

3- ضمائر مستترة و تختص بالرفع، و تحذف جوابا أو جوازا »[2].

**10- اسم الإشارة**: ذكر التهانوي، تعريف اسم الإشارة، فقال:

« اسم الإشارة: عند النحاة قسم من المعرفة، و هو ما وضع لمشار إليه أي لمعنى يشار إليه إشارة حسّية بالجوارح و الأعضاء، لأنّ الإشارة خفيفة في الإشارة الحسّية، فلا يرد ضمير الغائب و أمثاله، فإنّها للإشارة إلى معانيها إشارة ذهنية لا حسّية، و مثل {ذلكم الله ربكم}[الأنعام: 102] مما ليست الإشارة إليه حسّية محمول على التجوّز، كذا في الفوائد الضيائية »[3].

ثم علق على هذا التعريف تعليقا ذكيا، فقال:

« و لا يلزم أن هذا التعريف دوري ولا لأنه تعريف بما هو أخفى منه، أو بما هو مثله، لأنه تعريف لاسم الإشارة الاصطلاحية، بلفظ المشار إليه اللغوي المعروف المشهور »[4].

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص112.
[2]- مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص203.
[3]- المصدر السابق، ج2، ص445.
[4]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

و لا يختلف تعريف اسم الإشارة عند التهانوي، عمّا جاء به، الفاكهي الذي عرّفه بقوله:

« اسم الإشارة: اسم مظهر دلّ بإيماء على حاضر أو منزّل منزلته »[1].

**11- اسم الفعل:**

« اسم الفعل: هو عند النحاة اسم يكون بمعنى الأمر أو الماضي، و لا يرد عليه نحو: أف بمعنى أتضجّر، و أوه بمعنى أتوجّع، لأنّهما بمعنى تضجرت و توجّعت، إلاّ أنّه عبّر عنهما بالمستقبل كما يعبر عن الماضي في بعض الأوقات بالمستقبل لنكتة، و ذلك لأنّ أكثر أسماء الأفعال وجدت بمعنى الأمر و الماضي فحمل ما وجد منه بمعنى المستقبل على أنه بمعنى الماضي، إلاّ أنّه عبّر عنه بالمستقبل طردا للباب »[2].

و عرّف الفاكهي هذا المصطلح، فقال:

« اسم الفعل: ما ناب عن الفعل، و ليس فضلة، ولا متأثرا بعامل و هو قسمان: مرتجل و منقول.

حد المرتجل: ما وضع أوّل الأمر اسما للفعل.

حد المنقول: ما وضع لغيره، ثم نقل إليه »[3].

و ورد تعريف أسماء الأفعال في أحد المعاجم الحديثة على هذا النّحو:

« أسماء الأفعال: هي ألفاظ تنوب مناب الفعل معنى و استعمالا، و تشبهه في دلالته على الحدث و الزمان، كما تشبهه في الإعمال، و قد سميت هكذا لتشابهها بالأفعال و الأسماء معا، و لعلّ العرب استعملوها للإيجاز في التعبير »[4].

و قد وضّح، مصطفى الغلاييني هذا المصطلح، بقوله:

« تشبه الفعل من الأسماء: و المراد به الأسماء التي تشبه الفعال في الدلالة على الحدث و لذا تسمى: { الأسماء المشبهة بالأفعال} و { الأسماء المتصلة بالأفعال} أيضا. وهي تسعة أنواع: المصدر، اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة باسم

---

[1]- شرح كتاب الحدود في النحو، ص153.
[2]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص445.
[3]- المرجع السابق، ص ص180،182.
[4]- مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص38.

الفاعل، و صيغ المبالغة، و اسم التفضيل، و اسم الزمان، و اسم المكان، و اسم الآلة "[1].

## 12- العماد و الفصل:

**أ- العماد:** قال التهانوي:

« العماد بالكسر عند الكوفيين من النّحاة هو الفصل كما يجيء في فصل اللّام من باب الفاء »[2].

و ورد في المعجم أنّ: « العماد: تسمية كوفية لضمير الفصل و قد سمّوه بذلك لكونه المعتمد في التفرقة بين النعت و الخبر »[3].

**ب- الفصل:** قال التهانوي:

« الفصل: بالفتح و سكون الصاد المهملة... ضمير مرفوع منفصل يتوسط بين المبتدأ و الخبر قبل دخول العوامل و بعدها و يسمّيه الكوفيون من النّحاة عمادا نحو: زيد هو القائم، و كان زيد هو القائم »[4].

و جاء في المعجم أنّ الفصل هو:« ضمير من الضمائر المنفصلة يأتي بين المبتدأ و الخبر، و ما كان أصلهما كذلك. من أجل تعيين ما بعده خبرا عمّا قبله و دفع توهم نعتيته »[5].

## 13- المنسوب:

قال التهانوي:

« المنسوب: هو يطلق على معان : منها ما مر قبل هذا، و منها الاسم الذي ألحق آخره ياء مشددة ليدل على نسبته إلى المجرد عنها نحو بغدادي أي منسوب إلى بغداد، و بهذا المعنى يستعمله النحاة و أهل العربية »[6].

---

[1]- مصطفى الغلايني، جامع الدروس العربية، تح: أحمد جاد، مراجعة و تقديم: محمد علي أبو الحسن، د.ط، دار البصائر، الجزائر، د.ت، ص123.

[2]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص211.

[3]- محمد سمير نجيب اللّبدي، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص161.

[4]- المصدر السابق، ص454.

[5]- محمد سمير نجيب اللّبدي، المرجع السابق، ص173.

[6]- المصدر السابق، ج4، ص174.

و هو في هذا التعريف يوافق الفاكهي الذي عرفه أيضا بقوله:
« المنسوب: الملحق آخره ياء مشددة، ليدلّ على نسبته إلى المجرد عنها »[1].

## 14- التّرخيم:

عرّف التهانوي الترخيم بأنّه: « عند النّحاة هو حذف آخر الاسم تخفيفا، أي من غير علّة توجبه سوى التخفيف »[2] .
و قال الفاكهي:
« الترخيم: حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص »[3].
و ورد تعريفه في أحد المعاجم على هذا النحو:
« الترخيم: هو حذف الجزء الأخير من الكلمة، من حرف إلى نصف الكلمة، للتخفيف أو التلميح أو التصغير، أو للضرورة الشعرية، و هو ثلاثة أنواع ترخيم التصغير، ترخيم الضرورة، ترخيم النداء »[4].

## 15- العدد:

قال التهانوي:
« العدد: بفتحتين عند جميع النحاة و بعض المحاسبين هو الكمية و الألفاظ الدالّة على الكمية بحسب الوضع تسمّى أسماء العدد، و الكمية كلمة نسبة أي الصفة المنسوبة إلى كم، أي ما به يجاب عن السؤال بكم و هو المعين لأنّ كم للسؤال عن معين »[5].
و ورد في المعجم تعريفه كما يلي:
« العدد: هو الرقم المستخدم في الجملة لبيان عدد المعدود »[6].

---

[1]- شرح كتاب الحدود في النحو، ص304.
[2]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص263.
[3]- المرجع السابق، ص209.
[4]- مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص111،112.
[5]- المصدر السابق، ج3، ص202.
[6]- مروان العطية، المرجع السابق، ص211.

ثانيا: **مرفوعات الأسماء**

**1- الفاعل:**

عرّفه التهانوي، بقوله:

« الفاعل: هو عند النّحاة ما أسند إليه الفعل أو شبهه، و قدم عليه على وجه قيامه به »[1].

و عرّف فاضل السامرائي الفاعل، فقال:

« الفاعل: لغة: هو من أوجد الفعل، و اصطلاحا: هو ما أسند إليه عامل مقدم عليه على جهة وقوعه منه أو قيامه به »[2].

و جاء تعريف الفاعل في المعجم على هذا النحو:

« الفاعل: هو اسم مرفوع أساسي يقع بعد الفعل المبني للمعلوم، أو بعد أحد المشتقات العاملة، و يدل على من فعل الفعل، أو قام به، و حكمه الرفع نحو: يستقيم العاقل، و العاقلون، و استقمت »[3].

**2- مفعول مالم يسمّ فاعله: (نائب الفاعل):**

قال التهانوي:

« مفعول مالم يسمّ فاعله: أي مفعول فعل أو شبه فعل لم يذكر فاعله، هو عند النّحاة مفعول حذف فاعله و أقيم هو مقامه، أي أقيم ذلك المفعول مقام الفاعل في كونه مسندا إليه الفعل أو شبهه مقدما عليه جاريا مجراه في كل ما له أي للفاعل من الرفع لفظا أو معنى، و التنزل منزلة الجزء منه و عدم الاستغناء، و تجب الإقامة على وجه لا يخرج عن المفعولية »[4].

جاء في المعجم تعريف: مفعول ما لم يسم فاعله أو نائب الفاعل كما يلي:

« نائب الفاعل: هو اسم مرفوع يقع بعد فعل مبني للمجهول أو شبيهه حل محل الفاعل حذفه، و حكمه الرفع دوما مثل الفاعل نحو: قرئ الكتاب »[5].

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص467.

[2]- فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام و معان (كتاب منهجي يجمع بين الأحكام النحوية و معاني النحو بحسب موضوعات الألفية)، ط1، دار ابن كثير، بيروت، لبنان، 1435هـ، 2014م، ج1، ص361.

[3]- مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص234،235.

[4]- المصدر السابق، ص473.

[5]- مروان العطية، المرجع السابق، ص346.

و عرّفه فاضل السامرائي بقوله:
« نائب الفاعل: تعريفه: هو المسند إليه بعد الفعل المبني للمجهول أو شبهه »[1].

و ما يمكن أن نستنتجه من تعريف التهانوي لـ: (مفعول ما لم يسم فاعله) أو (نائب الفاعل)، أنّ التهانوي ذكر موقعه في الجملة، و حكمه الإعرابي الرفع لفظا، أو معنى، و بالتّالي كما يقول فهو مثله مثل الفاعل. إلّا أنّ ما ينقص تعريفه هو عدم الإشارة إلى العامل الذي يسبقه و الذي لابدّ أن يكون فعلا مبنيا للمجهول أو شبهه.

**3- الابتداء (المبتدأ):**
عرّفه التهانوي بقوله:
« و منها ما هو مصطلح النّحاة و هو تجريد الاسم عن العوامل اللّفظية للإسناد، أي ليسند إلى شيء أو ليسند إليه شيء. و قولهم للإسناد لإخراج التجريد الذي يكون للعد، فإنّ الأسماء المعدودة مجردة عن العوامل اللفظية لكن لا للإسناد.
و ذلك الاسم يسمّى بالمبتدأ، و ذلك الشيء يسمّى بالخبر » [2].
و يوافق فاضل السامرائي التهانوي في تعريفه للمبتدأ، و ذلك حيث يقول:
« المبتدأ: اسم مرفوع يقع في أول الجملة، مجرد من العوامل اللفظية الأصلية محكوم عليه بأمر نحو(الحق منصور) »[3].
و المفهوم ذاته نجده في معجم المصطلحات النحوية و الصرفية الذي عرف المبتدأ على هذا النحو:
« المبتدأ: هو اسم معرفة غالبا مرفوع، مجرد من العوامل اللفظية، يأتي في أوّل الجملة نحو: الطقس ربيع، و يجوز تأخيره لغرض بلاغي و لا يتغير إعرابه نحو: ربيع الطقس »[4].

و ما يمكن ملاحظته بالنسبة لتعريف الابتداء أو المبتدأ عند التهانوي، هو أمران:
أ- لم يذكر حكم المبتدأ و هو الرّفع.
ب- لم يوضح بدقة موقع المبتدأ في الجملة و هو أنّه يحتل الصدارة.

---

[1]- النحو العربي أحكام و معان، ج1، ص386.
[2]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص145.
[3]- المرجع السابق، ص168.
[4]- مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص290.

**4- الخبر:**

عرّف التهانوي الخبر، فقال: « عند النّحاة هو المجرّد المسند إلى المبتدأ» [1] .

و جاء تعريفه في معجم المصطلحات النحوية و الصرفية على هذا النحو:

« الخبر: هو أحد أركان الجملة الاسمية، و ذكره أساسي فيها مع المبتدأ في أداء المعنى، و يقال له (المسند) أو المخبر به، و هو يطابق المبتدأ في الإفراد و التثنية و الجمع، و في التنكير و التأنيث »[2]

و عرّف فاضل السامرائي الخبر بقوله: « الخبر هو اللّفظ الذي يكمّل المعنى مع المبتدأ و يتمم معنى الجملة الأساسية نحو (الحق منتصر) فـ (منتصر) - خبر المبتدأ ، لأنّه هو الذي تمم معنى الجملة »[3].

و ما لاحظناه بالنسبة لتعريف الخبر:

إذ أنّه لم يذكر حكمه الإعرابي من جهة و لا موقعه في الجملة من جهة أخرى.

**ثالثا- منصوبات الأسماء**

**1- المنصوبات من المفاعيل**

**أ- المفعول:**

قال التهانوي:

« المفعول: في اصطلاح النّحاة اسم قرن بفعل لفائدة، و لم يسند إليه ذلك الفعل و تعلق به تعلقا مخصوصا، و المراد من الفعل أعم من الحقيقي و الحكمي و قيد لم يسند مفعولا اصطلاحا و تسميته بالمفعول باعتبار ما كان أي باعتبار أنّه كان في الأصل مفعولا اصطلاحا »[4] .

و هذا يتوافق مع ما جاء في المعجم الذي عرّفه كما يلي:

« حالة المفعول: حالة إعرابيّة مخصصة لوظيفة المفعوليّة النّحوية و تأخذ أشكالا عديدة حسب اللّغات »[5] .

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص16.
[2]- مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص173.
[3]- النّحو العربي أحكام و معان، ج1، ص173.
[4]- المصدر السابق، ج3، ص468.
[5]- مجموعة مؤلفين، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، ص7.

أمّا في اللّغة العربية، فتأخذ خمسة أشكال و هي: المفعول به، المفعول فيه، المفعول لأجله، المفعول المطلق، المفعول معه.
و تجمعها تسمية واحدة كما وضّح ذلك التهانوي في التّعريف السابق و هي: المفعول اصطلاحا هذا الأخير الذي يتعلق به الفعل، تعلقا مخصوصا، يشرحه التهانوي، بقوله:
« و المراد بالتعلق المخصوص، هو كونه جزء مدلوله، أو محله، أو ظرفه، أو علّته، أو مصاحب معموله، فخرج التمييز، و الحال، و المستثنى »[1].
و يسمّي بعض المحدثين المفعول اصطلاحا: المفعولات، أو المنصوبات من المفاعيل، و هي عندهم:« أسماء منصوبة بفعل صريح، أو مقدر أو بمشتق عامل ينصب ما بعده مفعولا به، أو بمصدر عامل، و المفعولات هي: المفعول به، المفعول فيه، المفعول لأجله، المفعول المطلق، المفعول معه »[2].

ب- **المفعول به**:
عرّف التهانوي المفعول به، فقال:
« المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل، و كذا ذكر في أكثر الكتب، و المراد من الفعل أعم من أن يكون فعلا أو شبهه، و من الوقوع في عرفهم هو التعلق المعنوي، و هو تعلق فعل الفاعل بشيء لا يتعقل الفعل بدون تعقل ذلك الشيء.
و ليس المراد بالوقوع الأمر الحسي إذ ليس كل الأفعال بواقعة على مفعولها نحو: علمت زيدا، و على هذا يدخل في التعريف الجار و المجرور، و لذا قسموه إلى ما هو بواسطة الحرف، و إلى ما هو بغير واسطته، و إن كان مطلق المفعول به لا يقع في اصطلاحهم »[3].
و لا يبعد هذا التعريف عن تعريف الفاكهي له، عندما يعرفه بقوله:
« المفعول به: ما وقع عليه فعل الفاعل، و منه: المنصوب على الاشتغال، أو التنازع، أو الاختصاص، أو الإغراء، أو التحذير، أو النداء »[4].

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص468،469.
[2]- مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص330.
[3]- المصدر السابق، ص472.
[4]- شرح كتاب الحدود في النحو، ص200،201.

و لا يختلف أيضا عمّا ورد في أحد المعاجم الحديثة:
« المفعول به: اسم منصوب يدل على الذي وقع عليه فعل الفاعل التام، و موقعه في الجملة بعد الفاعل غالبا »[1].

### ج- الظرف أو المفعول فيه أو المحلّ:

عرّف التهانوي الظرف بقوله:
« الظرف: بالفتح و سكون الرّاء عند أهل العربية يطلق على معان: منها اسم ما يصح أن يقع فيه فعل زمانا كان أو مكانا، و الأوّل ظرف زمان كاليوم، و الدهر، و الثاني ظرف مكان كاليمين، و الشمال. و في الهداد حاشية الكافية: ظرف الزمان ما يصلح جوابا لمتى، و ظرف المكان ما يصلح جوابا لأين »[2].
و عرّفه التهانوي في موضع آخر من معجمه، و ذلك عندما تطرق إلى مصطلح: المحل و هي التسمية التي ارتضاها الكوفيون لمصطلح: المفعول فيه فيورد قائلا:
« المحلّ عند الكوفيين من النحاة: اسم للمفعول فيه كما يجيء في محلّه »[3].
و جاء في المعجم تعريف الظرف كما يلي:
« الظرف: هو اسم منصوب يدل على مكان الحدث و زمانه، و يتضمن معنى (في)، و معنى الأصلي (الوعاء) المستخدم للاحتواء، ثم غدا مصطلحا، و خصوه للزمان و المكان، و لكل لفظ يدل معناه على أحدهما، و إن لم يدل الاسم على ظرف و لم تقع (في) موقعه خرج عن الظرفية، نحو: جاء اليوم الموعود في المكان المحدّد »[4].
و الظرف أو المفعول فيه نوعان:
ظرف الزمان و ظرف المكان.
أما ظرف الزمان فـ:
« هو اسم منصوب يبين زمن وقوع الفعل: مثل: يوم، ساعة: سنة »[5]

---

[1]- مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص327.
[2]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص178.
[3]- المصدر نفسه، ج1، ص481.
[4]- مروان العطية، المرجع السابق، ص207.
[5]- مروان العطية، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

و أما ظرف المكان فـ:
«هو اسم منصوب يبين مكان حدوث الفعل، نحو: وضعت الكتاب فوق الطاولة »[1]
أو هو: « إعراب يدلّ على حدوث واقعة فعلية في مكان معيّن »[2].

**د- المفعول له أو المفعول لأجله:**

عرّف التهانوي المفعول له بقوله:
« المفعول له، و هو ما فعل لأجله فعل مذكور، كذا ذكر ابن الحاجب، فقال: لأجله أي لقصد تحصيله، أو بسبب وجوده احتراز عن سائر المفاعيل، و المراد بالفعل الحدث ، و بكونه مذكورا أعم من الحقيقي و الحكمي، فلا يخرج عنه تأديبا في جواب من قال: لم ضربت زيدا؟ فقوله: مذكور احتراز عن مثل: أعجبني التأديب، و المعنى أن المفعول له اسم ما فعل لأجله فعل مذكور سواء كان لقصد تحصيله، بأن يكون سببا غائيا، كما في: ضربته تأديبا، أو بسبب وجوده بأن سببا باعثا، كما في قعدت عن الحرب جبنا »[3].
و يوافق التهانوي، الفاكهي في هذه التسمية و في المفهوم أيضا، حيث يقول هذا الأخير في تعريفه ما يلي:
« المفعول له: المصدر: القلبي، الفضلة، المعلّل لحدث شاركه وقتا و فاعلا » [4].
و يوافق التهانوي المحدثين، حيث جاء تعريفه في أحد المعاجم:
« المفعول لأجله: هو مصدر قلبي منصوب يدل على الرّحمة، و العطف، و الإكبار، و الاحترام،أو غيرها من المعاني التي تقوم في القلوب، فيبين سبب حصول الفعل و يتّحد معه في الزّمان و الفاعل، بمعنى أنّ فاعل المصدر الواقع مفعولا لأجله، و فاعل الفعل الذي بيّن سببه يكون واحدا. و أنّ زمن المصدر و الفعل يكون واحدا أيضا، كما في قوله تعالى: {و لا تقتلوا أولادكم خشية إملاق}[الإسراء:31]، فإنّ فاعل القتل و فاعل الخشية واحد و إنّ زمان الأمرين واحد أيضا. و يسمّى "المفعول له" »[5].

---

[1]- مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص208.
[2]- مجموعة مؤلفين، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، ص88.
[3]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص471.
[4]- شرح كتاب الحدود في النحو، ص216.
[5]- مروان العطية، المرجع السابق، ص328،329.

**ه- المصدر أو المفعول المطلق أو الحدث أو الحدثان أو الفعل:**

عرّفه التهانوي بقوله:

« المصدر: هو ظرف من الصّدور، و عند النّحاة يطلق على المفعول المطلق و يسمّى حدثا، و حدثانا و فعلا،...وعلى اسم الحدث الجاري على الفعل أي اسم يدلّ على الحدث مطابقة كالضرب أو تضمّنا كالجلسة و الجلسة »[1].

أمّا المصطلح المرادف له: (الحدث)، فقد عرّفه التهانوي بقوله:

« و عند أهل العربية هو أمر يقوم بالفاعل أي معنى قائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب و المشي أو لم يصدر كالطول و القصر، كما في الرضيّ و المراد بالمعنى المتجدد و يجيء في لفظ المصدر، و يطلق أيضا عندهم على المفعول المطلق و يسمّى حدثانا و فعلا أيضا »[2].

و عرّفه الفاكهي المفعول المطلق بقوله:

« المفعول المطلق: المصدر الفضلة المؤكّد لعامله، أو المبيّن لنوعه، أو عدده »[3].

و ورد تعريف المفعول أو المصدر في المعاجم الحديثة كما يلي:

(1)- « المفعول المطلق: هو مصدر منصوب فضلة، حروفه من حروف الفعل الناصب له أو في معنى فعله، و يذكر المفعول المطلق في الجملة:

1- لتأكيد فعله، نحو: { و كلّم الله موسى تكليما } [النساء:164 ]

2- أو بتبيين نوعه وصفا، نحو: عامل الناس معاملة حسنة، أو بالإضافة، نحو: سر سير العقلاء.

3- أو لتبيين عدده، خطوت خطوات، و سجدت سجدتين »[4]

(2)- « مصدر، فعل غير متصرف: " صيغة اسمية للفعل تدل على الحدث دون الزمن »[5].

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص27،28.

[2]- المصدر نفسه، ج1، ص379.

[3]- شرح كتاب الحدود في النحو، ص214،215.

[4]- مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص329.

[5]- مجموعة مؤلفين، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، ص72.

**و- المفعول معه:**

عرّفه التهانوي، قائلا:

« المفعول معه و هو المذكور بعد الواو لمصاحبته معمول فعل لفظا أو معنى، كذا ذكر ابن الحاجب أي المذكور بعد الواو التي بمعنى مع، فخرج به سائر المفاعيل و الذي ذكر بعد غير الواو كالفاء و مع، و المراد بمصاحبته لمعمول فعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد، نحو: سرت و زيدا، أو مكان واحد نحو: لوتركت الناقة و فصيلتها لرضعتها »[1].

و عرّفه الفاكهي بقوله:

« المفعول معه: الاسم الفضلة، التالي واوا أريد بها التنصيص على المعية،مسبوقة بفعل أو ما فيه حروفه و معناه »[2].

و ورد تعريفه في المعجم كما يلي:

« المفعول معه: هو اسم فضّلة تسبقه واو بمعنى{مع} اسمها {واو المعيّة} و يؤتى به لبيان ما وقع الفعل بمقارنته، و حكمه النصب كغيره من المفعولات، نحو: سرتُ و سورَ الجامعة. و الغالب أنْ يكون أحدهما ثابتاً و الآخر متحركاً. و لا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل ، فلا يصحّ أن تقول: و سورَ الجامعة سرتُ، كما أنّ الواو إذا دَلّت على العطف لم تُعدَّ للمعيّة، و كمْ ينصب ما بعدها على أنّه مفعول معه »[3]

**2- المنصوبات من غير المفاعيل:**

**أ- الحال:**

عرّف التهانوي مصطلح الحال، فقال:

« و في اصطلاح النّحاة يطلق لفظ يدل على الحال بمعنى الزّمان الذي أنت فيه وضعا نحو {قال إني ليحزنني أن تذهبوا به} [يوسف:13] صيغته صيغة المستقبل بعينها، و على لفظ يبيّن هيئة الفاعل أو المفعول به لفظا أو معنى على ما ذكره ابن الحاجب في الكافية »[4].

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص472.
[2]- شرح كتاب الحدود في النحو، ص221.
[3]- مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص329.
[4]- المصدر السابق، ج1، ص493.

و عرّف الفاكهي الحال بقوله:
« الحال: وصف فضلة مسوق لبيان صاحبه، أو تأكيده، أو عامله أو مضمون الجملة قبله، و هي قسمان: مؤكدة و مبينة »[1].
و ورد في المعجم تعريفها كما يلي:
« الحال: من المنصوبات من غير المفاعيل، و هي صفة مشتقة، فضلة، منتقلة، مؤكدة لما قبلها، تبين هيئة صاحب الحال المعرفة، و قد يقع صاحب الحال نكرة بمسوغات عديدة...، نحو: عاد الجيش ظافرا، و تصلح الحال أن تكون جوابا لـ (كيف) الاستفهامية، فتقول: كيف عاد الجيش؟ فيجيبك السامع: ظافرا »[2].

و ما يمكننا استخلاصه أنّ مصطلح الحال استعمله التهانوي بمفهومين هما:
1- الحال بمعنى الزمان الحاضر، و صيغته هي صيغة الفعل المضارع.
2- الحال بمعنى الوظيفة النحوية التي يقوم بها وصف فضلة لبيان هيئة صاحبه.

**ب- التمييز (المُمَيِّزُ)، أو التفسير( المُفَسِّرُ)،أو التبيين (المُبَيِّنُ):**
ورد مفهوم التمييز عند التهانوي في كشافه بمفهوم واحد و ثلاثة مصطلحات مترادفة كما يلي:

**ب-1- التمييز:**
عرّفه التهانوي بقوله:
« التمييز: هوعند النّحاة، ويقال له أيضا المميز بكسر الياء المثناة التحتانية المشددة وفتحها والتفسير والتبيين على ما ذكر مولانا عصام الدين والمُبَيِّنُ على صيغة اسم الفاعل كما في الضوء، حيث قال: وأما مائة فإنها تضاف إلى ما بينها إلا أن المبين مفرد انتهى اسم نكرة يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدّرة »[3].

---

[1]- شرح كتاب الحدود في النحو، ص ص224،226.
[2]- مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص151.
[3]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج4، ص123.

**ب-2- التبيين:** ورد تعريفه عند التهانوي كما يلي:
« التبيين: هو مصدر على وزن التفعيل معناه الكشف و إظهار المراد، و عند النحاة هو اسم التمييز و يقال له المبين أيضا بكسر الياء المشددة »[1].

**ب-3- التفسير:**
عرّفه التهانوي، بقوله:
« التفسير: هو تفعيل من الفسر و هو البيان و الكشف... و عند النحاة يطلق على التمييز كما يجيء في الزاء المعجمة، من باب الميم »[2].
و منه نستنتج بأنّ التهانوي استخدم هذه المصطلحات كلّها بمفهوم واحد و بالتالي فهي كلّها مترادفات، إلّا أنّه ركّز على الشائع منها و هو: التمييز كما اتّضح لنا ذلك، من خلال تعاريفه لهذه المصطلحات، و لذلك بدأت به، على الرغم من أنّه أورد هذا المصطلح في المجلد الرابع.
و مهما يكن من أمر، فإن التهانوي يوافق من سبقوه من النّحاة العرب، قال الفاكهي:
« التمييز: اسم نكرة فضله، يرفع إبهام اسم، أو إجمال نسبة »[3].
و يوافق أيضا المحدثين (اللاحقين له)، حيث عرفوا التمييز، كما يلي:
« التمييز: هو اسم نكرة، منصوب، يفسر ما انبهم من الذوات و الجمل، و يعرف التمييز بدخول (من) البيانية عليه، نحو: اشتريت خمسين كتابا أي من الكتب، و ازداد المطر هطولا، أي من هطوله، فالكتاب و الهطول تمييزان لما انبهم من العدد أو من المطر، و يسمّونه كذلك (التفسير) لأنّه يُفسِّر المبهم »[4].

و من المصطلحات التي ذكرها التهانوي في معجمه و التي لهلا علاقة بالتمييز مصطلحي: التام و الاسم التام و قد وردا في معجمه على هذا النحو: التام، الاسم التام:

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص211.
[2]- المصدر نفسه، ج3، ص123.
[3]- شرح كتاب الحدود في النحو، ص238.
[4]- مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص123.

***التّام:**

قال التهانوي:

« بتشديد الميم ضد الناقص و عند النحاة هو اسم مبهم يتم بأحد أربعة أشياء التنوين و نون التثنية و النون التي تشبه نون الجمع و الإضافة فمثال الأوّل رطل في قولنا عندي رطل زيتا، و مثال الثاني منوان في قولنا عندي منوان سمنا، و مثال الثالث عشرون في قولنا عندي عشرون درهما، و مثال الرابع قدر راحة في قولنا ما في السماء فدر راحة سحابا »[1].

*** الاسم التّام:** عرّفه التهانوي، فقال:

« الاسم التام: و هو الاسم الذي ينصب لتمامه أي لاستغنائه عن الإضافة، و تمامه بأربعة أشياء بالتنوين و الإضافة و نوني التثنية و الجمع، هكذا في الجرجاني »[2].

و جاء في المعجم تعريفه:

« الاسم التام: يراد به: الاسم الذي نصب المميز، لأنّه تم، فاستغنى عن الإضافة و هو يقتضي تمييزا لإبهامه »[3].

### ج- اسم إنّ و أخواتها:

عرّفه التهانوي، بقوله:

« اسم إنّ و أخواتها عند النّحاة هو المسند إليه من معموليها، و إنّما قيل: من معموليها لئلا يرد عليه إنّ الذي أبوه قائم زيد، فإنّ أبوه مسند إليه بعد دخولها و ليس باسم لأنّه ليس من معموليها. و على هذا القياس إسم كان و أخواتها، و اسم ما و لا المشبّهتين بِلَيْسَ، و اسم عسى و أخواتُه و غير ذلك »[4].

و تسمّى إنّ و أخواتها بـ: الأحرف المشبهة بالفعل.

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص229.

[2]- المصدر نفسه، ج2، ص440.

[3]- محمد إبراهيم عبادة، معجم مصطلحات النحو و الصرف و العروض و القافية، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 2011م، ص155.

[4]- المصدر السابق، ج2، ص442.

« و هي ستة أحرف: إِنَّ، و أَنَّ، و كَأَنَّ، و لَيْتَ، و لَعَلَّ، و لَكِنَّ. و حكمُها أنّها تدخل على المبتدأ و الخبر فتنصب المبتدأ و يسمّى اسمها و ترفع الخبر و يسمّى خبرها نحو: قوله تعالى:{إِنَّ الساعة لآتية} [غافر:59] »[1].
هذا عن حكمها و عملها، أمّا عن نوعها فهي: « " حروف و ليس أفعال" (بخلاف كان و أخواتها، و كاد و أخواتها)، و لذا فهي لا تتصرف كما أنّها لا تأتي مكتفية بأحد طرفيها (بخلاف بعض أفعال مِنْ كان و أخواتها، و كاد و أخواتِها) »[2].

**د- النّداء:**

عرّفه التهانوي، قائلا:
« النداء: بالكسر و تخفيف الدال عند أهل العربية قد يطلق على طلب الإقبال بحرف نائبه مناب أدعوا لفظا أو تقديرا، و المطلوب بالإقبال يسمى منادى »[3].
و ورد في المعجم تعريف المنادى على هذا النحو:
« المنادى: هو اسم مخاطب الأصل فيه هو النصب، يذكر بعد حرف النداء استدعاء لمدلوله و مخاطبته، و هو من أساليب الاختصار عند العرب، و المشبه بالمفعول، و بمعنى أداة النداء الفعل {أدعو} و لهذا كانت جملة النداء فعلية »[4].
و كان المنادى مفعولاً به من حيث المعنى، و لذلك جاء في المقدمة الجزولية تعريف المنادى، كما يلي:
« المنادى: مفعول في المعنى، و الفعل لا يكون مفعولاً فلا يكون مُنادَى » [5].

---

[1]- فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام و معان، ص367.
[2]- أحمد مختار عمر و آخرين، النّحو الأساسي، ط4، ذات السلاسل، الكويت، 1414هـ، 1994م، ص371.
[3]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج4، ص267.
[4]- مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص339.
[5]- أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت607هـ)، المقدمة الجزولية في النحو، تح: شعبان عبد الوهاب محمد، مراجعة؛ حامد أحمد و فتحي محمد أحمد جمعة، د.ط، مطبعة أم القرى. السعودية، د.ت، ص 10.

**ه- الاستثناء والمستثنى و المستثنى منه:**

عرّف التهانوي الاستثناء بقوله:

« الاستثناء: و يسمى بالثُّنيا بالضم أيضا، على ما يستفاد من الصراح، قال: الثنيا بالضم و الثنوي بالفتح: اسم من الاستثناء، هو عند علماء النحو و الأصول يطلق على المتصل و المنقطع »[1].

و هذا التعريف يوافق ما جاء في المعاجم الحديثة حيث جاء فيها:

«1- الاستثناء: هو أسلوب يخرج الشيء من حكم دخل فيه غيره بوجود أداة الاستثناء بينهما داخل الجملة. و هو أسلوب اختصاريٌّ يستثنى ما بعدها ممّا قبلها، نحو: غرّدت العصافير إلاّ واحدا. و هو أنواع: الاستثناء التام، الاستثناء التام المنقطع، الاستثناء المتصل، الاستثناء المُفَرَّغُ، الاستثناء المَنفِيُّ، الاستثناء الموجب، الاستثناء الناقص »[2].

« 2- الاستثناء: هو أحد الأساليب الكلامية الشائعة في اللسان العربي، و حتى يتكون لابد له من أركان ثلاثة هي: المستثنى و المستثنى منه و أداة الاستثناء. و قد عرّفه النحاة بأنّه إخراج لما بعد أداة الاستثناء من حكم ما قبلها... و للاستثناء أدوات كثيرة منها ما هو حرف نحو إلاّ، أو اسم كغير و سوى، أو فعل مثل ليس، و لا يكون، و ما خلا، و ماعدا، و حاشا. و ما يحتمل الحرفية و الفعلية نحو: خلا و عدا »[3].

و عرّف التهانوي، المستثنى، بقوله:

« المستثنى: على ما في الرضي، هو المذكور بعد إلا غير الصفة و أخواتها، مخالفا لما قبلها نفيا و إثباتا و يسمى بالثنيا أيضا، و لذا قيل: الاستثناء تكلم بالباقي بعد الثنيا، أي المستثنى ففي قوله له: علي عشرة إلا ثلاثة صدر الكلام عشرة والثنيا ثلاثة و الباقي في صدر الكلام بعد المستثنى سبعة فكأنه تكلم بالسبعة

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص245.
[2]- مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص26.
[3]- محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص 38.

و قال: علي سبعة، و يسميه المحاسبون في باب الجبر و المقابلة بالناقص إذ هو لا يكون إلّا ناقصا »[1].

أمّا المستثنى منه، فقد عرّفه، كما يلي:

« المستثنى منه: هو المذكور قبل إلّا و أخواتها المخالف لما بعده، أي المستثنى نفيا و إثباتا يسميه المحاسبون في باب الجبر و المقابلة بالزائد، فإذا قلنا: جاءني القوم إلاّ زيدا فالقوم مستثنى منه و زيد مستثنى »[2].

**و- الإغراء:**

عرّف التهانوي، الإغراء بقوله:

« الإغراء: بالراء المهملة عند النحاة هو معمول إلزم المقدر و يكون مكررا مثل التحذير نحو أخاك أخاك أي إلزم أخاك، كذا في الإرشاد و اللباب فأخاك مفعول به لإلزم المقدر، و هذا من المواضع التي يجب حذف الفعل فيها »[3].

و عرف الفاكهي الإغراء بقوله:

« الإغراء: تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله »[4].

و ورد في تعريف الإغراء في المعجم على هذا النحو:

« الإغراء: هو أسلوب حث المخاطب على أمر محمود ليفعله، بقصد الإيجاز، و يكون منصوبا على المفعولية أو على الإغراء بفعل محذوف تقديره إلزم أو اطلب »[5].

**ز- التحذير**: عرفه التهانوي، فقال:

« عند النحاة هو المفعول به بتقدير إتّق و نحوه مثل حذّر و بعّد و اجتنب، و ذلك التقدير إمّا للتحذير مما بعده نحو إيّاك و الأسد، أي اتّق إيّاك من مقاربة الأسد، فالمحذّر منه هو الذي وقع بعد إيّاك و هو الأسد، و إمّا لذكر المحذّر منه مكررا

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص246.
[2]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[3]- المصدر نفسه، ج3، ص403.
[4]- شرح كتاب الحدود في النحو، ص206.
[5]- مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص58.

و طول الكلام به نحو الطريقَ الطريقَ أي اتّقِ الطريقَ، هكذا يفهم من شروح الكافية »[1].

و عرّفه الفاكهي بقوله:

« التحذير: تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه » [2].

و ورد تعريفه في المعجم كما يلي:

« التحذير: هو أسلوب شبيه بأسلوب الإغراء من الناحيتين اللفظية و الإعرابية، لا من الناحية المعنوية، و هو تحذير المخاطب من أمر مكروه ليجتنبه بتعبير مختصر» [3].

**ح- الاختصاص:** عرفه التهانوي بقوله:

« قال النحاة: من المواقف التي يضمر فيها الفعل قياسا باب الاختصاص، و يكون الاختصاص على طريقة النداء بأن يكون منقولا، و ذلك بأن يذكر المتكلم أولاً ضمير المتكلم، و يؤتى بعده بلفظ أيّ و يجري مجراه في النّداء من ضمه و الإتيان بعده بهاء التنبيه، و وضعه بذي اللاّم، أو يذكر بعد ضمير المتكلم في مقام لفظ أيّ مضاف دال على مفهوم ذلك الضمير...

و قد يكون الاختصاص على غير طريقة النداء بأن لا يكون منقولا عنه نحو: نحنُ العربَ أقربُ النّاسِ للضَّيْفِ، فإنّه ليس منقولا من النّداء، لأنّ المنادى لا يكون معرّفا باللاّم » [4].

و عرّف هذا المصطلح الفاكهي تعريفا مختصرا، فقال:

« الاختصاص: حكم علق بضمير ما تأخر عنه من اسم ظاهر معرّف » [5].

و ورد تعريفه في أحد المعاجم، كما يلي:

« الاختصاص: اسم ظاهر يستخدم لبيان المقصود من ضمير المتكلم، أو للفخر، أو للتواضع. و هو اسم منصوب بفعل محذوف وجوبا تقديره: أخصَّ أو نخصُّ.

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص397.
[2]- شرح كتاب الحدود في النحو، ص206.
[3]- مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص109.
[4]- المصدر السابق، ج2، ص39.
[5]- المرجع السابق، ص205.

ولا يكون في أوّل الجملة، بل في وسطها، نحو:نحن-الشباب- درعٌ للوطن ويعرب الاسم مع فعل الاختصاص المحذوف في محلّ نصب حالا »[1].

**ط- التنازع**: عرفه التهانوي، و ذلك حيث قال:

« التنازع: بالزاء المعجمة عند النحاة، هو توجه العَامِلَيْن أو أكثر، إلى معمول واحد باختلاف الجهة أو باتحادها، هكذا يستفاد من الهداد حاشية الكافية و غيرها»[2]

و عرّفه الفاكهي بقوله:

« التنازع: أن يتقدم عاملان مذكوران فأكثر على معمول واحد فأكثر »[3]

و جاء تعريفه في المعجم كما يلي:

« التنازع: في اللغة التجاذب و في الاصطلاح تقدم عاملين أو أكثر على معمول بحيث يكون كل من العاملين أو من العوامل المتقدمة طالبا لهذا المعمول و ذلك نحو: جاء و أكرمت خالد، فالعاملان جاء- و أكرمت فعلان متنازعان على خالد: فالأوّل يطلبه فاعلا و الثاني يطلبه مفعولا به.

و قد اتفق النحاة على جواز إعمال أي منهما، و لكنهم اختلفوا في أفضلية الإعمال فالبصريون يرون أولوية إعمال الثاني لقربه من المتنازع عليه، و الكوفيون يرون أولوية إعمال الأول لِسَبْقِهِ »[4].

**ي- المندوب:** عرفه التهانوي بقوله:

« المندوب: ... عند النحاة: هو الاسم الذي يتفجع عليه أي يتحزن لأجله بلفظ {يا} أو {وا} و ذلك التفجع يسمى ندبة إلا أن لفظ {وا} مختص بالندبة دون {يا} فإنها مشتركة بينهما و بين النداء، ثم المتفجع عليه يشتمل ما يتفجع على عدمه، كالميت الذي يبكي عليه النادب، و ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة و الويل اللاحقة للنادب لفقد الميت، فالحد شامل لقسمي المندوب: يا

---

[1]- مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص20.
[2]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج4، ص240.
[3]- شرح كتاب الحدود في النحو، ص204،203.
[4]- محمد سمير نجيب اللّبدي، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص220.

زيدان، و يا عمرواه، و مثل يا حسرتاه، و يا مصيبتاه، و حكم المندوب عند الإعراب و البناء حكم المنادى » [1].

و عرّفه الفاكهي فقال:

« الندبة: نداء المتفجع عليه لفقده، حقيقة أو حكما، أو المتوجع منه محل ألم أو سببا له »[2].

و ورد تعريف الندبة في المعجم كما يلي:

« الندبة: هو نداء موجه إلى المتفجع عليه أو المتوجع منه، و هو نوع من المنادى المندوب، و بفرق بينهما بالسياق أو بشدّة الألم، و يأتي المنادى المندوب اسم علم نحو: وا خالد، أو مضافا إلى معرفة، نحو: وا قاهر الأعداء، أو اسما موصولا لا يبدأ بأل، نحو: وا من فتح القدس »[3].

**ك- القصر و الحصر و التّخصيص:**

عرّف التهانوي القصر فقال هو:

« عند أهل المعاني: و يسمّى بالحصر و التخصيص أيضا جعل بعض أجزاء الكلام مخصوصا بالبعض، بحيث لا يتجاوزه، و لا يكون انتسابه إلّا إليه و لا يرد عليه اختص زيد بالقيام، فإنّه لا تخصيص لجزء من أجزاء الكلام بآخر، لأنّه لم تخص الفاعلية بزيد بالقيام، و لا مفعولية القيام بزيد، و إن لزم اختصاص القيام بزيد لكنّه ليس اختصاص جزء بل صفة بموصوف لا من حيث الجزئية للكلام، فتقييد البعض التعريف بقوله: بطريق معهود نحو العطف و الاستثناء و نحوهما، للاحتراز عن مثل ذلك محل تأمّل »[4].

و جاء تعريف القصر في معجم المصطلحات النّحوية و الصّرفيّة مرتين: الأولى: عند تعريفه لمصطلح الحصر بقوله:

« الحصر: هو تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص، و يسمّى القصر، أو هو إثبات حكم لشيء و نفيه عما عداه، و يكون الحصر بأدوات الاستثناء، و لا سيما (إلّا) أو بإنّما، أو العطف بلا، أو بل، نحو: (إنّما الأعمال بالنّيات) كما يتم الحصر

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج4، ص169.
[2]- شرح كتاب الحدود في النحو، ص ص211،213.
[3]- مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية ، ص350.
[4]- المصدر السابق، ج3، ص517.

بتقديم المعمول، و ضمير الفصل، و تقديم المسند إليه، أو بتعريف ركني الجملة الاسمية، كقوله تعالى: {الله الصمد} [الإخلاص:2] »[1].

و الثانية: عندما عرّف مصطلح القصر فقال:

« هو تخصيص شيء بشيء بطريق مخصص بأداة، كتخصيص المبتدأ بالخبر بالأداة (إنّما)، نحو: إنّما أنت بطل. أو تخصيصه بالاستثناء المنفى، نحو: لا يعلمُ الغيبَ إلاَّ اللهُ، و القصر أنواع »[2].

أي أنّ مصطلحي الحصر و القصر عنده مترادفين مثلما هما مترادفين أيضا عند التهانوي ، حيث سبق تعريفه لمصطلح القصر تعريفه لمصطلح الحصر و الذي عرّفه قائلا:

« الحصر: بالفتح و سكون الصاد المهملة في اللغة: الإحاطة و التحديد و التعديد، و هو عند أهل العربية هو القصر، و هو إثبات الحصر للمذكور و نفيه عما عداه، و كثير من الناس لم يفرّق بينه و بين الاختصاص و بعضهم فرّق بينهما و يجيء في فصل الراء المهملة من باب القاف »[3].

و ما يمكن أن نخلص إليه هو أنّ التهانوي استخدم هذه المصطلحات الثلاث: القصر و الحصر و التخصيص بمعنى واحد، و بالتالي فهي مترادفة.

**رابعا- مجرورات الأسماء**

**1- الجرّ و الجارّ و المجرور:**

من بين ما يميّز الاسم عن قسيميه الفعل و الحرف، الجرُّ لأنّه:

« حالة من حالات الإعراب التي تخص الأسماء و تميّزها من غيرها، و الجر يعني جر معاني الأفعال إلى الأسماء أي توصيلها إليها، و لهذا أطلق الكوفيون على حروف الجر حروف الإضافة لأنّها تضيف معاني الأفعال، أي توصلها إلى الأسماء »[4].

---

[1]- مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص169.
[2]- مروان العطية، المرجع نفسه، ص247.
[3]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص402.
[4]- محمد سمير نجيب اللّبدي، المرجع السابق، ص43.

و قد عرض التهانوي لمصطلح الجرّ في معجمه المختص، و عرّفه فقال هو:
« عند النّحاة يطلق على نوع من الإعراب حركة كان أو حرفا، و يسمّى علامة أيضا كما يستفاد من الموشح شرح الكافية، و يجيء في لفظ الإعراب، و الذي يحصل منه الجرّ يسمّى جارا، و عامل الجر، و اللفظ الذي في آخره الجر يسمّى مجرورا »[1].
و هذا يتوافق مع ما ذهب إليه الفاكهي عندما عرّف الجرّ بقوله:
« الجرّ: الكسرة التي يحدثها العامل في آخر الاسم، سواء كان العامل حرفا أو مضافا »[2].
و لأنهّ يستحيل تصوّر الجرّ دون جار ومجرور، لذلك حسن في هذا المقام تعريفهما معا.
و قد جاء تعريف الجارّ على هذا النحو:
« الجارُّ: هو عامل الجرِّ في الأسماء و قد يكون كما ذكرنا في الحديث عن الجرّ- حرفا أو إضافة أو تبعية أو مجاورة أو توهمًا.
و حروف الجرّ هي أبرز هذه العوامل و أظهرها، و هي الأصل في الجرّ لأنّ التبعية ليست هي العاملة في الجرّ و إنّما العامل هو عامل المتبوع، و الجرّ بالإضافة على تقدير حروف الجرّ و هذا يؤكد أصالة الجرّ بالحروف »[3].
أمّا المجرور فقد عرّف كما يلي:
« المجرور: هو الاسم المضاف إليه أو التالي لحرف من حروف الجرّ أو الواقع تابعا لما قبلهُ »[4].
و عُرّف أيضا على اصطلاح الكوفيين: (المخفوض) على هذا النحو:
« المخفوض: هو الاسم الذي تأثر بعامل الخفض فخفض بالكسر أو ما ينوب عنه من ياء أو فتح.
و هو الذي يسمّى في الاصطلاح الآخر بالمجرور »[5].

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص273.
[2]- شرح كتاب الحدود في النحو، ص277.
[3]- محمد سمير نجيب اللّبدي، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص43.
[4]- محمد سمير نجيب اللّبدي، المرجع نفسه، ص45.
[5]- محمد سمير نجيب اللّبدي، المرجع نفسه، ص76.

و مهما يكن الأمر، فإنّ: الجرّو الجارّ، و المجرور هي مصطلحات البصريين و هي التي ارتضاها التهانوي و استخدمها، أمّا: الخفض، و الخافض و المخفوض فهي مصطلحات الكوفيين، و لم يستخدمها التهانوي في معجمه المختص و لم يشر إليها، على الرّغم من أنّه أحيانا يستخدم مصطلحات الكوفيين أو إن لم يستخدمها يشير إليها على الأقل، و هذا ما لم نلاحظه على مصطلحات: الجرّ و الجارّ و المجرور.

« و يتحقق الجرّ بأحد أمور خمسة هي، الحروف، و الإضافة، و التبعية، و المجاورة، و التوهّم، أو العوض.

فمثال الجرّ بالحروف: وضعت الكتاب على الدرج- و بالتبعية: مررت برجل طويل - و بالإضافة: أغلقت باب الدار- و بالوهم أو التوهم قول زهير بن أبي سُلمى: بدا لي أنّي لستُ مدركَ ما معنَى* و لا سابقٍ شيئًا إذا كان آتِيًا.

و بالمجاورة كقولهم: هذا حُجر ضبٍ خربٍ.

و بالتعويض أو العوض كما في ها التنبيه و همزة الاستفهام المجعولتين عوضا عن حرف الجرّ في القسم نحو: ها اللهِ ذا و آ اللهِ لَتَفعَلَن »[1].

## 2- الجرّ بالإضافة:

قال التهانوي:

« الإضافة: هي عند النّحاة نسبة شيء إلى شيء بواسطة حرف الجر لفظا أو تقديرا مرادا، و الشيء يعم الفعل و الاسم، و الشيء المنسوب يسمّى مضافا، و المنسوب إليه مضافا إليه.

و قيد بواسطة حرف الجر احتراز عن مثل الفاعل و المفعول، نحو: ضرب زيد عمرا فإنّ ضرب نسب إليهما لكن لا بواسطة حرف الجر »[2].

و قال الفاكهي:

« الإضافة: إسناد الاسم إلى غيره بتنزيله من الأول، منزلة التنوين، و أما ما يقوم مقامه »[3].

---

[1]- محمد سمير نجيب اللّبدي، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص43.
[2]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص116.
[3]- شرح كتاب الحدود في النحو، ص279.

و ورد تعريفها في المعجم، على هذا النحو:
« حالة نحوية تخضع العناصر فيها إلى ترتيب معين، مثال: في اللغة العربية، المضاف + المضاف إليه »[1].
و يرى النّحاة أنّه: « من خصائص الإضافة أنّها تجعل الاسمين المتضايفين كالواحد لا ينفك أحدهما من الآخر، و لا يكون لأي منهما معنى إلّا مضافا إلى قرينه. و من مقتضيات الإضافة جرّ الاسم الثاني مطلقا و هذا النّوع من الجرّ يعتبر لجر الحرف و مقابلا له »[2].
و قد بيّن التهانوي مفهوم مصطلحي المضاف و المضاف إليه بقوله:
« المضاف كل اسم أضيف إلى اسم آخر فإنّ الأوّل يجرّ الثاني، و يسمّى الجارّ مضافا و المجرور مضافا إليه.
و المضاف إليه كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف الجرّ لفظا نحو: مررت بزيد، أو تقديرا نحو: غلام زيد، و خاتم فضّة، مرادا.
و احترز بقوله: مرادا عن الظّرف نحو: صمت يوم الجمعة ، فإنّ {يوم الجمعة} نسب إليه شيء، و هو صمت بواسطة حرف الجرّ، و هو {في} و ليس ذلك الحرف مرادا، و إلّا لكان يوم الجمعة مجرورا، إلّا أن يقال: إنّه منصوب بنزع الخافض، نحو: أتيتك خفوق النجم، أي وقت خفوق النجم »[3].
و تعريف التهانوي لهذين المصطلحين يوافق ما جاء في المعاجم، حيث عرّف كما يلي:
(1) - « المضاف: هو الاسم الأوّل من تركيب المضاف و المضاف إليه، و هو الذي يرتبط باسم بعد للنسبة التقييدية بين الاسمين، و الاسم الذي يليه هو المضاف إليه، و يتخصص به و يعرف، و يشترط أن يكون من غير جنس المضاف إليه اسما كان أو ضميرا نحو: رجال المدينة أشاوس، و كتابك على طاولة أخيك، و إن حركة المضاف تابعة لموقعها من الجملة قبلها، في حين أنّ المضاف إليه مجرورا دوما »[4].

---

[1]- مجموعة مؤلفين، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، ص14.
[2]- محمد سمير نجيب اللّبدي، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص136.
[3]- التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص120.
[4]- مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص319.

(2)- « المضاف إليه: هو الاسم الثاني من تركيب {المضاف و المضاف إليه} أي من النسبة التقيدية بين المتضايفين، و يجب أن يكون المضاف إليه من غير جنس المضاف و غالبا ما يكون المضاف إليه معرفة، نحو: يده خفيفة، و سيف رسول الله و قد يأتي المضاف إليه نكرة، نحو: زهرة حديقة حمراء، فيعرف المضاف بالمضاف إليه المعرفة، و يقترب من التعريف إذا كان المضاف إليه نكرة »[1].

(3)- « مضاف إليه: الوظيفة التي يؤدّيها اسم أضيف إلى اسم آخر قصد التخصيص مثال: كتاب زيد »[2].

*** المشبّه بالمضاف أو المضارع للمضاف:**

قال التهانوي بعد أن عرّف بمصطلح: المضاف:

« و أمّا المشبّه بالمضاف، و يقال له: المضارع للمضاف أيضا، فهو عند النحاة عبارة عن اسم تعلق به شيء هو من تمام معناه، أي يكون ذلك الشيء من تمام ذلك الاسم معنى لا لفظا فخرج الاسم الذي يتم بشيء لفظا كالمضاف، والتثنيّة،والجمع، و الاسم المنون. »[3].

و يرى النّحاة أنّ المشبّه بالمضاف أو المضارع للمضاف يقع في موقعين هما:

« 1- المنادى المشبّه بالمضاف، و هو نوع من المنادى المنصوب، و يجب أن يكون مشتقا يعمل فيما بعده، نحو: يا صاعدًا جبلاً، فصاعدًا: منادى منصوب لأنّه شبيه بالمضاف، جبلاً: مفعول به لاسم الفاعل (صاعدًا)، و المشبّه بالمضاف، يعني أنّ أصله مضاف و مضاف إليه، و أصله: يا صاعدَ الجبلِ.

2- الاسم المشتق العامل عمل فعله، نحو: لا كارها أخاه محبوب، و أصله: لا كاره أخيه محبوب »[4].

و ما يمكن أن نخلص إليه أنّ المشبّه بالمضاف أو المضارع للمضاف هو في أصله مضاف و مضاف إليه و لذلك شبّه به مراعاة للأصل، إلّا أنّه يتميز بأنّ الفائدة فيه تعود إلى المعنى لا إلى اللفظ كما هو الحال بالنّسبة للمضاف و التثنيّة، و الجمع، و الاسم المنون، مثلما مر بنا في نص التهانوي السابق ذكره.

---

[1]- مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص321.
[2]- مجموعة مؤلفين، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، ص9.
[3]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص120.
[4]- مروان العطية، المرجع السابق، ص308.

**3- الجرّ على الجوار (الخفض على الجوار):**

عرّفه التهانوي و ذلك حيث قال:

« و جرّ الجوار عندهم هو أنْ تصير الكلمة مجرورة بسبب اتصالها بكلمة جرورة سابقة عليها، لا بسبب غير الاتصال، فيكون جرّ الأولى بسبب العامل، وجرّ الثانية لا بعامل ولا بسبب التبعية كجرّ التوابع، بل إنّما يكون بسبب الاتصال و المجاورة، كجرّ أرجلكم في قوله تعالى: {وامسحوا برؤوسكم و أرجلكم} [المائدة :6] عند من قرأ بجرّ أرجلكم، فإنّه إنّما هو بسبب مجاورته بقوله برؤوسكم »[1].

و هو يوافق ما جاء في المعجم الذي عرّفه كما يلي:

« الخفض على الجوار: هو جرّ الاسم من دون أن يتقدمه حرف خافض، أو أن يكون مضافا إليه أو تابعا لمجرور، بل يجرّ على مجاورة اسم مجرور قبله. و قد لا يكون هذا الاسم مجرورا في الجملة، بل ربّما يكون موقعه الرّفع أو النّصب و هذا نادر في اللّغة و مرفوض حكما. و لكن ورد في بعض أقوال العرب مثل: "هذا جحر ضبّ خرب" فجرّوا "خرب" على الجوار و حقه الرّفع لأنّه صفة لـ "جحر" الخبر »[2].

**خامسا- التّوابع.**

**1- التّابع:**

عرّف التهانوي التابع و ذلك حيث قال:

« عند النّحاة هو الثاني بإعراب سابقه من جهة واحدة و السابق يسمى متبوعا »[3].

و بعد ذلك قام التهانوي بشرح مستفيض لهذا التعريف و مناقشته، و عندما إنتهى من ذلك شرع في ذكر أقسام التوابع فقال: « ثمّ اعلم أنّ أقسام التوابع خمسة: النعت، عطف البيان، التأكيد، البدل، و عطف النسق، و يجيء تفسيرها في مواضعها. و عند اجتماع تلك الأقسام في محل ترتب تلك التوابع بهذا الترتيب المذكور، يعني ذكر الصّفة أوّلا ثمّ عطف البيان ثمّ التأكيد ثمّ البيان عطف النسق. و التأكيد يجري في جميع أنواع الكلمة من الاسم و الفعل و الحرف بل في الجملة أيضا.

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص273.
[2]- مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص174،175.
[3]- المصدر السابق، ص222.

و البدل يجري في الاسم و الفعل و الجملة، كذا عطف النسق، و لا يجري البيان و الوصف في الجمل »[1].

و التهانوي في هذا التعريف يوافق القدماء، يقول الفاكهي:

« التابع: اللفظ المشارك لما قبله في إعرابه و عامله مطلقا و ليس خبرا، و هو خمسة أقسام: نعت، و عطف بيان، و توكيد، و بدل، و نسق »[2].

و يوافق أيضا المحدثين، حيث ورد تعريف التابع عند بعضهم على هذا النحو:

« التابع: هو الاسم الذي يتبع متبوعه و يشاركه في إعرابه، تذكيره، تأنيثه، إفراده و جمعه كالنعت، البدل، عطف البيان وعطف النسق، نحو: هذه حديقة مزهرة، ترحمت على الإمام علي، جاء خالد و زيد »[3].

**2- النّعت والصّفة والوصف:**

هذه المصطلحات الثلاثة مترادفة عند التهانوي في كشافه، و قد استخدمها للدلالة على ثلاثة مفاهيم:

1- الوصف المشتق.

2- قسم من توابع الاسم.

3- الصّفة المعنوية.

فقد جاء تعريفه للنعت كما يلي:

« النعت: بالفتح وسكون العين هو لغة: الصفة... و هو عند النحاة يطلق على الوصف المشتق كاسم الفاعل، و اسم المفعول و الصفة المشبهة ...

و على قسم من توابع الاسم و يسمّى وصفا وصفة أيضا، و عرّف بأنّه تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا »[4].

و ورد تعريفه للصفة بقوله: « الصفة بالكسر هي و الوصف مترادفان لغة، ومعنى الصفة بيان المجمل، و بيان الأهلية للشيء، و بيان معنى في الشيء »[5].

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص224.

[2]- شرح كتاب الحدود في النحو، ص245،246.

[3]- مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص106.

[4]- المصدر السابق، ج4، ص185.

[5]- المصدر نفسه، ص346.

وأمّا مصطلح الوصف فقد عرّفه التهانوي بقوله:
« الوصف بالفتح و سكون الصاد المهملة يطلق على معان:
... و منها ما هو مصطلح أهل العربية، و الصفة في اصطلاحهم يطلق على معان:
الأوّل النعت ، ...
الثاني الوصف المشتق،...
الثالث الصّفة المعنوية، و هي تطلق على معنى قائم بالغير، و المراد بالمعنى مقابل اللفظ كما هو الظاهر، فبينها و بين النعت تباين، و كذا بينها و بين الوصف المشتق »[1] .
و يسترسل في شرحه إلى أن يصل إلى نتيجة مهمة فيقول:
« اعلم أنّ الوصف و الصفة في هذه المعاني الثلاثة مترادفان »[2] .
و هكذا يتبيّن لنا أنّ النعت و الصفة و الوصف في هذه المعاني الثلاثة مترادفة أيضا.

**3- البيان وعطف البيان:**

ذكر التهانوي مصطلح: (عطف البيان) مرتين في معجمه:
الأولى: في مدخل المصطلحي: البيان، و ذلك حينما عدّد مفهومه عند كلّ طائفة من أهل العلم. كالأصوليين و الصرفيين، و لمّا وصل إلى النحويين قال: « و عند النحاة يطلق على عطف البيان، و يجيء في فصل الفاء من باب العين المهملة »[3].
الثانية: في المدخل المصطلحي : العطف ، و الذي حدد فيه بدقة مفهوم المصطلح بقوله:
« و الثاني عطف البيان و هو تابع يوضّح أمر المتبوع من الدال عليه لا على معنى فيه، فبقيد(الإيضاح) خرج: التأكيد، البدل و عطف النسق لعدم كونها موضحة للمتبوع، و بقولنا : "من الدالّ عليه " أي على المتبوع لا معنى فيه أي في المتبوع خرج الصفة، فإنّ الصفة تدل على معنى في المتبوع بخلاف عطف البيان، فإنّه يدلّ على نفس المتبوع نحو: أقسم بالله أبو حفص عمر. و لا يلزم من

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج4، ص ص337،345.
[2]- المصدر نفسه، ص346.
[3]- المصدر نفسه، ج1، ص210.

ذلك أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه، بل ينبغي أن يحصل من اجتماعها إيضاح لم يحصل من أحدهما على الانفراد. فيصحّ أن يكون الأوّل أوضح من الثاني »[1].

و التهانوي في تعريفه لعطف البيان يوافق القدماء، قال الفاكهي:

« عطف البيان: تابع موضح أو مخصّص، جامد غير مؤول »[2].

و يوافق أيضا المحدثين:

حيث جاء في المعجم تعريف عطف البيان كما يلي:

« عطف البيان: هو اسم تابع لمتبوعه من غير واسطة، يشبه النعت في توضيحه للمعرفة و تخصيصه للنكرة. »[3]

**4- التّأكيد:**

عرّفه التهانوي بأنّه: « أحد التوابع الخمسة للاسم، و هو تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول، أي يقرر حالة و شأنه عند السامع، يعني يجعل حاله ثابتا متقرّرا عنده في النسبة، أي في كونه منسوبا أو المنسوب إليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير. أو يتغير شمول المتبوع أفراده نحو: جاءني القوم كلّهم » [4].

ثم بعد ذلك يذكر التهانوي قسمي التأكيد فيقول:

« ثمّ إنّ هذا التأكيد قسمان لفظي و يسمّى صريحاً، و قد سبق، و معنوي و يسمّى غير صريح، و هو بخلافه سُميَ به لحصوله من ملاحظة المعنى، كما سُميَ باللفظي لحصوله من تكرير اللفظ، و التأكيد الغير الصّريح مختص بألفاظ محصورة، و هي: نفسه، و عينه، و كلاهما، و كله، و أجمع، و أكتع، و أبصع، و أبتع »[5] .

و قد وافق التهانوي القدماء في التعريف و في التقسيم، قال الفاكهي:« التوكيد: تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره، و هو قسمان: معنوي و لفظي »[6].

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص280،281.
[2]- شرح كتاب الحدود في النحو، ص254.
[3]- مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص216.
[4]- المصدر السابق، ج1، ص84.
[5]- المصدر نفسه، ص85.
[6]- المرجع السابق، ص256،257.

ثمّ عرّف المعنوي فقال:
« حد المعنوي: التابع المقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول »[1].
ثم عرّف بعد ذلك اللّفظي فقال:
« حد اللفظي :إعادة اللفظ الأوّل أو موافقه »[2].
و وافق التهانوي كذلك المحدثين في التعريف و التقسيم أيضا، حيث جاء تعريف التأكيد في أحد المعاجم كما يلي:
« التوكيد:هو تابع يذكر بعد متبوعه فعلا كان أو اسما تقريرا لما قبله، أو دفعا لاحتماله غير الحقيقة أو السهو، و لتأكيد ما جاء به نحو: قابلت الرئيس الرئيسَ، و حييت المدير نفسه. وهو نوعان: توكيد لفظي، و توكيد معنوي »[3].

**5- البدل:**
عرّف التهانوي البدل، بأنّه :« عند النّحاة تابع مقصود دون متبوعه »[4] .
ثمّ بعد أن قام بشرح التعريف كعادته ذكر أقسامه، قائلا:
« ثم البدل أقسام أربعة...
فالأوّل بدل الكلّ، و سمّاه ابن مالك في الألفية ببدل المطابق ...
و الثاني بدل البعض نحو: ضربت زيدا رأسه.
و الثالث بدل الإشتمال نحو: أعجبني زيد علمه.
والرابع بدل الغلط »[5] .
و التهانوي في هذا التعريف يوافق القدماء، قال الفاكهي:
« البدل: تابع مقصود بالحكم بلا واسطة، و هو أربعة أقسام: بدل كل، و بعض، واشتمال، و مباين »[6].
و يوافق المحدثين أيضا، جاء في أحد المعاجم الحديثة تعريف البدل كما يلي:
« البدل تابع مقصود بالحكم دون واسطة بينه و بين متبوعه، و يذكر كل واحد من

---

[1] - شرح كتاب الحدود في النحو، ص257،258.
[2] - المرجع نفسه، ص258،259.
[3] - مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص129.
[4] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص193.
[5] - المصدر نفسه، ص194.
[6] - المرجع السابق، ص261،262.

البدل و المبدل منه على حدة. و البدل يمهد له بمتبوع يأتي قبله هو المبدل منه يذكر توطئة غير مقصود لذاته. و إعراب البدل تابع لإعراب المبدل منه، و يطابقه في الحركات، التذكير، التأنيث، الإفراد، التثنية و الجمع.
... و البدل ستّة أنواع: بدل اشتمال، بدل إضراب، بدل بعض من الكلّ، بدل غلط، بدل مباين، بدل نسيان »[1].

**6 -العطف- عطف النّسق( العطف بالحرف):**

ذكر التهانوي في معجمه هذا المصطلح مرتين:
الأولى: في المدخل المصطلحي: العطف، في فصل الفاء باب العين المهملة.
و الثانية: في المدخل المصطلحي: عطف النسق. في فصل القاف باب النون.
و ما يلاحظ أنّه في المرة الأولى أنّه قدّم تعريفا للعطف في اللّغة و عند النّحويين، فقال:
« العطف: بالفتح و سكون الطاء المهملة في اللغة: الإمالة. و عند النّحاة يطلق على المعنى المصدري، و هو أن يميل المعطوف عليه في الإعراب أو الحكم. »[2].
ثمّ وضح بعد ذلك أنّ العطف عند النّحاة يطلق على مصطلحين هما: عطف النّسق و عطف البيان ، وذلك حيث يقول:
« و هو مشترك بين المعنيين:
الأوّل: العطف بالحرف، و يسمّى عطف النّسق بفتح النون و السين أيضا، لكونه مع متبوعه على نسق واحد، و هو تابع يقصد مع متبوعه متوسطا بينهما إحدى الحروف العشرة ،وهي :الواو، و الفاء، و ثمّ، و حتى، و أو، و أمّا، و أم، و لا، و بل و لكنّ. »[3].
ثمّ يمضي التهانوي شارحا بالتفصيل المعنى الأوّل (عطف النّسق) حتّى إذا فرغ منه، ذكر المعنى الثاني فقال: « و الثاني عطف البيان »[4].
أمّا في المرّة الثانية: فقد أشار إلى المصطلح (عطف النّسق) إشارة مقتضبة مكتفيا بالإحالة الداخلية إلى مفهومه على هذا النحو:

---

[1]- مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص95.
[2]- التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص277.
[3]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[4]- المصدر نفسه، ص280.

« عطف النّسق: عند النّحاة هو العطف بالحرف كما مرّ »[1].
و التهانوي يوافق القدماء في هذا التعريف، قال الفاكهي:
« عطف النّسق: تابع يتوسط بينه و بين متبوعه أحد حروف العطف »[2]
و يوافق أيضا المحدثين، حيث ورد تعريف العطف أو عطف النّسق كما يلي:
1- « العطف: و يسمّى عطف النّسق تمييزا له من عطف البيان. و هو تابع يتوسط بينه و بين متبوعه أحد حروف العطف. و يكون ما بعدها تابعا لما قبلها في الإعراب. يسمّى ما بعد حرف العطف معطوفا، و ما قبله معطوفا عليه. و يكون العطف بالمفردات و بالجمل نحو: ذهب محمود و رياض إلى الجامعة، و تنره عامر و تبعه خالد »[3].
2- « عطف النسق: حينما تربط كلمة كلمتين أو متواليتين من الكلمات التي من المقولة نفسها أو الوظيفة نفسها »[4].

**المبحث الثالث: مصطلحات الأفعال.**

**1- الماضي**: عرّفه التهانوي بأنّه: « عند النّحاة فعل دلَّ على زمان قبل زمانك فخرج أمس لكونه اسما »[5].
و عرّفه الفاكهي، فقال: « حدُّ الماضي : كلمة دلت وضعاً على حدث و زمان انقضى »[6].
و جاء تعريفه في المُعجم كما يلي:
« الماضي: هو أحدُ أقسام الفعل الثلاثة - وهو بذلك قسيم المضارع و الأمر.
و الماضي من الأفعال يدلّ على حدوث الفعل في زمنٍ قد مضى و انقضى، أو هو ما دلّ على حدوث الفعل في وقت يسبق الوقت الذي أنت فيه مثل: سافر » [7].

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج4، ص248.
[2]- شرح كتاب الحدود في النحو، ص272.
[3]- مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص216.
[4]- مجموعة مؤلفين، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، ص37.
[5]- المصدر السابق، ص162.
[6]- المرجع السابق، ص98.
[7]- محمد سمير نجيب اللّبدي، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص211.

**2- المضارع:**

عرّفه التهانوي المضارع فقال: « و عند النّحاة فعل يشبه الاسم بأحد حروف نأيْت لفظا لوقوعه مشتركا بين الحال و الاستقبال، و تخصيصه بالسين أو سوف أو اللّام، كما يقع الاسم مشتركا بين المعاني و تخصّص إحداها بالقرينة، و معنىً و استعمالا أيضا، و صيغته يفعل و أخواته »[1].

و عرّفه الفاكهي، فقال:

« حدُّ المضارع: كلمة دلّت وضعاً على حدث وزمان غير منقض، حاضرا كان أو مستقبلا »[2] .

و جاء تعريفه في المعجم:

« المضارعُ : الفعل المضارع، هو ما يدلُّ على حدوث الفعل في الزمن الحاضر أو المستقبل »[3].

**3-الأمر:**

قال التهانوي، هو:

« ما يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة سواء طلب على وجه الاستعلاء أو لا » [4].

وقال الفاكهي:

« حدُّ الأمر : كلمة دلّت على الطلب بذاتها، مع قبول ياء المخاطبة أو نون التوكيد » [5].

و ورد في المعجم تعريفهُ كما يلي:

« الأمرُ: هو أحدُ أقسام الفعل الثلاثة وهو كل فعل دال على طلب حصول الشيء في المستقبل، وذلك عن طريق الصيغة لا عن طريق لام الأمر كما هو الشّأن في الفعل المضارع، والأصل فيه أن يكون على سبيل الاستعلاء أي أن يصدر من أعلى إلى أدنى » [6].

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص114.
[2]- شرح كتاب الحدود في النحو، ص99.
[3]- محمد سمير نجيب اللّبدي، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص133.
[4]- المصدر السابق، ج1، ص91.
[5]- المرجع السابق، ص101،102.
[6]- محمد سمير نجيب اللّبدي، المرجع السابق، ص12.

**4- الأفعال النّاقصة:**

قال التهانوي:

« الأفعال الناقصة: عند النّحاة هي ما وضع لتقرير الفاعل على صفة و يسمّيها المنطقيون كلمات وجودية و يقابلها الأفعال التّامة، كضرب و قعد، كما في الموشح شرح الكافية في بحث الفاعل. و قد نستعمل الناقصة بمعنى ما لا يتم بالمرفوع و يقابلها التامة و بهذا المعنى يقال: عسى قد يجيء ناقصة و قد يجيء تامة »[1].

و هذا يوافق ما جاء في أحد المعاجم:

« وصف للأفعال الناسخة مثل: كان و أخواتها، و كاد و أخواتها، و قد سمّيت هذه الأفعال بذلك لافتقارها و حاجتها إلى المنصوب و هو الخبر أو لنقصانها عنها بتجردها من الحدث.

و أصح وجه من هذه الوجوه، هو حاجتها إلى منصوبها، إذ لا يتم معناها بذكر مرفوعها فقط، بل تظل محتاجة إلى ما يكمل معناها بالخبر، و يدل على ذلك أنّها تتمّ و تسمّى تامّة إذا اكتفت بمرفوعها »[2].

**5- أفعال المقاربة:**

يرى التهانوي، أنّ أفعال المقاربة ليست ناقصة، بل لها اتصال و شبه بالناقصة، و لذلك وجدناه يعرّفها، فيقول:

« قال بعض النّحاة هي أفعال ناقصة لعدم تمامها بالمرفوع، لكنّها لما خصّت بأحكام أفردوها بالذكر، و لا يخفى ما فيه إذ كل فرقة من الأفعال الناقصة مختصة بأحكام لا توجد في أخرى »[3].

و جاء تعريف أفعال المقاربة في أحد المعاجم الحديثة كما يلي:

« المقاربة: أفعال المقاربة و هي نوع من الأفعال الناقصة التي تدخل على المبتدأ و الخبر، فتنسخ حكمهما كما تفعل كان و أخواتها و هي موضوعة لدنو الخبر رجاء أو حصولا أو أخذا فيه، و عددها ثلاثة هي: كاد و كرب و أوشك »[4]

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص463،464.
[2]- محمد سمير نجيب اللّبدي، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص228.
[3]- المصدر السابق، ج3، ص465.
[4]- محمد سمير نجيب اللّبدي، المرجع السابق، ص184.

**6- أفعال القلوب:**

قال التهانوي:

« أفعال القلوب: و تسمى أفعال الشّك و اليقين أيضا، و هي عند النّحاة ظننت و حسبت و خلت و زعمت و علمت و رأيت و وجدت، و تسميتها بأفعال القلوب ظاهر، و أمّا تسميتها بأفعال الشّك و اليقين فكأنّهم أرادوا بالشّك الظّن و إلّا فلا شيء من هذه الأفعال بمعنى الشّك، أي تساوي الطرفين، فهذه سبعة أفعال تشترك في أنّها موضوعة للحكم يتعلق شيء بشيء على صفة، فلذا اقتضت مفعولين »[1].

و جاء تعريفها في أحد المعاجم:

« أفعال القلوب: أفعال تدلّ على اليقين و الرجحان، و سمّيت بذلك لأنّ معانيها كامنة في القلوب، كما سمّيت بالأفعال القلبية. و هي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ و خبر، إلّا إذا احتفظت بمعناها. و هي أفعال متصرفة إلّا فعلي الأمر: هبْ و تَعَلَّمْ. و تختص بالإلغاء و التعليق، و هي نوعان: أفعال اليقين و أفعال الظنّ أو الرجحان »[2].

**7- التعليق و الإلغاء:**

*** التعليق:**

عرّفه التهانوي، بقوله:

« التعليق: هو عند النّحاة إبطال عمل أفعال القلوب لفظا لا محلّا وجوبا نحو: علمت أزيد عندك أم عمرو. بخلاف الإلغاء فإنّه إبطاله لفظا و محلا جوازا »[3]

و المفهوم نفسه نجده في أحد المعاجم الحديثة حيث عرف كما يلي:

« التعليق: مصطلح نحوي يعني تعليق عمل أفعال القلوب عن العمل في الظاهر، أي تعليق نصب المفعولين أو تعليق أحدهما بمانع لفظا لا محلا، فيعربان حينئذ مبتدأ و خبر، و تسدّ الجملة الاسمية مسدّ المفعولين، و يتمّ التعليق إذا تقدم الناسخ على مفعوليه، و فصل بينهما بما له حق الصدارة. و هذه الأداة الفاصلة بين الفعل

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص463.

[2]- مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص61.

[3]- المصدر السابق، ج4، ص98.

و مفعوليه هي التي تحوّل المفعولين إلى جملة اسمية مكوّنة من مبتدأ و خبر، نحو: لا أدري أجدّك أفضل أم هزلك؟ »[1].
و يبدو لنا ، أنّ التهانوي قد فرّق بين التعليق و الإلغاء تفريقا دقيقا، حيث خصّص للإلغاء مكانا في معجمه مثلما فعل مع التعليق، نستوضحه فيما يلي:

*** الإلغاء:**
عرّفه التهانوي، موجزا مكتفيا بالإحالة الداخلية في معجمه، فقال:
« الإلغاء هو عند النّحاة إبطال العمل في اللّفظ و المعنى »[2].
و عرّف الإلغاء في أحد المعاجم الحديثة بأنّه: « إبطال العمل الخاص بأفعال القلوب لفظا و محلا، أو هو ترك العمل لفظا و معنى لا لمانع، مثل: زيد ظننت قائم، حيث ألغي عمل الفعل: ظننت لتوسطه بين معموليه، فلم ينصبهما كما لو تقدّم عليهما فقيل: ظننت زيدًا قائمًا »[3].
و هكذا يتضح لنا أنّ بين مصطلحي: (التعليق) و(الإلغاء) علاقة تداخل؛ ذلك أنّهما مشتركان في مفهومهما و هو: إبطال عمل أفعال القلوب؛ إلّا أنّهما يختلفان في بعض المسائل منها أنّ التعليق هو إبطال العمل نصب المفعولين لفظا لا محلا وجوبا، بينما الإلغاء هو إبطال العمل لفظا و محلا جوازا. و لذلك فرق النّحاة بين المصطلحين و كذلك صنع التهانوي.

## 8- أفعال المدح و الذمّ:
قال التهانوي: « أفعال المدح و الذمّ عند النّحاة هي ما وضع لإنشاء مدح أو ذمّ، فلم يكن مثل مدحته أو ذممته منها لأنّه لم يوضع للإنشاء، وذلك لأنّك إذا قلت نِعمَ الرجل زيدٌ فإنّما تنشئ المدح، وتحدّثه بهذا اللفظ، وليس المدح موجودا في الخارج في أحد الأزمنة الثلاثة مقصودا مطابقة بهذا الكلام إيّاه حتى يكون خبرا، بل تقصد مدحه على شيء حاصل له خارجا »[4].
و ورد تعريف أفعال المدح والذمّ في بعض المعاجم الحديثة كما يلي:

---

[1]- مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص119.
[2]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص287.
[3]- محمد سمير نجيب اللّبدي، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص204.
[4]- المصدر السابق، ص467.

« أفعالُ المدح و الذمّ: هي أفعال جامدة غير متصّرفة لبقائها على حالة واحدة و هو أسلوب بلاغي استخدمه العربي للاختصار، وُضعت هذه الأفعال لإنشاء المدح و الذمّ. و أهمّ أفعال المدح: نِعمَ، حَسُنَ، حَبَذَا. و أهم أفعال الذمّ: بِئْسَ، سَاءَ، لاَ حَبَذَا. و أمُّ هذه الأفعال نِعم و بِئس و بها سُميت. و جملها إنشائية غير طلبية »[1].

و ما يمكن ملاحظته، أنّ التهانوي عرّف أفعال المدح و الذمّ بما يقابل هذا الأسلوب الإنشائي غير الطلبي، و هو الأسلوب الخبري، و الذي يختلف عنه من حيث التركيب النحوي، و من حيث القصد أيضا. أي الغرض البلاغي، ففرق كبير بين الإخبار و الإنشاء، فالكلام الإنشائي لا يحتمل الصدق، أو الكذب أمّا الكلام الخبري فيحتملهما.

## المبحث الرابع: مصطلحات أخرى

### 1- مصطلحا: الجنس واسم الجنس:

**أ- الجنس:** عرّفه التهانوي بقوله: « الجنس: بالكسر وسكون النون، في اللّغة ما يعم كثيرين... و يؤيد ما في الصراح ما في المغرب، قال: الجنس في اللّغة الضرب من كل شيء، وهو أعمّ من النّوع، يقال: الحيوان جنس و الإنسان نوع... وعند أهل العربية يراد به الماهيّة، و بهذا المعنى يقال: تعريف الجنس، و لام الجنس... و يطلق عندهم أيضا على اسم الجنس » [2].

و نستنتج من هذا التعريف أنّ مصطلح الجنس استخدمه التهانوي لمفهومين:

1- ماهية الشيء أو حقيقته.

2- اسم الجنس ( أي اسم موضوع للماهية من حيث هي).

**ب- اسم الجنس:** عرّفه التهانوي، فقال: « هو عند النّحاة ما وقع في كلّ تركيب على شيء و على كلّ مشارك له في الحقيقة على سبيل البدل أو الشمول، اسم عين كان كصرد أو معنى كهدى، جامدا كان أو مشتقا، و منه أسماء العدد، وهو أعم مطلقا من النّكرة »[3].

---

[1]- مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص62.

[2]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص302.

[3]- المصدر نفسه، ج2، ص442.

و الخلاصة أنّ مصطلحي الجنس واسم الجنس عند التهانوي مترادفان و قد جاء تعريف اسم الجنس في بعض المعاجم الحديثة كما يلي:

« 1- اسم الجنس: يراد به الاسم الموضوع للماهية من حيث هي، أي من غير أن تعيّن في الخارج و الذهن »[1].

2- اسم الجنس: « هو ما دلّ على جنس معيّن دون جنس آخر يدركه القارئ في ذهنه، و هو الذي يفصل بين جنس وآخر، فالرّجل جنس البشر يختلف عن جنس الطائر من الحيوان... و يدخل في اسم الجنس: الضمائر، و أسماء الشرط، و أسماء الاستفهام، و أسماء الإشارة، و الأسماء الموصولة، لأنّها تخصص بمفرد دون غيره، و يقابله اسم العلم »[2].

و قد فرّق النّحاة بين اسم الجنس و اسم الجمع، و ذلك حيث عرّفوا هذا الأخير بقولهم: « اسم الجمع: يراد به: ما دلّ على أكثر من إثنين أو إثنتين، و ليس له مفرد من لفظه و معناه معا، و ليست صيغته على وزن خاص بجمع التكسير أو غالب فيه، مثل: (إبل)، و (قوم)، و (ركب)، و (صحب) »[3].

و يرى النّحاة أنّ اسم الجنس نوعان: اسم جنس جمعي، و اسم جنس إفرادي.

وعرّفوا الأوّل كما يلي:

« **اسم جنس جمعي:** و هو ما يفرّق بينه و بين واحده بالتاء أو الياء؛ مثل تمر و تمرة، و كلم و كلمة، و روم و رومّي، فكلمة تمر، و كلم، و روم اسم جنس جمعي، و من القليل أن تكون التاء في اسم الجنس الجمعي لا في واحدة، مثل كمأة -اسم نبات- و الواحد كَمْءٌ »[4].

و عرّفوا النّوع الثاني على هذا النحو:

« **اسم جنس إفرادي:** و هو ما يطلق على القليل و الكثير، مثل (ماء) و (تراب)، و (زيت)، و (عسل) »[5].

---

[1]- محمد إبراهيم عبادة، معجم مصطلحات النحو و الصرف و العروض و القافية، ص160.
[2]- مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص30.
[3]- محمد إبراهيم عبادة، المرجع السابق، ص160.
[4]- محمد إبراهيم عبادة، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
[5]- محمد إبراهيم عبادة، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

**2- المفرد مقابل المركب (التركيب) أو التأليف أو الجملة أو الكلام:**

عرّف التهانوي، المفرد فقال:

« **المفرد:** بتخفيف الراء المفتوحة من الإفراد يطلق على معان. منها مقابل المركّب وعرّفه أهل العربية بأنّه اللّفظ بكلمة واحدة، واللّفظ ليس بمعنى التلفّظ بل بمعنى الملفوظ، أي الذي لفظ. فالمعنى أنّ المفرد هو الذي لفظ بكلمة، أي صار ملفوظا بتلفظ كلمة واحدة، و مآله أنّه لفظ هو كلمة واحدة، فإنّ ما يصير ملفوظا بتلفظ كلمة واحدة لابدّ أن يكون كلمة واحدة » [1].

و لا شك أنّ المقصود بالمفرد عند النّحاة ما يقابل التركيب أو المركب. و هذا ما صرّح به التهانوي في موطن آخر من معجمه عندما قال:

« و التركيب عند النّحاة مقابل الإفراد »[2].

و يقصد التهانوي بالتركيب في هذا المقام، مصطلح الجملة، ذلك لأنّه استخدمه مرادفا لمصطلحي: المركب و التركيب، حينما قسّم المفرد إلى ما يقابل الجملة. فيذكر هذا المفهوم قائلا: « و منها ما يقابل الجملة، فيتناول المثنى و المجموع و المركبات التقيدية أيضا، قال في العضدي: و يسمّى النّحويون غير الجملة مفردا أيضا، بالاشتراك بينه و بين غير المركّب »[3].

و هناك مصطلح آخر مرادف لمصطلحي: المركّب والتركيب. ألا و هو مصطلح: التأليف.

إلّا أنّه أخصّ منهما من حيث المفهوم، حيث يقول معرّفا هذا الأخير.

*** التأليف:**

« التأليف: هو لغة إيقاع الألف بين شيئين أو أكثر، و عرفا مرادف التركيب، و هو جعل الأشياء بحيث يطلق عليه اسم الواحد. و قد يقال التأليف جمع أشياء متناسبة و يشعر به اشتقاقه من الألفة فهو أخصّ من التركيب »[4].

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص413،414.
[2]- المصدر نفسه، ج2، ص184.
[3]- المصدر نفسه، ج3، ص417،418.
[4]- المصدر نفسه، ج1، ص106.

إلّا أنّ المشهور في اصطلاح النّحاة أنّ التركيب مرادف للتأليف أيضا، و لذلك أكّد التهانوي هذا الترادف مرة أخرى بقوله:

« **التركيب:** بالكاف لغة الجمع، وعرفا مرادف التأليف »[1]. و استخدم التهانوي كذلك مصطلح: المركب بالمفهوم نفسه الذي استخدم به مصطلح التركيب [2].

ثم قال بعد ذلك:

« اعلم أنّ النّحاة قالوا: إن كان بين جزئي المركب وهما اللفظان إسناد سمّي مركبا إسناديا وجملة، فإن كان ما بينهما إسنادا أصليا مقصودا سمّي كلاما، فالجملة أعم من الكلام.

و إن لم يكن بينهما إسناد فإمّا أن تكون بينهما نسبة تقييدية، بأن يكون أحد الجزئين قيدا للآخر، يسمّى مركبا تقييديا. فإن كان أحدهما مضافا والآخر مضافا إليه، سمّي مركبا إضافيا. و إن كان أحدهما موصوفا والآخر صفة، سمّي مركبا توصيفيا » [3].

و يفهم من هذا النص أنّ المركب مرادف للكلام أيضا.

و الخلاصة: أنّ المفرد أو الإفراد المقصود به عند النّحاة هو:

اللفظ بكلمة واحدة و يقابله المركّب و هو ما اشتمل على لفظين موضوعين،

و ترادفه مصطلحات: التأليف و الجملة و الكلام. عند التهانوي كما رأينا و عند جمهور النحويين.

ثم إنّ المفرد يدلّ على معنى جزئيّ أمّا المركّب فإنّه يدل على معنى إسنادي أي مركّب[4].

### 3- الاستدراك و الإضراب:

عرّف التهانوي الاستدراك، فقال:« ... و يطلق أيضا عند النحاة على دفع توهم ناشئ من كلام سابق وأداته، لكنّ فإذا قلت: جاءني زيد، مثلا فكأنّه توهم أنّ عمرا أيضا جاءك، لما بينهم من الإلف، فرفعت ذلك الوهم بقولك: لكنّ عمرا لم يجيء

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص184.
[2]- ينظر: المصدر نفسه، ص188.
[3]- المصدر نفسه، ص184.
[4]- ينظر: أحمد عبد العظيم عبد الغني، المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية، مكتبة الآداب، القاهرة، 2014م، ط1، ص19.

و لهذا يتوسط (لكنّ) بين كلامين متغايرين، نفيا و إثباتا، تغايرا لفظيا كما في المثال المذكور، أو معنويا كما في قولك: زيد حاضر لكنّ عمرا غائب »[1]
و عرّف الإضراب بقوله:
« الإضراب: بكسر الهمزة عند النحاة هو الإعراض عن الشيء بعد الإقبال عليه، و الفرق بينه و بين الاستدراك قد سبق في فصل الكاف من باب الدال. فعلى هذا المعنى الإضراب الإبطال لما قبله. و قد يكون بمعنى الانتقال من غرض إلى آخر »[2] .
ثم يوضح أكثر التهانوي الفرق بين المصطلحين بدقة فيقول:
« و في الضوء شرح المصباح: الفرق بين الاستدراك و الإضراب أن الإضراب هو الإعراض عن الشيء بعد الإقبال عليه، فإذا قلت: ضربت زيدا كنت قاصدا للإخبار بضرب زيد، ثم ظهر لك أنّك غلطت فيه، فتضرب عنه إلى عمرو.
و تقول: بل عمرا ففي الإضراب تبطل الحكم السابق، و في الاستدراك لا تبطله.
انتهى يعنى أن في الإضراب تجعل المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه ،فلا تحكم عليه بشيء لا بنفي ولا بإثبات، فقد أبطلت الحكم السابق الذي قصدت الإخبار به قبل الإضراب بكلمة بل »[3].
و ما ذهب إليه التهانوي في تعريف مصطلحي: الاستدراك و الإضراب. لا يختلف مع ما ذهب إليه العرب المحدثون إذ عرفوهما تعريفات كثيرة نذكر من بينها:

**أ- الاستدراك:**

1- « لكنّ: يفيد الاستدراك وهو التعقيب على حكم يفهم من كلام سابق ينفيه حين يتوهم ثبوته، أو إثباته حين يتوهم نفيه »[4]

2- « و معنى (لكن): الاستدراك، و التوكيد، فالاستدراك نحو:(زيد شجاع، و لكنه بخيل) ... و التوكيد نحو:(لو جاءني خليل لأكرمته، لكنه لم يجيء)... تأكيد لنفي مجيئه »[5].

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص114.
[2]- المصدر نفسه، ج3، ص97.
[3]- المصدر نفسه، ج2، ص114.
[4]- أحمد مختار عمر و آخرين، النحو الأساسي، ص371.
[5]- مصطفى الغلايني، جامع الدروس العربية، ص365.

**ب- الإضراب:**

1- « الإضراب هو التوقف و العدول عن حكم ما لإحالته و نقله إلى آخر و هو غرض استعمال (بل) إذا وقع ما بعد ها جملة. و هو في تعبير سيبويه(الانقطاع)»[1]

2- « بل: حرف ذو معان، وتختلف في معناها و حكمها بحسب ما بعدها، فتكون:

1- حرف عطف: تدخل على الاسم المفرد وتسبق بنفي أو نهي، وتثبت الحكم للمعطوف دون المعطوف عليه، وتفيد الإضراب، نحو: ما زرعنا التفاح بل الموز.

2- غير عاطفة: تدخل على الجمل، وتثبت حكما جديدا لما بعدها. و تكون حرف إبتداء للإضراب لا حرف عطف، وتكون الجملة بعدها مستقلة عمّا قبلها في إعرابها »[2].

## 4- النّهي و النّفي و الجّحد:

**أ- النّهي:**

عرّف التهانوي النّهي بقوله:

النّهي: « بالفتح و سكون الهاء في عرف النحاة هي نفس صيغة لا تفعل في أي معنى استعمل كما يسمّون افعل أمرا »[3].

إلى أن يقول: « ثم اعلم أنّ للنهي حرفا واحدا و هو لا الجازمة، و له صيغة واحدة وهي لا تفعل ليس له صيغة أخرى، وقد سبق في لفظ الأمر ما يتعلق بهذا المقام» [4]

و تسمّى أيضا:

« لا الناهية: و هي موضوعة لطلب الترك نحو قوله تعالى: (لا تشرك بالله) [لقمان،13]»[5].

و الفرق بينها و بين لا النافية يكمن في أنّ:

« الكلام مع لا الناهية طلب لا يحتمل الصدق ولا الكذب، ومع لا النافية خبر يحتمل الصدق و الكذب.

---

[1]- محمد سمير نجيب اللّبدي، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص130.

[2]- مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص98،99.

[3]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج4، ص271.

[4]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[5]- فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام و معان، ج2، ص451.

لا الناهية تجزم الفعل المضارع، لا النافية لا تؤثر شيئا في إعراب الفعل »[1].

**ب - النّفي:**

و لذلك وجدنا التهانوي يعرّف النّفي، بقوله:

« النّفي: بالفتح وسكون الفاء عند أهل العربية: من أقسام الخبر مقابل للإثبات والإيجاب، قيل: بل هو شطر الكلام كلّه »[2].

ج- **الجحد:**

قال التهانوي:

« الجحد: بسكون الحاء المهملة مع ضم الجيم و فتحها و بفتحتين أيضا في اللّغة إنكار شيء مع العلم به كما يستفاد من الصراح. وعند أهل العربية يطلق على الكلام الدال على ذلك. قال في الإتقان النافي إن كان صادقا يسمى كلامه نفيا و منفيا، و إن كان كاذبا يسمى جحدا و نفيا أيضا و يطلق أيضا عندهم على الفعل المنفي بلم نحو لم يضرب »[3].

و يفهم من كلام التهانوي السّابق أنّ مصطلح: الجحد يطلق على مفهومين:

1- الكلام الدال على الإنكار.

2- الكلام المنفي بلم.

و ورد في المعجم تعريفه على هذا النحو:

« الجحد: معناه الإنكار مع العلم به. و هو مصطلح وضعه النحاة للإخبار عن ترك الفعل، وهو أخصّ من النفي. ووسيلته لام تتصل بالمضارع مسبوقة بفعل الكون المنفي ب (لا) أو(لم). و هذه اللّام تسمّى لام الجحود، كقوله تعالى {فما كان الله ليظلمهم } [التوبة:70] »[4].

---

[1]- أحمد مختار عمر و آخرين، النحو الأساسي، ص299،300.

[2]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج4، ص269.

[3]- المصدر نفسه، ج1، ص260.

[4]- مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص135.

**5- العرض:**

قال التهانوي:

« العرض عند أهل العربية هو طلب الفعل بلين وتأدّب نحو ألا تنزل بنا فتصيب خيرا كذا في معنى اللبيب في بحث ألا والمراد أنّه كلام دال على طلب الفعل الخ لأنّه قسم من الإنشاء على قياس ما عرفت في الترجّي »[1].

و ورد في المعجم:

« العرض: أحد المعاني و الوجوه التي تأتي لها ألا و لولا، وهو طلب الشيء بلين و تأدّب و هذا ما يميّزه عن التحضيض الذي يعنى طلب الشيء بحثّ و إزعاج »[2].

**6- الترجّي و الإشفاق و التمنّي:** وردت هذه المصطلحات الثلاثة و الفروق بينهما في المدخل المصطلحي: الترجّي ، يقول التهانوي: « الترجّي إرتقاب شيء لا وثوق بحصوله، فمن ثمّ لا يقال لعلّ الشمس تغرب و يدخل في الارتقاب الطمع و الإشفاق. فالطمع إرتقاب المحبوب نحو لعلّك تعطينا. و الإشفاق إرتقاب المكروه نحو لعلّي أموت الساعة. و بهذا ظهر أنّ الترجّي ليس بطلب لظهور أنّ العاقل لا يطلب ما يكرهه. والفرق بينه و بين التمنّي أنّ في التمنّي لا يشترط إمكان المتمنّي، فهو قد يكون ممكنا كما تقول ليت زيدا يجيء، و قد يكون محالا نحو ليت الشباب يعود، بخلاف الترجّي فإنّه يشترط فيه إمكان المرجوّ »[3].

و بهذا يظهر أنّ ليت تفيد التمنّي، و لعلّ تفيد الترجّي و الإشفاق، يقول الغلاييني:

« لعلّ: و هي موضوعة للترجّي و الإشفاق.

فالترجّي: طلب الممكن المرغوب فيه كقوله تعالى:{ لعلّ الله يحدث بعد ذلك أمرا } [الطلاق:1]

الإشفاق: هو توقع الأمر المكروه، والتخوّف من حدوثه، كقوله تعالى:{فلعلّك باخع نفسك على أثارهم }[الكهف:6] »[4].

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص244.

[2]- محمد سمير نجيب اللّبدي، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص152.

[3]- المصدر السابق، ج2، ص269.

[4]- جامع الدروس العربيّة، ص566.

**7- الاستفهام و الاستخبار:**

**أ- الاستفهام:**

قال التهانوي: « الاستفهام: هو عند أهل العربية من أنواع الطلب الذي هو من أقسام الإنشاء، وهو كلام يدلّ على طلب فهم ما اتصل به أداة الطلب »[1].

**ب- الاستخبار:** عرّفه التهانوي، بقوله:

الاستخبار:« عند أهل العربية هو الاستفهام وهو طلب الفهم و قيل الاستخبار ما سبق أوّلا و لم يفهم حق الفهم فإذا سألت عنه ثانيا كان استفهاما، حكاه ابن فارس في فقه اللغة، كذا في الإتقان في أنواع الإنشاء، وفي بعض الكتب الاستخبار هو طلب الخبر »[2].

و قال تمام حسّان:

« الاستفهام إمّا أن يكون على أصله فيكون طلبا للجواب. وإمّا أن يكون للتقرير فيكون طلبا الإيجاب و الموافقة. و إمّا أن يكون للإنكار فيكون إظهار الاختلاف و الخلاف »[3].

و جاء في النّحو الأساسي:

« حروف الاستفهام هي التي تدخل على الجملة فتجعلها سؤالا حقيقيا أو غير حقيقي و الاستفهام حرفان، هما: الهمزة و هل »[4].

و عرّفه الجرجاني بقوله: « الاستفهام: استعلام ما في ضمير المخاطب. و قيل: هو طلب حصول صورة الشيء في الذّهن، فإن كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين، أوّلا وقوعها، فحصولها هو التصديق، و إلّا فهو التصوّر »[5].

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص476.
[2]- المصدر نفسه، ج2، ص20.
[3]- الخلاصة النحوية، ط1، عالم الكتب، د.ن، 1420هـ، 2000م، ص142.
[4]- أحمد مختار و آخرين، ص302.
[5]- علي بن محمد الجرجاني، كتاب التعريفات، تح: عادل أنور خضر، ط2، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1434هـ، 2013م، ص26.

و جاء تعريفه في المعجم:
« الاستفهام أسلوب إنشائي طلبي - يتطلب إجابة بأحد أمرين- بنعم و لا أو بالتعيين. و له أدوات كثيرة كلّها أسماء ما عدا أداتين منها هما: الهمزة و هل فإنّهما حرفان »[1].

**8- فعل التّعجب:**

عرّفه التهانوي بقوله: « فعل التعجب: هو عند النّحاة ما وضع لإنشاء التعجب، و قيل: أفعال التعجب كذا، و قيل: فعلا التعجب كذا. فإفراد الفعل بالنظر إلى أنّ التعريف للجنس، و جمعه بالنظر إلى كثرة أفراده، و تثنيته بالنّظر إلى نوعي صيغته. و على كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية و الجمع أيضا، فالمراد بما الفعل »[2] .

ثمّ يبيّن بعد ذلك أصل فعل التعجب و صيغتاه، فيقول، إنّ: « أفعال التعجب، فإنّها وإن كانت في الأصل للإخبار إلّا أنّها وضعت لإنشاء التعجب بالوضع الثاني ...
و له صيغتان: ما أَفْعَلَهْ و أَفْعِلْ بِهْ !هما غير متصرفين نحو: ما أَحْسَنَ زَيْدًا! وأَحْسِنْ بِزَيْدٍ! » [3].

و قال صاحب المقدمة الجزولية:
« التعجب الذي يبوّب له في النحو لفظان: مَا أَفْعَلَهُ و أَفْعِلْ بِهِ »[4].

و قال فاضل السامرائي: « التعجب: هو استعظام فعل فاعل ظاهر المزية و التعجب له عبارات كثيرة في العربية غير منحصرة. و النحاة يقسمونه إلى قسمين:

1- التعجب غير المبّوب له عند النحاة، بمعنى أنّه لا ضابط له، و إنّما يعرف بالقرينة، مثل قولهم: ( سبحان الله) ...

---

[1]- محمد سمير نجيب اللّبدي، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص180.
[2]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص466.
[3]- المصدر نفسه، ص466،467.
[4]- أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي، ج2، ص153.

2- التعجب القياسي: و هو الذي يخضع لقواعد النحاة، و له صيغتان: ما أفعله، و أفعل به) ... و هما فعلان ماضيان. و قد جاءت الثانية منهما على صيغة الأمر، و ليست بفعل أمر »[1].

**9- الاختصاص:**

قال التهانوي:

« الاختصاص: في اللغة إمتياز بعض الجملة بحكم. و عند بعض أهل البيان هو الحصر. و بعضهم فرّق بينهما و يجيء في لفظ القصر... قال النحاة: من المواضع التي يضمر فيها الفعل قياسا باب الاختصاص »[2].

ثم يبين الطريقة التي يكون عليها، أسلوب الاختصاص فيقول: « و يكون الاختصاص على طريقة النداء بأن يكون منقولا و ذلك بأن يذكر المتكلم أولا ضمير المتكلم و يؤتى بعده بلفظ أيّ و يجري مجراه في النداء من ضمه و الإتيان بعده هاء التنبيه و وضعه بذي اللام، أو يذكر بعد ضمير المتكلّم في مقام لفظ أيّ اسمُ مضافٍ دال على مفهوم ذلك الضمير »[3].

ثم يشرح بعد ذلك أنّ الغرض من هذا الأسلوب هو تحقيق أمرين:

الأوّل: « و ذلك إمّا أنْ يكونَ لمجرّد بيان المقصود بذلك الضمير، نحو أنا أفعل كذا أيّها الرجل، أي أنا أفعل كذا مختصاً من بين الرجال بفعله. فإنّ قولك أيّها الرجل لتوكيدِ الاختصاص لأن الاختصاص قد وقع أولاً بقولك أنا و ليس بنداءٍ، لأنّ المراد بصيغة أيّ هو ما دلّ على ضمير المتكلم السابق لا المخاطب، فهو أي قولك أيّها الرجل في محل النصب لأنّه حال في تقدير مختصاً من بين الرجال »[4].

الثاني: « أو يكون لبيان المفهوم من الضمير مع افتخار نحو أنا أكرِمُ الضيف أيّها الرجل، و كذا إنّا معشر العرب نفعل كذا. فإنّ المعشرَ المضاف إلى العرب فيه قائمٌ مَقَام أيُّ، في محل النصب على الحال، و دال على مفهوم ضمير المتكلم و على

---

[1]- النحو العربي أحكام و معان، ج2، ص220.
[2]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص39.
[3]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[4]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

الافتخار أيضاً. أو مع التصاغر نحو: أنا المسكين أيّها الرَجُل. و يجب حذف حرف النداء في باب الاختصاص »[1].
الثالث: « و قد يكون الاختصاص على غير طريقة النداء بأن لا يكون منقولاً عَنْهُ نحو: نحنُ العَرَبَ أَقْرَبُ النّاسِ للضيف. فإنَّهُ لَيْسَ منقولا من النداء، لأنَّ المنادي لا يكُونُ معرفاً باللام، فيكوُنُ نَصبُهُ بفعل مُقدّر أي: أَخُصُ العربَ، و لا يجوزُ إظهارُه»[2].

**10- الابتدائيّ:** عرّفه التهانوي، بقوله: « الابتدائي: عند أهل المعاني هو الكلام الملقى مع الخالي عن الحكم و التردُّدِ فيه سواءٌ نزل منزلةَ المُنْكِر أوْ المتردَّد أَوْ لاَ، كقولك: زيد قائمٌ لمن لا يعلمُ قيامه و لا يتردّد فيه. و قوله تعالى: (إنهم مُغْرَقُون) [هود: 37]من الابتدائي أيضا. و إنما سمي به لأنّه ابتداءُ كلام من غيرِ سَبْقِ طَلَبٍ أَوْ إنكار. كذا في الأطول و سيجيء في لفظ المقتضى أيضاً »[3].

و في هذا السياق، يقول: محمد محمد أبو موسى: « واضح أنّ مراعاة هذه الأحوال الثلاثة في صياغة الجملة-أعني عدم التوكيد لخالي الذهن والتوكيد للمتردد والمنكر حسب إنكاره أمر يجري على الأصل و يوافق ما يقتضيه ظاهر حال المخاطب، و البلاغيون يُسُّمون الأوّل الضرب الابتدائي و الثاني الطلبي و الثالث الإنكاري،

و مناسبة التسمية واضحة لأنّك في الأوّل تبتدئ به المعنى في النفس و الثاني تواجه به تردُدًا و كأنّ النفس طالبة للخبر و الثالث تواجُهُ إنكارًا »[4].

**11- الابتدائيّة:** عرّفها التهانوي، بقوله: « الابتدائية عند النحاة تطلق على جُملةٍ من الجُمل التي لا محَلَّ لها من الإعراب و تُسَّمى مُسْتَأنفة أيضاً، و على الجُملة المقدَّرة بالمبتدأ »[5].

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص39.
[2]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[3]- المصدر نفسه، ج1، ص147.
[4] - محمد محمد أبو موسى، خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، ط4، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 1416هـ، 1996م، ص84.
[5]- المصدر السابق، ص147.

و يبدو أنّ التهانوي لا يفرّقُ بين الجملة الابتدائية و الاستئنافية أو المستأنفة فَهُمَا عِنْدَهُ مترادفَانِ، و هما غير مترادفين عند أكثر المحدثين. يقول الغلاييني:

«1- الابتدائيةُ: و هي التي تكونُ في مُفْتَتَحِ الكَلامِ، كقوله تعالى: ( إنَّا أعطيْنَاكَ الكَوْثَرّ) [ الكوثر:1]

2- الاستئنافيةُ: و هي التي تَقَعُ في أثناء الكلام، منقطِعَةً عَمَّا قبلها، لاستئناف كلام جديد، كقوله تعالى: ( خَلَقَ السَمَواتِ و الأَرْضَ بالحقّ تعالى عمَّا يُشركُونَ) [النحل:3 ] »[1].

و يقول مروان العطية:

« الجملة الابتدائية: هي جملة لا محل لها من الإعراب، و تَقَعُ في مُفْتَتَحِ الكلام، نحو قوله تعالى: ( اللَّهُ نُورُ السموات و الأرض) [النور:35] »[2].

و يقول أيضا:

« الجملة الاستئنافية: جملة هي جملة لا محل لها من الإعراب، تقع عد الابتدائية، أو في وسط الكلام، و لا تأتي مطلقاً للكلام مطلقا. و تكون منقطعة عما قبلها، و تأتي في مواضع، أوّلها بَعْد جملة النداء الابتدائية، نحو يا وائل، وزّع الهدايا. و الآخر الجملة المسبوقة الواو الاستئنافية... و الثالث: إذا وقعت بعد ( إلاّ الاستثنائية)... و الرابع بعد (حتى) الابتدائية » [3].

## 12- الحَذْفُ:

قال التهانوي:

« الحَذْفُ: بالفتح و سكون الذال المعجمة في اللغة هو الإسقاط. و في اصطلاحات العلوم العربية يُطلَقُ على إسقاطٍ خاص ... و الأنسب باصطلاح النجاة، و أهل المعاني و البيان، أنّه إسقاط حركة أو كلمة، أكثر أو أقل. و قد يصيرُ به الكلام المساوي مُوجَزًا. و سَمَاهُ- أي الحذف- ابن جني شجاعةُ العربية، و هذا المعنى أعَمُّ من معْنَى الصرفين »[4].

---

[1]- جامع الدروس العربية، ص 581.
[2]- معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص141.
[3]- مروان العطية، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
[4]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص425.

و ورد في أحد المعاجم تعريفه على هذا النحو:
« الحَذْفُ: مصطلح نحوي يقتضي إسقاط حرف، أو كلمة، أو أداة، أو جملة، على أن يدل باقي الجملة على المحذوف، كقوله تعالى:( و اسئل القرية) [يوسف82] أي و اسأل أهل القرية. فقد حُذف هنا المفعول به و عوّض عنه بالمضاف إليه. و قد ورد عن العرب حذف كثير في كلامهم لنكتة بلاغية أو لشهرة المحذوف، أو تعمُّدِ حذفه. و الحذف ليس اختصارًا، لأنّ الحذف يكون بالألفاظ، بينما الاختصار في المعاني. و قالوا: كُلُّ حذفٍ اختصارٌ، و ليس كل اختصار حذفاً »[1].
و في هذا السياق يذكر التهانوي، مصطلح: الاختصار، و يعرفه بقوله:
« الاختصار: بالصاد المهملة، هو عند بعض أهل العربية مرادف للإيجاز. و قيل: أخص منه لأنه خاص بحذف الجمل بخلاف الإيجاز »[2].
ثم بعد ذلك يوضح الفرق بينه و بين الإيجاز و الاقتصار، فيقول:
« و قال عبد العلي البرجندي، في حاشية شرح الملخص: الإيجاز بيان المعنى المقصود، بأقل مما يمكن من اللفظ، من غير حذف. و الاختصار عبارة عن الحذف مع قرينة تدل على خصوص المحذوف. و الاقتصار عبارة عن حذف لا يكون كذلك. و قد يستعمل الاختصار مرادفا للإيجاز انتهى. و قد يراد بالاختصار الحذف بدليل، و بالاقتصار الحذف بغير دليل، كما سبق في لفظ الحذف »[3].
و ما يمكننا استخلاصه: أن مصطلح الإيجاز لا علاقة له بمصطلح الحذف.
أما مصطلحي: الاختصار، والاقتصار فكلاهما حذف، و لكنهما يختلفان من حيث إنّ الأول حذف بدليل، و الآخر حذف بغير دليل.
و مهما يكن الأمر، فإنّ للحذف فوائد ذكرها التهانوي في معجمه المختص.

**13 - فوائد الحذف:** ذكر التهانوي، فوائد الحذف، و ذلك حيث قال:
« للحذف فوائد كالاختصار و الاحتراز عن العبث بظهوره و كالتنبيه على ضيق الوقت كما في التحذير، و الإغراء، و كالتفخيم، و الإعظام، لما فيه من الإبهام،

---

[1]- مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ص156.
[2]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص21.
[3]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

و كالتخفيف لكثرته في الكلام، كما في حذف حرف النداء و غير ذلك، مما يبين في كتب البيان. و إن شئت توضيح تلك المباحث فارجع إلى المغني و الإتقان »[1].

و قد ورد مصطلح مرادف للحذف، و هو: المحذوف، على صيغة اسم المفعول:

**14- المحذوف:**

عرفه التهانوي، بقوله: « المحذوف: هو اسم مفعول من الحذف، فمعناه يظهر من معنى الحذف لغة و اصطلاحا »[2].

و من المصطلحات التي ذكرها التهانوي في موضوع الحذف مصطلح:

**15- الحذف و الإيصال:**

و قد عرّفه التهانوي بقوله: « الحذف و الإيصال عند أهل العربية عبارة عن حذف الجار، و إيصال الفعل أو شبهه إلى المجرور. هكذا يستفاد من بعض حواشي التلخيص »[3].

## خلاصة:

أدّى الاستقراء الموسّع للمصطلحات النّحويّة، إلى الكشف عن ثلاثة أنواع من الأبنية المصطلحيّة:

النّوع الأوّل: هو المصطلحات البسيطة، و عددها 186 مصطلحا من مجموع 269 مصطلحا، و تمثل نسبة 69.14 %.

و النّوع الثّاني: المصطلحات المركّبة، و عددها 63 مصطلحا، و نسبتها المائوية 23.42 %.

و النّوع الثّالث: المصطلحات المعقّدة، و هي 20 مصطلحا، و تمثل 7.43 %.

و تتوزع المصطلحات المركبة على نوعين من المركبات، هما: المركب الإضافيّ، و هو الغالب، و عدده: 42، و المركب النّعتيّ، و عدده: 21.

و تتفرع المصطلحات المعقّدة، إلى صنفين هما: المركب الشّبه الإسناديّ، و هو الغالب، و عدده: 14، يليه المركب النّعتيّ، و عدده: 6، أما المركّب الموصوليّ فلا يوجد.

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص436.
[2]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[3]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

# الفصل الرابع: المصطلحات الدّلاليّة.

**المبحث الأول: مصطلح الدّلالة و أخواتها.**

**المبحث الثاني: أنواع الدّلالة.**

**المبحث الثالث: مصطلحات السّياق أو الدّلالة المركّبة.**

## تمهيد:

في هذا الفصل، حديث مركّز عن بعض المصطلحات الدلالية، في معجم التهانوي، و التي - في تقديرنا- تمثل نماذج مهمة في هذا المستوى اللّساني، الذي يعدّ ملتقى، و ثمرة كل المستويات اللّسانية؛ فإذا كان المستوى النّحويّ هو قاعدة الهرم، في المعرفة اللّسانية، فإنّ المستوى الدّلاليّ هو قمّته.

و يسعى هذا الفصل إلى معالجة بعض المصطلحات الدلالية، وإشكالاتها المعرفية المتنوعة، و التي تشكلت عبر ثلاثة مباحث، هي: مصطلح الدّلالة و أخواتها، ثم أنّواع الدّلالة، و أخيرا مصطلحات السّياق أو الدّلالة المركّبة.

## المبحث الأول: مصطلح الدّلالة و أخواتها.

### 1- الدّلالة:

عرّفها التهانوي، بقوله: « الدلالة: بالفتح، هي تعني ما اصطلح عليه أهل الميزان، و الأصول، و العربية، و المناظرة، أن يكون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر. هكذا ذكر الجلبي في حاشية الخيالي، في بحث خبر الرسول. و الشيء الأوّل يسمى دالا، و الشيء الآخر يسمّى مدلولا ».[1]

و يفهم من هذا التعريف أن الدلالة هي العلاقة الرابطة بين علمين الأوّل: هو الدال و الآخر: هو المدلول.

و أنهما متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر، و لذلك وجدنا التّهانويّ يعرّف الدّالّ بالتعريف نفسه الذي عرّف به الدّلالة فيقول:

### 2-الدّالّ:

« الدّالّ: بالتشديد، هو الشيء الذي يلزم من العلم به، العلم بشيء آخر. و قد يسمّى بالدليل أيضا، كما يستفاد من الطيبي. وقال الصادق الحلوائي، في حاشيته: المتبادر

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص 119.

من الدليل عند الإطلاق هو الدليل المصطلح المرادف للحجة، لا سيما عند تعريفه بما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر. إذ هو المشتهر بهذا التعريف، فلا يتبادر الذهن منه إلى الدال، وأيضا استعمال المدلول في مقابلة الدليل غير شائع، إنّما الشائع استعمال النتيجة في مقابلته، و استعمال المدلول في مقابلة الدال. و كأنّه أراد بالدليل الدليل اللغوي المرادف للدال الأعم من الدليل المصطلح. »[1]

و نستنتج بأنّ التّهانويّ استعمل مصطلح الدّالّ و يقصد به:

1- الدليل.

2- ما يقابل المدلول.

3- العلامة.

يقول التهانوي معرفا الدّال في اصطلاح الأطباء:

« و الدال عند الأطباء علامة يستدل بها على أمر حاضر، مثل حرارة الملمس في الحمى، كذا في بحر الجواهر ».[2]

**3- المدلول:**

أمّا بالنسبة لمصطلح المدلول فقد عّرفه بعكس الدال. و ذلك حيث قال:

« المدلول هو ما يلزم من العلم بشيء آخر العلم به ».[3]

أمّا مصطلح الدليل فقد عرفه، بقوله:

**4- الدّليل:**

« الدليل: لغة المرشد، و هو الناصب و الذاكر، و ما به الإرشاد، فيقال: الدليل على الصانع هو الصانع لأنه نصب العالم دليلا على نفسه، أو العالم بكسر اللام لأنه الذي يذكر للمستدلين كون العالم دليلا على الصانع أو العالم بفتح اللام لأنه الذي به الإرشاد كما في العضدي »[4]

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص126.

[2] - المصدر نفسه، ص127.

[3] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[4] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

و يفهم من هذا التعريف أنّ التهانوي استخدم مصطلح الدليل لعدة مفاهيم و هي:
1- الناصب الدليل. أي: الصانع.
2- الذاكر الدليل. أي: العالم.
3- ما به الإرشاد و الدلالة. أي: العالم.
4- الحجة و البرهان. أي: العلامة.

و الخلاصة أنّ تعريف التهانوي لهذه المصطلحات، يتميز بتأثره بالفلاسفة و أهل المنطق و الأصوليين، كما صرّح هو بذلك في تعريفه لمصطلح الدلالة.

و يرى أحد الباحثين بأنّ التهانوي: « مسهب بإيجاب في عرض تعريف الدلالة و أقسامها بأسلوب يحيط بالموضوع، و لم يكتف التهانوي بعرض الموضوع بل أحاله إلى كتب المنطق خوفا من الإطناب »[1]

و مهما يكن الأمر، فإنّ التهانوي في تعريفه لهذه المصطلحات: الدلالة، المدلول، الدال، يتقاطع كثيرا مع من جاء به فردينان دي سوسير و الذي يرى أنّ الدليل اللساني أو العلامة اللغوية هي ذلك « التآلف الذي يجمع الصورة الصوتية أو الكتابة التي تسمّى "الدال" و بين المحتوى الدّلالي لهذه الصورة و الذي يدعى"المدلول" »[2]

و يشكلان معا عند سوسير« ذاتا بوجهين، تعرف بعلاقة تبادل: فالدال يفترض مسبقا المدلول الذي بدوره يفترض مسبقا الدال. إضافة إلى هذا التبادل يتميز الدليل اللساني كما وصفه سوسير بخاصيتين أساسيتين هما الاعتباط والخطية. و يتميز سوسير زيادة على ذلك بين دلالة الدليل اللساني التي تنتج على الجمع بين الدال و المدلول، و قيمته ».[3]

---

[1] - جاسم محمد عبد العبود، مصطلحات الدلالة العربية دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2007م، ص50.
[2] - ميشال جرجس جرجس، المدخل إلى علم الألسنة الحديث، د.ط، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، د.ت، ص55.
[3] - فرانك نوفو، قاموس علوم اللغة، تر: صالح الماجري، مراجعة الطيب البكوش، ط1، المنظمة العربية للترجمة، 2012م، ص254.

و قد يبدوا للوهلة الأولى بأنّ:
« سوسير لا يميز إلّا قطبين: الدال، أي الظاهرة المادية، و المدلول، أي المتصور. ولكن هذا يعود ببساطة إلى أنّ سوسير يتبنى منظورا داخليا محضا يتعلق بالعلامة. بيد أنّ هذا لا يمنعه من الاعتراف بالوظيفة المرجعية، وذلك كما يظهر هذا تركيزه على ضرورة التمييز بين المدلول و المرجع ».[1]

و قد تنبّه التهانوي إلى الوظيفة المرجعيّة أو المرجع بصفة عامّة، و ذلك من خلال إثارته لتساؤل العلماء و اختلافهم حول مسألة الألفاظ الموضوعة، هل هي موضوعة للأعيان الخارجيّة أي المرجع. أو موضوعة للصورة الذّهنيّة أو المدلول؟ ممّا يعني أنّه يميّز بين المصطلحين بوضوح تام.

و سيأتي الحديث عن المرجع عند التهانوي، عندما نتطرّق إلى مصطلحي: اللفظ* و المعنى** لاحقا.

**5-الأمارة:**

عرّف التهانوي هذا المصطلح، فقال:
« في تعريفات السيّد الجرجاني الأمارة لغة العلامة، و اصطلاحا هي التي يلزم من العلم بها الظنّ بوجود المدلول كالغيم بالنسبة إلى المطر فإنّه يلزم من العلم به الظنّ بوجود المطر ».[2]
و قال أيضا:
« الأمارة هي عند الأصوليين و المتكلمين هو الدليل الظنّي. و عرفت بما يمكن التوصل فيه بصحيح النظر إلى الظنّ بمطلوب خبري. »[3]
و ما يمكن قوله حول مصطلح الأمارة عند التهانوي هو أنّ معناه في اللغة هو العلامة أو الدليل أمّا في الاصطلاح فله مفهومان و كلاهما ظنّي الدلالة.

---

[1] - فرانك نوفو، قاموس علوم اللغة، ص232.
* ينظر: هذا الفصل من الدراسة، ص249،250.
** ينظر هذا الفصل من الدراسة، ص260.
[2] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص96.
[3] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

أمّا المفهوم الأوّل: فهو إشارة حسّية طبيعية، لأنّه يلزم من العلم بالدال: (الغيم) الظنّ بوجود المدلول (المطر).
أمّا المفهوم الثاني: فهو إشارة عقلية لغوية يلزم من النظر في داله (الدليل الظنّي) التوصل فيه بصحيح النظر إلى الظنّ بمدلوله(بمطلوب خبري).
« و الفرق بين الدلالة و الأمارة على هذا الأساس يتحدّد بكون الدلالة طريق إلى العلم و المعرفة بخلاف الأمارة، فالنظر فيها يؤدي إلى غلبة الظنّ، و لا يتعدّاه إلى العلم ».[1]
و يتحدّد أيضا بكون الدلالة أو العلامة هي « ما لا ينفكّ عن الشيء، كوجود الألف و اللّام على الاسم، و الأمارة تنفكّ عن الشيء، كالغيم بالنسبة للمطر. »[2]

**6- الأثر:**
استخدم التهانوي هذا المصطلح لأربعة مفاهيم، و هو في هذا متّبع لنهج الشّريف الجرجانيّ، و ذلك حيث ينقل عنه، فيقول:
« و في تعريفات السيّد الجرجاني الأثر له أربعة معان الأوّل بمعنى النتيجة و هو الحاصل من الشيء، و الثاني بمعنى العلامة، و الثالث بمعنى الخبر، و الرابع ما يترتّب على الشيء و هو المسمّى بالحكم عند الفقهاء. »[3]

و يبدو أنّ أوضح هذه المعاني على الإطلاق- فيما نحن بصدده- هو:
المعنى الثاني: أي العلامة. إلّا أنّ الدراسة تعدّ كذلك المعاني الأخرى المتبقية علامات في مجالاتها الخاصّة بها و عند أهلها المتخصّصين فيها. و إنّما اختلفت العبارات و الاصطلاحات لاختلاف الاعتبارات.
و قد لاحظنا عند رجوعنا إلى كتاب التعريفات للشريف الجرجاني أنّه ذكر ثلاثة معان لمصطلح: الأثر، و ذلك حيث يقول:
« الأثر له ثلاثة معان: الأوّل، بمعنى النتيجة، و هو الحاصل من الشيء. و الثاني: بمعنى العلامة. و الثالث: بمعنى الجزء ».[4]

---

[1] - هادي نهر، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، ص18.
[2] - الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، ص38.
[3] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص88.
[4] - الشريف الجرجاني، المرجع السابق، ص15.

و نلاحظ بأنّ المعنى الثالث و هو: الجزء لم يأت على ذكره التهانوي.

**7- الإشارة:**

عرّفها التهانوي بقوله: « الإشارة: معناه بديهي و هي قسمان إشارة عقلية و إشارة حسية ».[1]

و قد استخدم التهانوي هذا المصطلح و أراد به ما يلي:[2]

1- المعنى المصدريّ الذي هو فعل، أي تعيين الشيء بالحسّ.

2- المعنى الحاصل بالمصدر، و هو الامتداد الموهوم الآخذ من المشير المنتهي إلى المشار إليه.

3- تعيين الشيء بالحسّ بأنّه هنا أو هناك.

4- تطلق على حكم يحتاج إثباته إلى دليل و برهان، كما وقع في المحاكمات ويقابل التنبيه بمعنى مالا يحتاج إثباته إلى دليل.

5- تطلق على ما يسمّيه الأصوليّون بفحوى الخطاب،أي: دلالة اللفظ على المعنى، من غير سياق الكلام له، نحو:﴿ وعلى المولود له رزقهنّ وكسوتهنّ بالمعروف﴾ [البقرة:233]. ففي قوله تعالى: له، أشارة إلى أنّ النسب يثبت بالأب، و هي من أقسام مفهوم الموافقة.

و ما تجدر الإشارة إليه حول مصطلح: الإشارة هو أنّ التهانوي أثبت لها ثلاثة معان، و هي التي ذكرناها تباعا على الترتيب. أمّا المعنيين الرّابع و الخامس فقد استنبطناهما من خلال نصّه المصطلحيّ.

و ما يمكن ملاحظته هو أنّ التهانوي قسّم الإشارة إلى قسمين: عقليّة و حسّية.و هي قد تكون لغويّة كدلالة اللفظ على المعنى، مثل ما يسمّيه الأصوليّون بفحوى الخطاب. و قد تكون غير لغوية مثل تعيين الشيء بالحسّ بأنّه هنا و هناك.

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص486.

[2] - ينظر: المصدر نفسه، ص486،487.

« و يشير المحدثون إلى أنّ ( أهمّ مقوّمات الدلالة هو الرّمز و الفكرة و الشيء المشار إليه و انطلاقا من الثنائية لغة/كلام تبنى العلاقة اللسانية على الثنائية الدال و المدلول). »[1]

و ذلك لأنّ « اللّغة في واقعها الأصلي نظام من الرّموز، و ليست مجرّد مفردات، و هذه الرّموز عبارة عن دوال انتظمت في نسق واحد، و اكتسبت عرفيا مدلولات معينة، و هذه الوحدات اللغوية (الدوال) لا تتطابق مع الواقع الفكري أو المادي (المدلولات) تطابقا كليا، فالرموز الصوتية و العبارات نظام متكامل يتضمن المحتوى الدلالي (المعنى). »[2]

و لذلك يرى أصحاب النظرية الإشارية أنّ « معنى الكلمة – هو إشارتها إلى شيء آخر غير نفسها، لذلك ذهبوا إلى رأيين هما:

أولا: أنّ معنى الكلمة هو ما تشير إليه.

ثانيا: أنّ معنى الكلمة هو العلاقة بين التعبير و ما يدلّ عليه و الرأي الأوّل يكتفي بدراسة الرمز و المشار إليه و هما ضلعا المثلث، أمّا الرأي الثاني فيدرس الجوانب الثلاثة للمثلث؛ لأنّ الدلالة على المشار إليه تكون عن طريق الصورة الذهنية. »[3]

و الدراسة تؤيّد هذا الرأي بناء على ما سبق ذكره.

و صفوة القول إنّ الإشارة مصطلح دلالي مهم يوازي في أهميته مصطلح العبارة و أحيانا يفوقها. و لذلك نبّه عليه التهانوي و ذكر معانيه المميّزة و الثريّة.

و ممّا يؤكد تفوق الإشارة على العبارة أحيانا، هو قسمها الثاني (فحوى الخطاب) والذي يقصد به الأصوليون أنّه يحمل دلالات ثابتة بالنظم مع عدم سياق الكلام له . أي أنّ دلالته على المعنى بالالتزام، عكس النّص أو الخطاب فهو يدلّ على المعنى بالمطابقة و التّضمّن و هو ثابت بالنظم مع سياق الكلام له.

---

[1] - جاسم محمد عبد العبود، مصطلحات الدلالة العربية دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2007م، ص68،69.

[2] - أحمد درّاج، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات اللسانية، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 1430هـ، 2009م، ص153،154.

[3] - جاسم محمد عبد العبود، المرجع السابق، ص69.

**8-التّنبيه:**

عرّفه التهانوي، فقال: « التنبيه: بالياء الموحدة من باب التفعيل يطلق في عرف العلماء على معان. »[1]

و قد ذكر التهانوي له عدّة معان إلّا أنّنا سنذكر منها فقط، ما يناسب موضوعنا، و هي كما يلي:

1- « و منها بيان الشيء قصدا بعد سبقه ضمنا على وجه لو توجه إليه السامع الفطن بكلّيته لعرفه، لكن لكونه ضمنيا ربما يغفل عنه. كذا في الأطول، في أول فن المعاني ». [2]

2- « و منها بيان البديهي كما في الأطول أيضا هناك، و يؤيده هذا ما وقع في الشريفية أنّ الدليل هو المركب من قضيتين للتأدي إلى مجهول نظري، و إن ذكر لإزالة خفاء البديهي يسمى تنبيها انتهى. و قال في المحاكمات: الإشارة حكم يحتاج إثباته إلى دليل و برهان، و التنبيه حكم لا يحتاج إثباته إلى دليل، بل يكفي في إثباته و بيانه إمّا مجرد ملاحظة أطرافه، أو التمثيل المزيل للخفاء في نفس الحكم البديهي، أو النظر السهل في الفصل السابق على ذلك الحكم، بأنّ تذكر مقدمات ذلك الحكم في ذلك الفصل ».[3]

3- « و منها الإنشاء قال ابن الحاجب في مختصر الأصول: غير الخبر يسمى إنشاء و تنبيها، ويندرج فيه: الأمر، والنهي، والتمني، و الترجي، والقسم، والنداء، و الاستفهام. »[4]

4- « ومنها الإيماء و هو عند الأصوليين من أقسام المنطوق الغير الصريح، و هو الاقتران بحكم لو لم يكن هو أو نظيره للتعليل لكان بعيدا جدا، أي: اقتران الملفوظ الذي هو مقصود المتكلم بحكم أي لو لم يكن ذلك الحكم أي الوصف أو نظيره لتعليل ذلك المقصود، لكان اقترانه به بعيدا فيحمل على التعليل لدفع الاستبعاد. »[5]

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج4، ص263.
[2] - المصدر نفسه، ص263.
[3] - المصدر نفسه، ص264.
[4] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[5] - المصدر نفسه، ص264.

و يبدو أنّ مصطلح: الإيماء مبنيّ على: اقتران المنطوق الغير الصّريح أو الملفوظ الذي هو مقصود المتكلم بحكم لتعليل ذلك المقصود. حتى لا يكون ذلك الاقتران بينهما بعيدا جدا، هذا من جهة، و من جهة ثانية إنّ إدراج التهانوي مصطلح الإيماء في باب التنبيه، فيه تنبيه على: علّة الحكم أو مناط الحكم حسب اصطلاح الأصوليّن

يقول التهانوي:
« اعلم أنّ من مراتب الإيماء أن يذكر الشارع مع الحكم وصفا مناسبا له مثل قوله: لا يقضي القاضي و هو غضبان، فإنّ فيه إيماء إلى أنّ الغضب علّه عدم جواز الحكم، لأنّه مشوش للمنظر و موجب للاضطراب ».[1]
و ممّا سبق ذكره يتبين لنا: أنّ التهانوي استعمل مصطلح التنبيه لأربعة معان استقاها كما يقول من (عرف العلماء) دون تحديد و لكن من خلال سرده لهذه المعاني الأربع، نفهم بأنّه يقصد: علماء البلاغة و الكلام و المنطق و الأصول على وجه التحديد.

**9- الوحي:**
قال التهانوي: « الوحي: بالفتح و سكون الحاء في الأصل الإعلام في خفاء، و قيل: الإعلام بسرعة، و كل ما دللت به من كلام، أو كتابة، أو رسالة، أو إشارة فهو وحي.
و قد يطلق و يراد به اسم المفعول منه، أي الموحى، قال الإمام عبد الله التيمي الأصفهاني: الوحي أصله التفهم و كل ما فهم به شيء من الإشارة و الإلهام و الكتب فهو وحي، و قيل في قوله تعالى:{ أن أوحى إليهم أن سبحوا بكرة و عشيا }[مريم: 11]، أي كتب. و في قوله تعالى: { و أوحى ربك إلى النحل } [النحل: 68]، أي ألهم. »[2]
نفهم من كلام التهانوي السابق أنّ مصطلح الوحي عنده، له معنيان:
الأول: هو مرادف لمصطلح: الدلالة على اختلاف أصنافها من كلام أو كتابة أو رسالة أو إشارة.

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج4، ص265.
[2] - المصدر نفسه، ص 383.

الآخر: هو: الموحى أي اسم المفعول منه.
و الجميل في الأمر، أنّ هذين المعنيان للوحي يشتركان معا في مدّ ظلال معاني: الإعلام، الخفاء، السرعة، الفهم، الإفهام، العلو، الخشية و الهيبة، الحق، اليقين، و الهدى الشامل الذي يشمل الإنسان و الحيوان و النّبات و الجماد إلى غير ذلك من الظلال الوارفة التي تشع بها هذه الكلمة (الوحي) والتي يصعب الإحاطة بها و بالتّالي فهي تتفوق كثيرا على مصطلح الدلالة في المعنى و في ظلال المعنى أيضا.

**10- اللّفظ:**

عرّف التهانوي اللفظ اصطلاحا بأنّه:
« ما يتلفظ به الإنسان حقيقة كان أو حكما، مهملا كان أو موضوعا، مفردا كان أو مركبا. فاللفظ الحقيقي كزيد و ضرب، و الحكمي كالمنوي في: زيد ضرب، إذ ليس من مقولة الحرف و الصوت الذي هو أعم منه، و لم يوضع له لفظ. و إنّما عبّروا عنه باستعارة لفظ المنفصل من نحو: هو و أنت، و أجروا أحكام اللفظ عليه فكان لفظا حكما لا حقيقة، و المحذوف لفظ حقيقة، لأنّه قد يتلفظ به الإنسان في بعض الأحيان ». [1]

و قد اختلف العلماء حول الألفاظ الموضوعة، هل هي موضوعة للأعيان الخارجية أو موضوعة للصور الذهنية؟
و يجيب التهانوي عن هذا التساؤل في إحدى فوائده، فيقول:
« المشهور أنّ الألفاظ موضوعة للأعيان الخارجية و قيل إنّها موضوعة للصور الذهنية. و تحقيقه أنّه لا شك أنّ ترك الكلمات وتحققها على وفق ترتيب المعاني في الذهن فلا بد من تصورها و حضورها في الذهن ».[2]
ثمّ يشرح كيفية تصوّر تلك المعاني في الذّهن فيقول:
« ثمّ إنّ تصور تلك المعاني على نحوين تصور متعلق بتلك المعاني على ما هي عليه في حد ذاتها مع قطع النظر عن تعبيرها بالألفاظ و هو الذي لا يختلف باختلاف العبارات، و تصور متعلق بها من حيث التعبير عنها بالألفاظ وتدل عليها

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج4، ص78.
[2] - المصدر نفسه، ص79،80.

دلالة أولية و هو يختلف باختلاف العبارات. و التصوّر الأوّل مقدّم على التصوّر الثاني مبدأ له كما أنّ التصور الثاني مبدأ للمتكلّم. هذا كله خلاصة ما في شروح الكفاية » .[1]

ثمّ يقسّم التهانوي اللفظ إلى مهمل أو موضوع، مفرد أو مركب، فيقول:
« اللفظ إمّا مهمل و هو الذي لم يوضع لمعنى سواء كان محرفا كديز مقلوب زيد أولا كجسق. و إمّا موضوع لمعنى كزيد. و الموضوع أمّا مفرد أو مركب. اعلم أنّ بعض أهل المعاني يطلق الألفاظ على بعض المعاني الأوّل أيضا وسيأتي تحقيقه في لفظ المعنى ». [2]
و يقصدون بالمعاني الأوّل الدلالة الأولى للألفاظ حال تركيبها أي الدلالة النحوية، و التي سماها التهانوي في موضع آخر من معجمه بالعبارة.

**11- العبارة:**
و قد سبق له أنّ عرف هذا المصطلح، فقال:
« العبارة: بالكسر وتخفيف الموحدة لغة تفسير الرؤيا. يقال عبرت الرؤيا أعبرها عبارة أي فسّرتها، و كذا عبّرتها و عبرت عن فلان إذا تكلمت عنه، فسمّيت الألفاظ الدالة على المعاني عبارات لأنّها تفسّر ما في الضمير الذي هو مستور، كما أنّ المعبّر يفسّر ما هو مستور، و هو عاقبة الرؤيا و لأنّها تكلم عمّا في الضمير. و عند البلغاء هي الألفاظ الفصيحة الدّالة على المعاني المركّبة بتركيب فصيح بليغ ».[3]
و قد نظر القدماء « إلى العبارة، و وجدوا أنّ العبارة في الكلام ذاته أكثر من الإشارة (بمفهومها اللفظي البلاغي )، و أنّ التصريح أغلب من التلويح. و لكنهم لاحظوا التعريض و الإيماء إلى الغرض من وجه لا يفطن له إلاّ من غلغل الفكر و أدق النظر. و ميّزوا في الكلام بين الاختصار المفهم و الإطناب المفخم. وعرفوا وجوه الاتساع و التفنن من كناية و مجاز. »[4]

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج4، ص79،80.
[2] - المصدر نفسه، ص80.
[3] - المصدر نفسه، ج3، ص214.
[4] - محمد العبد، العبارة والإشارة دراسة في نظرية الاتصال، ط4، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 1431هـ، 2010م، ص 135.

أمّا مصطلح: العبارة، عند الأصوليّن، فيطلقونه على ما اصطلحوا عليه بـ:
دلالة عبارة النّص، حيث يذكر التهانوي أنّ عبارة النّص - عندهم- هي: « دلالة النظم على المعنى المسوق له بناء على أنّ العبارة و أخواتها من أقسام الدلالة، فهذا على المضاف، أي دلالة عبارة النص دلالة النظم الخ، و النظم اللفظ ».[1]
أمّا بالنسبة لمفهوم النّص عندهم فيوضّحه التهانوي، بقوله:
« و المراد بالنّص اللفظ المفهوم المعنى، فمعنى عبارة النّص عين النصّ، فيكون من باب إضافة العام إلى الخاص، كما في قولهم:
نفس الشيء، فعبارة النص لفظ يثبت به حكم سبق الكلام له، فقولنا: لفظ بمنزلة الجنس يشمل: الإشارة، و الدلالة، و الاقتضاء.
و بقولنا: يثبت به حكم خرج الدلالة و الاقتضاء، و بالقيد الأخير خرج الإشارة »[2]

**12- الفصاحة:**

عرّفها التهانوي لغة فقال:
« الفصاحة، بالفتح وتخفيف الصاد المهملة لغة تنبئ عن الإبانة والظهور، يقال: فصح الأعجمي و أفصح إذا انطلق لسانه و خلصت لغته من اللكنة و جادت فلم يلحن و أفصح به أي صرح »[3]
أمّا في الاصطلاح، فقد استخدمها التهانوي و أطلقها على أربعة مفاهيم و هي:
1- « منها وصف الكلام به يقع التفاضل ويثبت الإعجاز، و عليه يطلق البراعة و البلاغة و البيان و ما شاكل ذلك. هكذا ذكر الشيخ في دلائل الإعجاز و ذلك الوصف هو مطابقة الكلام الفصيح لاعتبار مناسب أي لمقتضى الحال كما يستفاد من الأطول. »[4]
2- « و منها فصاحة المفرد و هي خلوصه من تنافر الحروف و الغرابة و مخالفة القياس اللغوي. »[5]

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص215.
[2] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[3]- المصدر نفسه، ص 409.
[4] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[5] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

3- « و منها فصاحة الكلام و هي خلوصه من ضعف التأليف و تنافر الكلمات و التعقيد مع فصاحتها، أي فصاحة الكلمات فهو حال من الضمير في خلوصه، أي خلوصه. ممّا ذكر مع فصاحة كلماته. »[1]
4- « و منها فصاحة المتكلم و هي ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح و في ذكر الملكة إشعار بأنّ الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن كل مقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح.

و في ذكر يقتدر دون يعبر إشعار بأنّه يسمى فصيحا حالة النطق بكل مقصود بلفظ فصيح،... و في ذكر اللفظ إشعار إلى عمومية المفرد و المركب، لأنّ الكلام في المقصود للاستغراق أي كل ما وقع عليه قصد المتكلم و إرادته. »[2]

و يبدو أنّ التهانوي، قد أخذ هذه المفاهيم الأربعة للفصاحة عن أهل المعاني و سار على نهجها، و يرى: « أنّ إطلاق الفصاحة على تلك المعاني [المفاهيم] بالاشتراك اللفظي لعدم وجدان مفهوم يشترك بين الكل. »[3]

« و خصّ البلاغيون الفصاحة للألفاظ و المعاني للبيان ، أمّا في اللسانيات الحديثة و وجود ثنائية اللغة – دال و مدلول – و ارتباط اللفظ بالمعنى فالفصاحة تكون خادمة للدلالة. »[4]

**13- التّفسير:**

عرّف التهانوي، التفسير لغة، فقال:
« التفسير هو تفعيل من الفسر و هو البيان والكشف، و يقال: هو مقلوب السفر. تقول: أسفر الصبح، إذا أضاء، و قيل: من التفسرة، و هي اسم لما يعرف به الطبيب المريض. »[5]

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص410.
[2]- المصدر نفسه، ص410،411.
[3]- المصدر نفسه، ص411.
[4]- جاسم محمد عبد العبود، مصطلحات الدلالة العربية دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، ص 56.
[5]- المصدر السابق، ص423.

ثم ذكر بعد ذلك تعريف التفسير في اصطلاح أهل البلاغة، فقال:
« و عند أهل البيان هو من أنواع إطناب الزيادة، و هو أن يكون في الكلام لبس و خفاء فيؤتى بما يزيله و يفسّره. و من أمثلته: ﴿ إنّ الإنسان خلق هلوعا إذا مسّه الشرّ جزوعا و إذا مسّه الخير منوعا﴾ [المعارج: 19،20] فقوله: إذا مسّه إلخ مفسّر للهلوع كما قال أبو العالية.و منها: [ يسومونكم سوء العذاب يذبحون] [البقرة: 49] فيذبحون و ما بعده تفسير للسوم »[1]
ثمّ في اصطلاح الأصوليين و الفقهاء، و ذلك حيث قال:
« اعلم أنّ الأصوليين و الفقهاء اختلفوا في التفسير و التأويل، فقال أبو عبيدة و طائفة:
هما بمعنى. و قال الراغب: التفسير أعمّ من التأويل، و أكثر استعماله في الألفاظ و مفرداتها، و أكثر استعمال التأويل في المعاني و الجمل، و كثيرا ما يستعمل في الكتب الإلهية، و التفسير يستعمل فيها و في غيرها »[2]
و قد أورد التهانوي نصوصا كثيرة تبين أنّ هناك فروقا عديدة بين التفسير و التأويل مما يجعلنا نعتقد بأنّه لا يرى بالترادف بين هذين المصطلحين.
و لضيق المقام نذكر نصين فقط للتدليل على ما نقول:
الأوّل: قوله:
« التفسير بيان لفظ لا يحتمل إلّا وجها واحدا و التأويل توجيه لفظ متوجه إلى معان مختلفة إلى واحد منها بما ظهر من الأدلة »[3]
الثاني: قوله:
« و قال أبو نصر القشيري: التفسير مقصور على الإتباع و السماع، و الاستنباط في ما يتعلق بالتأويل. و قال قوم: ما وقع في كتاب الله تعالى مبينا، و في صحيح السنة معينا سمي تفسيرا، لأنّ معناه قد ظهر و وضح، و ليس لأحد أن يتعرّض له باجتهاد و لا غيره، بل يحمله على المعنى الذي ورد و لا يتعداه و التأويل ما استنبطه العلماء العالمين بمعاني الخطاب، الماهرين في آلات العلوم » .[4]

---

[1] ـ كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص423.
[2] ـ المصدر نفسه، ص424.
[3] ـ المصدر نفسه، ص425.
[4] ـ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

و ما تجدر الإشارة إليه، أنّ التهانوي كان قد خصّص مدخلا مصطلحيا، لمصطلح: ( التأويل ) و ذلك في فصل اللّام من باب الألف، شرح فيه هذا المصطلح بإيجاز شديد محيلا مستخدم معجمه إحالة داخلية بعدية حيث يجد -المستخدم- هناك ضالته في: فصل الراء المهملة من باب الفاء، و هو ما كنّا ألمحنا إليه آنفا.

**14- التّأويل:**

عرّف التهانوي التأويل في اللغة و في اصطلاح الأصوليين فقال:

«التأويل: هو مشتق من الأوّل و هو لغة الرجوع.

و أمّا عند الأصوليين، فقيل: هو مرادف التفسير، و قيل: هو الظن بالمراد.

و التفسير القطع به فاللفظ المجمل إذا لحقه البيان بدليل ظنيّ كخبر الواحد يسمّى مؤولا وإذا لحقه البيان بدليل قطعي يسمّى مفسرا. وقيل: هو أخصّ من التفسير ».[1]

و ما يمكننا استنتاجه من فروق بين التفسير والتأويل نجملها في النقاط الآتية:

1- أنّ معنى التفسير في اللغة هو البيان و الكشف و الظهور و الوضوح أمّا التأويل فهو مأخوذ من الأوّل، و هو الرجوع بعاقبة الأمر.

2- أنّ كليهما يؤتى بهما لإزالة اللبس و الخفاء عن اللفظ قصد إظهاره و بيانه. إلّا أنّ اللفظ في التفسير يختلف عن اللفظ في التأويل من حيث إنّه في الأوّل لا يحتمل إلّا وجها واحدا و هو المقصود. أمّا في الثاني فيحتمل أوجه متعددة، و بالتّالي يتطلب لفظها إلى توجيه واحد منها و ترجيحه بما ظهر من الأدلة.

3- أنّ التفسير مقصور على الإتباع و السماع، أمّا التأويل فيحتاج إلى استنباط و اجتهاد.

4- أنّ التفسير قطعي الدلالة، أمّا التأويل فظني الدلالة.

5- التفسير أعم من التأويل، و التأويل أخص منه.

6- أكثر استعمال التفسير في الألفاظ و مفرداتها، و أكثر استعمال التأويل في المعاني و الجمل.

7- كثيرا ما يستعمل التأويل في الكتب الإلهية، بينما يستعمل التفسير فيها و في غيرها.

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص119.

8- التفسير بيان وضع اللفظ إمّا حقيقة أو مجازا، أمّا التأويل فهو تفسير باطن اللفظ، فالتأويل إخبار عن حقيقة المراد، أمّا التفسير فهو إخبار عن دليل المراد، لأنّ اللفظ يكشف عن المراد، و الكاشف دليل.
9- التفسير يتعلق بالرواية، و التأويل بالدراية.
10- التفسير إمّا أن يستعمل في غريب الألفاظ، أو في وجيز يتبين بشرح، و إمّا في كلام متضمن لقصة لا يمكن تصويره إلّا بمعرفتها؛ و أمّا التأويل فإنّه يستعمل مرة عاما و مرة خاصا، كما يستعمل في لفظ مشترك بين معان مختلفة نحو لفظ «وجد» المستعمل في الجدة، و الوجد، و الوجود.[1]

**15-الإيضاح أو الإيضاح بعد الإبهام:**

عرّف التهانوي الإيضاح، بقوله:
« الإيضاح: بالضاد المعجمة مصدر من باب الإفعال، و هو عند أهل المعاني أن ترى في كلامك خفاء دلالة فتأتي بكلام يبيّن المراد و يوضّحه، و هو من أنواع إطناب الزيادة، و يسمّى بالإيضاح بعد الإبهام أيضا و منه التوشيع »[2]
و لكي يزيد التهانوي مصطلح: الإيضاح، إيضاحا، نجده ينقل كلاما للسيوطي، فيقول:
« و في باب الإطناب قال في الإتقان: قال أهل البيان: إذا أردت أن تبهم ثم توضح فإنّك تطنب. و فائدته إمّا رؤية المعنى في صورتين مختلفتين: الإبهام و الإيضاح، أو ليتمكن المعنى في النفس تمكنا زائدا لوقوعه بعد الطلب، فإنّه أعز من المنسق بلا تعب، أو لتكتمل لذة العلم به فإنّ الشيء إذا علم من وجه ما تشوقت النفس للعلم به من باقي الوجوه و تأملت، فإذا حصل العلم به من بقية الوجوه كانت لذته أشد من علمه من جميع الوجوه دفعة واحدة ».[3]

---

[1] - ينظر: التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص ص423،425.
[2] - المصدر نفسه، ج4، ص288.
[3] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

و يبدو أنّ التهانوي، يفرّق أيضا بين التفسير و الإيضاح، و لذلك تساءل عن الفرق بينهما و أجاب عن هذا التساؤل بقوله:
« و الذي يسنح بخاطري أنّ التفسير أعم من الإيضاح إذ هو يحصل بذكر المرادف، إذا كان أشهر كتفسير الليث بالأسد، و ليس ذلك بإيضاح بعد الإبهام إذ ليس في الليث إبهام بل خفاء بسبب عدم شهرته بالنسبة إلى الأسد و الله أعلم » [1]

**16- البيان و التّبيان:**

عرّف التهانوي، البيان لغة، فقال: « البيان: بالياء المثناة التحتانية لغة الفصاحة، يقال: فلان ذو بيان أي فصيح وهذا أبين من فلان أي أفصح منه وأوضح كلاما »[2]

أمّا تعريفه للبيان اصطلاحا، فقد توسع فيه كثيرا، و ذلك حيث ذكر عدة تعريفات لمفسرين و بلاغيين و أصوليين و غيرهم، و نحن نورد فيما يلي بعض التعريفات التي تناسب موضوعنا، و التي ذكرها التهانوي بقوله:

1- « و قال الجلبي في حاشية المطول: البيان مصدر بأن أي ظهر جعل اسما للمنطق الفصيح المعبّر عمّا في الضمير، و التبيان مصدر بيّن على الشذوذ. و قد يفرّق بينهما بأنّ التبيان يحتوي على كدّ الخاطر و إعمال القلب و قريب منه ما قيل- التبيان بيان مع دليل و برهان، فكأنّه مبنيّ على أنّ زيادة البيان لزيادة المعنى »[3]

2- « قال المولوي عبد الحكيم في حاشية شرح المواقف:البيان الكشف و التوضيح، و قد يستعمل بمعنى الإثبات بالدليل »[4]

3- « البيان عبارة عن أمر يتعلق بالتعريف و الإعلام، و إنّما يحصل الإعلام بدليل، و الدليل محصّل للعلم، فههنا أمور ثلاثة: إعلام و تبيين و دليل يحصل به الإعلام أو علم يحصل من الدليل و لفظ البيان يطلق على كل واحد من تلك المعاني الثلاثة و بالنظر إلى هذا اختلف تفسير العلماء له »[5]

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج4، ص289.
[2] - المصدر نفسه، ج1، ص206.
[3] - المصدر نفسه، ص206،207.
[4] - المصدر نفسه، ص207.
[5] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

إلى ثلاثة فرق:

الأولى: ذكرها التهانوي، فقال:

« فمن نظر إلى إطلاقه على الإعلام الذي هو فعل لمبيّن كأبي بكر الصيرفي، قال هو إخراج الشيء من حيز الإشكال إلى حيّز التجليّ و الظهور » [1]

الثانية:

« و من نظر إلى إطلاقه على العلم الحاصل من الدليل كأبي بكر الدقّاق و أبي عبد الله البصري، قال هو العلم الذي تيبيّن به المعلوم. و بعبارة أخرى هو العلم عن الدليل، فكأنّ البيان و التبيّن عنده بمعنى واحد »[2]

الثالثة:

« و من نظر، إلى إطلاقه على ما يحصل به البيان كأكثر الفقهاء و المتكلّمين قال هو الدليل الموصل بصحيح النظر إلى اكتساب العلم بما هو دليل عليه. و عبارة بعضهم هو الأدلة التي بها تتبين الأحكام، قالوا و الدليل على صحّته أنّ من ذكر دليلا لغير و أوضحه غاية الإيضاح يصحّ لغة و عرفا أن يقال تمّ بيانه، و هذا بيان حسن إشارة إلى الدليل المذكور »[3]

و هكذا و بعد السرد الطويل للآراء المختلفة و المتعددة حول مفهوم البيان يصل التهانوي إلى نتيجة خطيرة أن البيان يصنف إلى أربعة أقسام، و ذلك حيث يقول:

« و على هذا بيان الشيء قد يكون بالكلام و الفعل و الإشارة و الرمز، إذ الكل دليل و مبيّن »[4]

و إلى نتيجة أخرى أكثر خطورة، حيث يقول مستدركا:

« و لكنّ أكثر استعماله في الدلالة بالقول فكل مفيد من كلام الشارع، و فعله وسكوته و استبشاره بأمر و تنبيهه بفحوى الكلام على علّة بيان لأنّ جميع ذلك دليل، و إن كان بعضها يفيد غلبة الظنّ، فهو من حيث إنّه يفيد العلم بوجوب العمل دليل و بيان » .[5]

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص207.
[2] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[3] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[4] - المصدر نفسه، ص208.
[5] - المصدر نفسه، ص208.

و هكذا يتّضح لنا بأنّ التهانوي استخدم مصطلحي: (البيان و التبيان) بمعنى واحد: فهما مترادفان.

أنّه حصر البيان في أربعة أقسام، هي:

الكلام و الفعل و الإشارة و الرمز.

و أنّ أكثرها استعمالا هو الكلام و آلته اللّسان؛ « إذ بها في الغالب يظهر بيان الإنسان، بل عن طريقها يقع التمييز بين مراتب البيان من حيث حسنه و قبحه »[1]

و لذلك فإنّ « هذا اللون من البيان يترتّب في الاستعمال على المستويين: مستوى البيان النفعي، و هو ما يقع به الفهم و الإفهام بين الناس، أما المستوى الآخر فيمكن تسميته بالبيان الفني الذي جمع أسباب الحسن في العبارة، و كملت فيه مقاييس الفصاحة »[2]

**17-التّبيين و المبيّن و المبيّن:**

قال التهانوي: « التبيين هو مصدر على وزن التفعيل، معناه الكشف و إظهار المراد »[3]

ثم أشار بعد ذلك التهانوي إلى أنّ النّحاة استقوا منه مصطلحا خاصا بهم على زنة اسم الفاعل، وهو: المبين بكسر الياء المشددة.

و الذي يطلقونه على مصطلح التمييز*.

أمّا الأصوليون فقد اشتقوا منه مصطلحا آخر و لكن هذه المرة على زنة اسم المفعول، و نعني به مصطلح المبيّن، و في هذا السياق يشرحه التهانوي، بقوله: « ثمّ المبيّن بالفتح عند الأصوليون نقيض المجمل و هو اللفظ المتّضح الدلالة.

و كما انقسم المجمل إلى المفرد و المركّب فكذلك مقابله المبيّن قد يكون في مفرد و قد يكون في مركب، و قد يكون فيما سبق له إجمال و هو ظاهر، و قد يكون و لم

---

[1] - أحمد سعد محمد، نظرية البلاغة العربية دراسة في الأصول المعرفية، ط 1، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 1420هـ، 2009 م، ص 76.

[2] - المرجع نفسه، ص77.

[3] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص211.

* مرّ بنا هذا المصطلح في الفصل الثالث من الأطروحة ص197،198.

يسبق له إجمال كمن ابتدأ بقوله تعالى: [ إنّ الله بكلّ شيء عليم ] [العنكبوت: 62] كذا في العضدي فعلى هذا المبيّن مرادف للظاهر المفسّر بما دلّ دلالة واضحة» .[1]
و يختم التهانوي كلامه عن هذا الموضوع بما جاء في الكتب المشهورة للحنفية و التي تقرّر بأنّ المبيّن: « ضدّ المجمل و هو ما اتّضح دلالته حتى سدّ باب التأويل و التخصص أي لم يبق محتملا لهما نحو قوله تعالى: [فسجد الملائكة كلهم أجمعون] [الحجر:30] ».[2]

**18-المجمل:**

عرّفه التهانوي لغة، فقال:

« المجمل: في اللغة المجموع، و جملة الشيء مجموعه. و منه أجمل الحساب إذا جمعه. و منه المجمل في مقابله المفصل »[3]

ثم أردف بتعريف له في اصطلاح الأصوليين، فقال:

« و المجمل في عرف الأصوليين هو ما خفي المراد منه بنفس اللفظ خفاء لا يدرك بالعقل بل ببيان من المجمل »[4]

و في الأخير يستنتج بأنّ المجمل عندهم ثلاثة أقسام، فيقول:

« فإنّ المجمل أنواع ثلاثة: نوع لا يفهم معناه لغة كالهلوع قبل التفسير، و نوع معناه معلوم لغة، لكنه ليس بمراد كالربا و الصلاة. و نوع معناه معلوم لغة، إلا أنه متعدد لغة كالمشترك، ففي القسم الأخير خفي المراد باعتبار الوضع، و في الأولين باعتبار غرابة اللفظ و إبهام المتكلم »[5]

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص211.
[2] - المصدر نفسه،الصفحة نفسها.
[3] - المصدر نفسه، ص340.
[4] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[5] - المصدر نفسه،الصفحة نفسها.

**19- المعنى:**

عرّف التهانوي المعنى لغة، فقال:

« المعنى: لغة المقصود سواء قصد أو لا،فهو إمّا مصدر بمعنى المفعول أو مخفّف معني اسم مفعول كمرميّ »[1]

ثم عرّفه اصطلاحا بقوله:

« هو الصورة الذهنية من حيث إنّه وضع بإزائها اللفظ أي من حيث إنّها تقصد من اللفظ، و ذلك إنّما يكون بالوضع. فإن عبّر عنها بلفظ مفرد يسمّى معنى مفردا.و إن عبّر عنها بلفظ مركب سمّي معنى مركبا. فالإفراد والتركيب صفتان للألفاظ حقيقة و يوصف بهما المعاني تبعا »[2]

و ذكر التهانوي أنّ المعنى يطلق و يراد به

أ- الوجود الذهني مقابل الوجود العيني أو الوجود الداخلي مقابل الوجود الخارجي.[3]

ب- « و على ما لا يدرك بإحدى الحواس الظاهرة و يقابله العين أيضا »[4]

أو بتعبير أدق: الغيب الذي لا تشهده الحواس.

ج-على المسمى مقابل الاسم:

يقول التهانوي: « و في شرح المقاصد: الاسم هو اللفظ المفرد الموضوع للمعنى و هو يعم جميع أنواع الكلمة. و المسمى هو المعنى الذي وضع الاسم بإيزائه. و التسمية هو وضع الاسم للمعنى »[5]

و قد ذكر التهانوي، لمصطلح: ( الذهن ) عدة تعريفات، اخترنا منها، قوله:

« الذهن قوة معدة لاكتساب الآراء و الحدود، و قد يعبر عنه بالعقل تارة و بالنفس أخرى انتهى. و المراد بالآراء التصديقات و بالحدود التصورات »[6]

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص380.
[2] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[3] - ينظر: المصدر نفسه، ص366.
[4] - المصدر نفسه، ص 381، و ينظر: المصدر نفسه، ص366.
[5] - المصدر نفسه، ج2، ص429.
[6] - المصدر نفسه، ج2، ص160،161.

أمّا مفهوم المعنى عند البلاغيين فيوضحه التهانوي، بقوله:
« قال بعض أهل المعاني: الكلام الذي يوصف بالبلاغة هو الذي يدلّ بلفظه على معناه اللغوي أو العرفي أو الشرعي ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود الذي يريد المتكلم إثباته أو نفيه. فهناك ألفاظ و معان أول ومعان ثوان. فالمعاني الأوّل هي مدلولات التراكيب والألفاظ التي تسمّى في علم النّحو أصل المعنى، و المعاني الثواني الأغراض التي يساق لها الكلام. و لذا قيل مقتضى الحال هو المعنى الثاني كرد الإنكار و دفع الشكّ مثلا ».[1]
نستخلص من هذا النص أنّ مصطلحي المعنى و الدلالة مترادفان عند التهانوي و أنّهما يقسّمان إلى قسمين: المعنى الأول و المعنى الثاني، أو إلى الدلالة الأولى و الدلالة الثانية.
و تختص الأولى بالألفاظ والتراكيب النحوية.
و تختص الثانية بالأغراض البلاغية التي يساق لها الكلام.أو بمقتضيات الأحوال.
و في هذا السياق يقول أحد الباحثين:
« و لا يكفي أن نقسم المعاني إلى معان مفردة و مركبة، و إنّما قد تقسم تقسيمات أخرى باعتبارات أخرى. من ذلك أن بعضهم يقسمها إلى أول و ثوان. فالمعاني الأول هي المستفادة من تركيب الألفاظ و هو ما يطلق عليه النحاة أصل المعنى أمّا المعاني الثواني فهي المستفادة من الأغراض التي يوضع لها الكلام و هي ما يعبر عنه البلاغيون بمقتضى الحال، من قبيل التأكيد و دفع الشك » [2]
و قد يكون المعنى الأول على الحقيقة
و الثاني على المجاز، و هو ما عبّر عنه أحد الباحثين بقوله: « و من تقسيمات المعاني أيضا أن يكون المعنى الأصلي الأول على الحقيقة، و ثاني من باب المجاز، فيصبح المعنى الثاني مستفادا من الأول، و هو ما يطلق عليه بعضهم «معنى المعنى». و يتم إيراد المعنى الثاني بطرق مختلفة كالاستعارة و الكناية مثلا ».[3]

---

[1] ـ كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص380.
[2] ـ عبد الحميد عبد الواحد، الكلمة في التراث اللساني العربي،ص370،371.
[3] ـعبد الحميد عبد الواحد، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

**20- المفهوم:**

عرّفه التهانوي بقوله:

« المفهوم: هو عند المنطقيين ما حصل في العقل أي من شأنه أن يحصل في العقل، سواء حصل بالفعل أو بالقوة، بالذّات كالكلي أو بالواسطة كالجزئي».[1]

ثمّ بعد ذلك يوضّح الفرق بين المفهوم والمعنى فيقول:

« ثم المفهوم و المعنى متّحدان بالذّات، فإنّ كلّا منهما هو الصورة الحاصلة في العقل أو عنده مختلفان باعتبار القصد والحصول، فمن حيث إنّها تقصد باللفظ سمّيت معنى و من حيث إنّها تحصل في العقل سمّيت بالمفهوم ».[2]

أمّا تعريف: المفهوم، عند الأصوليين فهو:

« خلاف المنطوق و هو ما دل عليه اللفظ، لا في محل النطق بأن يكون حكما بغير المذكور، و حالا من أحواله. كما يجيء في فصل القاف من باب النون.

و هو ينقسم إلى مفهوم الموافقة و مفهوم المخالفة، لأنّ حكم غير المذكور إمّا موافق لحكم المذكور نفيا أو إثباتا أولا ».[3]

ثمّ يجلي التهانوي، الفرق بين المفهومين، كما يلي:

**أ- مفهوم الموافقة:**

يعرّف التهانوي مفهوم الموافقة بقوله:

« مفهوم الموافقة و هو أن يكون المسكوت عنه، و هو المسمّى بغير محل النطق، موافقا في حكم المذكور المسمّى بمحلّ النطق، و يسمّى فحوى الخطاب و لحن الخطاب، هذا عند الشافعي رحمه الله تعالى. وأمّا الحنفية فيسمونه دلالة النص ».[4]

ثمّ يبيّن بعد ذلك بأنّ الأصوليين اختلفوا في اتجاهين، في النّظر إلى مفهوم الموافقة. أمّا أصحاب الاتجاه الأوّل فيرون أنّه لا عبرة في مفهوم الموافقة بالمساواة كما في العضدي و حاشيته للسيّد السند. و« مثاله قوله: {فلا تقل لهما أفّ} فعلم من حال التأفيف، و هو محل النطق حال الضرب، و هو غير محل النطق مع الاتفاق،و هو إثبات الحكم فيهما. و قوله تعالى:{ و من أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤدّه

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص 474.
[2] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[3] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[4] - المصدر نفسه، ص475.

إليك}[آل عمران: 75] فعلم منه عدم تأدية ما فوق القنطار، مفهوم الموافقة تنبيه بالأدنى على الأعلى. كالتنبيه بالتأفيف على ما فوقه و هو الضرب. أو بالأعلى على الأدنى كالتنبيه بالقنطار على ما دونه ».[1]

أي أنّ مفهوم الموافقة عندهم يشمل نوعين متقابلين:

الأوّل التنبيه بالأدنى على الأعلى؛ و الثاني التنبيه بالأعلى على الأدنى و من ثمة يستلزم أنّه أذا كان محلّ النطق أو المنطوق و العكس صحيح.

أمّا أصحاب الاتجاه الثاني، فيرون أنّ العبرة في مفهوم الموافقة بالمساواة. و ذلك حيث يشير التهانوي إليهم، بقوله:

« لكن في الإتقان مفهوم الموافقة هو ما يوافق حكمه المنطوق، فإن كان أولى يسمّى فحوى الخطاب كدلالة{ فلا تقل لهما أفّ}[الإسراء: 23]على تحريم الضرب لأنّه أشد، و إن كان مساويا يسمّى لحن الخطاب، أي معناه كدلالة { إنّ الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما} [النساء:10] على تحريم الإحراق لأنّه مسار للأكل في الإتلاف انتهى ».[2]

أي أنّ مفهوم الموافقة عندهم يشمل كذلك نوعين هما:

الأوّل: فحوى الخطاب و هو ما كان حكمه أولى من المنطوق.

و الثاني: لحن الخطاب، و هو ما كان حكمه و معناه مساويا للمنطوق.

و في هذا الصدد يقول أحد الباحثين:

« و لعلّه من البيّن في مفهوم الموافقة أنّ القياس الاستدلالي يؤدي وظيفة فاعلة في استنباطه، و هو ما يؤكد رأي و يلسون، و سبربر... في أهمّية الاستدلال في استنباط المفاهيم التخاطبية ».[3]

**ب- مفهوم المخالفة:**

قال التهانوي:

« مفهوم المخالفة و هو أن يكون المسكوت مخالفا للمذكور في الحكم إثباتا

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون،ج3، ص475.

[2] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] - محمد محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة و التخاطب، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، 2004م، ص63.

و نفيا، و يسمّى دليل الخطاب. و سمّاه الحنفية تخصيص الشيء بالذكر، كما في كشف البزدوي »[1]

و يرى التهانوي أنّ مفهوم المخاطبة يشمل خمسة أقسام مختلفة و هي: مفهوم الصفة، و مفهوم العدد، و مفهوم الشرط، و مفهوم الغاية، و مفهوم الاسم.[2]

و يذهب أحد الباحثين موضحا الفرق بين مفهوم المخالفة عند الأصوليين و عند اللسانيين الغربيين فيقول:

« و قد اختلفت دراسة ما عرف عند الأصوليين بمفهوم المخالفة عن دراسته عند اللسانيين الغربيين الذين ناقشوا معظم أنواعه تحت مسمّى المفهوم التدريجي، و الظاهر أنّ تسمية الأصوليين جاءت من كون حكمه مخالفا لحكم المنطوق أو المذكور في حين جاءت تسمية الغربيين من كون المفهوم جزءا من مفهوم افتراضي أعم تناول المنطوق جزءا منه، و سكت المتكلّن عن الجزء الآخر »[3]

و مهما يكن الأمر، فإنّ مصطلح المفهوم من صميم المصطلحات الدلالية الأساسية و الخطيرة، و التي يجب التّعامل معها بحذر شديد أي وفق أسس و قواعد معنية.

و لذلك أشار أحد الباحثين المحدثين إلى أنّ هناك بعض القواعد الدلالية التي تحكم التعامل الصحيح و الدقيق مع المفاهيم، و يأتي في مقدّمتها ما يلي:

1- معرفة المعنى اللغوي، و المعنى الاصطلاحي للألفاظ التي تعبّر عن المفاهيم.

2- معرفة السيرة الذاتية للمفهوم، والتمييز بين الدلالات الأصلية و الدلالات التاريخية.

3- تحليل البنية الدلالية للمفاهيم و التمييز بين العناصر الأساسية و العناصر الفرعية في هذه البنية.

4- في حالة ترجمة المفاهيم يجب على المترجم معرفة الدلالات الأصلية و التاريخية للمفهوم.

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص475.

[2] - ينظر: المصدر نفسه، ص475،476.

[3] - محمد محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة و التخاطب، ص65.

5- الاعتراف بالخصوصية الحضارية و السمات اللغوية و المنطقية للغة التي تصاغ فيها المفاهيم.[1]

## المبحث الثاني: أنّواع الدّلالة:

و يتكون عندنا عدد من المصطلحات من أنواع الدلالة حسب التقييم السابق، و هذه المصطلحات، هي:

### أوّلا- الدّلالة اللّفظيّة:

عرّفها التهانوي بقوله:

« الدلالة تنقسم أولا إلى اللفظية و غير اللفظية، لأنّ الدال إن كان لفظا فالدلالة لفظية، و إن كان غير اللفظ فالدلالة غير لفظية. و كلّ واحدة من اللفظية و غير اللفظية تنقسم إلى عقلية، و طبيعية، و وضعية »[2]

و قد عرّف أحد الباحثين الدلالة اللفظية، بقوله:

« هي الدلالة العامة التي يكون جزؤها كلا من الدلالة الطبيعية و الدلالة الوضعية و الدلالة العقلية، و يكون فيها الدال لفظا »[3]

وعرّفها آخر بقوله:

« و قد جعلوا الدلالة اللفظية على ثلاثة أوجه هي:

المطابقة، و التضمن، و هاتان الدلالتان في نظر بعضهم كالآمدي (ت 631 هـ ) لفظيتان، و أمّا دلالة الإلتزام فهي غير لفظية في نظره، في حين يرى آخرون منهم الغزالي، و التهانوي، أنّها لفظية » [4]

### 1- الدّلالة العقليّة:

عرّفها التهانوي و ذلك حيث قال:

« فالدلالة العقلية هي دلالة يجد العقل بين الدال و المدلول علاقة ذاتية ينتقل لأجلها منه إليه.

---

[1] - ينظر: مجموعة مؤلفين، بناء المفاهيم دراسة معرفية و نماذج تطبيقية، إشراف: علي جمعة محمد، سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، تقديم: طه جابر علواني، ط1، مكتبة المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، 1418هـ، 1998م، ج1، ص50،51.

[2]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص121،120.

[3]- جاسم محمد عبد العبود، مصطلحات الدلالة العربية دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، ص93.

[4]- هادي نهر، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، ص201.

و المراد بالعلاقة الذاتية استلزام تحقق الدال في نفس الأمر، تحقق المدلول فيها مطلقا، سواء كان استلزام المعلول للعلة كاستلزام الدخان للنار، أو العكس كاستلزام النار للحرارة، أو استلزام أحد المعلولين للآخر كاستلزام الدخان الحرارة، فإنّ كليهما معلولان للنّار. وتطلق العقلية أيضا على الدلالة الإلتزامية، و على التضمنية أيضا كما سيجيء »[1]

**2- الدّلالة الطبيعيّة:**

عرّفها التهانوي بقوله:

« و الدلالة الطبيعية دلالة يجد العقل الدال و المدلول علاقة طبيعية ينتقل لأجلها منه إليه. و المراد من العلاقة الطبيعية إحداث طبيعة من الطبائع، سواء كانت طبيعة اللافظ أو طبيعة المعنى، أو طبيعة غيرها عروض الدال، عند عروض المدلول كدلالة (أ ح أ ح) على السعال، و أصوات البهائم عند دعاء بعضها بعضا، وصوت استغاثة العصفور عند القبض عليه. فإنّ الطبيعة تنبعث بإحداث تلك الدوال، عند عروض تلك المعاني. فالرابطة بين الدال و المدلول ههنا هو الطبع »[2]

و يؤكّد التهانوي هذا المفهوم فيقول:

« و في شرح المطالع: الدلالة الطبيعية اللفظة هي ما يكون بحسب مقتضى الطبع، قال السيد الشريف، في حاشيته: أراد به طبع اللافظ فإنه يقتضي تلفظه بذلك اللفظ عند عروض المعنى له. و يحتمل أن يراد به طبع معنى اللفظ، لأنه يقتضي التلفظ به. و أن يراد به طبع السامع، فإنّ طبعه يتأدى إلى فهم ذلك المعنى عند سماع اللفظ، لا لأجل العلم بالوضع »[3]

ثمّ يزيد الأمر تأكيدا، فينقل عن المولوي عبد الحكيم قوله:

« الطبع، والطبيعة، و الطباع بالكسر، في اللغة: السجية التي جبل عليها الإنسان. و في الاصطلاح على مبدأ الآثار المختصة بالشيء، سواء كان بشعور أو لا، و على الحقيقة. فإن أريد طبع اللافظ فالمراد به المعنى الأول، فإنّ صورته النوعية أو نفسه يقتضي التلفظ به عند عروض المعنى و إن أريد طبع معنى

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص121.
[2]- المصدر نفسه،الصفحة نفسها.
[3]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

التلفظ ، أي مدلوله فالمراد به المعنى الثاني. و إن أريد طبع السامع فالمراد به مبدأ الإدراك، أي النفس الناطقة أو العقل انتهى »[1]

### 3- الدّلالة الوضعيّة:

عرّفها التهانوي، بقوله:

« و الدلالة الوضعية دلالة يجد العقل بين الدال و المدلول علاقة الوضع ينتقل لأجلها منه إليه و الحاصل أنّها دلالة يكون للوضع مدخل فيها على ما ذكروا، فتكون دلالة التضمن و الالتزام وضعية. و كذا دلالة المركب ضرورية أنّ لأوضاع مفرداته دخلا في دلالته. و دلالة اللفظ على المعنى المجازي داخلة في الوضعية، لأنّها مطابقة عند أهل العربية، لأنّ اللفظ مع القرينة موضوع للمعنى المجازي بالوضع النوعي كما صرحوا به »[2]

و يبرز التهانوي خطر الدلالة الوضعية اللفظية، فيقول: « و المبحوث عنها في العلوم هي الدلالة الوضعية اللفظية »[3]

ثم يذكر تعريفين لها عند أهل العربية والأصول، وعند المنطقيين، فيقول:

« و هي عند أهل العربية و الأصول، كون اللفظ بحيث إذا أطلق فهم المعنى منه للعلم بالوضع. و عند المنطقيين، كونه بحيث كلما أطلق فهم المعنى للعلم بالوضع. و تعريفها بفهم المعنى من اللفظ، عند إطلاقه، بالنسبة إلى من هو عالم بالوضع، ليس كما ينبغي لأنّ الفهم صفة السامع، و الدلالة صفة اللفظ فلا يصدق التعريف على دلالة ما »[4]

و بعد مناقشته لهذين التعريفين، يقترح تعريفا لها يراه صحيحا و مختصرا فيقول:

« بقي أنّ الدلالة ليست كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الإطلاق، بل كونه بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع عند حضور اللفظ عنده، سواء كان بسماعه أو بمشاهدة الخط الدال عليه أن يتذكره فالصحيح الأخصر أن يقال: هي فهم العالم بالوضع المعنى من اللفظ »[5]

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص121.
[2]- المصدر نفسه، ص122.
[3]- المصدر نفسه، ص123.
[4]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[5] -المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

ثم بعد ذلك يقسّم الدلالة اللفظية الوضعية إلى ثلاثة أقسام هي:
دلالة مطابقة، و دلالة تضمن، و دلالة الالتزام.
و يعرّف كلّ قسم منها كما يلي:

**أ- دلالة المطابقة:** و هي القسم الأوّل من أقسام الدلالة اللفظية الوضعية، و يرى التهانوي، أنّها ما دلّت: « تمام ما وضع له، [ اللفظ ]، و تسمّى دلالة المطابقة بالإضافة، و بالدلالة المطابقية بالتوصيف أيضا، كدلالة الإنسان على مجموع الحيوان الناطق »[1]

**ب- دلالة التّضمّن:** و هي القسم الثاني من أقسام الدلالة اللفظية الوضعية، و هي ما دلّت على: جزئه أي جزء ما وضع له، [اللفظ ]، و تسمّى دلالة التضمن بالإضافة، و بالدلالة التضمنية بالتوصيف أيضا. كدلالة الإنسان على الحيوان أو الناطق »[2]

**ج- دلالة الإلتزام:** وهي القسم الثالث من أقسام الدلالة اللفظية الوضعية، و هي ما دلّت على: « خارج عنه، أي: عمّا وضع له،[اللفظ ]، و تسمّى دلالة الالتزام و الدلالة الإلتزامية أيضا، كدلالة الإنسان على الضاحك »[3]

و في هذا السياق يعلّق أحد الباحثين المحدثين على هذا التقسيم، فيقول: « إنّ هناك التقاء بين تقسيم الأصوليين و تقسيم البلاغيين في المفاهيم دون المصطلحات، فإذا كان الأصوليون قد قسّموا الدلالة إلى: تطابق، و تضمن، والتزام، فإنّ البلاغيين قد قسّموا الدلالة على ثلاثة هي: المساواة، و الإطناب، و الإشارة أو الإيجاز »[4]

ثمّ يفصّل ما أجمله فيقول مبيّنا:
« فإذا دلّ اللفظ على معناه دون زيادة أو نقص فهي: المساواة مقابل: (التطابق).
و إذا دلّ اللفظ على معنى زائد على معناه الأصلي فذلك عندهم الإطناب، مقابل: (التضمن). و أمّا إذا زاد المعنى على اللفظ فهي: « الإشارة أو الإيجاز مقابل:

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص123.( بتصرف ).
[2] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.( بتصرف ).
[3] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.( بتصرف ).
[4] - هادي نهر، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، ص201.

الالتزام. يترجح عندنا الرأي القائل بتبعية الدلالة الإلتزامية للدلالة المطابقية، و إلى ذلك ذهب أكثر الأصوليين، قدماء و محدثين »[1]

**ثانيا- الدلالة غير اللّفظيّة:**

إذا كان التهانوي اشترط في الدلالة اللفظية، أن يكون الدال فيها لفظا، فإن الدلالة غير اللفظية هي على العكس من ذلك تماما حيث اشترط فيها أن لا يكون الدال لفظا، حيث نجده يصرح بهذا المفهوم، فيقول معلّلا: « لأنّ الدال إن كان لفظا فالدلالة لفظية، و إن كان غير اللفظ فالدلالة غير لفظية »[2]

و قد قسّم التهانوي، الدلالة غير اللفظية ثلاثة أقسام: عقلية و طبيعية و وضعية، و هو التقسيم نفسه الذي قسّم به الدلالة اللفظية. و هو في هذا التقسيم متبع للرأي المشهور عند القدماء. و يشير أحد الباحثين إلى هذا الأمر فيقول:

« و اتفق القدماء على تقسيم الدلالة غير اللفظية إلى ثلاثة أقسام، و اتبعهم المحدثون في هذا التقسيم و هو: عقلية، و طبيعية، و وضعية، و خالف الشريف الجرجاني هذا التقسيم، فقال: ( إنّ دلالة ما ليس بلفظ قسمان: وضعية كدلالة المخطوط و أخواتها، و عقلية كدلالة الأثر على المؤثر) »[3]

و يفند التهانوي هذا الرأي فيقول:

« و حصر غير اللفظية في الوضعية و العقلية، على ما وقع من السيد السند، ليس على ما ينبغي، كيف وأمثله الطبيعية الغير اللفظية، كدلالة قوة حركة النبض على قوة المزاج، و ضعفها على ضعفه، و أمثالها: « كنار على علم »؟ هذا هو المشهور »[4]

و يبدو أنّ منشأ الخلاف في هذه المسألة هو طبيعة العلاقة التي تربط بين الدال و المدلول من حيث دقتها و خفاؤها من جهة، و تداخلها من جهة ثانية.

ولكن التهانوي قدّم دليلا مقنعا وقويا فيما ذهب إليه هو وسابقيه من القدماء ولاحقيه من المحدثين و ربما يرجع ذلك إلى تحديده بدقة طبيعة العلاقة التي تربط بين الدال

---

[1]- هادي نهر، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، ص201.
[2]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص121،120.
[3]- جاسم محمد عبد العبود، مصطلحات الدلالة العربية دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، ص98.
[4]- المصدر السابق، ص121.

و المدلول. في كل نوع من أنواع الدلالات الثلاثة. و التي سنتعرف عليها و على طبيعة علاقاتها فيما يلي:

**1- الدّلالة غير اللّفظيّة العقليّة:**

« و هي دلالة الأثر على المؤثر من غير لفظ، و مثال ذلك دلالة الدخان على النار، و هي غير لفظية.

و يدخل ضمن هذا النوع من الدلالات الإشارات و الأمارات و قد عرفنا الإشارة، و أمّا تعريف الأمارة فهي ( الشيء يلزم من العلم بها الظن بوجود مدلول كالغيم بالنسبة للمطر) ».[1]

و يقول أحد الباحثين: « و الدلالة غير اللفظية العقلية. كدلالة المصنوعات على الصانع، و دلالة تغير العالم على حدوثه ».[2]

**2- الدّلالة غير اللّفظيّة الطبيعيّة:**

و هي التي يكون مصدرها الطبع أو العادة. و قد عرفها التهانوي بأنّها:

« دلالة يجد العقل بين الدال و المدلول علاقة طبيعية ينتقل لأجلها منه إليه.

و المراد من العلاقة الطبيعية إحداث أي طبيعة من الطبائع، سواء كانت طبيعة اللافظ أو طبيعة المعنى، أو طبيعة غيرها عروض الدال، عند عروض المدلول كدلالة (أح أح) على السعال، و أصوات البهائم عند دعاء بعضها بعضا، و صوت استغاثة العصفور عند القبض عليه. فإنّ الطبيعة تنبعث بإحداث تلك الدوال، عند عروض تلك المعاني. فالرابطة بين الدال و المدلول ههنا هو الطبع »[3]

و قدّم التهانوي مثالا آخر، عن هذا النوع من أنواع الدلالة فقال: « و أمثلة الطبيعية الغير اللفظية، كدلالة قوة حركة النبض على قوة المزاج، و ضعفها على ضعفه »[4]

و إلى هذا المفهوم أشار أحد الباحثين، بقوله:

« و الدلالة غير اللفظية الطبيعية: كدلالة الحمرة على الخجل، و الصفرة على الخوف أو الوجل »[5]

---

[1]- جاسم محمد عبد العبود، مصطلحات الدلالة العربية دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، ص98،99.
[2]- هادي نهر، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، ص200.
[3]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص121.
[4]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[5]- هادي نهر، المرجع السابق، الصفحة نفسها.

**3- الدّلالة غير اللّفظيّة الوضعيّة:**

يعرّفها التهانوي فيقول، و هي:

« بأن ينتقل الذهن من اللفظ إلى معناه، و من معناه إلى معنى آخر. و هذا يسمّى دلالة إلتزام ».[1]

و يضرب أحد الباحثين أمثلة عليها فيقول: « فالوضعية كدلالة الدوال الأربع على مدلولاتها و دلالة الإشارة بالرأس إلى أسفل على معنى الموافقة و إلى أعلى معنى الرفق عند بعض الشعوب، و كدلالة التصفيق على الإعجاب، و غير ذلك »[2]

و هناك من يطلق عليها أيضا دلالة عقلية.[3]

**ثالثا- تقسيمات أخرى:**

**1 - تقسيمه الدّال و المدلول من حيث التّصور و التّصديق اليقينيّ:**

ذكر التهانوي أربع صور أو أقسام للدال و المدلول من حيث التصور و التصديق اليقيني و ذلك حيث قال:

« و المراد بالعلمين الإدراك المطلق الشامل للتصور و التصديق اليقيني و غيره، فتتصور أربع صور أخرى:

الأولى: أن يلزم من تصور الدال تصور المدلول.

الثانية: أن يلزم من التصديق به التصديق بالمدلول.

الثالثة: أن يلزم من تصوره التصديق بالمدلول.الرابعة: عكس الثالثة ».[4]

ثم ذكر بعد ذلك تقسيما لهما أي الدال و المدلول من حيث المغايرة بالذات و المغايرة بالاعتبار: بحيث جعل - أربع صور للمغايرة بلذات، و صورة واحدة للمغايرة بالاعتبار.

هذا الإجمال و تفصيلها كما يلي:

**2- تقسيمه الدّالّ و المدلول من حيث المغايرة بالذّات و المغايرة بالاعتبار:**

على الرغم من أن التهانوى يرى أن الدال و المدلول متلازمان متلاحمان

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص124.
[2]- هادي نهر، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، ص200.
[3]- ينظر: التهانوي، المصدر السابق، الصفحة نفسها.
[4]- المصدر نفسه، ص119.

و هو في هذا يقترب من تصور فرديناند دي سوسير لهما.
إلّا أنّنا لاحظنا أنّه يفرّق بين نوعين من الدلالة:
الأولى: الدلالة الوضعية الاصطلاحية.
و الثانية: الدلالة العقلية المنطقية.

**أ- الدّلالة الوضعيّة الاصطلاحيّة:**

فستنتجها من قوله:
« و المراد بالشيئين: ما يعم اللفظ و غيره، فتتصور أربع صور:
الأولى كون كل من الدال والمدلول لفظا، كأسماء الأفعال الموضوعة لألفاظ الأفعال على رأي.
و الثانية كون الدال لفظا و المدلول غير لفظ، كزيد الدال على الشخص الإنساني.
و الثالثة عكس الثانية، كالخطوط الدالة على الألفاظ.
و الرابعة كون كل منهما غير لفظ كالعقود الدالة على الأعداد ».[1]
فمن خلال هذا النص يتبين لنا أن هذه العلاقة التي تربط بين الشيئين أو الدال و المدلول هي علاقة كما يقول سوسير اعتباطية تعسفية.
لأنها مبنية على التواضع و الاصطلاح لا غير و الدليل على ذلك أنه يستحيل تصور هذه الاحتمالات الأربع التي ذكرها التهانوي أو ما أسماها بالصور الأربع دون أن يكون هناك تواضع أو اصطلاح. و العلة في ذلك كما يقول التهانوي. أنّ هذين الشيئين أو الدال و المدلول تحكمهما علاقة مغايرة بالذات.
و هناك نوع آخر تحكمه علاقة مغايرة بالاعتبار و هو الذي يندرج فيه النوع الثاني من الدلالة و هو الدلالة الطبيعية أو المنطقية.

**ب- الدّلالة العقليّة المنطقيّة:**

يقول التهانوي:
« و المراد بالشيء الآخر ما يغاير الشيء الأول بالذات، كما في الأمثلة السابقة أو بالاعتبار، كما في النار والدخان، فإنّ كلا منهما دال على الآخر ومدلول له » [2]
أي أن الدال يستلزم المدلول و العكس صحيح.

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص119.
[2]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

رغما اختلافهما ذاتا فالعلاقة بينهما ضرورية عقلية منطقية.
ذلك أنه يستحيل تصور النار بلا دخان كما يستحيل تصور الدخان بلا نار. لأن كلّا منهما دال على الآخر و مدلول عليه في الوقت نفسه.
و ما تجدر الإشارة إليه أنّ التهانوي ركّز على دلالة اللفظ أكثر من تركيزه على دلالة الخط و العقد...الخ. و ربّما يرجع ذلك إلى أهمية دلالات الألفاظ على غيرها من الدلالات .
و في هذا الصدد يقول أحد الباحثين:
« معنى اللفظ هو الصورة الذهنية لمسمّاه من حيث وضع اللفظ بإزائها »[1]
و يشرح القصد من الصورة فيقول: « الصورة عموما - لأي شيء كانت - هي الشكل الذي يحمل خطوط قسماته، و ملامحه التي تميزه عن غيره »[2]
أمّا أين تقع هذه الصورة و أين محلها؟ فهو الذّهن و قد عرّف هذا الأخير بأنّه:
« قوة للنفس معدة لاكتساب العلوم التصويرية و التصديقية »[3] .

## المبحث الثالث: مصطلحات السّياق أو الدّلالة المركّبة.

### 1- النّص:

استخدم التهانوي، مصطلح: النص، و أراد به خمسة مفاهيم، و هي كما يلي:

**المفهوم الأول:** ذكره التهانوي، فقال هو« كلّ ملفوظ مفهوم المعنى من الكتاب و السنة سواء كان ظاهرا، أو نصا، أو مفسرا حقيقة، أو مجازا عاما، أو خاصا اعتبارا منهم للغالب، لأنّ عامة ما ورد من صاحب الشّرع نصوص. وهذا المعنى هو المراد بالنصوص في قولهم؛ عبارة النّص، و إشارة النّص، و دلالة النّص، و اقتضاء النّص، كذا في كشف البزدوي »[4]

**المفهوم الثاني:** النّص هو الظاهر و هذا على اصطلاح الشافعي، يقول التهانوي: « والثاني ما ذكر الشافعي فإنّه سمى الظاهر نصا، فهو منطلق على اللغة، و النص في اللغة بمعنى الظهور، يقول العرب: نصت الظبية رأسها، إذا رفعت و أظهرت،

---

[1] - محمد حسن حسن جبل، المعنى اللغوي دراسة عربية مؤصلة نظريا و تطبيقيا، ط2، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 2009م، ص68.
[2] - محمد حسن حسن جبل، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
[3] - محمد حسن حسن جبل، المرجع نفسه، ص68،69.
[4] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج4، ص226.

فعلى هذا حد الظاهر، و هو اللفظ الذي يغلب على الظن فهم معنى منه، من غير قطع فهو بالإضافة إلى ذلك المعنى الغالب ظاهر و نص »[1]

**المفهوم الثالث:** النص ما لا يتطرق إليه احتمال أصلا، و هذا المفهوم هو الذي يميل إليه التهانوي إذ يعتبره الأقوى و الأشهر على الإطلاق فيقول:
« و الثالث و هو الأشهر هو ما لا يتطرق إليه احتمال أصلا، لا على قرب ولا على بعد. كالخمسة مثلا، فإنّه نص في معناه لا يحتمل شيئا آخر، فكلما كانت دلالته على معناه في هذه الدرجة سمي بالإضافة إلى معناه نصا، في طريق الإثبات و النفي، أعني في إثبات المسمى ونفي ما لا يطلق عليه الاسم فعلى هذا حده اللفظ الذي يفهم منه على القطع معنى فهو بالإضافة إلى معناه المقطوع به نص،و يجوز أن يكون اللفظ الواحد نصا و ظاهرا و مجملا، لكن بالإضافة إلى ثلاثة معان لا إلى معنى واحد. ».[2]

و هذا المفهوم عينه هو ما ذكره الجرجاني عندما عرّف النص تعريفا دقيقا ومختصرا، فقال: « النص: ما لا يحتمل إلّا معنى واحدا و قيل: ما لا يحتمل التأويل ».[3]

**المفهوم الرّابع:** النّص ما لا يتطرّق إليه احتمال مخصوص:
يقول التهانوي: « و الرّابع ما لا يتطرّق إليه احتمال مقبول يعضده دليل، أمّا الاحتمال الذي لا يعضده دليل فلا يخرج اللفظ عن كونه نصّا فكان شرط النّص بالمعنى الثالث، أن لا يتطرّق إليه احتمال أصلا، و بالمعنى الرّابع أن لا يتطرق إليه احتمال مخصوص، و هو المعتضد بدليل، فلا حجر في إطلاق النص على هذه المعاني، لكن الإطلاق الثالث أوجه و أشهر، و عن الاشتباه بالظّاهر أبعد »[4]

**المفهوم الخامس:** الكتاب والسنة مقابل الإجماع والقياس:
قال التهانوي: « و الخامس الكتاب و السنة قال المحقق التفتازاني، في حاشية العضدي، في بحث النسخ: كما يراد بالنص ما يقابله الظاهر، كذلك يراد به ما يقابل الإجماع و القياس، و هو الكتاب و السنة انتهى ».[5]

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج4، ص226.
[2] - المصدر نفسه، ص226،227.
[3] - كتاب التعريفات، ص216.
[4] - المصدر السابق، ص 227.
[5] - المصدر نفسه، ص228.

و يفهم من كلامه هذا أنّه استخدم: مصطلح النص، و يعني به الكتاب و السنة و يقابله الإجماع و القياس. و لكن يبقى المفهوم الثالث لمصطلح النص هو الأشهر كما ذهب إلى ذلك التهانوي و أثبته الجرجاني قبله في التعريفات، و لكن ما يميز التهانوي عن الجرجاني هو أنّه قام باستقصاء كل معاني النص عند الأصوليين رغم أنّه يميل إلى المعنى أو المفهوم الثالث. و هذا يتماشى مع المنهج الذي ارتضاه لنفسه و هو التعريف الموسوعي في حين أنّ الجرجاني فضّل التعريفات الموجزة و الدقيقة. و بهذا تميّز الجرجاني عن التهانوي. و في هذا تنوع جميل في المعاجم العربية المختصة المتعددة الحقول و التي جاءت في فترات زمنية مختلفة لتلبي حاجات مستعمليها المختلفة و المتباينة أيضا، و التي تراوحت ما بين الإيجاز و الإطناب حسب مقتضيات الأحوال التي يفرضها الزّمان و المكان و الإنسان.

**2- دلالة النّص أو فحوى الخطاب أو حسن الخطاب:**

قال التهانوي:

« دلالة النص: عند الأصوليين هي دلالة اللفظ على الحكم، في شيء يوجد فيه معنى، يفهم لغة من اللفظ أنّ الحكم في المنطوق لأجل ذلك المعنى، كذا في التوضيح. وتسمّى فحوى الخطاب، و بحسن الخطاب أيضا »[1]

و يفهم من هذا الكلام أنّ دلالة النص هو معناه الظاهر الذي لا يحتاج إلى اجتهاد أو تأويل أي أنّه لا يحتمل إلّا معنى واحدا يفهم لغة من اللفظ.

و حول هذا المعنى يقول أحد الباحثين:

« و دلالة النص هي: (ما ثبت بمعنى النظم لغة لا استنباطها بالرأي أي دلالة النص المنظوم عن طريق اللغة ويكون واضحا ظاهرا لا يحتاج إلى الاستنباط بالرأي) الذي قد يكون مخالفا، و أمّا اقتضاء النص فهو "جعل غير المنطوق منطوقا ليصح المنطوق و تفصيله" »[2]

**3- عبارة النّص:**

عرّف التهانوي هذا المصطلح بقوله: « عبارة النص دلالته على المعاني مطابقة أو تضمنا مع سياق الكلام له ».[3]

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص126.
[2] - جاسم محمد عبد العبود، مصطلحات الدلالة العربية دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، ص97.
[3] - المصدر السابق، ج4، ص228.

يقول أحد الباحثين:
« عبارة النص: و هي ( ما كان السياق لأجله و يعلم قبل التأمل أنّ ظاهر النص متناول له).
أي أنّ دلالة العبارة هي فهم المعنى أو الدلالة تكون عن طريق النص، و يكون السياق ظاهرا في هذا النص ومفهوما من ألفاظ النص. و عرفها البزودي (ت/ 482ه) بأنّها (العمل بظاهر ما سيق له) ».[1]

**4- إشارة النّص**: هي دلالته على المعاني إلتزاما، يقول التهانوي:
« و إشارة النص على المعنى بالتزام مع عدم سياق الكلام ».[2]
و عرّف أحدهم هذا المصطلح، فقال:
« و أمّا إشارة النص فقبل تعريفها لا بد من التعريف بمصطلح الإشارة الذي له مساس بالموضوع، بصورة عامة، ففي اصطلاح الفقهاء تكون الإشارة هي (الثابت بنفس الصيغة من غير أن يساق له الكلام).
و أمّا إشارة النص فهي: (ثابت بها ما يثبت بنظم الكلام و هو مثل الثابت بعبارة النص إلّا أنّه ما سيق له الكلام) ».[3]

**5- المقتضى (اقتضاء النّص):**
عرّفه التهانوي بقوله:
« عند الأصوليين: هو ما أضمر في الكلام ضرورة صدق المتكلم و نحوه، و قيل: هو الذي لا يدل عليه اللفظ و لا يكون منطوقا لكن يكون من ضرورة اللفظ.
و قال القاضي الإمام: هو زيادة على النص لم يتحقق معنى النص بدونها، فاقتضاها النص ليتحقق معناه و لا يلغو. و قيل: هو جعل غير المنطوق منطوقا لتصحيح المنطوق شرعا أو عقلا أو لغة. و هذه العبارات تؤدي معنى واحدا ».[4]
هو الزيادة التي لا يصح الكلام شرعا بدونها أي المعاني الضرورية المطلقة، أمّا فيما يخص علة هذه الزيادة و دلالتها في الشرع، فيقول التهانوي:

---

[1] - جاسم محمد عبد العبود، مصطلحات الدلالة العربية دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، ص97.
[2] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج4، ص228.
[3] - جاسم محمد عبد العبود، المرجع السابق، الصفحة نفسها.
[4] - المصدر السابق، ج3، ص587،588.

« اعلم أنّ الشرع متى دل على زيادة شيء في الكلام لصيانته عن اللغو و نحوه، فالحامل على الزيادة و هو صيانة الكلام هو المقتضى بالكسر و المزيد هو المقتضى بالفتح.
و دلالة الشرع على أنّ هذا الكلام لا يصح إلّا بالزيادة هو الاقتضاء، كذا ذكر بعض المحققين. و قيل: الكلام الذي لا يصح شرعا إلّا بالزيادة هو المقتضي بالكسر و طلبه الزيادة هو الاقتضاء، و المزيد هو المقتضى بالفتح. و ما ثبت به هو حكم المقتضى ».[1]
وإذا كان التهانوي قد جمع ما بين مصطلح: المقتضى، والاقتضاء في مدخل واحد هو: المقتضى.
فإنّ الشريف الجرجاني قد خصص لكل منهما مدخلا مستقلا، بحيث جعل في المدخل الأوّل مصطلح: المقتضى، و في المدخل الثاني، مصطلح: مقتضى النّص.
و قد عرّف الأوّل بقوله:
« المقتضى: ما لا صحة له إلّا بإدراج شيء آخر ضرورة صحة كلامه، كقوله تعالى: ﴿ و سئل القرية﴾ [يوسف:82] أي: أهل القرية »[2]
ثم عرّف الثاني، فقال:
« مقتضى النّص: هو الذي لا يدل اللفظ عليه، و لا يكون ملفوظا، و لكن يكون من ضرورة اللفظ أعم من أن يكون شرعيا أو عقليا.
و قيل: هو عبارة عن جعل غير المنطوق منطوقا لتصحيح المنطوق، مثاله: ﴿فتحرير رقبة﴾ [النساء: 92] و هو مقتض شرعا لكونها مملوكة، إذ لا عتق فيما لا يملكه ابن آدم، فيزاد عليه ليكون تقدير الكلام: فتحرير رقبة مملوكة »[3]

**6- الخطاب:**

عرّف التهانوي هذا المصطلح لغة، فقال: « الخطاب بالكسر وتخفيف الطاء المهملة على ما في المنتخب و هو بحسب أصل اللغة، توجيه الكلام نحو الغير للإفهام »[4]

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص589.
[2] - كتاب التعريفات، ص203.
[3] - الشريف الجرجاني، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
[4] - المصدر السابق، ج2، ص5.

أمّا في الاصطلاح فهو: « الكلام الموجّه نحو الغير للإفهام. و قد يعبّر عنه بما يقع به التخاطب »[1] أي الكلام.

و يشرحه التهانوي، بقوله: « و الكلام يطلق على العبارة الدالة بالوضع على مدلولها القائم بالنفس. فالخطاب إمّا الكلام اللفظي أو النفسي الموجه به نحو الغير للإفهام »[2]

ثم يردف قائلا: « و المراد بالخطاب في تفسير الحكم هو الكلام النفسي »[3]

و يوضّح التهانوي القصد من اللفظ و الوضع و الإفهام فيقول إنّه احتراز:

« باللفظ عن الحركات و الإشارات المفهمة بالمواضعة، و بالمتواضع عليه عن الأقوال المهملة و بالمقصود به الإفهام عن كلام لم يقصد به إفهام المستمع فإنّه لا يسمى خطابا »[4]

و نستنتج من هذا أنّ الخطاب هو كلام موضوع في سياق تخاطبي، أي أنّ عناصره هي المتكلم و السامع و الخطاب و أنه لا يسمى خطابا إذا تم يقصد به الإفهام عن طريق الكلام المركب الموضوع من أجل ذلك.

و بهذا يظهر لنا بأنّ التهانوي يتقاطع كثيرا مع علماء الدلالة المحدثين الذين يرون أنّ الدلالة هي جزء لا يتجزأ من الخطاب أو النّص. و يتقاطع أيضا مع لسانيات الخطاب أو لسانيات النص أو علم النص.

**7- الحال أو المقام:**

الحديث عن الحال و المقام هو حديث عن السياق غير اللغوي الذي يحيط بالحدث الكلامي، ونعني به المتكلم و السامع و الظروف و الملابسات و المناسبات و البيئة الطبيعية و الاجتماعية و الأحوال المختلفة و التي بموجبها يتغير الكلام أو المقال ليطابق. كما يقول علماء الدلالة العرب. مقتضيات هذه الأحوال، فإذا طابقها و توفرت فيه، فهو بليغ. و كما هو مشهور فإن:

البلاغة هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته.

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص5.
[2] - المصدر نفسه، ص6.
[3] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[4] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

و قد عرّف التهانوي مصطلح الحال، فقال:
« و الحال في اصطلاح أهل المعاني، هي الأمر الداعي إلى التكلم، على وجه مخصوص، أي: الداعي إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به أصل المعنى خصوصية ما هي المسماة بمقتضى الحال، مثلا كون المخاطب منكرا للحكم، حال يقتضي تأكيد الحكم، و التأكيد مقتضاها »[1]
و يرى التهانوي أن مقتضى الحال أو الحال أو المقام يجب أن يتوفر فيه شرطان:
الأول: هو اقترانه بالقصد و الاعتبار. و ذلك حيث يقول: «على أنّ التكلم على الوجه المخصوص إنّما يعد مقتضى الحال إذا اقترن بالقصد و الاعتبار حتى إذا اقتضى المقام التأكيد، و وقع ذلك في كلام بطريق الاتفاق، لا يعد مطابقا لمقتضى الحال »[2]
الثاني: الخصوصيات و الصفات القائمة بالكلام أي الزيادة على أصل المعنى حيث يشرح هذا الشرط بقوله: « و في تقييد الكلام، بكونه مؤديا لأصل المعنى، تنبيه على أن مقتضيات الأحوال يجب أن تكون زائدة على أصل المعنى. و لا يرد اقتضاء المقام التجرد عن الخصوصيات، لأن هذا التجرد زائد على أصل المعنى و هذا هو مختار الجمهور »[3]
و قد أشار التهانوي أنّ مصطلحي: **الحال و المقام** متقاربان بالمفهوم عند بعض البلاغيين و مترادفان عند البعض الآخر، إلا أنه يبدو لنا من خلال سياق كلامه أنه يرى بالترادف. حيث يختم هذا المدخل المصطلحي( الحال). بقوله: « و قال صاحب الأطول: الظاهر أنّهما مترادفان، إذ وجه التسمية لا يكون داخلا في مفهوم اللفظ، حتى يحكم بتعدد المفهوم بالاعتبار، و لذا حكمنا بالترادف »[4]

### 8- مراتب دلالة الكلام على المعنى:

ذكر التهانوي هذه المراتب، فقال: « اعلم أنّ دلالة الكلام على المعنى ثلاثة مراتب:

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص498.
[2]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[3]- المصدر نفسه، ص499.
[4]- المصدر نفسه، ج4، ص228.

الأولى أن يدلّ على المعنى، و يكون ذلك المعنى مقصودا أصليا كالعدد في قوله تعالى: « فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى و ثلاث و رباع [النّساء: 3].
و الثانية أن يدلّ على معنى و لا يكون مقصودا، بل إنّما يكون لغرض معنى آخر كإباحة النكاح في تلك الآية »[1]
ثمّ يشير إلى المرتبة الثالثة، فيقول:
« و الثالثة أن يدلّ على معنى، و هو من لوازم المعنى المقصود كانعقاد بيع الكلب من قوله عليه الصلاة و السلام: « إنّ من السحت ثمن الكلب »[2]
و منهم من يطلق على هذه المراتب، مصطلح: الأحكام الثابتة بظاهر النص.[3]

**9- الاستدلال:**

عرّفه التهانوي، فقال: « الاستدلال: في اللّغة طلب الدليل، و في عرف الأصوليين يطلق على إقامة الدليل مطلقا من نص، أو إجماع، أو غيرهما. و على نوع خاص منه أيضا فقيل: هو ما ليس بنص ولا إجماع و لا قياس... و بالجملة فالاستدلال في عرفهم يطلق على إقامة الدليل مطلقا، و على إقامة دليل خاص، فقيل: هو ما ليس بنص و لا إجماع، و لا قياس، و هو المأخوذ به. و قيل: هو ما ليس بنص، و لا إجماع، و لا قياس علّته »[4]
و قال أيضا: « و بالجملة فتعريفه بالنظر في الدليل يختص بمذهب الأصوليين و المتكلمين، و تعريفه بإقامة الدليل يشتمل مذهب المنطقيين أيضا.
و في كشف البزدوي الاستدلال هو إنتقال الذهن من الأثر إلى المؤثر و قيل بالعكس. و قيل مطلقا، و بهذا المعنى قيل: الاستدلال بعبارة النص و إشارة النص و دلالة النص و اقتضاء النص، انتهى، إذ النص علّة و مؤثر و أثره و معلوله الحكم كما لا يخفى »[5]

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون، ج4، ص228.
[2]- المصدر نفسه، ص229.
[3]- ينظر: محمد أديب الصالح، مصادر التشريع الإسلامي و مناهج الاستنباط، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 1423هـ، 2002م. ص458.
[4]- المصدر السابق، ج2، ص135،134.
[5]- المصدر نفسه، ص136.

و ما يمكن أن نخلص إليه هو: أنّ التهانوي استخدم مصطلح: الاستدلال بمعنيين:
الأوّل عام و مطلق: و يقصد به إقامة الدليل مطلقا من نص أو إجماع أو قياس... الخ.
الآخر: على نوع خاص منه، و هو: ما ليس بنص أو إجماع و لا قياس...الخ.
و مهما يكن من أمر فالاستدلال هو عملية ذهنية معقدة لا يستطيع القيام بها إلّا العلماء الرّاسخون و المفكّرون المجتهدون كالأصوليون و المناطقة الذين يسعون إلى النظر في الدليل أو في إقامة الدليل عن طريق الانتقال من العلّة إلى المعلول أو من النص إلى الحكم. أو من المؤثر إلى الأثر، أو العكس. فالغاية واحدة هي طلب الدليل و الوصول إليه.
و ما تجدر الإشارة إليه أيضا، أنّ المفهوم الاصطلاحي للاستدلال مأخوذ من معناه اللّغوي.

## خلاصة:

يؤدي استقراء هذه العينة المدروسة من المصطلحات الدلالية إلى ثلاثة أنواع، من الأبنية المصطلحية، و هي:

- النوع الأول: هو المصطلحات البسيطة، و عددها 82 مصطلحا، من مجموع 234 مصطلحا، و تمثل نسبة 35.04%.

- و النوع الثاني: هو المصطلحات المركبة، و عددها 80 مصطلحا، و نسبتها المائوية 34.18 %.

- و النوع الثالث: هو المصطلحات المعقدة، و هي 71 مصطلحا، و تمثل 30.34%.

و تتوزع المصطلحات المركبة على نوعين من المركبات، هما المركب الإضافي، و هو الغالب و عدده: 52، و المركب النعتي، و عدده: 28.
و تتفرع المصطلحات المعقدة إلى صنفين هما: المركب الشبه الإسنادي و هو الغالب، و عدده: 54، يليه المركب النعتي، و عدده: 17، أما المركب الموصولي، فلا يوجد.

# الخاتمة

## خاتمة:

حاولت هذه الدراسة رصد أبرز المصطلحات اللسانية، وجمعها في كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي. من أجل وصفها، و تحليلها، و تفسيرها، و تقويمها.

و قد توصلت إلى عدة نتائج، لعل أهمها ما يلي:

1- تبدو لنا شخصية التهانوي من خلال معجمه أنه يتمتع بكثير من المناقب و الصفات الحميدة التي نجملها في النقاط الآتية:

أ- تفانيه في طلب العلم، و في تبليغه، و في تيسيره.

ب- أمانته في النقل أي: نسبة الأقوال إلى أصحابها.

ج- يحسن القول و الفعل معا فهو يطبق في- كثير من الأحيان- المنهج الذي صرح به في مقدمة معجمه، باستثناء بعض الهفوات القليلة التي أشارت إليها الدراسة في مواضعها.

2- جاء معجمه ليلبي حاجات طلبة العلم من أجل تحصيلهم للعلوم والمعارف، من أقصر طريق، و هذا لإحساسه الشديد بهذه الحاجات عندما كان من قبل طالبا للعلم.

3- أدى اتساع التهانوي و إكثاره من ذكر أراء النحاة و الأصوليين، و المناطقة، و غيرهم عند تعريفه لبعض المصطلحات اللسانية إلى الإخلال بوظيفة التعريف مما سبب خلطا في التصنيف و التعريف.

4- ظهر لنا كذلك تمييز التهانوي الواضح للمصطلح الواحد المشترك بين عدة معارف أو علوم أو فنون، بحيث وجدناه في معجمه المختص قبل حديثه عن مفهوم المصطلح يقوم أوّل الأمر، بتحديد المجال المعرفي كأن يقول مثلا:

هو عند النحاة كذا و كذا... و غيره؛ و هذا لاعتقاده الجازم بأنّ لكل فن أو علم اصطلاح خاص به.

5- أكدت الطبيعة النسقية للمصطلحات اللسانية عند التهانوي في كشافه، أنها يحكمها نظام مفهومي شامل شمول المستويات اللغوية أو اللسانية بكل أنظمتها الصوتية و الصرفية و النحوية و الدلالية التي على رغم من تشابكها، و تعالقها، و تداخلها، استطاع التهانوي التمييز بين مصطلحاتها، من طريق آلية التصريح بالمجال المعرفي أو بمجال الاستعمال.

6- انتهج التهانوي سبلا مختلفة في تعامله مع المصطلحات اللسانية، على هذا النحو:
أ- فقد ينقل بعض هذه المصطلحات بغاية التوثيق، فلا يضيف إليها شيئا، و كان كثيرا ما يحيل على أصحابها أو على مؤلفاتهم، وهذا ما يؤكد أمانته العلمية في نقل المصطلحات اللسانية.
ب- و قد تكون الإحالة عند التهانوي بالتخصيص، كأن يذكر الكتاب الذي اعتمده، أو المؤلف الذي استأنس به، في تعريف المصطلح.
ج- و قد تكون الإحالة عامة، كأن يحيل على تعريف المصطلح لدى فئة من الفئات، فقد يحيل على القراء و الأصوليين و النحاة من الخلف و السلف بعامة دون أي تخصيص يذكر.
د- و قد يسكت عن الإحالة، فيقدم لنا تعريفا للمصطلح دون الإشارة إلى واضعه فلا ندري- إن لم يسعفنا السياق- أ هو من وضعه، أم أنّه اكتفى فيه بالنقل فقط.
ه- و من سبل معالجته للمصطلحات اللسانية في معجمه: المناقشة، فهو ينقل المصطلح و يناقش تعريفه، فيعدل ما يقتضي التعديل إما بتدقيق بعض المعطيات، و إما بحذفها من خلال تخطئة أصحابها.

7- تعددت طرق تعريف المصطلحات اللسانية عند التهانوي، فقد اعتمد التعريفات الصوتية ، و الصرفية، والمنطقية، و التعريف بالأمثلة. و غيرها من التعريفات التي تساعد على تجلية مفهوم المصطلح المعرف، و غاب التعريف بالصور، و بالأشكال التوضيحية، على رغم من وجودهما في مصطلحات علوم و فنون أخرى غير لسانية.

8- سعى التهانوي في كشافه، إلى استيعاب كل مناحي التعدد الدلالي، التي يمكن أن تشير إليها المصطلحات اللسانية، و هذا ما أدى إلى التوسع الكبير، في تعريف المصطلحات، مما دفع ببعض الدارسين، إلى عد هذا الإطناب عيبا في معجمه، لأنه ينافي الاقتصاد اللغوي و الإيجاز. و الدراسة تقر بهذا الإطناب، و لكنها تعده إطنابا بليغا، و مفيدا، ما دام يحقق الغاية المعجمية، و المصطلحية التي من أجلها صنف التهانوي معجمه.

9- التزم التهانوي في الغالب، بمبدأ التدرج على الصعيدين الزمني و الدلالي، كما يلي:
أ- التدرج الزمني: بدأ بالمصادر القديمة ثم الحديثة.
ب- التدرج الدلالي: التزم بالتسلسل التالي: (المعنى الحسي فالعقلي، المعنى الوضعي فالمجازي، المعنى اللغوي فالاصطلاحي، الأصلي فالفرعي، المعنى العام فالخاص).

10- التزم بالأمانة العلمية في نقل المصطلح كما هو وارد عند أصحابه في مؤلفاتهم.

11- رتب التهانوي مصطلحاته وفق طريقتين:
الأولى، الترتيب الخارجي: و نقصد به طريقته في وضع المداخل، حيث انفرد التهانوي من بين المعاجم المختصة المتعددة الحقول بترتيب مصطلحاته وفق المنهج الألفبائي مراعيا أواخر حروفها، و هو كما يبدو ترتيب شكلي لا مفهومي، و كان من الأحسن أن يرتب مداخل معجمه، على أساس مفهومي،كما فعل الخوارزمي في مفاتيح العلوم الذي آثر البدء بالحقل العلمي أوّلا، ثم وضع المصطلحات المرتبطة به ثانيا، و هذا ما سار عليه السيوطي في مقاليد العلوم الذي شابه في طريقته طريقة الخوارزمي، إلا أنّه مع ذلك نسجل أن التهانوي كان يحدد بدقة الحقول العلمية للمداخل،أو مجالاتها المعرفية قبل أن يشرع في تعريفها، أو شرحها.
و الثانية، الترتيب الداخلي: و نقصد به منهاجه في عرض المادة المصطلحية المعجمية المعاصرة تؤكد أهمية مراعاة تسلسل المعلومات، في شرح الكلمة وفق منهج ثابت، يبدأ مثلا: بطريقة نطق الكلمة، ثم ذكر المعلومات الصرفية والنحوية المرتبطة بها، ثم التعريف، فالشاهد الذي يزيد توضيح التعريف، و هذا ما قام به التهانوي في كشافه إذ إنه اتبع في معظم مصطلحاته، منهجا قائما على ضبط نطق الكلمة، ثم ذكر المعلومات الصرفية، ثم الشاهد، و أخيرا الإحالة إلى مصدر التعريف.
12- يمثل كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي، انفتاح اللغة العربية على غيرها من اللغات و قدرتها على حمل مفاهيم العلوم كافة و هذا يرجع إلى اشتماله على عدة لغات كالفارسية و الهندية مثلا، مما دفع ببعض الدارسين المحدثين، إلى تصنيفه ضمن المعاجم الثنائية أو المتعددة اللغات.

13- ظهرت المصطلحات اللسانية في كشافه و تشكلت في بنيتين: بنية مفردة، و بنية مركبة، و قد تفرعت إلى قسمين:
أ- بنية مركبة تركيبا بسيطا، وهي المكونة من كلمتين، كالتركيب الوصفي، أو التركيب الإضافي ... و غيرها.
ب- بنية مركبة تركيبا معقدا، و هي المكونة من تركيبين بسيطين أو أكثر.
و قد غلب على المصطلحات اللسانية في معجمه البنية المفردة ،أولا ثم البنية المركبة تركيبا بسيطا ثانيا ،ثم أخيرا البنية المركبة تركيبا معقدا.و يبدو أنّ هذا من الإيجابيات التي يتفرد بها هذا المعجم، عن باقي معاجم المصطلحات الأخرى.

14- سيطرت المقولة الاسمية على المصطلحات اللسانية في معجمه، بوصفها الأقدر على اكتساب المفاهيم التي تحملها المصطلحات؛ و هذا يتطابق مع الأسس التي تقوم عليها المصطلحية الحديثة.

15- شكلت المصطلحات اللسانية عند التهانوي مادة دسمة للدراسة، ممّا دفعته، إلى أن يتوسع فيها توسعا كبيرا، مما جعل هذا المصطلح يتسم عنده بصفة الموسوعية و الدّقة العلمية؛ أو بتعبير أدق أنّ المصطلح اللساني عنده استطاع أن يجمع بين اقتصاد اللفظ و إيجازه، و ثراء المفهوم و إطنابه. و الدليل على ذلك استخدامه المصطلح اللساني الواحد بمفاهيم متعددة.

16- يبدو التهانوي من خلال معجمه المختص، أنّه قد امتلك ثروة لغوية هائلة، مكنته من التعبير عما يريد بأسلوب متفرد في استخدام المفردة، و إطلاق المصطلحات، و إيضاح المراد، و تحديد المعاني و الدلالات، للمفاهيم، و الرؤى، التي أراد هو بيانها، و التعبير عنها في كشافه.

17- أكدت الدراسة وعي التهانوي، بالفرق المفهومي بين فروع الدرس اللساني الحديث، و لذلك جاءت المصطلحات اللسانية متمايزة و واضحة - في غالب الأحيان- باستثناء بعض المصطلحات الصوتية و المصطلحات الدلالية، حيث لاحظت الدراسة أنّ التهانوي قد جمع في كشافه المصطلحات الصوتية، ضمن عدة مجالات كعلم الصرف، و علم القراءات، و علم الطب، و غيرها؛ و توزعت المصطلحات الدلالية - تقريبا- على كل العلوم و الفنون بما فيها اللغوية و غير اللغوية.

18- يقصد التهانوي بعلم الصرف، علم التصريف، فهما يجريان عنده بالمفهوم نفسه، شأنه في ذلك شأن معظم علماء اللغة العربية القدماء.

19- يقصد التهانوي بعلم النحو، علم الإعراب، و هي دلالة خاصة، بعد ما كان له عند العرب القدماء دلالة عامة، و التي تجمع مختلف فروع الدرس اللغوي العربي القديم.

20- يقصد التهانوي بعلم اللغة ما نسميه اليوم: "علم المعجمية".

21- احتوى المعجم على مجموعة من الأقسام من حيث المصطلحات، فمعظم المصطلحات جاءت بسيطة، و هذا ما يتناسب و نظرية علم المصطلح، ثم تأتي المصطلحات المشتقة، فهي أيضا من الركائز التي بني عليها علم المصطلح.

22- يبدو أنّ معجمه، جاء ليلبي حاجتين -على الأقل- حاجة تعليمية بالدرجة الأولى و علمية بالدرجة الثانية.

23- لعلّه مما يبرز قيمة المصطلح اللساني عند التهانوي، أنّه كان صاحب تعبير لغوي و علمي يتميز بنسيج اصطلاحي كثيف، فنصوصه المصطلحية عبارة عن جسد واحد من المصطلحات العلمية الدقيقة، و المتينة، و المتلاحمة.

24- لم يستطع التهانوي التخلص من مفاهيم بعض المصطلحات المنطقية، حيث يبدو على مصطلحات التهانوي- عموما- التأثر الواضح بالمنهج و الاصطلاح المنطقيين.

25- المصطلحات اللسانية، هي مصطلحات علمية بامتياز، لأنّها تعبر عن مفاهيم علمية كونية، و لأنّه يستحيل-على الإطلاق- تصور وجود علوم، و معارف، و فنون، في هذا الكون، دون وجود لغات تقيدها، و تنظمها، و تعبر عنها.

26- إنّ وصف المصطلحات اللسانية، و تحليلها، و تفسيرها، و تقويمها، يزوّدنا بمعارف مختلفة، و غنية، حول المجال المفهومي للمقولات الصوتية، و الصرفية، و النحوية، والدلالية، و وظائف كل منها ودورها، بوصفها أنظمة متشابكة و متلاحمة، داخل نظام اللغة الشامل.

27- أهم الآليات التي استند إليها التهانوي في توليد المصطلحات اللسانية هما:
- الأولى لغوية؛ حيث تجلت من طريق المشتقات، و الضمائم، بتغطية الحقل المفهومي لها، و انضباطه، و اتّساقه، و انسجامه، مع باقي المصطلحات العلمية.
- الأخرى منطقية؛ حيث برزت في تمديد المصطلحات الأصلية، و تفريعها حيث برزت في تمديد المصطلحات الأصلية، و تفريعها إلى مصطلحات أشمل منها، و ذلك من طريق التكثير من أعلى إلى أسفل.

و بهذا تبدو لنا قدرة التهانوي وبراعته، في الجمع بين منطق اللغة، و لغة المنطق و حسن إفادته منهما في تصنيفه لهذا المعجم المتميز و المشهور.

و في الختام، أحمد الله و أشكره لعونه، و توفيقه لي، في إتمام هذه الأطروحة. و أسأله جلّ و علا، أن يجعله خالصا لوجهه الكريم، و أن ينفع به، و أن يغفر لي ما جاء فيه من خطأ، أو تقصير، أو سهو، أو نسيان، آمين. و صلّى الله و سلم على نبيّنا محمّد و على آله و صحبه أجمعين، و الحمد لله رب العالمين.

# الملخصات

## الملخص باللغة العربية:

تتناول هذه الدراسة موضوع: المصطلحات اللسانية في كتاب:"كشاف اصطلاحات الفنون" للتهانوي.
و تنطلق من إشكالية رئيسة، و هي كالتالي:
ما هي أهم المصطلحات اللسانية المدونة في هذا المعجم المختص و المشهور؟
و كيف عبرت هذه المصطلحات عن المفاهيم العلمية الخاصة بها من حيث البنية و الدلالة، و العلاقة بينهما، و بماذا امتازت؟.
و لعل أهمية هذه الدراسة تبرز في الجمع بين التراث اللغوي العربي و اللسانيات الحديثة من خلال دراسة المصطلحات اللسانية التي حواها كتاب: " كشاف اصطلاحات الفنون" للتهانوي. و ذلك من طريق وصفها، و إعادة تصنيفها من أجل تحليلها و تفسيرها و تقويمها.
أما المنهج المختار، فهو المنهج الوصفي، و يؤازر بإجراءات منهجية مساعدة كالإحصاء و التحليل، و التعليل، و غيرها.
و تسعى الدراسة - قدر الإمكان- إلى جرد أهم المصطلحات اللسانية التي ضمنها التهانوي معجمه، و ذلك حسب المستويات اللسانية الأربعة أي المستوى الصوتي، والصرفي، والنحوي، والدلالي. مع تقديم المفهوم على المصطلح أي الانطلاق من المدلول إلى الدال للوصول إلى الأهداف المرجوة.وهي تحديد هذه المصطلحات اللسانية من حيث البنية و الدلالة و العلاقة بينهما أولا؛ ثم استكشاف مميزاتها و خصائصها ثانيا.
و تأمل الدراسة في الأخير، الإجابة عن هذه التساؤلات التي أثارتها، و إثارة تساؤلات أخرى جديدة مستقبلا.

**الكلمات المفتاحية:**

الاصطلاح، المصطلح، المصطلحية، المصطلحات اللسانية، التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون.

## English abstract:

This study deals with the linguistic terms in Al-Tahanwi's book, "Kashaf Istilahat Al-Funun", starting from a major problem which is as follows: What are the main linguistic terms mentioned in this famous and specialized glossary? How have these terms expressed their scientific concepts in terms of structure and significance and the relationship between the two? What are the characteristics of these terms?

The importance of this study is highlighted in the combination of Arabic linguistic heritage and modern linguistics through the study of linguistic terms that the book "Kashaf Istilahat Al-Funun" has contained by describing and reclassifying them for analysis, interpretation and evaluation.

The present study is based on a descriptive approach, and supported by systematic procedures such as statistics, analysis and explanation. It seeks, as much as possible, to list the most important linguistic terms that Al-Tahanawi included in his glossary according to the four linguistic levels-- phonological, morphological, grammatical, and semantic—with the foregrounding of the concept of the term; i.e. starting from the signified and ending with the signifier, to achieve the desired objectives which are a) the identification of these linguistic terms in terms of structure and significance and the relation between them, and b) the exploration of their features and characteristics.

Finally, this study aims at answering the previously stated questions and raises new and further questions.



**Key Words:**

Term, Terminology, Linguistic Terms, Al-Tahanawi, "Kashaf Istilahat Al-Funun".

## Résumé en français:

Cette étude traite du sujet: termes linguistiques dans le livre: " KACHAF ISTILAHAT EL FOUNOUN" "l'éclaireur des conventions des arts" de Tahanawi.

Et elle dérive de la problématique suivante:
Quels sont les termes linguistiques les plus importants de ce dictionnaire spécialisé fort célèbre? Comment ces termes ont-ils exprimé leurs concepts scientifiques en termes de structure et de signification, la relation entre eux d'une part? Quel est le sens de ces termes en revanche?

Peut-être l'importance de cette étude est-elle soulignée dans la combinaison du patrimoine linguistique arabe et de la linguistique moderne à travers l'étude des termes linguistiques que l'ouvrage du livre: "l'éclaireur des conventions des arts" de Tahanawi. En les décrivant et en les reclassant pour analyse, interprétation et évaluation. La méthode choisie est l'approche descriptive, appuyée sur des procédures systématiques et auxiliaires telles que statistique, analyse, raisonnement, etc.

Dans la mesure du possible, l'étude cherche à répertorier les termes linguistiques les plus importants que Tahanawi a inclus dans son glossaire, en fonction des quatre niveaux linguistiques c'est-à-dire vocaux, verbaux, grammaticaux et sémantiques. Avec l'introduction du concept sur le terme, c'est-à-dire en partant de la signification du terme pour atteindre les objectifs souhaités, a savoir l'identification de ces termes linguistiques en termes de structure et de signification et la relation entre eux, voire en explorer les avantages et les caractéristiques II.

L'étude espère répondre à ces questions et poser de nouvelles questions à l'avenir.



**Les mots clés:**

Terme, Terminologie, Termes linguistiques, Tahanawi, Kachaf Istilahat El Founoun.

# الفهارس الفنية:

فهرس المصطلحات اللسانية.

فهرس الآيات القرآنية.

فهرس المصادر و المراجع.

فهرس الموضوعات.

# فهرس المصطلحات اللسانية*

## أوّلا: المصطلحات الصوتية

### أ- المصطلحات الصوتية البسيطة:

| الحرف | المجموع |
|---|---|
| **الألف** | |
| الاحتباس، الإخفاء، الإدغام، الإشمام، الإضجاع، الأضراس، الإظهار، الألف، الإمالة، الانحصار. | **10** |
| **الباء** | |
| البطح، البيان. | **02** |
| **التّاء** | |
| التّبيان، التّجويف، التفشّي، التّقعير، التّقليل، التّكرير، التّلطيف، التّنوين. | **08** |
| **الجيم** | |
| الجوف. | **01** |
| **الحاء** | |
| الحرف، الحركات، الحركة، الحلق، الحنك. | **05** |
| **الخاء** | |
| الخيشوم. | **01** |
| **الرّاء** | |
| الرّوم. | **01** |
| **السّين** | |
| السّاكنة، السّكت، السّكون، السّمع. | **04** |
| **الشّين** | |
| الشّفتين. | **01** |
| **الصاد** | |
| الصّامتة، الصّفيرة، الصّوت. | **03** |
| **الضاد** | |
| الضم. | **01** |

* هذا الفهرس رتبت مصطلحاته ترتيبا ألفبائيا دون اعتبار الجذور أو الأصول.

| | |
|---|---|
| **الغين** | |
| الغنة. | **01** |
| **الفاء** | |
| الفتح، الفم. | **02** |
| **القاف** | |
| القطع، القلقلة. | **02** |
| **الكاف** | |
| الكاف، الكسر، الكسرة. | **03** |
| **اللام** | |
| اللام، اللسان. | **02** |
| **الميم** | |
| المتحركة، المجاري، المجرى، المجرور، المجهورة، المخرج، المرفوع، المصوت، المصوتات، المصوتة، المضموم، المفتوح، المكرر، المكسور، المنحرف، المهتوت، الموضع. | **17** |
| **النون** | |
| النطق. | **01** |
| **الهاء** | |
| الهاء، الهمزة، الهمس. | **03** |
| **الواو** | |
| الوعاء، الوقف. | **02** |
| | **المجموع الكلي** |
| | **70** |

**ب- المصطلحات الصوتية المركبة:**

| الحرف | المجموع |
|---|---|
| **الألف** | |
| أبعاض المصوّتات، اتّساع المخرج، إخفاء الحرف،أخفى الحروف أدنى الحلق، أدنى اللسان، ارتفاع الصوت، إشباع الحركة، أقصى الحلق، أقصى اللّسان، انطباق الشفتين، الإمالة الشّديدة، الإمالة المتوسطة. | **13** |
| **الباء** | |
| باطن العضو، الباء الموحّدة، بين بينَ. | **03** |
| **التّاء** | |
| تضعيف الحركة، تنقيص الحركة. | **02** |
| **الثّاء** | |
| الثاء المثلثة، الثنايا العليا. | **02** |
| **الجيم** | |
| جانب الأنف، جريان الصّوت، جريان النفس، الجوف الأسفل، الجوف الأعلى، الجيم المعجمة. | **06** |
| **الحاء** | |
| الحاء المهملة، حافة اللسان، حرفا لين، حرفا مد، حرفان شفويان، حرف مد، حركة إعراب، حركة بناء، حروف التهجي، الحروف الجوفية، حروف الحلق، حروف الذلاقة، الحروف الرخوة، الحروف الشديدة، حروف الصفير، حروف العلة، حروف اللين، حروف المد، الحروف المستعلية، الحروف المصمتة، الحروف المصوتة، الحروف المطبقة، الحروف المنخفضة، الحروف المنفتحة حروف الهجاء، حس الأذن. | **26** |
| **الخاء** | |
| الخاء المعجمة. | **01** |
| **الدال** | |
| الدال المهملة. | **01** |
| **الذال** | |
| الذال المعجمة. | **01** |

| | |
|---|---|
| **الرّاء** | |
| الرّاء المهملة. | **01** |
| **الزاي** | |
| الزاء المعجمة. | **01** |
| **السّين** | |
| السّكون البنائي، السّين المهملة. | **02** |
| **الشّين** | |
| الشّين المعجمة. | **01** |
| **الصاد** | |
| الصاد المهملة، صفة الصوت، صفة العضو. | **03** |
| **الضاد** | |
| الضاد المعجمة، ضم الشفتين، ضيق المخرج. | **03** |
| **الطاء** | |
| الطاء المهملة، طرف اللسان. | **02** |
| **الظاء** | |
| الظاء المعجمة، ظاهر العضو، ظاهر اللسان. | **03** |
| **العين** | |
| العين المهملة. | **01** |
| **الغين** | |
| الغين المعجمة. | **01** |
| **الفاء** | |
| الفاء المعجمة، فتح الشفتين. | **02** |
| **القاف** | |
| القاف المعجمة، قلقلة اللسان. | **02** |
| **الميم** | |
| مجاري النفس، مخارج الحروف، متشدق اللسان، الميم الساكنة، الميم المتحركة. | **05** |
| **النون** | |
| النون الساكنة، النون المتحركة. | **02** |
| **الهاء** | |
| هواء الصوت. | **01** |

| | |
|---|---|
| **الواو** | |
| وسط الحلق، وسط الحنك، وسط اللسان، الواو المدية. | **04** |
| **الياء** | |
| الياء المدية. | **01** |
| | **المجموع الكلي** |
| | **90** |

**ج- المصطلحات الصّوتية المعقّدة:**

| الحرف | المجموع |
|---|---|
| **الألف** | |
| الإشارة إلى الحركة من غير تصويت،إشباع الاعتماد في الموضع أصول الثّنايا العليّا، أطراف الثّنايا العليّا، انتشار الريح في الفمّ، انخراق العصب المفروش، أوّل حافة اللّسان. | **07** |
| **الباء** | |
| باطن الشّفة السّفلى. | **01** |
| **التاء** | |
| التاء المثناة الفوقانية. | **01** |
| **الحاء** | |
| حروف العلّة السّاكنة، الحروف ما بين الشّديدة والرّخوة، حروف المدّ واللّين، الحروف المستعليّة المطبقة. | **04** |
| **الضاد** | |
| ضعف الاعتماد على المخرج. | **01** |
| **العين** | |
| العصبُ المفروش في مقعر الصماخ. | **01** |
| **الفاء** | |
| فويق الثّنايا السّفلى. | **01** |
| **الميم** | |
| منتهى طرف اللّسان. | **01** |
| **النون** | |
| النطق ببعض الحركة. | **01** |
| **الهاء** | |
| الهواء الحامل للصوت. | **01** |
| **الواو** | |
| الواو غير المدية. | **01** |

| | الياء |
|---|---|
| 01 | الياء غير المدية. |
| المجموع الكلي | |
| 21 | |

**ثانيا: المصطلحات الصّرفية:**

**أ- المصطلحات الصّرفية البسيطة:**

| الحرف | المجموع |
|---|---|
| **الألف** | |
| آحاد، الآلة، الإبدال، الأجوف، الإدغام، الإسكان، الاسم، الاشتقاق الأصم، الإضافة، الاعتلال، الإعلال، أعلاما، الإفراد، الإلحاق، الإمالة، الأمر. | **17** |
| **الباء** | |
| البدل، البناء. | **02** |
| **التاء** | |
| التأليف، التبديل، التثقيل، التثنية، التحقير، التخفيف، الترتيب، التركيب، التسهيل، التصرف، التصريف، التصغير، التعدية، التعليل، التنوين. | **15** |
| **الجيم** | |
| الجمع، الجملة. | **02** |
| **الحاء** | |
| حدثا، حدثان، الحدوث، الحذف، الحرف. | **05** |
| **الخاء** | |
| الخبر. | **01** |
| **الزاي** | |
| الزمان. | **01** |
| **السين** | |
| السالم، السلامة. | **02** |
| **الشين** | |
| الشاذ. | **01** |

| | |
|---|---|
| **الصاد** | |
| الصحيح، الصرف، الصوغ، الصيغة. | **04** |
| **الفاء** | |
| الفعل، فعلا (المصدر). | **02** |
| **القاف** | |
| القلب، القياس. | **02** |
| **الكاف** | |
| الكلمة. | **01** |
| **اللام** | |
| اللازم، اللفظ. | **02** |
| **الميم** | |
| الماضي، المؤنث، المبالغة، المثال، المثنى، المجرد، المجموع، المركب، المزيد، مسموع، المصدر، المصغر، مضاعف، معتل، المعرب، المغالبة، المفرد، المقصور، المكبر، المنشعب، المنصرف، المنقوص، الممنوع، المهموز، الميزان. | **25** |
| **النون** | |
| نادر، ناقص. | **02** |
| **الواو** | |
| الواحد، الوزن. | **02** |
| | **المجموع الكلي** |
| | **86** |

**ب- المصطلحات الصّرفية المركّبة:**

| الحرف | المجموع |
|---|---|
| **الألف** | |
| اسم الآلة، أسماء الأجناس، أسماء الأفعال، أسماء الجموع، أسماء الظروف، أسماء العدد، الاسم التام، اسم التفضيل، اسم الفاعل، الاسم المتمكن، اسم المصدر، الاسم المعرب، اسم المفعول، الاسم المنسوب، الأفعال الممدودة، الأمور الداخلة. | **16** |
| **الباء** | |
| البناء الثلاثي، البناء الخماسي، البناء الرباعي. | **03** |
| **التاء** | |
| تاء التأنيث، تحقير الترخيم، تخفيف الهمزة، تصغير الترخيم، تغيير الهمزة. | **05** |
| **الجيم** | |
| جمع التكسير، جمع الجمع، الجمع السالم، جمع السلامة، الجمع الصحيح، جمع القلة، جمع الكثرة، جمع المفرد، الجمع المكسر، جملة آحاد. | **10** |
| **الحاء** | |
| حروف الاستفهام، الحروف الأصلية، حروف التشبيه، الحروف الخارجة، حروف الذلاقة، الحروف الزائدة، حروف الفعل، حروف نأيت، حروف النداء، حروف النفي، الحروف المصمتة. | **11** |
| **الذال** | |
| ذا الأربعة، ذا الثلاثة. | **02** |
| **السين** | |
| سلامة الآحاد. | **01** |
| **الشين** | |
| الشبه الفعل. | **01** |

| | |
|---|---|
| **الصاد** | |
| الصفة المشبهة، صيغ الأمر. | **02** |
| **العين** | |
| علامة التأنيث، عمل الفعل. | **02** |
| **الغين** | |
| غير المتعدي، غير المنصرف. | **02** |
| **الفاء** | |
| فعل الأمر، الفعل المجهول، فعل صحيح، الفعل المضارع، الفعل المتصرف، الفعل المعروف. | **06** |
| **القاف** | |
| قبل زمانك. | **02** |
| **اللام** | |
| اللفظ الحقيقي، اللفظ الحكمي، اللفظ المهمل، اللفظ الموضوع، لفيف مفروق، لفيف مقرون. | **06** |
| **الميم** | |
| مؤنثات سماعية، المؤنث الحقيقي، مد الأصل، مد البنية، المذكر الحقيقي، المركبات الإسنادية، المركبات الإضافية، المركبات التقييدية، المركبات المزجية، معتل العين، معتل الفاء، معتل اللام، معتل واوي، معتل يائي، معنى الفعل، المعنى المصدري، المفعول المطلق، مقابل الجملة، مقابل المركب، مهموز الآخر، مهموز الأوسط، مهموز الأول، مهموز العجز، مهموز العين، مهموز الفاء، مهموز اللام. | **26** |
| **النون** | |
| نون التثنية، نون الجمع. | **02** |
| **الهاء** | |
| الهمزة المخففة. | **01** |
| **الياء** | |
| ياء النسبة. | **01** |
| **المجموع الكلي** | |
| **98** | |

### ج- المصطلحات الصّرفية المعقّدة:

| الحرف | المجموع |
|---|---|
| **الألف** | |
| أسماء الزمان و المكان، اسم الحدث الجاري على الفعل، الاسم الغير متمكن، الاسم الغير مشتق. | **04** |
| **الباء** | |
| بقاء بناء مفرده. | **01** |
| **التاء** | |
| التعلق بالفاعل، التعلق بالفاعل و المفعول معا، التعلق بالمفعول، التغير بالأمور الداخلة، تغير بناء واحده. | **05** |
| **الجيم** | |
| الجمع الصحيح المؤنث، الجمع الصحيح المذكر. | **02** |
| **الحاء** | |
| الحذف لا لعلة الحذف الغير مطرد، حروف التمني و الترجي، حروف التنبيه و الإشارة، حروف علة أصلية، الحروف المشبهة بالفعل. | **05** |
| **الصاد** | |
| صيغة يفعل و أخواته. | **01** |
| **الفاء** | |
| الفعل الغير صحيح، الفعل الغير متصرف، فعل ما لم يسم فاعله، الفعل المبني للمفعول. | **04** |
| **القاف** | |
| قبل زمن التكلم. | **01** |
| **اللام** | |
| اللفظ المهمل غير المحرف، اللفظ المهمل المحرف، اللفظ الموضوع المركب، اللفظ الموضوع المفرد، لفيف باعتبار و مضاعف باعتبار. | **05** |

| | |
|---|---|
| **الميم** | |
| المؤنث الغير حقيقي، المبالغة بالصيغة، المذكر الغير حقيقي، مشترك بين الحال و الاستقبال، معتل بالعين، معتل بالفاء، معتل باللام. | **07** |
| **النون** | |
| النسب إلى فاعل ما. | **01** |
| **الواو** | |
| همزة بين بين. | **01** |
| | **المجموع الكلي** |
| | **37** |

## ثالثا: المصطلحات النّحوية

### أ- المصطلحات النحوية البسيطة:

| الحرف | المجموع |
|---|---|
| **الألف** | |
| الابتداء، الابتدائي، الابتدائية، الإبطال، الاختصار، الاختصاص، الأدوات، الاستئناف، الاستثناء، الاستخبار، الاستدراك، الاستفهام، الإسقاط، الأسلوب، الاسم، الأسماء، الإسناد، الاشتقاق، الإشفاق، الإضافة، الإضراب، الإضمار، الإعراب (المقتضى)، إعرابية، الإعمال، الإغراء، الإفادة، الأفعال، الاقتصار، الإلغاء، الأمر، الإنشاء، الإنكار، الإهانة، الإهمال، الإيجاز، الإيصال. | **37** |
| **الباء** | |
| البدل، البناء، بنائيّة، البيان (عطف البيان). | **04** |
| **التّاء** | |
| التّابع، التّأكيد، التّأليف، التّام، التّبيين، التثنية، التّحذير، التّحسين، التّخصيص، التّرجي، التّرخيم، التّركيب، التّعدي، التّعدية، التّعريف، التعّظيم، التّعلّق، التّعليق ،التّقبيح ، التّقدير، التّمنّي، التّنازع، التّنبيه، التّنكير، التّهويل، التّوابع. | **27** |
| **الثاء** | |
| الثنيا، الثنوى. | **02** |
| **الجيم** | |
| الجار، الجامد، الجحد، الجر، الجزاء، الجزم، الجمع، الجملة. | **08** |
| **الحاء** | |
| الحال، الحدث، الحدثان، الحذف، الحرف، الحركات، الحركة، الحروف، الحشو، الحصر، الحكاية. | **11** |
| **الخاء** | |
| الخبر، الخصوص، الخفض. | **03** |
| **الراء** | |
| الرفع. | **01** |
| **السين** | |
| السكتة، السكون. | **02** |

| | |
|---|---|
| **الشين** | |
| الشرط، الشرطية، الشك. | **03** |
| **الصاد** | |
| صريح، الصفة، الصلة. | **03** |
| **الضاد** | |
| الضم، الضمة، الضمير. | **03** |
| **الظاء** | |
| الظاهر، الظرف. | **02** |
| **العين** | |
| العارض، العامل، العدد، العرض، العطف، العلم، العماد، العمدة، العوامل. | **09** |
| **الغين** | |
| الغرابة. | **01** |
| **الفاء** | |
| الفاعل، الفاعلية، الفتح، الفتحة، الفصل،الفضاعة، الفضلة، الفعل. | **08** |
| **القاف** | |
| القصر، القلة. | **02** |
| **الكاف** | |
| الكثرة، الكسر، الكسرة، الكلام، الكلمة. | **05** |
| **اللام** | |
| اللازم، اللغو، اللفظ. | **03** |
| **الميم** | |
| المؤقت، المانع، المبتدأ، المبني، المبهم، المبين، المتصرف، المتعدي، المثنى، المجاوز، المجرى، المجرور، المجموع، المجهول، المحدود، المحذوف، المحل، المخصوص، المخفوض، المركب، المستثنى، المسند، المصدر، المضارع، المضاف، المعرب، المعرفة، المعروف، المعلوم، المفرد، المفعول، المقتضى، المقتضي، الممتنع، المميز، المندوب، المنسوب، المنصرف، المنعي، الموجب، الموصول. | **41** |
| **النون** | |
| النحو، النداء، النصب، النعت، النفي، النكرة، النهي. | **07** |

| | |
|---|---|
| **الواو** | |
| الواحد، الواقع، الوصف، الوقف. | **04** |
| | **المجموع الكلي** |
| | **186** |

**ب- المصطلحات النّحوية المركّبة:**

| الحرف | المجموع |
|---|---|
| **الألف** | |
| أجزاء النحو، أدوات الشرط، اسم الإشارة، اسم الجمع، اسم الجنس، اسم العلم، اسم الفعل، الإسناد الأصلي، الإسناد التام، الإسناد الشرطي، أصالة الإعراب، أصول المعاني، أفعال جامدة، أفعال الرجحان، أفعال القلوب، أفعال المقاربة، الأفعال الناقصة، أفعال اليقين، ألقاب الإعراب، ألقاب البناء، إنشاء التعجب. | **21** |
| **التاء** | |
| التأكيد اللفظي، التأكيد المعنوي، ترك العمل. | **03** |
| **الجيم** | |
| جمع التكسير، الجمع السالم، جمع السلامة، الجمع الصحيح، جمع القلة، جمع الكثرة، جمع المفرد، الجمع المكسر، جملة الجزاء، جملة الشرط. | **10** |
| **العين** | |
| العامل اللفظي، العامل المعنوي، عطف النسق، علم الإعراب، علم العربية، علم النحو. | **06** |
| **الغين** | |
| غير المجرى، غير المركب، غير الموجب. | **03** |
| **الفاء** | |
| فعلا التعجب، فعل التعجب، فعل الشرط. | **03** |
| **اللام** | |
| لا الجازمة، لا النافية. | **02** |

| | |
|---|---|
| **الميم** | |
| مركب إسنادي، المستثنى منه، المسند إليه، مشابه المضاف، مضارع المضاف، المعاني الأصلية، المعرب ذاتا، المعرب صفة، المفعول فيه، المفعول لأجله، المفعول له، المفعول المطلق، المفعول معه، الموصول الاسمي، الموصول الحرفي. | **15** |
| | **المجموع الكلي** |
| | **63** |

### ج- المصطلحات النّحوية المعقّدة:

| الحرف | المجموع |
|---|---|
| **الألف** | |
| اسم إنّ و أخواتها، اسم جنس إفرادي، اسم جنس جمعي، الإسناد الغير الأصلي، الإسناد الغير التام، الإعراب بالحركات، الإعراب بالحروف، إفادة معنى أصلي، أفعال الشك و اليقين، الأفعال الغير المتصرفة، أفعال المدح و الذم. | **11** |
| **التاء** | |
| ترك العمل لفظا لا معنى، ترك العمل لفظا و معنى. | **02** |
| **الجيم** | |
| الجر بالإضافة، الجر على الجوار، الجمل التي لها محل من الإعراب، الجمل التي ليس لها محل من الإعراب. | **04** |
| **الحاء** | |
| الحذف و الإيصال. | **01** |
| **الخاء** | |
| الخفض على الجوار. | **01** |
| **الميم** | |
| مفعول ما لم يسم فاعله. | **01** |
| | **المجموع الكلي** |
| | **20** |

## رابعا: المصطلحات الدّلاليّة:

### أ- المصطلحات الدلالية البسيطة:

| الحرف | المجموع |
|---|---|
| **الألف** | |
| الإبهام، الإتباع، الأثر، الاجتهاد، الاستدلال، الاستعارة، الاستلزام، الاسم، الاستنباط، الإشارة، الإطناب، الإعلام، الاقتضاء، الأمارة، الإيضاح. | **15** |
| **الباء** | |
| البراعة، البرهان، البلاغة، البيان. | **04** |
| **التاء** | |
| التأويل، التبيان، التبَيُن، التبْيِين، التسمية، التصديق، التصور، التعليل، التعيين، التنبيه، التفسير. | **11** |
| **الحاء** | |
| الحال، الحجة، الحقيقة، الحكم. | **04** |
| **الخاء** | |
| الخطاب. | **01** |
| **الدال** | |
| الدال، الدلالة، الدليل. | **03** |
| **الذال** | |
| الذاكر. | **01** |
| **السين** | |
| السماع. | **01** |
| **الطاء** | |
| الطبائع، الطبع، الطبيعة. | **03** |

| | |
|---|---|
| **الظاء** | |
| الظاهر. | **01** |
| **العين** | |
| العالِم، العالَم، العبارة، العقل، العلة، العلامة، العلم. | **07** |
| **الفاء** | |
| الفصاحة، الفهم. | **02** |
| **القاف** | |
| القصد، القطع. | **02** |
| **الكاف** | |
| الكلام، الكلمة، الكناية. | **03** |
| **اللام** | |
| اللفظ، اللزوم. | **02** |
| **الميم** | |
| المؤثر، المبين، المتكلم، المجاز، المجمل، المدلول، المسمى، المشير، المفسر، المفهوم، المقام، المقتضى، الملفوظ، الملكة، المعلول، المعلوم، المعنى، المنطوق. | **18** |
| **النون** | |
| الناصب، النتيجة، النص، النظم. | **04** |
| **المجموع الكلي** | |
| **82** | |

**ب- المصطلحات الدّلاليّة المركّبة:**

| الحرف | المجموع |
|---|---|
| **الألف** | |
| إحداث الدوال، إحداث الطبيعة، إشارة حسية، إشارة عقلية، إشارة النص، أصل المعنى، إطناب الزيادة، الأعيان الخارجية، اقتضاء المقام، اقتضاء النص. | **10** |
| **الباء** | |
| بيان البديهي، بيان حسن، بيان الشيء، بيان لفظ. | **04** |
| **التاء** | |
| تحقيق الدال، تحقيق المدلول، التصديق اليقيني، تصور الدال، تصور المدلول. | **05** |
| **الحاء** | |
| حسن الخطاب. | **01** |
| **الخاء** | |
| خفاء الدلالة، خفاء المراد. | **02** |
| **الدال** | |
| الدال الأعم، دلالة الالتزام، دلالة أولية، دلالة التضمن، دلالة القول الدلالة اللفظية، دلالة المركب، دلالة المطابقة، دلالة النص، دلالة النظم، دلالة واضحة، الدليل الظني، الدليل القطعي، الدليل المصطلح. | **14** |
| **الزاي** | |
| زيادة البيان، زيادة المعنى. | **02** |
| **السين** | |
| سماع اللفظ. | **02** |
| **الصاد** | |
| الصورة الذهنية، صحيح النظر. | **02** |

| | |
|---|---|
| **الطاء** | |
| طبع السامع، طبيعة اللافظ، طبيعة المعنى. | **03** |
| **العين** | |
| عبارة النص، عروض الدال، عروض المدلول، عروض المعاني، عروض المعنى، علاقة ذاتية، علاقة طبيعية، علاقة الوضع، عين النص. | **09** |
| **الفاء** | |
| فحوى الخطاب، فصاحة الكلام، فصاحة الكلمات، فصاحة المتكلم، فصاحة المفرد. | **05** |
| **الكاف** | |
| الكلام الفصيح. | **01** |
| **اللام** | |
| اللفظ المجمل. | **01** |
| **الميم** | |
| المجاز الخاص، المجاز العام، المشار إليه، مطلوب خبري، المعاني الأول، المعاني الثواني، معاني الخطاب، المعنى الشرعي المعنى العرفي، المعنى اللغوي، معنى المعنى، مفهوم المخالفة، مفهوم الموافقة، مقام الحال، مقتضى الحال، مقتضى الطبع، مقتضيات الأحوال، مقصود المتكلم. | **18** |
| **الواو** | |
| الوجود الذهني، الوجود العيني. | **02** |
| **المجموع الكلي** | |
| **80** | |

### ج- المصطلحات الدّلاليّة المعقّدة:

| الحرف | المجموع |
|---|---|
| **الألف** | |
| استلزام أحد المعلولين للآخر، استلزام العلة للمعلول، استلزام المعلول للعلة، اقتران الملفوظ بحكم، أكثر استعمال البيان، الألفاظ المفهمة بالمواضعة، الإيضاح بعد الإبهام. | **07** |
| **الباء** | |
| البيان بالإشارة، البيان بالرمز، بيان الشيء قصدا، البيان بالفعل، البيان بالكلام. | **05** |
| **التاء** | |
| ترتيب المعاني في الذهن، تركيب فصيح بليغ، التصديق بالدال، التصديق بالمدلول، تصور المعاني في الذهن، تعيين الشيء بالحس، التنبيه بالأدنى على الأعلى، التنبيه بالأعلى على الأدنى، توجيه لفظ متوجه. | **09** |
| **الحاء** | |
| حضور المعاني في الذهن، الحركات و الإشارات المفهمة بالمواضعة. | **02** |
| **الدال** | |
| الدلالة صفة اللفظ، دلالة عبارة النص، الدلالة العقلية المنطقية، الدلالة على المعنى، الدلالة على معنى من لوازم المعنى المقصود، الدلالة على المعنى و لا يكون مقصودا، الدلالة على المعنى و يكون مقصودا أصليا، الدلالة غير اللفظية، الدلالة غير اللفظية الطبيعية، الدلالة غير اللفظية العقلية، الدلالة غير اللفظية الوضعية دلالة اللفظ على المعنى المجازي، الدلالة اللفظية الطبيعية، الدلالة اللفظية العقلية، الدلالة اللفظية الوضعية، الدلالة الوضعية الاصطلاحية. | **16** |
| **الزاي** | |
| الزيادة على أصل المعنى. | **01** |

| | |
|---|---|
| **الصاد** | |
| الصورة الحاصلة في العقل دون القصد باللفظ (المفهوم)، الصورة الحاصلة في العقل المقصود باللفظ (المعنى) . | **02** |
| **الطاء** | |
| طبع معنى اللفظ (المعنى الثاني). | **01** |
| **الظاء** | |
| الظن بالمراد. | **01** |
| **العين** | |
| العالِم بالوضع، العلم بالوضع. | **02** |
| **الفاء** | |
| الفهم صفة السامع. | **01** |
| **القاف** | |
| القطع بالمراد، قصد المتكلم و إرادته. | **02** |
| **الكاف** | |
| الكتاب و السنة. | **01** |
| **اللام** | |
| اللزوم من التصديق بالدال التصديق بالمدلول، اللزوم من التصديق بالمدلول تصور الدال، اللزوم من تصور الدال التصديق بالمدلول، اللزوم من تصور الدال تصور المدلول، اللفظ المفهوم المعنى (النص) . | **05** |
| **الميم** | |
| مبدأ الآثار المختصة بالشيء، المبين في الكتاب، مجمل باعتبار إبهام المتكلم، مجمل باعتبار غرابة اللفظ، مجمل باعتبار الوضع (متعدد لغة)، مراتب دلالة الكلام على المعنى، المستور عن الحواس الظاهرة، المسمى بغير محل النطق، المسمى بمحل النطق المسمى مقابل الاسم، مشاهدة الخط الدال على اللفظ، المعنى الذي وضع الاسم بإزائه (المسمى)، المعين في السنة،المغايرة بالاعتبار المغايرة بالذات، المنطوق الغير صريح. | **16** |
| | **المجموع الكلي** |
| | **71** |

# فهرس الآيات القرآنية*


| الآية | | الرقم | الصفحة |
|---|---|---|---|
| سورة البقرة | | | |
| ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ﴾ | | 49 | 232 |
| ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْآيَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ | | 219 | 126 |
| ﴿وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ | | 233 | 224 |
| ﴿وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌۢ بِٱلْعَدْلِ﴾ | | 282 | 73 |
| سورة آل عمران | | | |
| ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾ | | 75 | 242-241 |
| ﴿إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا وَٱللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾ | | 122 | 73 |
| سورة النساء | | | |
| ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ | | 3 | 259 |
| ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ | | 10 | 242 |
| ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ | | 92 | 257 |
| ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ | | 164 | 176 |
| سورة المائدة | | | |
| ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ | | 6 | 192-140 |
| سورة الأنعام | | | |
| ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ | | 102 | 166 |


* أعتمد ترتيب السور في المصحف الشريف.

| | | |
|---|---|---|
| سورة التوبة | | |
| ﴿فَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظۡلِمَهُمۡ﴾ | 70 | 209 |
| سورة هود | | |
| ﴿إِنَّهُم مُّغۡرَقُونَ﴾ | 37 | 214 |
| سورة يوسف | | |
| ﴿قَالَ إِنِّي لَيَحۡزُنُنِيٓ أَن تَذۡهَبُواْ بِهِۦ﴾ | 13 | 177 |
| ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾ | 82 | 256/216 |
| سورة الرعد | | |
| ﴿وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ سُوٓءٗا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٖ﴾ | 11 | 72 |
| سورة الحجر | | |
| ﴿فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ﴾ | 30 | 238 |
| سورة النحل | | |
| ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّۚ تَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ | 3 | 215 |
| ﴿وَأَوۡحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحۡلِ﴾ | 68 | 227 |
| سورة الإسراء | | |
| ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفّٖ﴾ | 23 | 242 |
| ﴿وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُمۡ خَشۡيَةَ إِمۡلَٰقٖۖ﴾ | 31 | 175 |
| ﴿قُلۡ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدَۢا بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡۚ﴾ | 96 | 162 |
| سورة الكهف | | |
| ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمۡ﴾ | 6 | 210 |
| ﴿بِئۡسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلٗا﴾ | 50 | 150 |
| سورة مريم | | |
| ﴿فَأَوۡحَىٰٓ إِلَيۡهِمۡ أَن سَبِّحُواْ بُكۡرَةٗ وَعَشِيّٗا﴾ | 11 | 227 |
| سورة النور | | |
| ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾ | 35 | 215 |

| | | |
|---|---|---|
| سورة العنكبوت | | |
| ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾ | 62 | 238 |
| سورة لقمان | | |
| ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ﴾ | 13 | 209 |
| سورة غافر | | |
| ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَأٓتِيَةٞ﴾ | 59 | 181 |
| سورة الطلاق | | |
| ﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا﴾ | 1 | 210 |
| سورة المعارج | | |
| ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾ | 19 | 232 |
| ﴿إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا﴾ | 20 | 232 |
| ﴿وَإِذَا مَسَّهُ ٱلۡخَيۡرُ مَنُوعًا﴾ | 21 | 232 |
| سورة الإنسان | | |
| ﴿إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۠ وَأَغۡلَٰلٗا وَسَعِيرًا ۝٤﴾ | 4 | 148 |
| سورة الفيل | | |
| ﴿تَرۡمِيهِم بِحِجَارَةٖ مِّن سِجِّيلٖ﴾ | 4 | 73 |
| سورة الكوثر | | |
| ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾ | 1 | 215 |
| سورة الإخلاص | | |
| ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ | 2 | 187 |

# فهرس المصادر و المراجع*

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم ،مصحف المدينة الالكتروني.

**أوّلا: المصادر:**

1- التهانوي محمد بن علي بن محمد الحنفي الفاروقي، (المتوفي بعد سنة 1158هـ)، كشاف اصطلاحات الفنون، وضع حواشيه أحمد حسن بسج، ط2، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان، 1427هـ، 2006م، 4 أجزاء.

2- التهانوي محمد بن علي بن محمد، كشاف اصطلاحات الفنون، تح: لطفي عبد البديع، ترجمة النصوص الفارسية: عبد النعيم محمد حسنين، مراجعة: أمين الخولي، د.ط، إشراف: وزارة الثقافة و الإرشاد القومي المصري، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1382هـ، 1963م.

3- التهانوي محمد بن علي بن محمد، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم، تقديم و إشراف و مراجعة: رفيق العجم، تح: علي دحروج، الترجمة الفارسية: عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: جورج زيناتي، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 1996م، ج1 أ- ش.

4- سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت 180هـ)، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط2، مكتبة الخانجي بالقاهرة و دار الرفاعي بالرياض، 1402هـ، 1982م، ج4.

**ثانيا: المراجع:**

1- الاستراباذي (ت 686 هـ) رضي الدين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، شرح شواهده: عبد القادر البغدادي (ت 1093هـ)، تح: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1402هـ، 1982م، القسم الأول، ج1،ج3.

2- أنيس إبراهيم، الأصوات اللغوية، د.ط، مطبعة نهضة مصر، مصر، د.ت.

3- بشر كمال، علم الأصوات، د.ط، دار غريب، القاهرة، مصر، 2000م.

* لا أعتمد ابن، ال، أبو، عند الترتيب.

4- البكوش الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، تقديم: صالح القرمادي، ط3، المطبعة العربية، تونس، 1992م.
5- بني بكر عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2016م.
6- البوشيخي الشّاهد، دراسات مصطلحية، ط1، دار السلام، القاهرة، مصر، 1433هـ، 2012م.
7- بوطارن محمد الهادي و آخرين، المصطلحات اللسانية و البلاغية و الأسلوبية و الشعرية انطلاقا من التراث العربي و من الدراسات الحديثة د.ط، دار الكتاب الحديث، دراية، الجزائر،1428هـ، 2008م.
8- بوعبد الله لعبيدي، مدخل إلى علم المصطلح و المصطلحية، د.ط، دار الأمل، تيزي وزو، الجزائر، د.ت.
9- التميمي خميس عبد الله، الأصوات اللغوية في كتاب المستوفي في النحو للفرغاني (ت 549هـ)، ط1، منتدى المعارف، بيروت، لبنان، 2013م.
10- التنوجي محمد و الأسمر راجي، المعجم المفصل في علوم اللغة (الألسنيّات)، مراجعة: إميل يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1414هـ، 1993م، ج1.
11- الجاحظ عمرو بن بحر، البيان و التبيين، تح: حسن السندوبي، ط4، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1375هـ، 1956م، ج1.
12- الجالودي عليان، التحولات الفكرية في العالم الإسلامي، أعلام، و كتب، و حركات، و أفكار، من القرن العاشر إلى الثاني عشر الهجري، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، الأردن، 1435هـ، 2014م.
13- جبل محمد حسن حسن، المعنى اللغوي دراسة عربية مؤصّلة نظريا و تطبيقيا، ط2، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 2009م.
14- الجرجاني علي بن محمد، كتاب التعريفات، تح: عادل أنور خضر، ط2، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1434هـ، 2013م.
15- جرجس جرجس ميشال، المدخل إلى علم الألسنية الحديث، د.ط، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، د.ت.
16- ابن الجزري أبو الخير محمد بن محمد بن محمد، (ت 833هـ)، النشر في القراءات العشر، د.ط، مطبعة مصطفى محمد، مصر،ج1.

17- الجزولي أبو موسى عيسى بن عبد العزيز(ت 607هـ)، المقدمة الجزولية في النحو، تح: شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: حامد أحمد نيل و فتحي محمد أحمد جمعة، د.ط، مطبعة أم القرى، السعودية، د.ت، جزئين.
18- ابن جنّي أبو الفتح عثمان (ت 392هـ)، سرّ صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي،ط1، دار القلم، دمشق، سوريا، 1985م، ج1.
19- الحديثي خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ط1، مكتبة النهضة، بغداد، العراق، 1385هـ، 1965م.
20- حسّان تمّام، الخلاصة النحوية، ط1، عالم الكتب، د.ن، 1420هـ، 2000م.
21- حسّان تمّام، اللغة العربية معناها و مبناها، د.ط، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994م.
22- الحمد غانم بن قدوري، أهمية علم الأصوات اللغوية في دراسة علم التجويد دراسات تأصيلية (3)، ط2، مركز تفسير للدراسات القرآنية، الإصدار(14)، الرياض، السعودية، 1436هـ، 2015م.
23- الحمد غانم بن قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، سلسلة علوم القراءات (5)، ط2، دار عمار، عمان، الأردن، 1428هـ، 2007م.
24- الحمد غانم بن قدوري، المدخل إلى علم أصوات العربية، ط1، دار عمار، عمان، الأردن، 1425هـ، 2004م.
25- خسارة ممدوح محمد، علم المصطلح و طرائق وضع المصطلحات في العربية، ط2، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1434هـ، 2013م.
26- الخولي محمد علي، معجم علم الأصوات، ط1، مطابع الفرزدق التجارية، الملز، السعودية، 1402هـ، 1982م.
27- الداني أبو عمرو عثمان بن سعيد(ت 444هـ)، التحديد في الإتقان و التجويد، تح: الحمد غانم بن قدوري، د.ط، دار عمار، الأردن، د.ت.
28- درّاج أحمد، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات اللسانية، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 1430هـ، 2009م.
29- ديكرو أوزوالد و سشايفر جان ماري، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، تر: منذر عياشي، ط2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2007م.
30- الراجحي عبده، التطبيق الصرفي، د.ط، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د.ت.

31- رفاس سميرة، المصطلح العلمي في اللسان العربي بين صناعة الفكر و فكر الصناعة، مجلة مصطلحيات، عدد مزدوج: الرابع-الخامس، مطبعة أميمة، فاس، المغرب، محرم1435هـ، نوفمبر2013م.
32- الرمّالي ممدوح عبد الرحمن، تطور التأليف في الدرس الصرفي المصطلحات و المفاهيم و المعايير، د.ط، جامعة المنيا، كلية دار العلوم قسم النحو و الصرف و العروض، مصر، د.ت.
33- السامرائي فاضل صالح، معاني الأبنية في العربية، ط2، دار عمار، عمان، الأردن، 1428هـ، 2007م.
34- السامرائي فاضل صالح، النحو العربي أحكام و معان(كتاب منهجي يجمع بين الأحكام النحوية و معاني النحو بحسب موضوعات الألفية)، ط1، دار بن كثير، بيروت، لبنان، 1435هـ، 2014م، جزئين.
35- السعران محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، د.ط، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د.ت.
36- سقال ديزيره، الصرف و علم الأصوات، ط1، دار الصداقة العربية، بيروت، لبنان، 1996م.
37- سويد أيمن رشدي، التجويد المصور، د.ط، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، سوريا، ج1.
38- السيوطي جلال الدين(ت 911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: السلام محمد هارون و عبد العال سالم مكرم، د.ط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1413هـ، 1992م، ج1.
39- الصّالح محمد أديب، مصادر التّشريع الإسلامي ومناهج الاستنباط، ط1،مكتبةالعبيكان،الرياض،السعودية،1423ه،2002م،ص485.
40- الشّنّتيوي محمد بن علي الجيلاني، التغيّر الدلالي و أثره في فهم النص القرآني، ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت،لبنان، 1432هـ، 2011م.
41- عبادة محمد إبراهيم، معجم مصطلحات النحو و الصرف و العروض و القافية، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 2011م.
42- عبد التواب رمضان، المدخل إلى علم اللغة و مناهج البحث اللغوي، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1417هـ، 1997م.
43- عبد الجليل عبد القادر، علم الصرف الصوتي، د.ط، دار أزمنة، د.ن، 1998م.

44- عبد العبود جاسم محمد، مصطلحات الدلالة العربية دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2007م.
45- عبد الغني أحمد عبد العظيم، المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 2014م.
46- عبد الله رمضان، أصوات اللغة العربية بين الفصحى و اللهجات، ط1، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، مصر، 2006م.
47- عبد الواحد عبد الحميد، الكلمة في التراث اللساني العربي، ط1، مكتبة علاء الدين، سفاقس، تونس، 2004م.
48- العبد محمد، العبارة و الإشارة دراسة في نظرية الاتصال، ط4، كلية الآداب، القاهرة، مصر، 1431هـ، 2010م.
49- العطية مروان، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، د.ط، دار البشائر، دمشق، سوريا، 2013م.
50- علي محمد محمد يونس، مقدمة في علمي الدلالة و التخاطب، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، 2004م.
51- عمر أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، د.ط، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1418هـ، 1997م.
52- عمر أحمد مختار، مصطفى النحاس زهران، محمد حماسة عبد اللطيف، النحو الأساسي، ط4، ذات السلاسل، الكويت، 1414هـ، 1994م.
53- الغلاييني مصطفى، جامع الدروس العربية، تح: أحمد جاد، مراجعة و تقديم محمد علي أبو الحسن، د.ط، دار البصائر، الجزائر، د.ت.
54- ابن فارس أبو الحسين أحمد بن زكريا(ت 395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، د.ط، دار الفكر، د.ن، د.ت، ج3.
55- الفاكهي عبد الله بن أحمد النحوي المكي(ت 972هـ)، شرح كتاب الحدود في النحو، تح: المتولي رمضان أحمد الدميري، د.ط، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 1408هـ، 1988م.
56- الفجر خالد، أسس المعجم المصطلحي التراثي، ط1، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 1438هـ، 2017م.
57- الفراهيدي أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (ت 175هـ)، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي، ط2، دار الهجرة، إيران، 1409هـ، 1988م، ج1.

58- القاسمي علي، علم المصطلح أسسه النظرية و تطبيقاته العملية، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، 2008م.
59- القطيطي محمد خميس، أسس الصياغة المعجمية في كشاف اصطلاحات الفنون، ط1، دار جرير، عمان، الأردن، 1431هـ، 2010م.
60- القيسي مكي بن أبي طالب (ت 437هـ)، الكشف عن وجوه القراءات السبع و عللها و حججها، تح: محيي الدين رمضان، د.ط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا، 1394هـ، 1974م، ج1.
61- كابري ماريا تيريزا، المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، تر: محمد أمطوش، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2012م.
62- كانتينو جان، دروس في علم أصوات العربية، تر: صالح القرمادي، د.ط، مركز الدراسات و البحوث الاقتصادية و الاجتماعية، الجامعة التونسية، 1966م.
63- كونسيساو مانويل سيليو، المفاهيم و المصطلحات و إعادة الصياغة، تر:محمد أمطوش، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2012م.
64- اللبدي محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، ط1، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، عمان، الأردن، 1405هـ، 1985م.
65- مجموعة مؤلفين، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية و الطبية، د.ط، شارك في إعداده، أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية- المكتب الإقليمي لشرق المتوسط و معهد الدراسات المصطلحية، فاس، المغرب، 2005م.
66- محمد أحمد سعد، نظرية البلاغة العربية دراسة في الأصول المعرفية، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 2009م.
67- مرزا الخامس يوخنا، موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2012م، ج1 و ج2.
68- مزوزة دليلة، الأحكام النحوية بين النحاة و علماء الدلالة دراسة تحليلية نقدية، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2011م.
69- المسدّي عبد السّلام، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، د.ط، الدار العربية للكتاب، 1984م.
70- المطاد عبد العزيز، اللسانيات و قضايا المصطلح العربي، د.ط، منشورات الرباط نت، الرباط، المغرب، 2015م.

71- المعهد العالمي للفكر الإسلامي، بناء المفاهيم دراسة معرفية و نماذج تطبيقية، إشراف: علي جمعة محمد، سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، تقديم:طه جابر العلواني، ط1، مكتبة المعهد، القاهرة، مصر، 1418هـ، 1998م.
72- المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم (مكتب تنسيق التعريب)، المعجم الموّحد لمصطلحات اللسانيات (إنجليزي-فرنسي-عربي)، ط2، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2002م.
73- أبو موسى محمد محمد، خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، ط4، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 1416هـ، 1996م.
74- الميساوي خليفة، المصطلح اللساني و تأسيس المفهوم، ط1، منشورات ضفاف، منشورات الاختلاف، دار الأمان، الرباط، المغرب، 1434هـ، 2013م.
75- نقوري إدريس، مدخل إلى علم الاصطلاح، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1417هـ، 1997م.
76- نهر هادي، الصرف الوافي دراسات وصفية تطبيقية، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 1431هـ، 2010م.
77- نهر هادي، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، د.ط، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 1432هـ، 2011م.
78- النوري محمد جواد، علم أصوات العربية، ط1، جامعة القدس المفتوحة، عمان، الأردن، 1996م.
79- نوفو فرانك، قاموس علوم اللغة، ترجمة: صالح الماجري، مراجعة الطيب بكوش، ط1، المنظمة العربية للترجمة، 2012م.
80- الهيشري الشاذلي، الإبهام: معناه و تفسيره: كم نموذجا، حوليات، الجامعة التونسية، أعمال الملتقى العلمي الدولي «حوليات الجامعة التونسية في خدمة الثقافة العربية»، كلية الآداب جامعة تونس1، العدد36، 1995م.

# فهرس الموضوعات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| **مقدمة** | أ-ه |
| **مدخل: أسس الدراسة و مفاهيمها** | 14-1 |
| 1- التعريف بصاحب المدونة | 2 |
| 2- التعريف بالمدونة | 5 |
| 3- المرجعيات العلمية و الفكرية للدراسة | 9 |
| **الفصل الأول:المصطلحات الصوتية** | 82-15 |
| تمهيد | 16 |
| **المبحث الأول: مصطلحات مخارج الأصوات العربية** | 16 |
| 1- المخرج الأول | 17 |
| 2- المخرج الثاني | 19 |
| 3- المخرج الثالث | 20 |
| 4- المخرج الرابع | 20 |
| 5- المخرج الخامس | 21 |
| 6- المخرج السادس | 22 |
| 7- المخرج السابع | 22 |
| 8- المخرج الثامن | 23 |
| 9- المخرج التاسع | 24 |
| 10- المخرج العاشر | 25 |
| 11- المخرج الحادي عشر | 25 |
| 12- المخرج الثاني عشر | 26 |
| 13- المخرج الثالث عشر | 27 |
| 14- المخرج الرابع عشر | 28 |
| 15- المخرج الخامس عشر | 28 |
| 16- المخرج السادس عشر | 29 |
| 17- المخرج السابع عشر | 30 |
| خلاصة | 32 |
| **المبحث الثاني: مصطلحات صفات الأصوات العربية** | 33 |
| أولا: صفات الأصوات المميّزة أو المتضادة أو المتقابلة | 33 |
| 1- الأصوات المجهورة و تقابلها المهموسة | 33 |

| | |
|---|---|
| 2- الأصوات الشّديدة و الرّخوة و ما بينهما | 39 |
| أ- الأصوات الشديدة | 39 |
| ب- الأصوات الرخوة | 41 |
| ج- الأصوات المتوسطة بين الشدة و الرّخاوة | 42 |
| ج- 1- التوسط في صوت اللّام | 43 |
| ج- 2- التوسط في صوت الرّاء | 44 |
| ج- 3- التوسط في صوتي الميم و النّون | 45 |
| ج- 4- التوسط في صوت العين | 46 |
| ج-5- التوسط في حروف العلّة | 47 |
| 3 - الأصوات المطبقة و المنفتحة | 49 |
| 4- الأصوات المستعليّة و المنخفضة | 51 |
| 5- الأصوات المذلقة و المصمتة | 53 |
| ثانيا: صفات الأصوات المحسّنة أو التي لا ضدّ لها | 55 |
| 1- القلقلة | 56 |
| 2- الصفيرة | 57 |
| 3- الغنّة | 58 |
| 4- المنحرف | 59 |
| 5- المكرّر | 60 |
| 6- التّفشّي | 60 |
| 7- المهتوت | 61 |
| **المبحث الثالث: مصطلحات المصوّتات العربية** | 64 |
| **المبحث الرّابع: مصطلحات التّركيب و التّجاور** | 70 |
| 1- مصطلحات النّون السّاكنة و التّنوين | 70 |
| أ- الإظهار | 71 |
| ب- الإدغام | 72 |
| ج- الإخفاء | 73 |
| 2- مصطلحات أخرى | 75 |
| أ- الوقف و السّكت و القطع | 75 |
| ب- الرّوم و الإشمام | 76 |
| ج- الإمالة | 77 |
| **المبحث الخامس: مصطلحات أعضاء النّطق و السّمع** | 79 |
| 1- الجوف و التّجويف (الوعاء) و المجرى | 79 |

| | |
|---|---|
| 2- الشّفتان | 80 |
| 3- السّمع | 81 |
| خلاصة | 82 |
| **الفصل الثاني: المصطلحات الصّرفية** | 134-83 |
| تمهيد | 84 |
| **المبحث الأول: مصطلحات المقدمات الصّرفية** | 84 |
| 1- الكلمة | 84 |
| 2- الصّرف و التّصريف و التّصرّف | 85 |
| 3- الصّوغ و الصّيغة | 88 |
| 4- الميزان و الوزن | 89 |
| 5- البناء | 90 |
| 6- الاشتقاق | 91 |
| **المبحث الثاني: مصطلحات الأسماء** | 92 |
| 1- الاسم | 92 |
| 2- الاسم المتمكّن (المنصرف) و غير المتمكّن (غير المنصرف) | 93 |
| 3- المذكّر و المؤنّث | 94 |
| أ- المذكّر | 94 |
| ب- المؤنّث | 94 |
| 4- الجامد و المشتق | 95 |
| 5- أنواع المشتقات عند التهانوي | 96 |
| أ- اسم الفاعل | 96 |
| ب- صيغة المبالغة | 97 |
| ج- اسم المفعول | 98 |
| د- اسم التفضيل | 99 |
| ه- الصّفة المشبّهة | 99 |
| و- ظرفا الزمان و المكان (اسما الزمان و المكان) | 100 |
| ز- اسم الآلة | 101 |
| 6- المصدر و اسم المصدر | 102 |
| 7- المفرد | 104 |
| 8- التثنية (المثنى) | 105 |
| 9- الجمع (المجموع) | 106 |
| 10- تقسيمات الجمع عند التهانوي | 107 |

| | |
|---|---|
| أ- الجمع الصّحيح و الجمع المكسّر | 107 |
| ب- جمع القلة و جمع الكثرة | 108 |
| ج- جمع الجمع | 108 |
| 11- المصغّر و المكبّر | 108 |
| 12- المقصور و الممدود و المنقوص | 109 |
| 13- الاسم التام | 110 |
| 14- الاسم المنسوب | 110 |
| **المبحث الثالث: مصطلحات الأفعال** | 111 |
| 1- الفعل | 111 |
| 2- شبه الفعل و معنى الفعل | 112 |
| 3- تقسيمات الفعل عند التهانوي | 113 |
| أ- تقسيم الفعل بحسب التصرف و عدم التصرف | 113 |
| أ-1- الفعل المتصرف و غير المتصرف(الجامد) | 113 |
| ب- تقسيم الفعل بحسب زمن التكلم | 114 |
| ب-1- الفعل الماضي | 114 |
| ب-2- الفعل المضارع | 115 |
| ب-3- فعل الأمر | 115 |
| ج- تقسيم الفعل بحسب التعدية و اللّزوم | 116 |
| ج-1- التعدية و اللّزوم | 116 |
| د- تقسيم الفعل بحسب البناء للمفعول و البناء للفاعل | 117 |
| د-1- المبني للمفعول (المجهول) و المبني للفاعل (المعروف أو المعلوم) | 117 |
| ه- تقسيم الفعل بحسب البناء إلى صحيح و غير صحيح | 118 |
| ه-1- تقسيم البناء إلى صحيح و غير صحيح (معتل، ومهموز، ومضاعف) | 118 |
| ه-1-1- الصحيح و المعتل | 119 |
| ه-2- تقسيمات الفعل الصحيح | 120 |
| ه-2-1- السّالم | 120 |
| ه-2-2- المضاعف (الأصم) | 120 |
| ه-2-3- المهموز | 121 |
| ه-3- تقسيمات الفعل المعتل | 121 |
| ه-3-1- المثال (معتل الفاء) | 121 |
| ه-3-2- الأجوف (معتل العين، أو ذو الثلاثة) | 122 |

| | |
|---|---|
| ه-3-3- الناقص( المنقوص، أو معتل اللام، أو ذو الأربعة) | 122 |
| ه-3-4- اللفيف (المفروق و المقرون) | 123 |
| **المبحث الرابع: مصطلحات أخرى** | 123 |
| 1- الإمالة | 123 |
| 2- الذلاقة و المصمتة | 124 |
| 3- التخفيف | 124 |
| 4- التركيب و الإفراد | 125 |
| 5- الشّاد و النادر | 126 |
| أ- الشّاد | 126 |
| ب- النّادر | 126 |
| 6- الحذف | 126 |
| 7- الإلحاق | 127 |
| 8- تقسيم البناء إلى مجرد و مزيد | 128 |
| أ- المجرد و المزيد (المنشعب) | 129 |
| 9- تقسيم البناء إلى ثلاثي و رباعي و خماسي | 129 |
| أ- الخماسي | 130 |
| ب- الثلاثي | 130 |
| ج- الرباعي | 130 |
| 10- المغالبة | 131 |
| 11- الإبدال و البدل و التبديل | 131 |
| 12- الإعلال و الاعتلال و التعليل | 132 |
| 13- الإدغام | 133 |
| خلاصة | 134 |
| **الفصل الثالث: المصطلحات النحوية** | 217-135 |
| تمهيد | 136 |
| **المبحث الأول: مصطلحات المقدمات النحوية** | 136 |
| 1- علم النّحو أو علم الإعراب | 136 |
| 2- الحركات الإعرابية | 138 |
| أ- ألقاب الإعراب | 139 |
| أ-1- النّصب أو الفضلة | 139 |
| أ-2- الرّفع | 139 |
| أ-3- الجرّ | 139 |

| | |
|---|---|
| أ-4- السّكون | 140 |
| ب- ألقاب البناء | 140 |
| ب-1- الفتح أو المفتوح | 140 |
| ب-2- الكسر | 141 |
| ب-3- الوقف | 141 |
| ب-4- الضم أو الضمة | 141 |
| 3- الفرق بين الاسم و الفعل و الحرف | 143 |
| 4- العامل | 144 |
| 5- الإعراب و المعرب | 146 |
| 6- المقتضي | 147 |
| 7- التقدير | 148 |
| 8- المجرى و المنصرف و الممتنع (المنعيّ) | 148 |
| 9- الشّرط | 149 |
| 10- الشّرطيّة | 150 |
| 11- الجزاء | 150 |
| 12- الحكاية | 151 |
| 13- الموجب و غير الموجب | 152 |
| 14- العمدة و الفضلة | 152 |
| أ- العمدة | 152 |
| ب- الفضلة | 152 |
| 15- الإسناد | 153 |
| 16- المسند و المسند إليه | 154 |
| **المبحث الثاني: مصطلحات الأسماء** | 155 |
| أولا: أقسام الأسماء | 155 |
| 1- الاسم | 155 |
| 2- المعرفة و النكرة | 156 |
| 3- العلم | 158 |
| 4- المحدود أو المؤقّت | 159 |
| 5- المبهم | 160 |
| 6- اللغو (ملغى) | 161 |
| 7- الصّلة (الحشو) | 162 |
| 8- الموصول | 163 |

| | |
|---|---|
| 9- الإضمار | 164 |
| 10- اسم الإشارة | 166 |
| 11- اسم الفعل | 167 |
| 12-العماد والفصل | 168 |
| أ- العماد | 168 |
| ب- الفصل | 168 |
| 13- المنسوب | 168 |
| 14- التّرخيم | 169 |
| 15- العدد | 169 |
| ثانيا: مرفوعات الأسماء | 170 |
| 1- الفاعل | 170 |
| 2- مفعول ما لم يسمّ فاعله (نائب الفاعل) | 170 |
| 3- الابتداء (المبتدأ) | 171 |
| 4- الخبر | 172 |
| ثالثا: منصوبات الأسماء | 172 |
| 1- المنصوبات من المفاعيل | 172 |
| أ- المفعول | 172 |
| ب- المفعول به | 173 |
| ج- الظّرف أو المفعول فيه أو المحلّ | 174 |
| د- المفعول له أو المفعول لأجله | 175 |
| ه- المصدر أو المفعول المطلق أو الحدث أو الحدثان أو الفعل | 176 |
| و- المفعول معه | 177 |
| 2- المنصوبات من غير المفاعيل | 177 |
| أ- الحال | 177 |
| ب- التّمييز (المميّز) أو التّفسير (المفسّر) أو التّبيين (المبيّن) | 178 |
| ب-1- التّمييز | 178 |
| ب-2- التّبيين | 179 |
| ب-3- التّفسير | 179 |
| * التّام | 180 |
| * الاسم التّام | 180 |
| ج- اسم إنّ و أخواتها | 180 |
| د- النّداء | 181 |

| | |
|---|---|
| ه- الاستثناء و المستثنى و المستثنى منه | 182 |
| و- الإغراء | 183 |
| ز- التّحذير | 183 |
| ح- الاختصاص | 184 |
| ط- التّنازع | 185 |
| ي- المندوب | 185 |
| ك- القصر و الحصر و التّخصيص | 186 |
| رابعا: مجرورات الأسماء | 187 |
| 1- الجرّ و الجارّ و المجرور | 187 |
| 2- الجرّ بالإضافة | 189 |
| * المشبّه بالمضاف أو المضارع للمضاف | 191 |
| 3- الجرّ على الجوار (الخفض على الجوار) | 192 |
| خامسا: التّوابع | 192 |
| 1- التّابع | 192 |
| 2- النّعت أو الصفة أو الوصف | 193 |
| 3- البيان أو عطف البيان | 194 |
| 4- التّأكيد | 195 |
| 5- البدل | 196 |
| 6- العطف أو عطف النّسق أو العطف بالحرف | 197 |
| **المبحث الثالث: مصطلحات الأفعال** | 198 |
| 1- الماضي | 198 |
| 2- المضارع | 199 |
| 3- الأمر | 199 |
| 4- الأفعال النّاقصة | 200 |
| 5- أفعال المقاربة | 200 |
| 6- أفعال القلوب | 201 |
| 7- التّعليق و الإلغاء | 201 |
| * التّعليق | 201 |
| * الإلغاء | 202 |
| 10- أفعال المدح و الذمّ | 202 |
| **المبحث الرّابع: مصطلحات أخرى** | 203 |
| 1- مصطلحا الجنس و اسم الجنس | 203 |

| | |
|---|---|
| أ- الجنس | 203 |
| ب- اسم الجنس | 203 |
| 2- المفرد مقابل المركّب (التّركيب، أو التّأليف، أو الجملة، أو الكلام) | 205 |
| 3- الاستدراك و الإضراب | 206 |
| أ- الاستدراك | 207 |
| ب- الإضراب | 208 |
| 4- النّهي و النّفي و الجحد | 208 |
| أ- النّهي | 208 |
| ب- النّفي | 209 |
| ج- الجحد | 209 |
| 5- العرض | 210 |
| 6- التّرجي و الإشفاق و التّمني | 210 |
| 7- الاستفهام والاستخبار | 211 |
| أ- الاستفهام | 211 |
| ب- الاستخبار | 211 |
| 8- فعل التعجب | 212 |
| 9- الاختصاص | 213 |
| 10- الابتدائي | 214 |
| 11- الابتدائية | 214 |
| 12- الحذف | 215 |
| 13- فوائد الحذف | 216 |
| 14- المحذوف | 217 |
| 15- الحذف و الإيصال | 217 |
| خلاصة | 217 |
| **الفصل الرّابع: المصطلحات الدّلالية** | 260-218 |
| تمهيد | 219 |
| **المبحث الأول: مصطلح الدلالة و أخواتها** | 219 |
| 1- الدلالة | 219 |
| 2- الدال | 219 |
| 3- المدلول | 220 |
| 4- الدليل | 220 |
| 5- الأمارة | 222 |

| | |
|---|---|
| 6- الأثر | 223 |
| 7- الإشارة | 224 |
| 8- التنبيه | 226 |
| 9- الوحي | 227 |
| 10- اللفظ | 228 |
| 11- العبارة | 229 |
| 12- الفصاحة | 230 |
| 13- التفسير | 231 |
| 14- التأويل | 233 |
| 15- الإيضاح أو الإيضاح بعد الإبهام | 234 |
| 16- البيان و التبيان | 235 |
| 17- التبيين و المبيّن و المبيّن | 237 |
| 18- المجمل | 238 |
| 19- المعنى | 239 |
| 20- المفهوم | 241 |
| أ- مفهوم الموافقة | 241 |
| ب- مفهوم المخالفة | 242 |
| **المبحث الثاني:أنواع الدلالة** | 244 |
| أولا: الدلالة اللفظية | 244 |
| 1- الدلالة العقلية | 244 |
| 2- الدلالة الطبيعية | 245 |
| 3- الدلالة الوضعية | 246 |
| أ- دلالة المطابقة | 247 |
| ب- دلالة التضمن | 247 |
| ج- دلالة الالتزام | 247 |
| ثانيا: الدلالة غير اللفظية | 248 |
| 1- الدلالة غير اللفظية العقلية | 249 |
| 2- الدلالة غير اللفظية الطبيعية | 249 |
| 3- الدلالة غير اللفظية الوضعية | 250 |
| ثالثا: تقسيمات أخرى | 250 |
| 1- تقسيمه الدال والمدلول من حيث التصور و التصديق اليقيني | 250 |
| 2- تقسيمه الدال والمدلول من حيث المغايرة بالذات و المغايرة بالاعتبار | 250 |

| | |
|---|---|
| أ- الدلالة الوضعية الاصطلاحية | 251 |
| ب- الدلالة العقلية المنطقية | 251 |
| **المبحث الثالث: مصطلحات السياق أو الدلالة المركبة** | 252 |
| 1- النص | 252 |
| 2- دلالة النص أو فحوى الخطاب أو حسن الخطاب | 254 |
| 3- عبارة النص | 254 |
| 4- إشارة النص | 255 |
| 5- المقتضى (اقتضاء النص) | 255 |
| 6- الخطاب | 256 |
| 7- الحال أو المقام | 257 |
| 8- مراتب دلالة الكلام على المعنى | 258 |
| 9- الاستدلال | 259 |
| خلاصة | 260 |
| **الخاتمة** | 266-261 |
| **الملخصات** | 270-267 |
| الملخص باللغة العربية | 268 |
| الملخص باللغة الإنجليزية | 269 |
| الملخص باللغة الفرنسية | 270 |
| **الفهارس الفنية** | 317-271 |
| فهرس المصطلحات اللسانية | 296-272 |
| فهرس الآيات القرآنية | 299-297 |
| فهرس المصادر و المراجع | 306-300 |
| فهرس الموضوعات | 317-307 |

**الملخص:**

تتناول هذه الدراسة موضوع: المصطلحات اللسانية في كتاب:"كشاف اصطلاحات الفنون" للتهانوي.
و تنطلق من إشكالية رئيسة، و هي كالتالي:
ما هي أهم المصطلحات اللسانية المدونة في هذا المعجم المختص و المشهور؟
و كيف عبرت هذه المصطلحات عن المفاهيم العلمية الخاصة بها من حيث البنية و الدلالة، و العلاقة بينهما، و بماذا امتازت؟.
و لعل أهمية هذه الدراسة تبرز في الجمع بين التراث اللغوي العربي و اللسانيات الحديثة من خلال دراسة المصطلحات اللسانية التي حواها كتاب: " كشاف اصطلاحات الفنون" للتهانوي. و ذلك من طريق وصفها، و إعادة تصنيفها من أجل تحليلها و تفسيرها و تقويمها.
أما المنهج المختار، فهو المنهج الوصفي، و يؤازر بإجراءات منهجية مساعدة كالإحصاء و التحليل، و التعليل، و غيرها.
و تسعى الدراسة - قدر الإمكان- إلى جرد أهم المصطلحات اللسانية التي ضمنها التهانوي معجمه، و ذلك حسب المستويات اللسانية الأربعة أي المستوى الصوتي، والصرفي، والنحوي، والدلالي. مع تقديم المفهوم على المصطلح أي الانطلاق من المدلول إلى الدال للوصول إلى الأهداف المرجوة.وهي تحديد هذه المصطلحات اللسانية من حيث البنية و الدلالة و العلاقة بينهما أولا؛ ثم استكشاف مميزاتها و خصائصها ثانيا.
و تأمل الدراسة في الأخير، الإجابة عن هذه التساؤلات التي أثارتها، و إثارة تساؤلات أخرى جديدة مستقبلا.

**الكلمات المفتاحية:**

الاصطلاح، المصطلح، المصطلحية، المصطلحات اللسانية، التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون.